



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة القادسية / كلية الآداب  
قسم علم الاجتماع  
الدراسات العليا

## المرأة ومعوقات إنتاج المعرفة الأكاديمية في العراق دراسة اجتماعية ميدانية في جامعة القادسية

رسالة تقدمت بها الطالبة

انوار ضياء طالب

إلى مجلس كلية الآداب / جامعة القادسية، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة  
الماجستير في علم الاجتماع

إشراف

الاستاذ الدكتور حاتم راشد علي

٢٠٢٦م

١٤٤٧هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

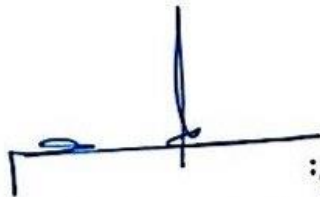
﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة الزمر (الآية: ٩)

### اقرار المشرف

أشهد أنّ إعداد هذه الرسالة الموسومة (المرأة ومعوقات إنتاج المعرفة الاكاديمية في العراق دراسة اجتماعية ميدانية في جامعة القادسية) والمقدمة من قبل الطالبة (انوار ضياء طالب) قد جرى تحت اشرافي في جامعة القادسية كلية الآداب، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، وأوصي بمناقشتها.

  
التوقيع:

المشرف: أ. د حاتم راشد علي

التاريخ: ١٤ / ١ / ٢٠٢٦

---

### إقرار رئيس القسم

بناءً على التوصيات المتوافرة لديّ، أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

  
التوقيع:

أ. د. مؤيد فاهم محسن

رئيس قسم علم الاجتماع

التاريخ: / / ٢٠٢٦

## إقرار الخبير اللغوي

أشهد أنّ هذه الرسالة الموسومة (المرأة ومعوقات إنتاج المعرفة الأكاديمية في العراق دراسة اجتماعية ميدانية في جامعة القادسية) والمقدمة من قِبَل الطالبة (انوار ضياء طالب) في جامعة القادسية - كلية الآداب - قسم علم الاجتماع، قد تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء لغوية وتعبيرية، وبذلك أصبحت الرسالة مؤهلة للمناقشة.

التوقيع:   
الاسم: د. ه. م. حبيب محمد  
التاريخ: ٢٠٢٦ / /

## **إقرار الخبير العلمي**

أشهد إن هذه الرسالة الموسومة (المرأة ومعوقات إنتاج المعرفة الاكاديمية في العراق دراسة اجتماعية ميدانية في جامعة القادسية) والمقدمة من قبل الطالبة (انوار ضياء طالب) في جامعة القادسية كلية الآداب قسم علم الاجتماع، قومتها علميا وهي مؤهلة للمناقشة.

التوقيع :

الاسم:

التاريخ: / / ٢٠٢٦

---

## **إقرار الخبير العلمي**

أشهد إن هذه الرسالة الموسومة (المرأة ومعوقات إنتاج المعرفة الاكاديمية في العراق دراسة اجتماعية ميدانية في جامعة القادسية) والمقدمة من قبل الطالبة (انوار ضياء طالب) في جامعة القادسية كلية الآداب قسم علم الاجتماع، قومتها علميا وهي مؤهلة للمناقشة .

التوقيع :

الاسم:

التاريخ: / / ٢٠٢٦



جامعة القادسية / كلية الآداب  
اسات العليا

اننا اعضاء لجنة مناقشة طالب الماجستير: اسماعيل محمد علي

: علم الاجتماع اطلعنا على التصحيحات والتعديلات التي تم اجرائها من

الطالب والتي تم اقرارها في المناقشة من قبلنا فهي جديرة بدرجة جيد جداً في

: قسم علم الاجتماع وعليه وقعنا.

لجنة المناقشة:

| الاسم                   | اللقب العلمي | التوقيع | الصفة        |
|-------------------------|--------------|---------|--------------|
| د. نضير محمد عبد الحسين | امناذم       |         | رئيسا        |
| د. شيرين محمد كاظم      | امناذم       |         | عضوا         |
| د. صبيح عليوي عبد الله  | استاذ مساعد  |         | عضوا         |
| د. هادي رشيد            | استاذ        |         | عضوا ومشرفاً |

مجلس كلية الآداب / جامعة القادسية على قرار اللجنة

أ.د. نبيل عمران موسى

العميد

٢٠٢٦/٩/١٩

## الإهداء

إلى عرش الألوهية الأعلى ..  
إلى الله تبارك وتعالى، إلى النور في المشكاة الذي أنار بصيرتي، فلك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت .  
إلى أشرف الخلق والمرسلين، وحبیب الله ..  
إلى أبي القاسم محمد ابن أبي عبد الله عليه أفضل الصلاة والسلام.  
إلى فاتح خيبر ومُذَلِّ عَتَاقِهَا ..  
إلى إمام المتقين علي ابن أبي طالب (عليه السلام) .  
إلى من ربّاني صغيراً، وببركتهما نلتُ المُنَى، وحكّتُ خيوط الشمس في العُلَى  
إلى أمي وأبي .  
إلى الأحباء الذين يشاركوني الحياة  
إلى أخي وعضيدي.  
إلى أختي ورفيقة دربي.  
إلى زوجة أخي العزيزة.  
إلى من جعلن المرارة تحلو والخطى أجمل ..  
إلى وصفات الحبّ والوفاء .. صديقاتي.  
إلى رفقة العلم ..  
إلى الزميلات والزملاء الأعزاء.  
إلى منارات المعرفة، وأصحاب الحس المرهف، إلى العقول العبقّة ..  
إلى أستاذاتي وأساتيدي الأفاضل كُلّ محفوظٍ بإسمه ولقبه.  
إلى من له الفضل والعرفان، والذي لولاه لما وصلتُ لهذه المرحلة، وتحمل المشقّة والتعب من أجلي،  
ومن أجل تقديم هذا المنجز العلميّ ..  
إلى أستاذي ومُشرفي وشمعة دربي .. الأستاذ الدكتور حاتم راشد علي.  
وأخيراً وليس آخراً .. إلى مكاني الذي طالما بُوركت فيه، وزينَ عقلي بشتّى قناديل العلم والتحضّر ..  
إلى قسيم روحي ومُنأي الذي نلتّه .. إلى كلية الآداب/ قسم علم الاجتماع.  
أهدي ثمرة تعبتي.

أنوار

## شكر وامتنان

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذه الرسالة، ومنحني الصبر والقوة لإكمال هذه الرحلة العلمية بكل ما حملته من تحديات وتجارب ومعرفة .

أتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان إلى أستاذي المشرف

**الاستاذ الدكتور حاتم راشد علي**

لما قدمه لي من دعمٍ علمي وتوجيهٍ مستمر، ولمتابعته الدقيقة لهذا العمل منذ بداياته وحتى اكتماله، فكان لآرائه وملاحظاته الأثر الكبير في إنضاج هذه الدراسة، فله مني بالغ الاحترام والتقدير.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل أساتذتي الأفاضل في الدراسات العليا، الذين أغنوا تجربتي العلمية بما قدموه من معرفةٍ وتوجيه، وكان لهم دور مهم في تطوير رؤيتي الأكاديمية والبحثية.

وأخص بالشكر أساتذتي في مرحلة البكالوريوس، الذين كانت لهم البصمة الأولى في بناء هذا المسار العلمي، وستبقى أفضالهم موضع تقدير وامتنان دائم.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الهيئة التدريسية والإدارية في جامعة القادسية، لما بذلوه من جهود في تهيئة البيئة العلمية المناسبة، وتقديم ما يسهم في دعم مسيرة البحث والتعليم.

والشكر موصول أيضاً إلى الأساتذات المبحوثات اللواتي أبدین تعاوناً كبيراً في إنجاز الجانب الميداني من هذه الدراسة، من خلال مشاركتهن وإجابتهن القيمة، التي كان لها دورٌ أساس في إغناء نتائج البحث والوصول إلى أهدافه، فلهن مني خالص الشكر والتقدير

كما أتقدم بامتنانٍ خاص لكل من ساندني خلال هذه الرحلة، سواء بكلمة مشجعة، أو دعاء صادق، أو موقفٍ خفف عني مشقة الطريق، فلكل دعمٍ أثر لا يُنسى.

وأخيراً، أهدي هذا الجهد المتواضع إلى كل من آمن بأهمية العلم والمعرفة، وإلى كل امرأة تحاول أن تصنع لنفسها مكاناً في فضاء الفكر والإنتاج الأكاديمي رغم ما يحيط بها من تحديات .

**الباحثة**

## المستخلص

هدفت الدراسة الحالية الى تحليل وتفسير المعوقات العامة التي تحد من الإنتاج الاكاديمي للمرأة في جامعة القادسية اذ تروم الدراسة التعرف على علاقة المعوقات المتعددة في الحد من الإنتاج الاكاديمي للمرأة وهذا ما يقودنا الى التعرف على هذه الانواع من المعوقات سواء كانت الاجتماعية او الاقتصادية او السياسية او المؤسساتية, وقد تم تحليل هذه المعوقات وتفسيرها وفقاً لمجموعة من المؤشرات لكل نوع من انواع المعوقات المذكورة وهي اجمالاً تشكل السياق العام لهذه المعوقات التي تعد إشكاليات داخل الجامعة .

وقد اعتمدت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل عدد من الدراسات السابقة والتقارير الى جانب اعتماد المؤشرات الاحصائية الميدانية التي ساعدتنا كثيراً في فهم طبيعة هذه المعوقات من وجهة نظر التدريسيات .

وقد اعتمدنا الى جانب تحليل المنهج الوصفي التحليلي استخدام أداتي الاستبيان والمقابلة اذ تضمنت اداة الاستبيان مجموعة من الاسئلة البالغة حوالي (٥٠) سؤال جاءت كلها متضمنة للمعوقات المذكورة والتي تحد من الإنتاج الاكاديمي للمرأة، اما اداة المقابلة فقد ارتأينا من خلالها صياغة اسئلة مفتوحة اعطينا فيها الحرية للتدريسيات في مناقشة الإشكاليات من وجهة نظرهن .

وقد توصلت الدراسة الحالية الى مجموعة من النتائج ابرزها :

١. اظهرت نتائج الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين الضغوط الاجتماعية وتقليل فرص الاستمرار في النشر والتأليف الاكاديمي للمرأة مقارنة بالرجل وبواقع (٤٩٪). وتعكس هذه النتيجة حجم الضغوط الاجتماعية والاسرية التي تواجه المرأة الاكاديمية، والتي قد تؤثر على قدرتها في الاستمرار بالإنتاج العلمي والتفرغ للبحث والتأليف .

٢. كشفت معطيات الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين الاعراف والتقاليد الاجتماعية السائدة واختيار المرأة لمسارها البحثي وبواقع (٤٥٪). وتشير هذه النتيجة الى ان البيئة الاجتماعية ما زالت تؤثر بدرجات متفاوتة على طبيعة الموضوعات والتخصصات التي تتجه المرأة نحو دراستها، ولاسيما في المجالات المرتبطة بالقضايا الاجتماعية والانسانية الحساسة .

٣. اظهرت نتائج الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين ضعف الحوافز المالية المقدمة للتدريسيات وتراجع الدافعية نحو الإنتاج العلمي وبواقع (٦٨٪) تقريباً. وتشير هذه النتيجة

الى اهمية الحوافز المادية والمعنوية في تشجيع المرأة الاكاديمية على الاستمرار في البحث العلمي، اذ ان ضعف هذه الحوافز قد ينعكس سلباً على مستوى العطاء العلمي والبحثي داخل الجامعة .

٤. بينت معطيات الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين ارتفاع متطلبات الحياة المعيشية وتقليل الانفاق على البحث العلمي وبواقع (٧٠٪). وتعكس هذه النتيجة حجم الضغوط الاقتصادية التي تواجه المرأة الاكاديمية، والتي تدفعها في كثير من الاحيان الى تقديم الاحتياجات المعيشية والاسرية على متطلبات البحث العلمي والتطوير المعرفي .

٥. اوضحت نتائج الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين الضغوط السياسية والخوف من طرح بعض الموضوعات البحثية وبواقع (٦٠٪) تقريباً. وتشير هذه النتيجة الى ان بعض التدريسيات قد يتجنبن الخوض في موضوعات معينة نتيجة التخوف من التبعات الاجتماعية او السياسية المرتبطة بها .

٦. بينت معطيات الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين ضعف استقلالية المؤسسات الاكاديمية والتأثير على حرية المرأة في الإنتاج المعرفي وبواقع (٦٥٪) تقريباً. وتعكس هذه النتيجة ان استقلالية المؤسسة الجامعية تمثل عاملاً مهماً في تعزيز حرية البحث العلمي وتشجيع المرأة الاكاديمية على الابداع والإنتاج .

٧. بينت معطيات الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين المعوقات المؤسساتية والحد من مشاركة المرأة في النشاطات العلمية المختلفة وبواقع (٥٩٪). وتعكس هذه النتيجة ان بعض المشكلات الادارية والتنظيمية قد تؤثر على مستوى مشاركة التدريسيات في المؤتمرات والندوات والانشطة الاكاديمية.

٨. اظهرت نتائج الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن ان المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمؤسساتية مجتمعة تؤثر على إنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة في جامعة القادسية وبواقع (٧٧٪). وتشير هذه النتيجة الى ان المرأة الاكاديمية تواجه مجموعة متداخلة من المعوقات التي تنعكس بصورة مباشرة على قدرتها في الاستمرار بالبحث العلمي والإنتاج المعرفي، الامر الذي يتطلب توفير بيئة اكاديمية واجتماعية اكثر دعماً لاستثمار طاقات المرأة العلمية والمعرفية .

وقد قادتنا النتائج الى تقديم جملة من التوصيات نقدم ابرزها على النحو الآتي :

١. توصي الباحثة بضرورة توفير بيئة أكاديمية داعمة تسهم في رفع مستوى النشر العلمي للمرأة الأكاديمية، من خلال تقديم التسهيلات البحثية وتقليل العوائق التي تحد من نشاطها العلمي .
٢. توصي الباحثة بضرورة العمل على تعزيز مشاركة المرأة الأكاديمية في المؤتمرات والندوات العلمية عبر توفير الدعم المؤسسي والمالي اللازم الذي يساعدها على الحضور والتفاعل العلمي المستمر .
٣. توصي الباحثة بأهمية اعتماد معايير مهنية عادلة وشفافة في الترقية والتقدم الوظيفي بما يضمن تكافؤ الفرص بين التدريسيين والتدريسيات داخل المؤسسات الجامعية .
٤. توصي الباحثة بضرورة الاهتمام بالجوانب النفسية والمهنية للمرأة الأكاديمية بما يسهم في تقليل الضغوط التي قد تؤثر على دافعيها في البحث والإنتاج العلمي.
٥. توصي الباحثة بتشجيع الباحثات على الاستمرار في إنجاز البحوث طويلة الأمد من خلال توفير برامج دعم أكاديمي ومؤسسي تساعد على استدامة العمل البحثي .

## المحتويات

| الصفحة | العنوان                                                     |
|--------|-------------------------------------------------------------|
| أ      | عنوان الدراسة بالعربية                                      |
| ب      | آية قرآنية                                                  |
| ت      | إقرار المشرف                                                |
| ث      | إقرار الخبير اللغوي                                         |
| ج      | إقرار الخبير العلمي                                         |
| ح      | إقرار لجنة المناقشة                                         |
| خ      | الإهداء                                                     |
| د      | شكر وامتنان                                                 |
| ذ      | المستخلص                                                    |
| س      | فهرس المحتويات                                              |
| ض      | قائمة الجداول                                               |
| ع      | قائمة الأشكال                                               |
| ٣-١    | المقدمة                                                     |
| ١٣-٤   | <b>الفصل الأول: الاطار العام في الدراسة</b>                 |
| ٤      | التّمهيد                                                    |
| ٧-٥    | المبحث الأول: العناصر الاساسية في الدراسة                   |
| ٥      | اولاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها                             |
| ٦      | ثانياً: أهداف الدراسة                                       |
| ٦      | ثالثاً: اهمية الدراسة                                       |
| ٧      | رابعاً: مبررات اختيار الدراسة                               |
| ١٣-٨   | المبحث الثاني: تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية في الدراسة |
| ٨      | اولاً: الاستاذة الجامعية                                    |
| ٩      | ثانياً: المعرفة الاكاديمية                                  |
| ١٠     | ثالثاً: المعوقات                                            |
| ١١     | رابعاً: الجامعة                                             |
| ١٣-١٢  | خامساً: البحث العلمي                                        |
| ٤٨-١٤  | <b>الفصل الثاني: الاطار المرجعي في الدراسة</b>              |
| ١٤     | التّمهيد                                                    |
| ٣٣-١٥  | المبحث الأول: نماذج من الدراسات السابقة                     |
| ١٥     | اولاً: دراسات محلية (عراقية)                                |
| ١٩     | ثانياً: دراسات عربية                                        |
| ٢٤     | ثالثاً: دراسات عالمية                                       |

|         |                                                                                       |
|---------|---------------------------------------------------------------------------------------|
| ٣٣-٢٨   | رابعاً: مناقشة الدراسات السابقة                                                       |
| ٤٨-٣٤   | المبحث الثاني: بعض المقاربات النظرية المفسرة في الدراسة                               |
| ٣٥      | اولاً: المقاربة النسوية الاكاديمية (ساندرا هاردينغ)                                   |
| ٣٩      | ثانياً: مقارنة رأس المال الثقافي (بيار بورديو)                                        |
| ٤٣      | ثالثاً: مقارنة تفاوت الإنتاجية البحثية بين الرجل والمرأة (جوناثان كول وهارييت زوكمان) |
| ٤٧      | رابعاً: المؤشرات الاجرائية للمقاربات النظرية                                          |
| ٧٩-٤٩   | <b>الفصل الثالث: السياقات التاريخية لدخول المرأة في المجال الاكاديمي</b>              |
| ٤٩      | التمهيد                                                                               |
| ٥٠      | اولاً: السياق التاريخي في أوروبا                                                      |
| ٥٢      | ثانياً: السياق التاريخي في الولايات المتحدة الامريكية                                 |
| ٥٤      | ثالثاً: السياق التاريخي في اسيا وافريقيا                                              |
| ٦٥      | رابعاً: السياق التاريخي في البلدان العربية                                            |
| ٧١      | خامساً: السياق التاريخي في العراق                                                     |
| ١٠٨-٨٠  | <b>الفصل الرابع: المعوقات الرئيسية في إنتاج المعرفة الاكاديمية للمرأة في العراق</b>   |
| ٨٠      | التمهيد                                                                               |
| ٨١      | اولاً: المعوقات الاجتماعية                                                            |
| ٨٢      | ١. التقاليد والاعراف                                                                  |
| ٨٣      | ٢. ازدواجية الادوار                                                                   |
| ٨٥      | ٣. التصورات النمطية لدور المرأة                                                       |
| ٨٧      | ثانياً: معوقات مؤسساتية                                                               |
| ٨٨      | ١. ضعف الدعم المؤسسي للابحاث                                                          |
| ٨٩      | ٢. محدودية فرص الترقيات والبعثات                                                      |
| ٩١      | ٣. التمييز غير المباشر                                                                |
| ٩٣      | ثالثاً: معوقات اقتصادية وسياسية                                                       |
| ٩٥      | ١. ندرة المنح والمشاريع البحثية                                                       |
| ٩٧      | ٢. غياب السياسات الجامعية الداعمة للاجازات البحثية                                    |
| ١٠٠     | ٣. تأثير هيمنة الاقتصاد الريعي على الجامعة وتقليل فرص الانفاق                         |
| ١٠٢     | ٤. عدم الاستقرار السياسي وتراجع الانفاق على التعليم                                   |
| ١٠٤     | ٥. التمثيل المحدود للنساء في مراكز القرار الاكاديمي                                   |
| ١٠٦     | ٦. التمييز الايديولوجي وتسييس البحث النسوي                                            |
| ١٢٠-١٠٩ | <b>الفصل الخامس: الاطار المنهجي في الدراسة</b>                                        |
| ١٠٩     | التمهيد                                                                               |
| ١١٢-١١٠ | المبحث الاول: نوع الدراسة ومنهجها وفرضياتها                                           |
| ١١٠     | اولاً: نوع الدراسة                                                                    |
| ١١٠     | ثانياً: مناهج الدراسة                                                                 |
| ١١٢     | ثالثاً: فرضيات الدراسة                                                                |
| ١١٥-١١٣ | المبحث الثاني: مجالات الدراسة وتصميم العينة الاحصائية                                 |
| ١١٣     | اولاً: تحديد مجالات الدراسة                                                           |
| ١١٣     | ثانياً: تصميم العينة الاحصائية                                                        |
| ١٢٠-١١٦ | المبحث الثالث: وسائل جمع البيانات والوسائل الاحصائية                                  |
| ١١٦     | اولاً: ادوات جمع البيانات                                                             |

|         |                                                                                       |
|---------|---------------------------------------------------------------------------------------|
| ١١٩     | ثانياً: الوسائل الاحصائية المستخدمة في الدراسة                                        |
| ١٩٨-١٢١ | <b>الفصل السادس: عرض وتحليل وتفسير بيانات الدراسة الميدانية</b>                       |
| ١٢١     | التمهيد                                                                               |
| ١٣٥-١٢٢ | المبحث الاول: عرض وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالخصائص الاولى للعيينة             |
| ١٨١-١٣٦ | المبحث الثاني: عرض وتحليل وتفسير المعوقات الرئيسية في إنتاج المعرفة الاكاديمية للمرأة |
| ١٩٧-١٨٢ | المبحث الثالث: عرض وتحليل وتفسير نتائج المقابلات                                      |
| ١٨٢     | اولاً: عرض البيانات والخصائص الاساسية للمبحوثين                                       |
| ١٨٣     | ثانياً: عرض مقابلات الدراسة                                                           |
| ٢١٥-١٩٩ | <b>الفصل السابع: الاستنتاجات، مناقشة الفرضيات، مع التوصيات والمقترحات</b>             |
| ١٩٩     | التمهيد                                                                               |
| ٢٠٩-٢٠٠ | المبحث الاول: مناقشة نتائج واستنتاجات الدراسة الميدانية                               |
| ٢١٣-٢١٠ | المبحث الثاني: مناقشة فرضيات الدراسة                                                  |
| ٢١٥-٢١٤ | المبحث الثالث: التوصيات والمقترحات                                                    |
| ٢٢٦-٢١٦ | <b>المصادر والمراجع</b>                                                               |
| ٢٢٢-٢١٦ | المصادر والمراجع العربية                                                              |
| ٢٢٦-٢٢٣ | المصادر والمراجع الانكليزية                                                           |
| ٢٣٥-٢٢٧ | <b>الملاحق</b>                                                                        |
| A-D     | الخلاصة باللغة الانكليزية                                                             |
|         | عنوان الدراسة بالانكليزية                                                             |

## قائمة الجداول

| رقم الجدول | العنوان                                                                                                                              | الصفحة |
|------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| ١          | يوضح اعداد الهيئة التدريسية من الاناث في جامعة القادسية                                                                              | ١١٤    |
| ٢          | يوضح صدق اسئلة الاستبيان                                                                                                             | ١١٨    |
| ٣          | يبين توزيع افراد العينة بحسب الفئات العمرية                                                                                          | ١٢٢    |
| ٤          | يبين توزيع افراد العينة بحسب الحالة الزوجية                                                                                          | ١٢٣    |
| ٥          | يبين توزيع افراد العينة بحسب التحصيل العلمي                                                                                          | ١٢٤    |
| ٦          | يبين توزيع افراد العينة بحسب اللقب العلمي                                                                                            | ١٢٥    |
| ٧          | يبين توزيع افراد العينة بحسب التخصص                                                                                                  | ١٢٧    |
| ٨          | يبين توزيع افراد العينة بحسب محل الإقامة                                                                                             | ١٢٨    |
| ٩          | يبين توزيع افراد العينة بحسب سنوات الخدمة الفعلية                                                                                    | ١٢٩    |
| ١٠         | يبين توزيع افراد العينة بحسب عدد افراد العائلة                                                                                       | ١٣١    |
| ١١         | يبين توزيع افراد العينة بحسب المنصب                                                                                                  | ١٣٢    |
| ١٢         | يبين توزيع افراد العينة بحسب كمية النشر العلمي                                                                                       | ١٣٤    |
| ١٣         | يوضح آراء التدريسيات حول علاقة المسؤوليات الاسرية ( الزواج، الاطفال وشؤون المنزل ) على قدرة المرأة الاكاديمية في التفرغ للبحث العلمي | ١٣٧    |
| ١٤         | يوضح آراء التدريسيات حول علاقة النظرة الاجتماعية التقليدية لدور المرأة في الحد من مشاركتها في الأنشطة الاكاديمية والبحثية            | ١٣٨    |
| ١٥         | يوضح آراء التدريسيات حول الضغوط الاجتماعية وعلاقتها بتقليل فرص الاستمرار في النشر والتأليف الاكاديمي للمرأة مقارنة بالرجل            | ١٣٩    |
| ١٦         | يوضح آراء التدريسيات حول علاقة الاعراف والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع بأختيار المرأة لمسارها البحثي                         | ١٤٠    |
| ١٧         | يوضح آراء التدريسيات حول علاقة عدم تفهم الاسرة والمحيط الاجتماعي لطبيعة عمل المرأة الاكاديمي                                         | ١٤١    |
| ١٨         | يوضح آراء التدريسيات حول علاقة تعدد الأدوار الاجتماعية للمرأة والحد من قدراتها على تخصيص وقت كافٍ للبحث العلمي                       | ١٤٢    |
| ١٩         | يوضح آراء التدريسيات حول علاقة الالتزامات العائلية الطارئة وتأثيرها على انتظام عمل المرأة البحثي                                     | ١٤٣    |

|    |                                                                                                                                                     |     |
|----|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----|
| ٢٠ | يوضح آراء التدريسيات حول علاقة ضعف المعايير الضابطة للسلوك الاجتماعي في المجتمع وانعكاساته في خلق الاحباط وضعف المبادأة للمرأة في المجال الاكاديمي  | ١٤٤ |
| ٢١ | يوضح آراء التدريسيات حول علاقة المزاج السائد في المجتمع من مظاهر التحزب والتمييز الطائفي على عمل المرأة الاكاديمي ودوره السلبي في حرية كتابة البحوث | ١٤٥ |
| ٢٢ | يوضح آراء التدريسيات حول ما اذا كانت المعوقات الاجتماعية تحد من إنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة في الجامعة                                      | ١٤٦ |
| ٢٣ | يوضح آراء التدريسيات حول علاقة مستويات الدخل المادي للمرأة الاكاديمية بقدرتها في الكتابة والاستمرار في البحث العلمي                                 | ١٤٨ |
| ٢٤ | يوضح آراء التدريسيات حول علاقة محدودية الدعم المادي المخصص للبحث العلمي في الجامعة بأنخفاض الإنتاج البحثي للتدريسيات                                | ١٤٩ |
| ٢٥ | يوضح آراء التدريسيات حول ما يواجهن من صعوبة في تغطية تكاليف النشر في المجالات العالمية                                                              | ١٥٠ |
| ٢٦ | يوضح آراء التدريسيات حول ما اذا كان هنالك علاقة بين ارتفاع تكاليف المشاركة في المؤتمرات الخارجية والحد من مستوى مشاركتهن فيها                       | ١٥٢ |
| ٢٧ | يوضح آراء التدريسيات حول علاقة الاعباء الاقتصادية الاسرية وتفرغهن للعمل البحثي ورفع مستوى وتيرة النشر                                               | ١٥٣ |
| ٢٨ | يوضح آراء التدريسيات حول ما اذا كُن يواجهن ندرة فرص الحصول على المنح البحثية                                                                        | ١٥٤ |
| ٢٩ | يوضح آراء التدريسيات حول ضعف التخصيصات المالية والحد من امكانية تنفيذ الدراسات الميدانية والمختبرية                                                 | ١٥٥ |
| ٣٠ | يوضح آراء التدريسيات حول غياب الدعم المالي وتأجيل المشاريع البحثية                                                                                  | ١٥٦ |
| ٣١ | يوضح آراء التدريسيات حول علاقة التضخم في الاسعار والتكاليف المدرسية والتأثير السلبي لها على تطوير القدرات الاكاديمية والبحثية للتدريسية             | ١٥٧ |
| ٣٢ | يوضح آراء التدريسيات بعلاقة المعوقات الاقتصادية في الحد من إنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة في الجامعة                                           | ١٥٨ |
| ٣٣ | يوضح آراء التدريسيات حول علاقة اللااستقرار السياسي في البلد وانعكاساته السلبية على واقع البحث العلمي في الجامعات                                    | ١٦٠ |
| ٣٤ | يوضح آراء التدريسيات حول علاقة ضعف السياسات الداعمة للمرأة الاكاديمية وتأثيرها على إنتاجها المعرفي                                                  | ١٦١ |
| ٣٥ | يوضح آراء التدريسيات حول علاقة تسييس بعض القضايا الاكاديمية على حرية اختيار موضوع البحث                                                             | ١٦٢ |
| ٣٦ | يوضح آراء التدريسيات حول علاقة المشكلات السياسية المستمرة وتأثيرها على اضعاف الاستقرار الاكاديمي                                                    | ١٦٣ |

|     |                                                                                                                                                          |    |
|-----|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----|
| ١٦٤ | يوضح آراء التدريسيات حول علاقة ضعف تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار الاكاديمي وتأثيره على فرصها البحثية                                                  | ٣٧ |
| ١٦٥ | يوضح آراء التدريسيات حول علاقة ضعف الاهتمام المؤسسي بالبحث العلمي وتأثيره سلباً على تمكين المرأة اكااديمياً                                              | ٣٨ |
| ١٦٥ | يوضح آراء التدريسيات حول علاقة الاجراءات الادارية العامة وتأثيرها السلبى على مرونة العمل البحثي                                                          | ٣٩ |
| ١٦٦ | يوضح آراء التدريسيات حول علاقة غياب المبادرات الداعمة لهن ومدى تأثيره السلبى على مستوى مشاركتهن العلمية                                                  | ٤٠ |
| ١٦٧ | يوضح آراء التدريسيات حول علاقة ضعف التخطيط الاستراتيجي في الجامعة وتأثيره على تقليل فرص التمييز الاكاديمي للمرأة                                         | ٤١ |
| ١٦٨ | يوضح آراء التدريسيات حول علاقة المعوقات السياسية في الحد من إنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة في الجامعة تبعاً للتحصيل العلمي ( الماجستير، الدكتوراه ) | ٤٢ |
| ١٧٠ | يوضح آراء التدريسيات حول علاقة السياسات الجامعية غير الواضحة في دعم البحث العلمي على إنتاجهن المعرفي                                                     | ٤٣ |
| ١٧١ | يوضح آراء التدريسيات حول ما اذا كانت محدودية الفرص المتكافئة في الجامعة تؤثر سلباً على المشاركات البحثية للمرأة الاكاديمية                               | ٤٤ |
| ١٧٢ | يوضح آراء التدريسيات حول اذا كُن يواجهن نقصاً في برامج التدريب والتطوير البحثي داخل الجامعة                                                              | ٤٥ |
| ١٧٣ | يوضح آراء التدريسيات حول علاقة آليات التقييم والترقية الاكاديمية في تحقيق العدالة بين التدريسيين                                                         | ٤٦ |
| ١٧٤ | يوضح آراء التدريسيات حول علاقة ضعف فرص التعاون البحثي داخل المؤسسة على إنتاجهن العلمي                                                                    | ٤٧ |
| ١٧٥ | يوضح آراء التدريسيات حول علاقة الروتين الاداري وتأثيره على ابطاء انجاز معاملات الترقية العلمية                                                           | ٤٨ |
| ١٧٦ | يوضح آراء التدريسيات حول علاقة نقص البرامج المساندة للبحث العلمي وتطوير قدراتهن العلمية                                                                  | ٤٩ |
| ١٧٧ | يوضح آراء التدريسيات حول معاناتهن من ضعف البيئة الجامعية المحفزة على الإنتاج المعرفي                                                                     | ٥٠ |
| ١٧٨ | يوضح آراء التدريسيات حول تعدد المهام في الجامعة الملقى على عاتقهن واثره في التركيز على البحث العلمي                                                      | ٥١ |
| ١٧٩ | يوضح آراء التدريسيات حول علاقة المعوقات المؤسساتية في الحد من إنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة في الجامعة تبعاً للقب العلمي                           | ٥٢ |
| ٢٠٩ | توجد فروق احصائية بين المعوقات الاجتماعية وإنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة حسب الحالة الزوجية                                                        | ٥٣ |
| ٢١٠ | توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المعوقات الاقتصادية وإنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة حسب التخصصات العلمية والانسانية                                 | ٥٤ |
| ٢١١ | توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المعوقات السياسية وإنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة حسب التحصيل العلمي ( ماجستير / دكتوراه )                          | ٥٥ |
| ٢١٢ | توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المعوقات المؤسساتية وإنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة حسب اللقب العلمي ( مدرس مساعد, مدرس, استاذ مساعد, استاذ )       | ٥٦ |

## قائمة الاشكال

| رقم الشكل | العنوان                                           | الصفحة |
|-----------|---------------------------------------------------|--------|
| ١         | يبين توزيع افراد العينة بحسب الفئات العمرية       | ١٢٣    |
| ٢         | يبين توزيع افراد العينة بحسب الحالة الزوجية       | ١٢٤    |
| ٣         | يبين توزيع افراد العينة بحسب التحصيل العلمي       | ١٢٥    |
| ٤         | يبين توزيع افراد العينة بحسب اللقب العلمي         | ١٢٦    |
| ٥         | يبين توزيع افراد العينة بحسب التخصص               | ١٢٨    |
| ٦         | يبين توزيع افراد العينة بحسب محل الإقامة          | ١٢٩    |
| ٧         | يبين توزيع افراد العينة بحسب سنوات الخدمة الفعلية | ١٣٠    |
| ٨         | يبين توزيع افراد العينة بحسب عدد افراد العائلة    | ١٣٢    |
| ٩         | يبين توزيع افراد العينة بحسب المنصب               | ١٣٣    |
| ١٠        | يبين توزيع افراد العينة بحسب كمية النشر العلمي    | ١٣٥    |

## المقدمة

شهد المجتمع العراقي بعد ٢٠٠٣ تحولات عدة ومن ضمنها التحولات الاجتماعية والمعرفية المتسارعة أثرت بشكل وبآخر على المؤسسات وسياق العلاقات بين هذه المؤسسات وبين افرادها، ويمكن وصف هذه التحولات بأنها مرحلة انتقالية غالباً ما يرافقها مجموعة من الإشكاليات او المعوقات التي تحول دون تحقيق الاهداف لهذه المؤسسات .

إن تحليل المعوقات التي تشهدها الجامعات العراقية وهي معوقات لا تتفصل عن السياق العام للتحولات المذكورة، ولذلك فإن المعوقات داخل الجامعات العراقية تقدم لنا مستويات عدة ويمكن وصفها ايضاً بأنها معوقات اجتماعية ومعوقات اقتصادية ومعوقات سياسية ومعوقات مؤسساتية وهي جميعها تؤثر بشكل او بآخر على الإنتاج الاكاديمي لهذه الجامعات. ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي :  
ما المعوقات الرئيسة كالمعوقات الاجتماعية، والاقتصادية، والمؤسساتية التي تحدّ من إنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة ؟ وحسب هذا السياق تأتي التساؤلات الفرعية :

- ما المعوقات الاجتماعية التي تحد من إنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة ؟
- ما المعوقات الاقتصادية التي تحد من إنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة ؟
- ما المعوقات السياسية التي تحد من إنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة ؟
- ما المعوقات المؤسساتية التي تحد من إنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة ؟

ان موضوعة الدراسة الحالية تشكل في الوقت الراهن إطاراً علمياً او اجتماعياً او فكرياً يستحق الدراسة فإن فهم هذا الاطار المتعدد يجعل الوقوف على المعوقات وإيجاد البدائل المتاحة للتعامل معها اهمية قصوى لكونها تحدد المستقبل الاكاديمي للقائمين على التعليم. ومن هنا نسعى الى توضيح تلك المعوقات من وجهة نظر التدريسيات في جامعة القادسية وان اختيار المرأة في هذا المجال يأتي في سياق الوقوف على مشكلاتهن الاكاديمية في سياق المعوقات المذكورة .

ان اختبار تساؤلات الدراسة الحالية يتطلب اجراءات منهجية محددة، يأتي في مقدمتها المنهج المستخدم في الدراسة وهو بطبيعة الحال منهج المسح الاجتماعي الذي يوفر لنا المساحة الدقيقة لقياس المؤشرات الكمية وتحليلها وتفسيرها بعد الاستعانة بأداة الاستبيان، والذي تضمن مجموعة اسئلة دقيقة ومحددة توجهنا بها الى فئة التدريسيات في جامعة القادسية، ولزيادة الدقة في الاختبار ودعم استمارة الاستبيان لجئنا الى اداة المقابلة وهذه الاداة بدورها جعلتنا نصمم استمارة مقابلة خاصة توجهنا بها ايضاً الى التدريسيات عبر اسئلة مفتوحة دخلت فيها الباحثة بنقاش مفتوح مع التدريسيات، فمن خلال هاتين الأداتين تم تحديد انواع المعوقات

المذكورة وبيان مؤشرات القياس لكل نوع من هذه المعوقات، اما عن نوع الدراسة فكانت وصفية تحليلية، وفيما يتعلق بحدود الدراسة فأن المجال المكاني تمثل بجامعة القادسية، والمجال البشري الذي تضمن فئة التدريسيات في جامعة القادسية وفق التخصصات الانسانية والعلمية بحجم عينة بلغ نحو (٢٨٢) وحدة تم سحبها من جميع الكليات سواء كانت إنسانية او علمية .

ولتحقيق اهداف الدراسة وتساؤلاتها قسمت الرسالة الى سبعة فصول وعلى قسمين , جاء القسم الاول بعنوان الجانب التصوري (الاستنباطي) في الدراسة الذي اشتمل على اربعة فصول :

**الفصل الاول:** الاطار العام في الدراسة وتضمن مبحثين, المبحث الاول بعنوان عناصر الدراسة الرئيسية, والمبحث الثاني بعنوان تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية .

**الفصل الثاني :** الاطار المرجعي في الدراسة وتضمن مبحثين ,المبحث الاول بعنوان نماذج من الدراسات السابقة والمبحث الثاني بعنوان بعض المقاربات النظرية المفسرة في الدراسة .

**الفصل الثالث :** السياقات التاريخية لدخول المرأة في المجال الاكاديمي، وجاء في خمسة محاور، المحور الاول بعنوان السياق التاريخي في اوربا، والمحور الثاني بعنوان السياق التاريخي في الولايات المتحدة الأمريكية، والمحور الثالث بعنوان السياق التاريخي في آسيا وأفريقيا ،والمحور الرابع بعنوان السياق التاريخي في البلدان العربية، والمحور الخامس والايخير بعنوان السياق التاريخي في العراق .

**الفصل الرابع :** المعوقات الرئيسية في إنتاج المعرفة الاكاديمية للمرأة في العراق، وجاء في ثلاث محاور رئيسية، المحور الاول بعنوان المعوقات الاجتماعية والمحور الثاني بعنوان المعوقات المؤسسية والمحور الثالث بعنوان المعوقات الاقتصادية والسياسية .

اما القسم الثاني فيمثل الجانب الميداني في الدراسة؛ وتضمن ثلاث فصول :

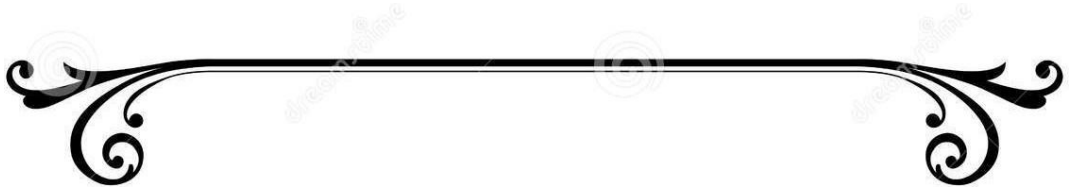
**الفصل الخامس :** الاطار المنهجي في الدراسة وتضمن ثلاث مباحث، المبحث الاول بعنوان نوع الدراسة ومنهجها وفرضياتها، المبحث الثاني بعنوان مجالات الدراسة وتصميم العينة الاحصائية، المبحث الثالث بعنوان وسائل جمع البيانات والوسائل الاحصائية .

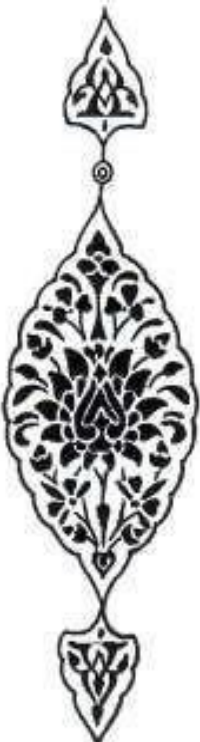
**الفصل السادس :** عرض وتحليل وتفسير بيانات الدراسة الميدانية وتضمن ثلاث مباحث، المبحث الاول بعنوان البيانات الاولية والمبحث الثاني بعنوان عرض وتحليل وتفسير المعوقات الرئيسية في إنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة والمبحث الثالث عرض وتحليل وتفسير نتائج المقابلات .

**الفصل السابع :** النتائج والاستنتاجات، مناقشة الفرضيات، مع التوصيات والمقترحات وتضمن ثلاث مباحث، المبحث الاول بعنوان مناقشة نتائج واستنتاجات الدراسة الميدانية، والمبحث الثاني بعنوان مناقشة فرضيات الدراسة، والمبحث الثالث بعنوان التوصيات والمقترحات .

**الباب الاول**

**الجانِب النظري في الدراسة**





# **الفصل الاول**

## **الاطار العام في الدراسة**

## التمهيد

يمثل الإطار العام للدراسة الأساس المنهجي الذي تُبنى عليه مرتكزات البحث ومحدداته الفكرية، هو يهدف إلى توضيح المسار العام الذي اعتمدته الباحثة في معالجة موضوعها، بما ينسجم مع متطلبات البحث العلمي ان هذا الفصل يُعنى بعرض المكونات الرئيسية للدراسة، ابتداءً من تحديد مشكلة البحث وتساؤلاته، مروراً بأهدافه وأهميته النظرية والتطبيقية، وصولاً إلى بيان مبررات اختياره.

اما بعد ... هذا الإطار خطوة أولى نحو بناء تصور علمي متكامل لطبيعة الظاهرة المدروسة، وهي معوقات إنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة في العراق، بوصفها قضية تتقاطع فيها الأبعاد الاجتماعية والثقافية والمؤسسية. كما يسعى هذا الفصل إلى تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية التي تشكل الركائز الأساس للدراسة، تمهيداً للانتقال إلى الفصول اللاحقة التي تتناول التحليل الميداني والتفسير السوسيولوجي للنتائج.

## المبحث الاول

### العناصر الاساسية في الدراسة

#### اولاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها: The Research Problem and its Questions

شهد العراق تحولات اجتماعية وثقافية خلال العقود بعد ٢٠٠٣، لكن لا تزال مشاركة المرأة في إنتاج المعرفة الأكاديمية تواجه عقبات متشابكة تمتد بين البنى المؤسساتية والأنساق الثقافية السائدة. فمع أن المرأة العراقية حققت حضوراً متزايداً في الاوساط الجامعية وارتفعت نسب الأستاذات الجامعيات، إلا أن هذا الحضور لا ينعكس بصورة موازية في مجال البحث العلمي أو مواقع اتخاذ القرار الأكاديمي، حيث ما تزال هناك فجوات واضحة في معدلات المشاركة والإنتاج المعرفي لدى النساء .

وتتمثل الإشكالية الرئيسة لهذه الدراسة في الكشف عن طبيعة المعوقات التي تُضعف من فاعلية المرأة الأكاديمية في ميدان إنتاج المعرفة، سواء أكانت هذه المعوقات مرتبطة بالبيئة المؤسساتية الجامعية، كضعف الدعم البحثي والبنى التحتية وقصور سياسات العدالة الأكاديمية، أم متصلة بالثقافة الاجتماعية التي تُعيد إنتاج الصور النمطية حول أدوار المرأة داخل المجال العلمي.

#### ومن هذا المنطلق، تنبثق المشكلة البحثية من التساؤل المركزي الآتي :

ما المعوقات الرئيسة كالمعوقات الاجتماعية، والاقتصادية، والمؤسساتية التي تحدّ من إنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة؟ وحسب هذا السياق تأتي التساؤلات الفرعية :

- ما المعوقات الاجتماعية التي تحد من إنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة ؟
- ما المعوقات الاقتصادية التي تحد من إنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة ؟
- ما المعوقات السياسية التي تحد من إنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة ؟
- ما المعوقات المؤسساتية التي تحد من إنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة ؟

## ثانياً. اهداف الدراسة : The Research Objectives

### يمكن ابراز اهداف الدراسة بالنقاط التالية :

١. التعرف على المعوقات الرئيسية كالمعوقات الاجتماعية, والاقتصادية, والمؤسسية التي تحدّ من إنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة والاثار المترتبة على إنتاجها المعرفي .
٢. التعرف على المعوقات الاجتماعية التي تحد من إنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة .
٣. التعرف على المعوقات الاقتصادية التي تحد من إنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة .
٤. التعرف على المعوقات السياسية التي تحد من إنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة .
٥. التعرف على المعوقات المؤسسية التي تحد من إنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة .

## ثالثاً . أهمية الدراسة : The Significance of the Study

### ١ . الأهمية النظرية

تتركز الأهمية النظرية لهذه الدراسة في سعيها إلى إثراء ميدان علم اجتماع المعرفة من خلال تحليل التداخل بين البنية الجندرية وإنتاج المعرفة الأكاديمية في العراق. فهي تقدم معاناة علمية تربط بين نسق السلطة المعرفية داخل الجامعة وبين أشكال التمييز الجندري التي تُمارس ضمن الاطار الأكاديمي . كما تنبع أهمية الدراسة من محاولتها ترسيخ مقاربة نسوية معرفية تستند إلى مفاهيم حديثة مثل “العدالة المعرفية” و”التمكين الأكاديمي” و”المعرفة الجندرية”، مما يجعلها تساهم في بناء قاعدة نظرية يمكن أن تُعتمد في البحوث المستقبلية المتعلقة بعلاقات النوع الاجتماعي داخل مؤسسات التعليم العالي في العراق.

### ٢ . الأهمية التطبيقية

تتجلى الأهمية التطبيقية للدراسة في ما يمكن أن توفره من نتائج ومقترحات عملية تساهم في تطوير سياسات الجامعة الداعمة لمشاركة المرأة في البحث العلمي. فالمعطيات التي ستستخلص من هذه الدراسة قد تساعد في وضع استراتيجيات مؤسسية أكثر عدالة وإنصافاً، تُعزز تكافؤ الفرص البحثية، وتُهيئ بيئة أكاديمية محفزة للإبداع والإنتاج المعرفي للمرأة داخل العراق .

ويمكن الاستفادة من نتائج الدراسة على مستوى صناع القرار في وزارة التعليم العالي ومراكز البحث العلمي والهيئات الجامعية، من أجل بلورة برامج تدريب وتمكين أكاديمي تعزز موقع المرأة بوصفها فاعلاً منتجاً للمعرفة، لا مجرد متلقٍ لها .

## رابعاً . مبررات اختيار الدراسة : The Rationale for the Study Selection

١. قلة الدراسات السوسيولوجية التي تناولت موضوع "المرأة وإنتاج المعرفة الأكاديمية" في البيئة العراقية، اذ غالبا ما تناولتها الدراسات الاجنبية، مما يجعل هذه الدراسة محاولة جادة لسد فراغ بحثي في حقل علم اجتماع المعرفة في العراق .
٢. خصوصية الحقل الجامعي باعتباره فضاءً معرفياً يعكس طبيعة البنى الاجتماعية وعلاقات القوة السائدة، وهو ما يجعلها ميداناً مناسباً لفهم التفاوت الجندري في عملية إنتاج المعرفة.
٣. اهتمام الباحثة بتحليل واقع الأستاذة الجامعية العراقية والكشف عن أشكال المعوقات التي قد تُقيد مشاركتها الفاعلة في الحياة الأكاديمية.
٤. التغيرات البنوية التي شهدتها التعليم العالي بعد عام ٢٠٠٣، والتي أفرزت تحديات جديدة في بنية المعرفة والمؤسسة الأكاديمية تستحق الدراسة والتحليل السوسيولوجي.
٥. اختيار جامعة القادسية بوصفها نموذجاً ميدانياً يمثل تنوع البيئة الجامعية العراقية، ويسمح بفحص المعوقات في إطار اجتماعي وثقافي ومؤسسي متداخل.

## المبحث الثاني

### تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية في الدراسة

أولاً: الأستاذة الجامعية (University Professor (female):

يعرف الأستاذ الجامعي على انه فرد مختص يستجيب لمتطلبات اجتماعية من خلال إدارة قدر معتبر من المعرفة، ويتمتع بحرية في اختياراته مع الحرص على مواءمة استقلاليته ومبادراته بحساسية مع مصالح المستفيدين.<sup>(١)</sup>

يبين "بران Brun" أن الأستاذ الجامعي هو شخص مختص يتفاعل مع طلب اجتماعي بتحكم في عدد معين من المعرفة، وهو عامل حر في اختياراته مع الحرص على جعل حرية المبادرة والاستقلالية توافق وبكل منفعة و فائدة المستخدمين.<sup>(٢)</sup>

وايضاً يُعرّف الأستاذ الجامعي عند كورغانف (Kourganf) بأنه باحث قبل كل شيء، تقع على عاتقه مسؤولية المشاركة في البحث العلمي ضمن مجاله التخصصي، ويُعد شغفه بالبحث وقدرته على الإكتشاف أساساً لتمييز الطلبة ذوي القدرات التحليلية والإبداعية.<sup>(٣)</sup>

والأستاذة بوجه عام يؤلفون طبقة اجتماعية مهنية مثقفة متميزة في المجتمع، فهم القائمون على تراث الجماعة يحفظون هذا التراث وينقلونه إلى الأجيال الجديدة وهم هذا يرسخون القيم والعادات و الاعراف والنظم والتقاليد وبأيديهم يشكلون اجيال المستقبل بحيث التغيرات المرغوبة في ضوء الأهداف التربوية في سلوك طلبتهم.<sup>(٤)</sup>

تُعرّف الباحثة (الأستاذة الجامعية) اجرائياً : بأنها المرأة العاملة في مؤسسات التعليم العالي التي تقوم بالتدريس والبحث العلمي، وتسعى الى المحاولة في إنتاج المعرفة الأكاديمية ومساهمتها في تطوير البيئة الجامعية، إلا أنها قد تواجه مجموعة من المعوقات الأكاديمية والاجتماعية والمؤسسية التي تحدّ من فاعليتها في هذا الإنتاج.

(١) كمال عويسي، خصائص وادوار الاستاذ الجامعي في ظل معايير الجودة، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد السادس، العدد الاول، ٢٠٢١، ص ٥٢٤

(2) Brun J: Ecole cherche manger ; Edition INSEP, Paris, 1987 , p123.

(٣) جابر جابر، اتجاهات وتجارب معاصرة في تقويم أداء الطالب والمدرس، دار الفكر العربية، مصر، ٢٠٠٢، ص ١٠٦

(٤) رشا بسام، مدخل إلى التربية، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٥، ص ٢٦٤ .

## ثانياً: المعرفة الأكاديمية Academic Knowledge:

المعرفة العلمية هي ذلك النوع من المعرفة المنظمة التي تقوم على الملاحظة الدقيقة والتجريب والتحليل الموضوعي، وتهدف إلى الوصول إلى القوانين والمبادئ التي تفسر الظواهر وتساعد في التنبؤ بها والسيطرة عليها، تمتاز بأنها موضوعية، ومنهجية، وقابلة للتحقق والتعميم، بخلاف أنواع المعرفة الأخرى التي تعتمد على الحدس أو الخبرة أو الإيمان<sup>(١)</sup>.

وتعرف ايضا المعرفة العلمية بأنها المعرفة المكونة على جهد علمي منظم، مستند على أساليب وخطوات وطرق وأدوات ومنهج من مناهج البحث العلمي، وسواء كانت في إطار فكري استنباطي فقط يستند على التأمل العقلي، أو كانت في إطار فكري استقرائي فقط يستند على الملاحظة والتجريب، أو كانت في إطار فكري استنباطي في جانب، وفي إطار فكري استقرائي من جانب آخر في الوقت نفسه" فهي المعرفة المبنية على الدراسة والتحليل والتفسير والتعليل لمختلف الظواهر، بناء على خطوات ومراحل وتقنيات وأساليب ترمي الى الموضوعية، واحترام خصوصيات العلم، والبحث العلمي عامة<sup>(٢)</sup>.

والمعرفة العلمية هي تلك المعرفة التي يتم التوصل إليها من خلال منهج علمي منظم، يقوم على الملاحظة، والتجريب، والقياس، والتحقق، وتتميز بالموضوعية والدقة والقدرة على التعميم<sup>(٣)</sup>.

كما تعرف المعرفة الأكاديمية: هي مجموعة من المعاني والمعتقدات والمفاهيم والتصورات الذهنية التي تنتج الإجابة على تساؤلات الانسان؛ لاشباع طموحاته وتحقق ابداعاته بهدف ما يريد ان يعرفه، وهي نتيجة لمحاولات الانسان المتكررة لفهم الظواهر والاشياء المحيطة به<sup>(٤)</sup>.

ويقول كارل بوبر ان العلم لا يقوم على تراكم الملاحظات، بل على عملية مستمرة من الفرضيات واختبارها؛ فالمعرفة العلمية هي معرفة قابلة للدحض<sup>(٥)</sup>.

(١) وجيه محبوب، اصول البحث العلمي ومناهجه، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بغداد، ٢٠٠٢، ص ١٠-١١.

(٢) عبد الرحيم العطار، الصديق الصادقي العماري واخرون، أثر تطور المعرفة العلمية في التقدم التكنولوجي عبر العصور، مجلة دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد ٥٠، عدد ٥، ٢٠٢٣.

(٣) عبد السلام مصطفى، تدريس العلوم ومتطلبات العصر، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٦.

(٤) سعد سلمان المشهداني، منهجية البحث العلمي، دار اسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان الاردن، ٢٠١٩، ص ١٨.

(٥) Karl Popper, Objective Knowledge: An Evolutionary Approach, Oxford University Press, 2012, pp. 1-2.

وتعرف الباحثة (المعرفة العلمية الأكاديمية) إجرائياً: هي النسق المنظم من مجموعة المفاهيم والمعلومات والدراسات التي يكتسبها الأفراد داخل الوسط الأكاديمي من خلال المناهج البحثية العلمية والمعرفية، والتي تُبنى على الملاحظة والتحليل والتفسير المنهجي للظواهر الاجتماعية، والتي تهدف للوصول إلى تفسيرات موضوعية وعلمية وقوانين عامة تساعد في تطوير الفهم العلمي للواقع الاجتماعي والأكاديمي.

### ثالثاً: المعوقات Barriers :

تُعرف المعوقات لغة من عوق: عاقه فاعتاقه وعوّقه في الكثرة والمبالغة يَعَوِّقُهُ عَوْقًا. قال أبو ذؤيب.

ألا هل إلى أم الخويلد مُرسَلٌ.. بلى خالد إن لم تَعَفَّه العَوَاقُ

والواحدة: عائقة. وقال أمية بن أبي الصلت: تَعْرِفُ ذَاكَ النَّفُوسَ حَتَّى إِذَا هَمَّتْ بِخَيْرٍ عَاقَتْ عَوَائِقُهَا وَرَجَلَ عَوْقُهُ: ذو تعويق وتربيت للناس عن الخير، ويجوز عَقَانِي فِي مَعْنَى عَاقَنِي عَلَى الْقَلْبِ قَالَ. (١)

وتقال في اللغة ايضاً رجل عَوْقٌ: لَا خَيْرَ عِنْدَهُ، وَالْجَمْعُ أَعْوَاقٌ وَرَجُلٌ عَوْقٌ: جبان، هذلية. وَعَوَّقْتُهُ عَنْ الشَّيْءِ عَوْقًا: صَرَفْتُهُ وَحَبَسْتُهُ، أَصْلُهُ عَوَّقْتُ، ثُمَّ نَقَلَ مِنْ فَعَلَ إِلَى فَعُلَ ثُمَّ قَلَبْتَ الْوَاوِ فِي فَعُلْتُ أَلْفَا فَصَارَ عَاقْتُ فَالْتَقَى سَاكِنَانِ الْعَيْنِ الْمَعْتَلَةُ الْمَقْلُوبَةُ أَلْفَا وَلَامُ الْفِعْلِ فَحَذَفْتَ الْعَيْنَ لِالْتِقَائِهِمَا فَصَارَ النَّقْدِيرُ عَقْتُ ثُمَّ نُقِلَتِ الضَّمَّةُ إِلَى الْفَاءِ لِأَنَّ أَصْلَهُ قَبْلَ الْقَلْبِ فَعُلْتُ فَصَارَ عَقْتُ، فَهَذِهِ مُرَاجَعَةُ أَصْلٍ. إِلَّا أَنَّهُ ذَلِكَ الْأَصْلُ الْأَقْرَبُ لَا الْأَبْعَدُ أَلَا تَرَى أَنَّ أَوَّلَ أَحْوَالِ هَذِهِ الْعَيْنِ فِي صِبْغَةِ الْمِثَالِ إِنَّمَا هُوَ فَتُحَةَ الْعَيْنِ الَّتِي أَبْدَلْتَ مِنْهَا الضَّمَّةَ، وَهَذَا كُلُّهُ تَغْلِيلُ ابْنِ جَنِي، وَعَوَّقَهُ وَتَعَوَّقَهُ، الْأَخِيرَةُ عَنْ ابْنِ جَنِي، وَاعْتَاقَهُ، كُلُّهُ صَرْفُهُ وَحَبْسُهُ (٢).

اما اصطلاحاً فتعرف المعوقات: هي الحيلولة من دون الحصول على الهدف والمنع عن ذلك، وعرقلة كل ما يفضي منه ان يقف في وجه إنجاز الحدث أو إحراز النجاح. (٣)

كما تعرف المعوقات بأنها جميع الصعوبات والتحديات التي تتمثل في صور مشكلات تعيق تقدم البحث العلمي وتحول دون انجاز الباحثين لأبحاثهم العلمية او نشرها في المجالات العلمية الرصينة التي تمتلك السمعة العلمية الدولية. (٤)

ويعرف بدوي مصطلح المعوقات ( كل النتائج او العمليات التي تقلل من استمرار او تكيف النسق الاجتماعي او تتوافق معه كما تتضمن ضغطاً وتوتراً في المستوى البنائي ) (٥).

(١) ابو عبد الرحمن الخليل، كتاب العين، دار ومكتبة الهلال، الجزء الثاني، مصر، ص ١٧٣.

(٢) ابو الحسن علي بن اسماعيل، دار الكتب العلمية، الطبعة الاولى، الجزء الثاني، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٢٧٠.

(٣) محمد منير حجاب، المعجم الاعلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٥١٢.

(٤) محمد نبيل، جاسم واخرون، البحث العلمي : اشكالية النشر واستراتيجيات المواجهة، المؤتمر العلمي الثالث السنوي لكلية الآداب جامعة واسط، المجلة العربية للبحث العلمي، مجلد ٢٤، ج الاول، ٢٠١٦، ص ٢٢-٣٨.

(٥) عبد الرحمن بدوي، قاموس علم الاجتماع، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٢.

و تُعرّف ايضا انها كافة النتائج، والعمليات التي تَحَد من مرونة النسق الاجتماعي أو تكيفه، والتي تتضمن عبئاً وتوتراً في المستوى البنائي، كما يشير إليها على أنها العقبات والأشياء التي تقف وتحول بعدم تحقيق التقدم و الهدف المنشود. (١)

وتعرف الباحثة ( المعوقات ) إجرائياً بأنها الصعوبات والتحديات التي قد تواجه المرأة أثناء إنتاجها للمعرفة أو سعيها لتحقيق الأهداف العلمية التي تسعى إليها في مسيرتها الأكاديمية في سياق الجامعة .

#### رابعاً: الجامعة University :

يأتي معنى الجامعة في اللغة في معجم لسان العرب من: جُمَاع كل شيء: مُجْتَمَع خَلْقِه. وَجُمَاعُ جَسَدِ الإنسان: رأسه. وَجُمَاعُ الشَّمر: تَجَمُّعُ بَراعيمه في موضع واحد على حمله. (٢)

وتعرف الجامعة لغة من الأصل اللاتيني لهذا الاسم هو "Universitas" استعمل في الحقوق للإشارة إلى كل تجمع ورابطة. فالجامعة تعني "التجميع والتجمع"، أما كلمة "كلية" فمصدرها الكلمة اللاتينية "Colegio" وتشير إلى التجمع، والقراءة معاً، وقد استخدمت في القرن الثالث عشر من قبل الرومان لتدل على مجموعة حرفيين تجار، ثم استعملت في القرن الثامن عشر بمعنى كلمة "كلية" في أوكسفورد بمعنى مكان التجمع المحلي للطلاب متضمناً مكان الإقامة المعنية، والتعليم. (٣)

و اصطلاحاً تعرف بأنها مؤسسة أو ما يعني مجموعة من الأفراد يجمعهم نظام ونسق محددان، يستخدمون وسائل متعددة ويُنسقون بين مهام مختلفة بغرض الوصول، بطريقة منظّمة، إلى مستوى رفيع من المعرفة (٤).

و تُعرّف الجامعة ايضاً: هي مؤسسة للتعليم العالي والأبحاث، وتمنح شهادات أو إجازات أكاديمية لخريجها، وهي توفر دراسة من المستوى الثالث والرابع (كاستكمال للدراسة المدرسة الابتدائية والثانوية). (٥)

(١) هيام حمدي زهران، معوقات تقدم المرأة لشغل الوظائف القيادية في المحليات : دراسة مقارنة كأحد محاور تمكين المرأة، در المؤتمر العلمي الدولي الثاني والعشرون للخدمة الاجتماعية ( الخدمة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة )، مصر ،مجلد ٦، ٢٠٠٨، ص ٢٩٦٠-٣٠١٣.

(٢) ابن منظور، معجم لسان العرب، الجزء الثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ١٩٩٩، ص ٣٥٧

(٣) محمد منير مرسى، التعليم الجامعي المعاصر " قضايا واتجاهاته"، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٧٧، ص ١٠.

(٤) خويدر نورة، العلاقات العامة اداة لتحسين التفاعل الأكاديمي والمجتمعي في الجامعة، مجلة الحكمت للدراسات الإعلامية والاتصالية، مجلد ١٣، عدد ٣، ٢٠٢٥، ص ٣٠.

(٥) عبد السلام سليمة، صعوبات تطبيق التقويم الالكتروني في الجامعة الجزائرية في ظل جائحة كورونا، مجلة جودة الخدمة العمومية للدراسات السوسولوجية والتنمية الإدارية، مجلد ٨، عدد ١، ٢٠٢٥، ص ٥٣

ويعرفها (رامون ماسييا مانسو): "الجامعة هي مؤسسة أو مجموعة من الأشخاص جمعهم نظام ونسق مميزين ، تستخدم وسائل وتنسق ما بين مهام مختلفة للوصول بطريقة ما إلى معرفة عليا".<sup>(١)</sup>

تعرف الباحثة ( الجامعة ) اجرائياً بأنها مؤسسة تربوية أكاديمية تعليمية واجتماعية متخصصة في إنتاج المعرفة ونقلها وتوزيعها من خلال البحث العلمي ، لاسيما تُعد المكان الأكاديمي الذي تتفاعل فيه الاستاذات الجامعيات من خلال ادوارهن المعرفية ضمن نسق تنظيمي وثقافي مُحَدَّد وتواجه فيه النساء ايضاً معوقات بنيوية ومؤسسية واجتماعية تحد من قدرتهن على المشاركة التامة والفاعلة في إنتاج المعرفة الأكاديمية .

#### خامساً: البحث العلمي Scientific Research :

البحث في اللغة: هو الطلب والتفتيش والتتبع والتحري، قال الله تعالى: (فبعث الله غراباً يبحث في الأرض).<sup>(٢)</sup>

والبحث العلمي اصطلاحاً : هو دراسة قائمة على التقص والتتبع لموضوع معين وفق منهج خاص للوصول لهدف معين: من إضافة جديد، أو جمع متفرق، أو ترتيب مختلط، أو غير ذلك من أهداف البحث العلمي.<sup>(٣)</sup>

ويعرف ايضا البحث العلمي هو الدليل لحل مشكلة محددة أو كشف الغموض أو اللبس حول حقيقة ما (المشكلة البحثية) باستعمال أسس ومعايير علمية منظمة ومتسلسلة أو قد يعرف البحث العلمي بأنه الفحص الدقيق والمنظم بهدف إكتشاف حقائق ومعلومات أو علاقات جديدة وتفسير تلك النتائج المتحصل عليها.<sup>(٤)</sup>

يعرف (ماكميلان وشوماخر) البحث العلمي بأنه تلك العملية المنظمة التي تسعى لجمع المعلومات، والعمل على تحليلها منطقياً لأغراض معينة .<sup>(٥)</sup>

(١) فضيل دليو، المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة، مخبر علم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ط ١، ٢٠٠٦، ص ٧٩

(٢) سورة المائدة، الآية ١٣١

(٣) عبد العزيز بن عبد الرحمن، البحث العلمي : حقيقته ومصادره ومادته ومناهجه وكتابته وطباعته ومناقشته، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة السادسة، الجزء الاول، الرياض، ٢٠١٢، ص ٢٤

(٤) علي ابراهيم، جودة البحث العلمي، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الطبعة الاولى، الإسكندرية، ٢٠١٤، ص ٢٩

(٥) محمد بكر نوفل، فريال محمد، التفكير والبحث العلمي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، ٢٠٠٩، ص ١٨١.

ويعرفه (عودة وملكاوي) بأنه جهد إنساني عقلي منظم وفق منهج محدد في البحث، يتضمن خطوات وطرائق محددة، ويؤدي إلى تحقيق معرفة عن الكون، والنفس، والمجتمع، ويسهم في تطوير أنماط الحياة وحل المشكلات التي تواجه الفرد والجماعة .<sup>(١)</sup>

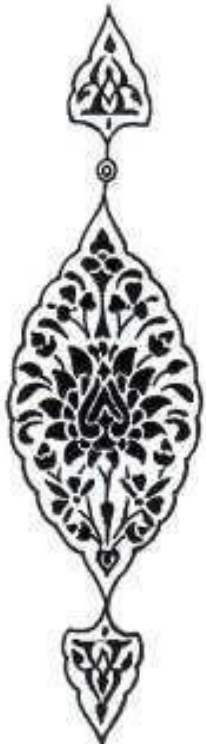
تعرف الباحثة (البحث العلمي) اجرائياً : على انه عملية منظمة تسعى من خلالها الاستاذات الجامعيات والباحثات الاجتماعيات الى إنتاج معرفي أكاديمي جديد ومتطور بأستخدام اساليب واساسيات علمية ومنهجية دقيقة .

---

(١) عودة، وملكاوي وآخرون، أساسيات البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية، إربد، مكتبة الكتّاني، ١٩٩٢، ط٢، ص٣٩٦.

## **الفصل الثاني**

### **الاطار المرجعي في الدراسة**



## التمهيد

لا شك أن استعراض الدراسات السابقة يُعد خطوة أساسية في أي بحث علمي، إذ يُسهم في الوقوف على أبرز النتائج التي توصلت إليها البحوث ذات الصلة، والاستفادة منها في تطوير الدراسة الحالية وجعلها حلقة مكمّلة لما سبقها من جهود معرفية. وتزداد أهمية هذه الخطوة في موضوع المرأة ومعوقات إنتاج المعرفة الأكاديمية، لما له من أبعاد اجتماعية ومؤسسية ومعرفية متداخلة تتطلب الاطلاع الدقيق على ما طُرِح من دراسات محلية وعربية وأجنبية. ويساعد تحليل تلك الدراسات على التعرف على المناهج والأساليب البحثية التي اعتمدتها، وإبراز نقاط القوة والقصور فيها، مما يمكّن الباحثة من بناء إطار نظري ومنهجي أكثر دقة وعمقاً.

كما أن مراجعة الدراسات السابقة تتيح فهماً أوسع للمفاهيم الجوهرية المرتبطة بموضوع البحث، مثل إنتاج المعرفة الأكاديمية والتمكين الأكاديمي للمرأة والمعوقات البنوية والمؤسسية التي تحد من مشاركتها في المجال العلمي، فضلاً عن توضيح أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية من حيث المنهج أو الميدان أو منظور المعالجة. ومن شأن هذا التحليل أن يُسهم في تجنب الثغرات التي وقعت فيها البحوث السابقة، وتعزيز الجوانب التي لم تُعطَ الاهتمام الكافي.

ويتضمن هذا الفصل مبحثين: يتناول المبحث الأول استعراض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المرأة في إنتاج المعرفة الأكاديمية أو الموضوعات القريبة منه، مع تحديد أهداف كل دراسة وأهميتها ومنهجها وعينتها ونتائجها. أما المبحث الثاني، فيتناول الإطار النظري المفسر لظاهرة معوقات إنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة، من خلال عرض أبرز المقاربات والنظريات ذات الصلة، وبيان مدى إمكانية توظيفها في ضوء أهداف هذه الدراسة.

## المبحث الأول

### نماذج من الدراسات السابقة

أولاً: دراسات محلية ( عراقية ) :

١. الأكاديميون العراقيون في العراق بعد الغزو: الأدوار، التحديات والقدرات ٢٠١١ (١)

#### الهدف من الدراسة وأهميتها

يستكشف هذا البحث أزمة التعليم العالي العراقي من منظور جنساني، وذلك بالتركيز على الأدوار والتحديات والمشاكل الخاصة بالأكاديميات، الهدف الرئيسي هو توثيق التحديات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تواجهها الأكاديميات في ظل الوضع الراهن، مع تحليل العوامل التاريخية ذات الصلة التي ساهمت في الوضع الراهن، مع ادراك الباحثين لضرورة النظر الى ادوار الأكاديميات ومشاكلهن في ضوء الازمة والتحديات الاوسع التي يواجهها التعليم العالي العراقي، وعلى هذا الاساس هدف البحث الى :

قام الباحثين بتحليل القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي ونظروا في التداخلات المحتملة بين النوع الاجتماعي والجيل، والدين، والعرق والانتماء السياسي والطبقة الاجتماعية من حيث التعيينات وتوصيف الوظائف، والمهام الفعلية، والتدريب، والوصول إلى الموارد، والمرافق، والإحصاءات.

ويركز البحث بشكل خاص على تجارب الأكاديميات، والعلاقات، والتوترات بين أجيالهن المختلفة وقد شمل البحث الاكاديميات اللواتي فررن من العراق بعد ٢٠٠٣ وخاصة المقيمات في عمان حيث يأمل الكثير منهن في العودة إلى العراق حالما يستقر الوضع الامني ظروف المعيشة العامة.

في الوقت نفسه هدف البحث الى تقييم الفجوات والاحتياجات من حيث المؤهلات ومهارات التدريس والبحث والقدرات الادارية والتنظيمية بالإضافة الى الموارد وبالإضافة الى تحليل الوضع الراهن للأكاديميات، طمحو الباحثين الى وضع قائمة محددة من الاقتراحات للمساهمة في تنمية المهارات وبناء القدرات.

(1) Irada Al-Jubouri, Najie Al-Anzi, and others (2011). Iraqi Academics in Iraq after the invasion: Roles, challenges, and capacities. SOAS, University of London & IRFP (Zamama Karah Iraq Program).

اما اهمية البحث فكانت تكمن في تسليط الضوء على التحديات والمشكلات التي تواجه الاكاديميات العراقية في قطاع التعليم العالي بعد الغزو الامريكي في ٢٠٠٣ خاصة من حيث الادوار المزدوجة بين الهجرة والمنفى والازمات الاقتصادية والامن التي أدت الى تدهور البيئة التعليمية والاكاديمية .

### البناء المنهجي وعينة الدراسة

قام الباحثين بأستخدام المنهج النوعي والذي بطبيعته قائماً على المقابلات شبه المنظمة مع عدد معين من الاكاديميات العراقيات في العراق ومنفى زمالة كارا, هذا وقد اعتمد البحث على تحليل سياقي مع التركيز على تجارب الافراد الاكاديميين وتأثير الادوار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية عليهم .

جمع الباحثون البيانات من خلال مقابلات مفصلة على مدى ١٥ شهرا بمشاركة مجموعة اكاديميين واكاديميات مختارة بعناية , مع تطبيق ملاحظة المشاركة والتفاعل في الواقع الحياتي للمشاركين .

اما عينة البحث . تكوّنت العينة من أكاديميين واكاديميات عراقيين داخل الجامعات المحلية وخارج البلاد (في المنفى)، ينتمون إلى تخصصات أكاديمية متعددة، ومراحل مهنية مختلفة، إضافة إلى تباينهم من حيث الانتماءات الجيلية والدينية والعرقية والاجتماعية. وقد جرى الاعتماد على أسلوب "كرات الثلج" لتوسيع دائرة المشاركين وضمان تمثيل متنوع لمختلف الأطياف الأكاديمية .

### ابرز نتائج الدراسة

تواجه الأكاديميات اليوم تحديات ومشاكل مشتركة مع زملائهن الذكور في مختلف أنحاء القطاع. يؤثر انعدام الأمن، وانتشار العنف، وعدم الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى التدخل السياسي والفساد تأثيراً بالغاً على قطاع التعليم العالي العراقي عموماً. علاوة على ذلك، يشكل غياب الشفافية فيما يتعلق بالوصول الى الموارد والمنح الدراسية والتدريب وحضور المؤتمرات مشكلة للعديد من الأكاديميين الذكور، وخاصة أولئك الذين لا يدعمهم اي حزب سياسي .

من نتائج البحث هي ان النقاط المشتركة التي برزت خلال المقابلات البحثية أنّ هناك غياب ثقافة بحثية متطورة داخل الجامعات فالتدريس لا يعتمد عادة على البحث ويقضي العديد من الاساتذة والمحاضرين سنوات طويلة في الجامعة مركزين فقط على الجانب التعليمي دون الانخراط في اي بحث جاد وافاد العديد من المبحوثين وخاصة العاملين في العلوم الطبيعية التي تتطلب مختبرات وتقنيات حديثة بانهم لا يملكون المواد اللازمة لأجراء ابحاث هادفة , ما العاملون في البحوث الاجتماعية فلا تتولد لديهم سوى امكانية محدودة للوصول الى المواد البحثية والادبيات النظرية الحديثة.

## ٢. المنظمة الذكية ودورها في نشر المعرفة الأكاديمية , دراسة استطلاعية لآراء عينة

من التدريسيين في جامعة الكوفة ٢٠٢١ (١)

الهدف من الدراسة وأهميتها :

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر خصائص المنظمة الذكية في دعم ونشر المعرفة الأكاديمية داخل مؤسسات التعليم العالي من خلال تطبيقها في جامعة الكوفة، وذلك على أساس تحليل العلاقة بين البيئة التنظيمية الذكية ومستوى تداول المعرفة بين أعضاء الهيئة التدريسية. كما سعت إلى تحديد مدى امتلاك الجامعة لمقومات المنظمة الذكية بوصفها إطاراً إدارياً ومعرفياً يساهم في تطوير الأداء الأكاديمي للتدريسيين، وتعزيز التفاعل الفكري والبحثي بينهم ، بما ينعكس إيجاباً على جودة التعليم والإنتاج العلمي داخل المؤسسة الجامعية.

أما أهمية الدراسة فكانت تنبع من كونها محاولة بحثية عراقية مبكرة تهدف إلى ربط مفاهيم الإدارة الحديثة بمجال التعليم العالي، والتي تناولت مفهوم [ المنظمة الذكية ] في السياق الجامعي، وإبراز الدور الحيوي للمنظمة الذكية في ترسيخ ثقافة معرفية فاعلة داخل الجامعات. كما تكمن أهميتها في تقديم إطار علمي يساعد القيادات الأكاديمية على تبني استراتيجيات مؤسساتية تعزز نقل المعرفة وإنتاجها، وتدعم ممارسات التعاون الأكاديمي، بما يساهم في تطوير رأس المال المعرفي وتفعيل دور الجامعات كمراكز لتوليد ونشر المعرفة العلمية .

### البناء المنهجي وعينة الدراسة

المنهج الوصفي التحليلي هو ما تم اعتماده من قبل الباحثان في هذه الدراسة وذلك عن طريق استخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات من العينة البالغ عددها (٨٧) تدريسياً من مختلف كليات جامعة الكوفة , وعلى هذا الأساس تمت معالجة بيانات الدراسة إحصائياً من خلال برنامج (SPSS v.25) .

(١) يوسف حجيم، مروة عبد الكريم، المنظمة الذكية ودورها في نشر المعرفة الأكاديمية دراسة استطلاعية لآراء عينة من التدريسيين في جامعة الكوفة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، ٢٠٢١.

## ابرز نتائج الدراسة

- ١- أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة جيدة من التدريسيين يحرصون على تطبيق المعرفة ونشرها، سواء من خلال العملية التعليمية داخل الجامعة أو عبر خدمة المجتمع خارج المؤسسة التعليمية.
- ٢- بينت النتائج أن أغلب التدريسيين لديهم فهم واضح لمهامهم الوظيفية وأدوارهم ومسؤولياتهم، ويعود ذلك إلى وضوح أهداف العمل والمتابعة المستمرة لحل المشكلات.
- ٣- كشفت الدراسة عن وجود قناعة لدى التدريسيين بأن نجاحهم الأكاديمي والمهني يرتبط بقدرتهم على أداء أعمالهم بصورة جيدة والمساهمة في نشر المعرفة الأكاديمية.
- ٤- أوضحت النتائج وجود علاقة ارتباط قوية بين خصائص المنظمة الذكية ومستوى نشر المعرفة الأكاديمية داخل الجامعة.
- ٥- أظهرت الدراسة أن القيادة الأخلاقية، والتفاعل المعرفي بين التدريسيين، وضغط العمل الإيجابي، إلى جانب استخدام تكنولوجيا المعلومات، تعد من العوامل المهمة التي تسهم في تعزيز تبادل المعرفة الأكاديمية.
- ٦- بينت النتائج أن قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) تجاوزت في بعض النماذج نسبة (٠.٥٠)، مما يشير إلى أن خصائص المنظمة الذكية تسهم بدرجة كبيرة في تفسير التغيرات الحاصلة في مستوى نشر المعرفة الأكاديمية.
- ٧- أوصت الدراسة بضرورة تبني ثقافة مؤسساتية داعمة للابتكار، مع تشجيع أعضاء الهيئة التدريسية على المشاركة في إنتاج المعرفة الأكاديمية ونقلها داخل الجامعة وخارجها.
- ٨- أظهرت النتائج أن أغلب التدريسيين يميلون إلى تبادل الخبرات والمعلومات الحديثة مع زملائهم الجدد، خاصة ما يتعلق بالمناهج الدراسية وطرائق التدريس.
- ٩- بينت الدراسة أن التدريسيين يفضلون إنجاز البحوث العلمية الرصينة ضمن فرق عمل مشتركة، لما لذلك من دور في دعم تطور الجامعة وتحويلها إلى منظمة ذكية.
- ١٠- كشفت النتائج أن أغلب المستجيبين لا يفضلون المشاركة الجماعية في الإشراف على بحوث الطلبة، وقد يعود ذلك إلى اختلاف وجهات النظر بين المشرفين، الأمر الذي قد ينعكس سلباً على أداء الطلبة ويؤدي إلى تشتت أفكارهم.

## ثانياً: دراسات عربية :

١. معوقات النشر العلمي التي تواجه باحثات الدراسات العليا بمرحلتي الماجستير والدكتوراه ٢٠٢٢<sup>(١)</sup>

### الهدف من الدراسة وأهميتها

أبرزت الباحثتان أهمية البحث على ما يلي :

#### الأهمية النظرية :

تتبع أهمية هذه الدراسة من المكانة التي تحتلها الدراسات العليا باعتبارها قمة الهرم في التعليم الجامعي، وكلما حظيت هذه المرحلة بالتخطيط السليم والرعاية الكافية انعكس ذلك إيجاباً على قوة الجامعة ومستواها العلمي. كما تستمد الدراسة أهميتها من أهمية النشر العلمي ذاته، بوصفه أحد المرتكزات الأساسية للبحث العلمي ورافداً رئيساً لتطوير المعرفة وإثراء الإنتاج الأكاديمي .

#### الأهمية التطبيقية :

من المتوقع أن تسهم نتائج هذه الدراسة في الكشف عن أبرز المعوقات التي تواجه باحثات الدراسات العليا في مرحلتي الماجستير والدكتوراه في مجال النشر العلمي، وتبسيط الضوء على السبل المقترحة لمعالجتها. كما يمكن أن تستفيد وزارة التعليم العالي والجامعات العراقية من نتائجها في التعرف على هذه المعوقات بشكل أدق، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتذليلها بما يسهم في تعزيز فرص الباحثات في النشر العلمي وتحسين جودة المخرجات البحثية .

أما أهداف الدراسة فتتمثل بما يلي :

١. التعرف على معوقات النشر العلمي التي تواجه باحثات الدراسات العليا بمرحلتي الماجستير والدكتوراه.

٢. الكشف عن سبل التغلب على معوقات النشر العلمي التي تواجه باحثات الدراسات العليا بمرحلتي

الماجستير والدكتوراه .

<sup>(١)</sup> عالية حمود سلطان الروقي ومجدد سعود الحربي، معوقات النشر العلمي التي تواجه باحثات الدراسات العليا بمرحلتي الماجستير والدكتوراه، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، مجلد ٥، عدد ٣، ٢٠٢٢.

## البناء المنهجي وعينة الدراسة

استخدمت الباحثان احد انواع المنهج الوصفي وهو الاسلوب الوصفي المسحي لكونه المنهج الانسب لطبيعة هذه الدراسة وفي تحقيق أهدافها للتعرف على معوقات النشر العلمي التي تواجه باحثات الدراسات العليا بمرحلتي الماجستير والدكتوراه، من خلال دراسة مسحية لأفراد المجتمع. وفيما يتعلق بعينة ومجتمع الدراسة فيتكون مجتمع الدراسة من باحثات الدراسات العليا لمرحلة الماجستير والدكتوراه بتخصص أصول التربية ومناهج وطرق وتدریس العلوم بكلية التربية بجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية وعددهن ١٨٠ باحثة بينما تكونت العينة من ١٢٣ باحثة ونوع العينة (عينة عشوائية بسيطة ) .

## ابرز نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة، يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

١. معوقات النشر العلمي المرتبطة بالباحثات:

أظهرت نتائج عينة الدراسة أن المعوقات المتعلقة بالباحثات في مرحلتی الماجستير والدكتوراه جاءت بدرجة كبيرة، مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي، وأبرزها:

- ضعف إتقان بعض الباحثات للغات الأجنبية.
- افتقار بعض الباحثات للمعرفة بخطوات تقديم البحوث للنشر.
- قلة اهتمام الباحثات بالنشر في الدوريات العالمية.
- افتقار بعض البحوث المقدمة للأصالة والابتكار.

٢. المعوقات الإدارية:

تبين أن المعوقات الإدارية المتعلقة بالنشر العلمي تواجه الباحثات بدرجة كبيرة أيضاً، ومن أبرزها:

- قلة وجود برامج لتنمية مهارات الباحثات في مجال النشر.
- غياب الدور الفعلي للجامعات في التوعية بقواعد النشر في المجلات العالمية المحكمة.
- غياب الحوافز التشجيعية المقدمة للأبحاث المتميزة.

٣. معوقات مرتبطة بالمجلات والدوريات العلمية:

أوضح أفراد العينة أن هذه المعوقات تشكل تحدياً كبيراً للباحثات، وأبرزها:

- عدم وضوح مفهوم التحكيم وإجراءاته بشكل كافٍ.
  - طول الفترة الزمنية بين تسليم البحث ونشره في المجلات المختصة.
  - صعوبة تحديد المجلة المناسبة للنشر.
٤. سبل التغلب على المعوقات:
- اتفق أفراد العينة بدرجة كبيرة على مجموعة من الإجراءات المقترحة لمعالجة هذه المعوقات، أهمها:
- تقليص الفترة الزمنية بين استلام البحث ونشره قدر الإمكان.
  - وضع نظم ومعايير دقيقة لتقييم البحوث العلمية.
  - تشجيع المشاريع البحثية المشتركة بما يسهم في إنتاج أبحاث صالحة للنشر في المجلات العلمية.
  - عقد المزيد من الندوات والمؤتمرات حول قضايا النشر العلمي.

## ٢. الاستاذات الجامعيات وممارسة النفوذ في الجامعة اللبنانية ٢٠٢٥ (١)

### الهدف من الدراسة وأهميتها

تسعى الباحثة في دراستها إلى الكشف عن أشكال ممارسة النفوذ داخل الجامعة اللبنانية من منظور نسوي نقدي، منطلقة من سؤال محوري يتمثل في الكيفية التي تتمكن بها الأستاذات الجامعيات من التوقع ضمن شبكة النفوذ الأكاديمي والسياسي التي تحكم الجامعة، وهي شبكة تتشابك فيها العوامل الجندرية مع البنى السياسية والطائفية والثقافية والاجتماعية وعلى هذا الأساس تبرز أهمية الدراسة في كونها تركز في النظر في العلاقة بين الجندر والسلطة داخل المؤسسات التعليمية الأكاديمية، عبر تفكيك أنماط الهيمنة الذكورية المتسلطة المبهمة والغير معلنة التي تُعيد إنتاج اللامساواة داخل الحرم الجامعي، في سياق مجتمعي لبناني تتغلغل فيه الطائفية السياسية في كل مفاصل الحياة العامة.

هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة أن تكشف عن الكيفية التي استطاعت بها النساء الأكاديميات مواجهة منظومة النفوذ المتشابكة تلك، لا من خلال الصدام المباشر معها فحسب، بل عن طريق تطوير استراتيجيات مرنة للتأقلم والمناورة والممارسة الرمزية للسلطة. بذلك، تضع الدراسة مسألة النفوذ الأكاديمي ضمن منظور جديد، لا يقتصر على اعتباره امتيازاً وظيفياً أو سلطة هرمية، بل بوصفه موقعاً معرفياً وأخلاقياً في خدمة الطلبة والمجتمع، أي كأداة للتمكين الاجتماعي لا كرمز للتفوق الطبقي أو الجندري.

و على هذا الأساس تتمثل أهمية واهداف الدراسة بالنقاط التالية :

- تسعى الدراسة إلى فهم كيفية تعامل الاستاذات الجامعيات مع شبكة النفوذ الأكاديمي في الجامعة اللبنانية .
- تبرز أهمية البحث في أنه يتناول تقاطع النفوذ الأكاديمي مع العوامل السياسية والطائفية في لبنان، وهو موضوع لم ينل الاهتمام الكافي.
- تضيء الدراسة بُعداً اجتماعياً- جندرياً على مفهوم النفوذ، إذ تعيد تعريفه كوسيلة لخدمة الطلاب والجامعة والمجتمع بدلاً من كونه امتيازاً سلطوياً .
- من اهدافها التعرف على الأساليب التي تعتمد عليها الأستاذات في ممارسة النفوذ داخل الجامعة.
- و ايضاً تحليل كيفيات التوقع ضمن شبكة النفوذ الأكاديمي- السياسي - الطائفي .

(١) فادية حطييط، الاستاذات الجامعيات وممارسة النفوذ في الجامعة اللبنانية، مجلة عمران، مجلد ١٣، عدد ٥٢، ٢٠٢٥.

## البناء المنهجي وعينة الدراسة

اعتمدت حطيط المنهج النوعي في تحليل الظاهرة، واستندت إلى مقابلات معمقة مع عشرين أستاذة جامعية من مختلف فروع وكليات الجامعة اللبنانية، جميعهن حاصلات على شهادة الدكتوراه ويشغلن مواقع أكاديمية مستقرة. وقد أُجريت المقابلات وفق مقاربة تحليلية تستهدف فهم التجارب الذاتية للأستاذات في علاقتهم ببنية السلطة داخل الجامعة، مع تحليل الخطاب الذي يُنتج هذه التجارب. كما لجأت الباحثة إلى توظيف أدوات التحليل السوسيولوجي والنقد الجندري للكشف عن الرموز والخطابات التي تُعيد تشكيل مفهوم السلطة والمعرفة داخل السياق الجامعي اللبناني.

## ابرز نتائج الدراسة

أظهرت النتائج أن الأستاذات الجامعيات لا يملكن نفوذاً مؤسسياً معلناً أو متكافئاً مع زملائهن الذكور، غير أنهن يبتكرن أساليب خاصة لممارسة السلطة تعتمد على التمكين الهادئ وغير المباشر أكثر مما تعتمد على المواجهة أو الصدام. وقد ميّزت الباحثة بين ثلاث حلقات مترابطة في تجربة الأستاذات: تبدأ أولاً بالمهادنة عند دخول الجامعة، إذ تضطر الأستاذة إلى الانخراط في علاقات الولاء السياسي والطائفي لضمان موقعها الوظيفي؛ ثم تتجسد في مرحلة ثانية بالواجهة المحدودة داخل الجامعة عبر المنافسة على مواقع القرار الأكاديمي والإداري؛ وأخيراً تتطور إلى حلقة ثالثة تتمثل في التمكين، حيث تُعيد الأستاذة تعريف سلطتها من خلال أدائها المهني وخدمتها الأكاديمية والاجتماعية.

بيّنت الدراسة أن هذه الأشكال الثلاثة من النفوذ ليست متعارضة، بل متشابكة ومتداخلة تبعاً لظروف كل حالة. فبعض الأستاذات قد يبدأن بالمهادنة لضمان الوجود المؤسسي، ثم ينتقلن إلى ممارسة النفوذ عبر المشاركة في صنع القرار أو العمل البحثي، وصولاً إلى التمكين الرمزي الذي يعيد تعريف الذات الأكاديمية للمرأة. كما لاحظت الباحثة أن العديد من الأستاذات ينظرن إلى الجامعة بوصفها فضاءً منزلياً معنوياً يحتضن الطلبة كأبناء، ويعاملنه بعناية وأخلاقيات رعاية، وهو ما يشبه ما يُعرف في الأدبيات الغربية بمفهوم "العمل المنزلي الأكاديمي" (Academic Housework)، أي الأدوار الخدمية التي تؤديها النساء في الجامعة دون أن تُحتسب ضمن سلطتهن الرسمية.

خلصت الدراسة إلى أن النفوذ الأكاديمي لدى الأستاذات في الجامعة اللبنانية يتخذ أشكالاً خفية وغير مرئية، فهو لا يقوم على الصراع المباشر بل على التفاوض والمناورة والتمكين الذاتي، كما أن مفهوم السلطة لدى النساء يُعاد صياغته كقيمة اجتماعية وإنسانية أكثر من كونه سلطة هرمية. وتشير النتائج إلى أن

النساء الأكاديميات، رغم تمتعهن بالكفاءة العلمية العالية، ما زلن يواجهن عراقيل بنيوية وثقافية تحول دون وصولهن إلى مواقع القرار، وأن استمرار البنية الطائفية والسياسية في الجامعة اللبنانية يجعل النفوذ الأكاديمي مرهوناً بالانتماء والولاء أكثر من الكفاءة والمعرفة.

### ثالثاً: الدراسات العالمية :

#### ١. دور الجندر في التأليف العلمي ٢٠١٣ (١)

##### الهدف من الدراسة وأهميتها

هدفت هذه الدراسة الى تناول الفوارق الجندرية في مجال التأليف العلمي، والتي ادت إلى الكشف عن طبيعة التفاوت بين الرجال والنساء في مواقعهم ضمن عملية النشر الأكاديمي، سواء من حيث ترتيب الأسماء على البحوث أو نسب المشاركة في الإنتاج العلمي الكلي ، ركز الباحثون على تحليل موقع المرأة والرجل داخل هرمية التأليف ( الاول، الوسط، الاخير ) للكشف عن تمثيل النساء في مواقع القيادة الفكرية للبحوث وعلى هذا الاساس انطلقت الدراسة من فرضية أن تمثيل النساء في البحث العلمي، رغم تحسنه النسبي خلال العقود الأخيرة، لا يزال يعاني من اختلالات بنيوية مستمرة، خصوصاً في المناصب البحثية العليا وفي المواقع ذات الهيبة العلمية كالكاتب الأول أو الأخير في الأوراق البحثية.

وتتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تُسهم في فهم الأسباب غير المرئية لعدم المساواة الأكاديمية، من خلال تحليلها الدقيق لأنماط التأليف التي تعكس ديناميات القوة داخل المجتمع العلمي، مما يجعلها مرجعاً أساسياً في دراسات النوع الاجتماعي في العلوم ، وإضافة الى ذلك تبرز أهميتها من كونها تقدم صورة واسعة عن التمثيل الجندري في فضاء إنتاج المعرفة الأكاديمية عبر مختلف الحقول والتخصصات، فهي توضح كيف ان نقص تمثيل النساء في مواقع مؤلف اول او اخير قد ينعكس على مساراتهن المهنية من حيث التوظيف والترقية والاعتراف العلمي .

##### البناء المنهجي وعينة الدراسة

اعتمدت الدراسة على منهج التحليل الشبكي والذي يتميز بكونه واسع النطاق، استند إلى تحليل أكثر من ثمانية ملايين ورقة بحثية منشورة ضمن قاعدة بيانات JSTOR التي تغطي مختلف التخصصات العلمية والإنسانية والاجتماعية منذ القرن السادس عشر حتى عام ٢٠١١. واستخدم الباحثون تحليل الشبكات

(1) West, J. D., Jacquet, J., King, M. M., Correll, S. J., & Bergstrom, C. T. (2013). The role of gender in scholarly authorship. PLoS ONE, 8(7)

المعرفية لتصنيف البحوث ضمن هيكل هرمي من خلال رسم خريطة هرمية للبنية العلمية التي تربط بين التخصصات والمجالات الفرعية، ثم قاموا بتحديد النوع الاجتماعي للمؤلفين من خلال سجلات الأسماء الرسمية في الولايات المتحدة. هذا البناء المنهجي مكّنهم من تتبّع تطور تمثيل النساء والرجال عبر قرون من النشر العلمي، مع التركيز على مواضع التأليف (الأول، الثاني، الأخير) باعتبارها مؤشرات على المكانة الأكاديمية والاعتراف المؤسسي.

أما عينة الدراسة فتكوّنت العينة من ٨.٣ مليون من الوثائق الأكاديمية، منها حوالي ١.٨ مليون مقالة بحثية قابلة للتحليل الشبكي والتي شارك فيها العديد من المؤلفين والمشاركين في الأبحاث المنشورة، وتمكن الباحثون من تحديد جنس نحو ٧٣٪ من أسماء المؤلفين والذي بلغ عدد الذين تم تحديد جنسهم بدقة أكثر من ثلاثة ملايين مؤلف، منهم حوالي ٢٢٪ من النساء. وقد أتاح هذا الحجم الضخم من البيانات للباحثين إمكانية المقارنة الدقيقة بين التخصصات، مثل العلوم الطبيعية والهندسية والاجتماعية والإنسانية، بهدف الكشف عن الفروق البنيوية بين المجالات في ما يتعلق بتمثيل المرأة.

### أبرز نتائج الدراسة

أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة النساء في النشر العلمي شهدت تحسناً تدريجياً، لكنها ما زالت دون مستوى التكافؤ مع الرجال، إذ تمثّل النساء ٢١.٩٪ فقط من إجمالي المؤلفين، في حين يهيمن الرجال على المناصب البحثية ذات المكانة العالية. كما كشفت النتائج أن النساء غالباً ما يُمتلن تمثيلاً ناقصاً في مواقع “المؤلف الأول” و”الأخير”، وهما الموضعان الأكثر تأثيراً في تقدير الجهد العلمي والاعتراف الأكاديمي. وبينت الدراسة أيضاً أن التفاوت الجندي يختلف باختلاف التخصص؛ فبينما اقتربت نسبة النساء من الرجال في مجالات العلوم الاجتماعية، ظل تمثيلهن منخفضاً في الفيزياء والهندسة وعلوم الحاسوب. وخلصت الدراسة إلى أن استمرار هذه الفجوة لا يعود فقط إلى قلة عدد النساء في هذه الحقول، بل إلى تحيزات ثقافية ومؤسسية كامنة في أنماط التقييم والترقية داخل الأوساط الأكاديمية. وبذلك، تُبرز هذه الدراسة الحاجة إلى سياسات بحثية أكثر إنصافاً تضمن تمثيلاً متكافئاً للنساء في كل مستويات التأليف العلمي والإنتاج المعرفي.

## ٢. حول نقص الباحثات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ٢٠٢٣ (١)

### الهدف من الدراسة وأهميتها

ركز الباحثان في دراستهم "حول نقص الباحثات النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" على تناول إشكالية التمثيل غير المتكافئ للنساء في ميادين البحث العلمي في المنطقة العربية وشمال أفريقيا، وقد هدفت الدراسة إلى تحليل الأسباب البنيوية والمؤسسية والثقافية التي أدت إلى ضعف حضور المرأة الباحثة في مجالات الإنتاج المعرفي، ولا سيما في العلوم الاجتماعية والطبيعية، وهذا وهدفت أيضا الى توصيف الفجوة بين الجنسين في ميدان البحث العلمي داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا من خلال رصد معدلات المشاركة العلمية للمرأة ومقارنتها بمشاركة الرجل، سعى الباحثان في الدراسة إلى تفكيك العوامل المتشابكة التي تحد من مشاركة النساء في البحث الأكاديمي، مركزةً على طبيعة البيئة الجامعية، والسياسات الحكومية، والأطر الثقافية والاجتماعية التي تُكرّس التفاوت بين الجنسين في فرص التعليم والبحث. وانطلقت من فرضية أن تهميش المرأة في البحث العلمي لا يرتبط بقدراتها الفردية، بل بالبنى المؤسسية والسياسية التي تُعيد إنتاج عدم المساواة الجندرية ضمن منظومات التعليم العالي والبحث في المنطقة، ركزت الدراسة في اهدافها على تحليل انماط الإنتاج العلمي للباحثين والباحثات ومدى تباينها بين الدول والتخصصات وازافة الى دراسة مواقع النساء في هيكلية النشر ( المؤلف الاول / الاخير ) كمؤشر على القيادة الاكاديمية .

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها أول محاولة شاملة ترصد بصورة منهجية موقع المرأة في حقل البحث العلمي ضمن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مستخدمة بيانات كمية ونوعية من عدد من الدول العربية وغير العربية في المنطقة والتي ساهمت في سد فجوة معرفية حول واقع المرأة الباحثة في المنطقة، إذ ان اغلب الدراسات السابقة ركزت على الدول الغربية اكثر من الدول العربية، كما أبرزت الدراسة أهمية البحث العلمي كأداة للتمكين الاجتماعي والاقتصادي، مشيرة إلى أن ضعف تمثيل النساء في هذا المجال يعني حرمان المجتمعات من نصف طاقتها المعرفية والإبداعية. وقد أكدت أن النهوض بواقع المرأة الباحثة لا يتحقق إلا بإصلاح السياسات التعليمية والبحثية وإعادة هيكلة المؤسسات الأكاديمية بطريقة تضمن العدالة

(1) El Ouahi, J., & Larivière, V. (2023). On the lack of women researchers in the Middle East and North Africa. *Scientometrics*, 120(3), p 1191–1207.

الجنديرية وتكافؤ الفرص، واخيرا تمثل الدراسة مرجعا للمقارنة الدولية والاقليمية حول التكافؤ بين الجنسين في العلم ، وهو مؤشر مهم لقياس العدالة الاجتماعية والمعرفية .

### البناء المنهجي وعينة الدراسة

اعتمدت الدراسة منهجاً مقارناً يجمع بين التحليل الإحصائي الكمي والمقابلات النوعية مع عيّات من الباحثات والأكاديميات ومسؤولي التعليم العالي في عدد من دول المنطقة، مثل مصر، الاردن، لبنان، المغرب، تونس، العراق، قطر، السعودية اضافة الى تركيا وايران وباكستان، اعتمد الباحثان على تحليل ببيوم تري طويل المدى وجرى استخدام قاعدة بيانات web of science لتحديد جميع المقالات المنشورة خلال السنوات ٢٠٠٨ - ٢٠١٩ التي تتضمن مؤلفين من منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، وتميز البناء المنهجي للدراسة بالجمع بين المعطيات الميدانية والتقارير الدولية، ما أتاح رؤية شمولية تربط بين السياق المحلي والإقليمي. وقد شملت العينة مزيجاً من النساء العاملات في المؤسسات البحثية والجامعات وبالإضافة إلى خريجات حديثات واجهن صعوبات في دخول المجال الأكاديمي، والتي بلغ حجم العينة على هذا الاساس اكثر من ١.٦ مليون ورقة بحثية وشارك فيها ١.١ مليون مؤلف وبعد التقية اقتصرت الدراسة على ٣٤٠ الف باحث وباحثة ممن لديهم ثلاث منشورات على الاقل، وذلك بهدف استجلاء التفاوت في الخبرات والمعوقات بين الأجيال النسائية المختلفة في البحث العلمي.

### ابرز نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى أن نقص الباحثات النساء في المنطقة لا يعود فقط إلى ضعف الموارد أو محدودية التمويل، بل إلى استمرار الثقافة الذكورية التي تُقلل من قيمة المرأة في الأدوار العلمية، وإلى غياب السياسات المؤسسية الداعمة للمساواة في الترقية والتعيين والتمويل البحثي. كما أظهرت النتائج أن النساء اللاتي ينجحن في دخول الحقل الأكاديمي يواجهن تمييزاً غير معلن في توزيع المهام والفرص البحثية، مما يؤدي إلى بطء في تطوير مسيرتهن المهنية مقارنة بالرجال. وأشارت الدراسة إلى أن الصورة النمطية حول دور المرأة، بالإضافة إلى ضغوط الحياة الأسرية، تشكّل حاجزاً نفسياً ومهنياً أمام مشاركتها الفاعلة في البحث العلمي. كما خلصت إلى أن الدول التي تبنت سياسات أكثر شمولاً في التعليم والبحث شهدت زيادة ملحوظة في نسبة النساء الباحثات، مما يؤكد أن معالجة النقص ليست قضية ثقافية فقط، بل هي أيضاً قضية سياسية ومؤسسية تتعلق بمدى التزام الحكومات والجامعات بمبدأ العدالة الجنديرية في تمكين المرأة علمياً.

#### رابعاً: مناقشة الدراسات السابقة :

إن مراجعة الدراسات السابقة تمثل خطوة أساسية في بناء أي دراسة علمية، لما توفره من إمكانية الاطلاع على الجهود البحثية السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، سواء من حيث الجوانب النظرية أو المنهجية أو النتائج المتوصل إليها، فضلاً عن إسهامها في توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة. كما تساعد هذه المراجعة الباحثة في تحديد موقع دراستها ضمن الحقل المعرفي، والكشف عن الجوانب التي لم تحظَ باهتمام كافٍ في الدراسات السابقة، بما يعزز من القيمة العلمية للدراسة الحالية. ومن هذا المنطلق، سعت الباحثة إلى مناقشة الدراسات السابقة وربطها بموضوع دراستها الموسومة بـ (المرأة ومعوقات إنتاج المعرفة الأكاديمية في العراق)، من خلال تحليل أهداف تلك الدراسات وأهميتها ومنهجياتها ونتائجها وعلاقتها بالدراسة الحالية .

#### ١ - مناقشة الدراسات العراقية :

كشفت الدراسات العراقية السابقة، المتمثلة بدراسة يوسف حليم الطائي ومروة عبد الكريم الزهيري، ودراسة ناجي العلي وإرادة الجبوري وآخرين، عن جملة من الأبعاد المؤثرة في واقع إنتاج المعرفة الأكاديمية داخل مؤسسات التعليم العالي العراقية، ولاسيما ما يتعلق بطبيعة البيئة الجامعية، والدعم المؤسسي، والظروف الاجتماعية والسياسية التي تحيط بالعمل الأكاديمي. فعلى الرغم من اختلاف هذه الدراسات في منطلقاتها النظرية والمنهجية، إلا أنها التقت مع الدراسة الحالية في اهتمامها بتحليل العوامل التي تؤثر في فاعلية النشاط الأكاديمي والبحثي داخل الجامعة العراقية.

فقد ركزت دراسة يوسف حليم الطائي ومروة عبد الكريم الزهيري على دور المنظمة الذكية في نشر المعرفة الأكاديمية داخل جامعة الكوفة، مبيّنة أهمية البيئة المؤسسية والتفاعل المعرفي واستخدام التكنولوجيا في تعزيز تبادل المعرفة والإنتاج العلمي. وقد أفادت هذه الدراسة، الدراسة الحالية في التركيز على البعد المؤسسي ودور المؤسسة الجامعية في دعم أو إعاقة إنتاج المعرفة الأكاديمية، ولاسيما ما يتعلق بالدعم المؤسسي، والتشجيع الأكاديمي، وتوفير بيئة بحثية محفزة للتدريسيات. كما تقترب الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في اهتمامها بموضوع إنتاج المعرفة الأكاديمية داخل الجامعة، إلا أنها تختلف عنها من حيث زاوية المعالجة، إذ ركزت الدراسة الحالية على المرأة الأكاديمية والمعوقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمؤسسية التي تحد من إنتاجها المعرفي، في حين ركزت الدراسة السابقة على مفهوم المنظمة الذكية وعلاقته بنشر المعرفة بصورة عامة.

كما تتقاطع الدراسة الحالية مع دراسة ناجي العلي وإرادة الجبوري وآخرين، في تناولها للمعوقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تواجه الأكاديميات العراقيات، ولاسيما ما يتعلق بضعف الاستقرار السياسي، والتدخلات السياسية، وغياب الدعم المؤسسي، وضعف البيئة البحثية داخل الجامعات العراقية. وقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في فهم تأثير الأوضاع السياسية والاجتماعية على المرأة الأكاديمية، خاصة في ما يتعلق بالضغوط المرتبطة بالأدوار الاجتماعية، وضعف المشاركة البحثية، ومحدودية الوصول إلى الموارد العلمية والتدريبية. كما كشفت الدراسات عن وجود تأثير واضح للعوامل البنيوية والمؤسسية في الحد من فاعلية المرأة داخل الحقل الأكاديمي.

ومن الناحية المنهجية، اختلفت الدراسات العراقية السابقة مع الدراسة الحالية؛ إذ اعتمدت دراسة يوسف حليم الطائي ومروة عبد الكريم الزهيري المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أداة الاستبيان على عينة من التدريسيين في جامعة الكوفة، في حين اعتمدت دراسة ناجي العلي وإرادة الجبوري وآخرين المنهج النوعي القائم على المقابلات شبه المنظمة وتحليل التجارب الحياتية للأكاديميات العراقيات داخل العراق وخارجه. أما الدراسة الحالية فقد اعتمدت منهج المسح الاجتماعي باستخدام الاستبيان والمقابلة، مع توظيف عينة طبقية تناسبية بلغت (٢٨٢) تدريسية من جامعة القادسية، وهو ما منحها إمكانية أوسع في الكشف عن طبيعة المعوقات التي تواجه المرأة الأكاديمية بصورة ميدانية مباشرة.

أما من حيث النتائج، فقد أظهرت الدراسة الحالية تقارباً واضحاً مع الدراسات العراقية السابقة، إذ أكدت جميعها وجود معوقات اجتماعية ومؤسسية وسياسية تؤثر على البيئة الأكاديمية وإنتاج المعرفة العلمية. فقد بينت الدراسة الحالية أن المسؤوليات الأسرية، والضغوط الاجتماعية، وضعف الدعم المؤسسي، وعدم الاستقرار السياسي، جميعها تمثل معوقات تحد من إنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة، وهو ما يتقاطع مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة بشأن تأثير البيئة الاجتماعية والسياسية في فاعلية العمل الأكاديمي داخل الجامعات العراقية.

وبشكل عام، أفادت الدراسات العراقية السابقة الدراسة الحالية في بناء إطارها النظري والمنهجي، وفي تحديد مجموعة من المؤشرات والأبعاد المتعلقة بالمعوقات الاجتماعية والسياسية والمؤسسية المؤثرة في إنتاج المعرفة الأكاديمية، فضلاً عن مساعدتها في فهم طبيعة البيئة الجامعية العراقية وما تتضمنه من تحديات تنعكس بصورة مباشرة على واقع المرأة الأكاديمية وإنتاجها المعرفي .

## ٢. مناقشة الدراسات العربية :

ركزت الدراسات العربية السابقة، المتمثلة بدراسة فادية حطيط، ودراسة عالية حمود سلطان ومجود سعود الحربي، على مجموعة من القضايا المرتبطة بواقع المرأة داخل البيئة الأكاديمية العربية، ولاسيما ما يتعلق بعلاقات السلطة والنفوذ داخل المؤسسة الجامعية، والمعوقات التي تواجه المرأة في مجال البحث العلمي والنشر الأكاديمي، فضلاً عن تأثير العوامل الاجتماعية والمؤسسية في الحد من فاعلية المرأة الأكاديمية وإنتاجها المعرفي. وقد أفادت هذه الدراسات، الدراسة الحالية في الكشف عن طبيعة التحديات التي تواجه المرأة داخل الحقل الأكاديمي العربي، سواء على المستوى الاجتماعي أو المؤسسي أو البحثي.

فقد ركزت دراسة فادية حطيط على تحليل أشكال النفوذ والممارسة السلطوية داخل الجامعة اللبنانية من منظور نسوي نقدي، مبيّنة الكيفية التي تواجه بها الأستاذات الجامعيات البنى السياسية والطائفية والجنسدية داخل المؤسسة الجامعية. وقد أفادت هذه الدراسة، الدراسة الحالية في التركيز على البعد السياسي والمؤسسي وتأثير العلاقات السلطوية والتحيزات داخل البيئة الأكاديمية، ولاسيما ما يتعلق بضعف العدالة الأكاديمية، والتأثير غير المباشر للعوامل السياسية والاجتماعية في فرص المرأة داخل الجامعة. كما تتقاطع الدراسات في اهتمامهما بتحليل موقع المرأة داخل المؤسسة الأكاديمية، إلا أن الدراسة الحالية ركزت بصورة أوسع على المعوقات المؤثرة في إنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة العراقية، في حين ركزت دراسة فادية حطيط على مفهوم النفوذ الأكاديمي وآليات ممارسته داخل الجامعة اللبنانية.

كما كشفت دراسة عالية حمود سلطان ومجود سعود الحربي عن مجموعة من المعوقات المرتبطة بالنشر العلمي لدى باحثات الدراسات العليا، مثل ضعف الدعم المؤسسي، وقلة الحوافز، وصعوبة النشر العلمي، وارتفاع تكاليفه، فضلاً عن ضعف البرامج التدريبية المتعلقة بمهارات البحث والنشر. وقد استفادت الدراسة الحالية من هذه النتائج في تعزيز تفسيرها للمعوقات الاقتصادية والمؤسسية التي تحد من إنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة، ولاسيما ما يتعلق بارتفاع تكاليف النشر العلمي والمؤتمرات، وضعف الدعم المالي المخصص للبحث العلمي، وقلة التشجيع المؤسسي للتدريسيات. كما تقترب الدراسات في اهتمامهما بموضوع المعوقات التي تواجه المرأة في المجال البحثي، إلا أن الدراسة الحالية اتخذت نطاقاً أوسع من خلال تناولها للمعوقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمؤسسية بصورة مترابطة داخل البيئة الجامعية العراقية. ومن الناحية المنهجية، اعتمدت دراسة فادية حطيط المنهج النوعي القائم على المقابلات المعمقة والتحليل النقدي للتجارب الذاتية للأستاذات الجامعيات، بينما استخدمت دراسة عالية حمود سلطان ومجود سعود الحربي المنهج الوصفي المسحي باستخدام الاستبانة على عينة من باحثات الدراسات العليا. أما الدراسة

الحالية فقد اعتمدت منهج المسح الاجتماعي مع توظيف أداتي الاستبانة والمقابلة على عينة طبقية تناسبية من التدريسيات في جامعة القادسية، وهو ما أتاح لها إمكانية الكشف عن طبيعة المعوقات بصورة ميدانية مباشرة وربطها بواقع المرأة الأكاديمية العراقية.

أما من حيث النتائج، فقد أظهرت الدراسة الحالية تقارباً واضحاً مع الدراسات العربية السابقة، إذ أكدت جميعها أن المرأة الأكاديمية ما زالت تواجه مجموعة من المعوقات البنوية والاجتماعية والمؤسسية التي تؤثر على فاعليتها العلمية والبحثية. فقد بينت الدراسة الحالية أن المسؤوليات الأسرية، وضعف الدعم المؤسسي، والضغوط الاجتماعية، وارتفاع تكاليف البحث العلمي والنشر، فضلاً عن تأثير التحيزات السياسية وضعف العدالة الأكاديمية، جميعها تمثل عوامل تحد من إنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة، وهو ما ينسجم مع ما توصلت إليه الدراسات العربية السابقة بشأن استمرار تأثير البنى الاجتماعية والمؤسسية في الحد من مشاركة المرأة في المجال الأكاديمي والبحثي.

وبصورة عامة، أفادت الدراسات العربية السابقة الدراسة الحالية في تعزيز فهمها لطبيعة المعوقات التي تواجه المرأة الأكاديمية داخل المؤسسات الجامعية العربية، كما أسهمت في توضيح العلاقة بين الجندر والسلطة والنشر العلمي والدعم المؤسسي، فضلاً عن مساعدتها في بناء تصور أكثر شمولاً للمعوقات المؤثرة في إنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة داخل السياق العراقي والعربي .

### ٣ . مناقشة الدراسات العالمية :

اهتمت الدراسات العالمية السابقة، المتمثلة بدراسة جمال الواهي وفينسيت لاريفير، ودراسة جيفن ويست وجينيفر جاكيت وآخرين، بتحليل واقع المرأة داخل الحقل الأكاديمي العالمي، ولاسيما ما يتعلق بالفجوة الجندرية في البحث العلمي، وضعف تمثيل المرأة في مواقع الإنتاج المعرفي والتأليف العلمي، فضلاً عن تأثير العوامل الثقافية والمؤسسية والسياسية في تحديد فرص المرأة داخل المؤسسات الأكاديمية. وقد أفادت هذه الدراسات، الدراسة الحالية في توسيع إطارها التحليلي وربط واقع المرأة الأكاديمية العراقية بالسياقات العالمية المتعلقة بعدم المساواة الجندرية في إنتاج المعرفة العلمية.

فقد ركزت دراسة جمال الواهي وفينسيت لاريفير على تحليل ضعف تمثيل النساء الباحثات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مبينةً أثر العوامل البنوية والثقافية والمؤسسية في الحد من مشاركة المرأة في البحث العلمي. وقد أفادت هذه الدراسة، الدراسة الحالية في التركيز على مفاهيم العدالة الجندرية والتمكين الأكاديمي، فضلاً عن توضيح العلاقة بين البيئة المؤسسية والظروف الاجتماعية ومستوى مشاركة المرأة في إنتاج المعرفة الأكاديمية. كما تتقاطع الدراستان في اهتمامهما بتحليل تأثير المعوقات

الاجتماعية والمؤسسية والسياسية على المرأة الأكاديمية، إلا أن الدراسة الحالية اتجهت بصورة أكثر تحديداً نحو تحليل المعوقات التي تواجه التدريسيات داخل جامعة القادسية بوصفها نموذجاً للبيئة الجامعية العراقية. كما كشفت دراسة جيفن ويست وجينيفر جاكيت وآخرين عن استمرار التفاوت الجندي في مجال التأليف العلمي والنشر الأكاديمي، ولاسيما في مواقع القيادة البحثية داخل البحوث العلمية، إذ بينت أن النساء ما زلن أقل حضوراً في مواقع المؤلف الأول أو الأخير مقارنة بالرجال. وقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في فهم العلاقة بين البنية الجندرية داخل المؤسسات الأكاديمية وبين فرص المرأة في التقدم العلمي والاعتراف المعرفي، فضلاً عن تعزيز تفسيرها للمعوقات المرتبطة بالمكانة الأكاديمية وعدم تكافؤ الفرص داخل الحقل العلمي. كما تتقاطع الدراستان في اهتمامهما بإنتاج المعرفة الأكاديمية وعلاقته بالبنى الاجتماعية والمؤسسية، إلا أن الدراسة الحالية ركزت على تحليل المعوقات التي تواجه المرأة في البيئة الجامعية العراقية من منظور اجتماعي ميداني.

ومن الناحية المنهجية، اعتمدت الدراسات العالمية السابقة على مناهج متنوعة جمعت بين التحليل الكمي واسع النطاق والمقابلات النوعية والتحليل البليومتري، إذ اعتمدت دراسة جمال الواهي وفينسيت لاريفير على تحليل إحصائي ومقارن لبيانات بحثية واسعة داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بينما اعتمدت دراسة جيفن ويست وجينيفر جاكيت وآخرين على تحليل شبكي ضخم لبيانات التأليف العلمي عبر ملايين البحوث المنشورة. أما الدراسة الحالية فقد اعتمدت منهج المسح الاجتماعي باستخدام الاستبانة والمقابلة على عينة طبقية تناسبية من التدريسيات في جامعة القادسية، وهو ما منحها خصوصية ميدانية ترتبط مباشرة بواقع المرأة الأكاديمية داخل المجتمع العراقي.

أما من حيث النتائج، فقد أظهرت الدراسة الحالية تقارباً واضحاً مع الدراسات العالمية السابقة، إذ أكدت جميعها استمرار وجود معوقات جندرية ومؤسسية تحد من مشاركة المرأة في إنتاج المعرفة الأكاديمية. فقد بينت الدراسة الحالية أن المسؤوليات الأسرية، وضعف الدعم المؤسسي، والتحيزات السياسية، وارتفاع تكاليف البحث العلمي، وضعف العدالة الأكاديمية، جميعها تؤثر بصورة مباشرة على فاعلية المرأة الأكاديمية وإنتاجها المعرفي، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه الدراسات العالمية بشأن استمرار التفاوت الجندي وتأثير البنى الثقافية والمؤسسية في تقليص فرص المرأة داخل المجال العلمي .

وبشكل عام، أفادت الدراسات العالمية السابقة الدراسة الحالية في توسيع رؤيتها النظرية حول العلاقة بين الجندر وإنتاج المعرفة الأكاديمية، كما ساعدتها في تعزيز مقاربتها المتعلقة بالعدالة المعرفية والتمكين الأكاديمي، فضلاً عن توضيح الكيفية التي تؤثر بها العوامل الاجتماعية والسياسية والمؤسسية في تشكيل واقع المرأة داخل الحقل الأكاديمي، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي .

## المبحث الثاني

### بعض المقاربات النظرية المفسرة في الدراسة

#### التمهيد :

يمثل الإطار النظري أحد الأعمدة الرئيسة في أي دراسة علمية جادة، إذ يوفر المنظور المفاهيمي الذي يُوجّه الباحث في تفسير الظواهر الاجتماعية وتحليل أبعادها. فالعملية البحثية لا تكتمل دون تحديد الخلفيات النظرية التي تنطلق منها الدراسة، لأن النظرية تمثل أداة لفهم العلاقات الاجتماعية ضمن سياقاتها البنوية والثقافية، وتُسهم في صياغة الأسئلة البحثية وتحديد زوايا التحليل والتفسير.

وفي هذا الاطار، لا يُنظر إلى النظرية بوصفها بناءً تجريدياً معزولاً، بل باعتبارها منظومة فكرية تُعبّر عن رؤية الباحث للعالم الاجتماعي، وعن الكيفية التي تُفسّر بها الظواهر وتُنتج بها المعرفة. فهي تمكّن الباحث من الانتقال من الوصف إلى التحليل، ومن الملاحظة إلى التفسير المنهجي. لذا فإن تبني مقاربات نظرية واضحة يُعدّ خطوة أساسية لضبط اتجاه البحث وإعطائه طابعاً علمياً متماسكاً.

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من المقاربات النظرية التي تُمكن من فهم إشكالية المرأة ومعوّقات إنتاج المعرفة الأكاديمية في العراق ضمن أطرها الاجتماعية والثقافية والمؤسسية. إذ تسعى إلى استثمار أكثر من منظور سوسيولوجي ومعرفي لفهم طبيعة العلاقة بين البنى الجامعية، وموقع المرأة داخلها، والعوامل التي تؤثر في قدرتها على إنتاج معرفة علمية فاعلة.

وتتمثل هذه المقاربات في ثلاث نظريات أساسية تشكّل البنية الفكرية التي يستند إليها التحليل اللاحق، هي:

- مقارنة ساندر هاردينغ التي تنطلق من منظور نسوي معرفي يُعيد التفكير في شروط إنتاج المعرفة من موقع المرأة وتجربتها الاجتماعية.
- مقارنة بيير بورديو التي تُبرز ديناميات الحقل الأكاديمي ورأس المال الرمزي وآليات إعادة إنتاج الهيمنة داخل الوسط الجامعي.
- مقارنة لغز الإنتاجية التي قدّمها جوناثون وهارييت زوكرمان، والتي تسعى إلى تفسير التفاوت في الإنتاج المعرفي بين الجنسين داخل المؤسسات الأكاديمية.

إن الجمع بين هذه المقاربات يمكن من بناء رؤية تحليلية متكاملة تستوعب أبعاد الظاهرة موضوع الدراسة، من خلال الربط بين البنى الرمزية والمؤسسية التي تُقيد إنتاج المعرفة، وبين العوامل الفردية والاجتماعية التي تُشكّل خبرة المرأة الأكاديمية داخل الحقل الجامعي. وبهذا، يتيح الإطار النظري للدراسة مقارنة شاملة

لمعوقات مشاركة المرأة في إنتاج المعرفة العلمية في العراق، بوصفها نتاجاً لتفاعل معقد بين السلطة والمعرفة والجنس.

### أولاً. المقاربة النسوية الأكاديمية ( ساندرا هاردينغ ) :

تعدّ ساندرا هاردينغ من المفكرات البارزات في حقل علم اجتماع المعرفة النسوي، إذ طرحت إشكالية محورية تتمثل في سؤال "العلم في النسوية"، بوصفه تساؤلاً نقدياً حول مدى حيادية المعرفة العلمية، وطبيعة الأسس التي تُبنى عليها عملية إنتاج المعرفة الحقيقية داخل المؤسسات الأكاديمية والعلمية. ترى هاردينغ أن ما يسمى بـ "العلم الحديث" قد تشكّل ضمن إطار ثقافي ذكوري هيمن على المفاهيم والمنهجيات والمعايير التي تُحدّد ما يُعدّ معرفة علمية مشروعة. ومن هنا، فإن موضوعية العلم ليست خالية من القيم كما يُفترض، بل تحمل في داخلها تحيزات ثقافية وجندرية، تُقصي خبرات النساء وتقلّل من مساهماتهن المعرفية<sup>(١)</sup> انطلقت هاردينغ من فكرة أن موقع الباحث أو الباحثة في البنية الاجتماعية يؤثر في طبيعة المعرفة التي ينتجها أو تنتجها، لذلك دعت إلى ما سمّته بـ "إبستمولوجيا الموقف النسوي" ( Feminist Standpoint Epistemology)، أي أن تكون تجربة النساء في البحث والإنتاج المعرفي والعلمي نقطة انطلاق لإنتاج معرفة أكثر شمولاً وعدالة. وبحسب منظورها، فإن النساء بسبب موقعهن التاريخي والاجتماعي يمتلكن وجهة نظر مختلفة تساعدن بالكشف على أشكال الهيمنة التي تخفيها المفاهيم العلمية السائدة. فالمعرفة التي تُنتج من منظور "الأخر المهمّش" لا تكون ناقصة أو منحازة، بل قد تكون أكثر موضوعية لأنها تُترك علاقات القوة غير المرئية في المؤسسة العلمية.<sup>(٢)</sup>

وعند إسقاط هذا التصور على واقع المرأة الأكاديمية في العراق، يمكن الافتراض بأن المعوقات التي تواجهها الباحثات لا تتفصل عن تلك البنى الثقافية والاجتماعية التي تحدّثت عنها هاردينغ. فالبيئة الجامعية العراقية مثلها مثل كثير من البيئات الأكاديمية في المجتمعات ذات التقاليد الأبوية ( الهيمنة الذكورية ) ما تزال

\* ساندرا هاردينغ تُعدّ واحدة من أبرز المنظّرات النسويات في مجال فلسفة العلم. اشتغلت على نقد الادعاء بأن المعرفة العلمية محايدة، وبيّنت كيف تتشكّل المعرفة داخل سياقات اجتماعية غير متكافئة. عُرفت بمساهماتها في تطوير "نظرية الموقف النسوي"، التي تُبرز أن تجارب النساء ومواقعهن الاجتماعية تُوفّر منظوراً معرفياً مهمّشاً لكنه أكثر قدرة على كشف علاقات السلطة. وقد أسهمت أعمالها، خاصة في كتابها في إعادة التفكير بحدود الموضوعية، وفتح المجال أمام مقاربات The Science Question in Feminism ( ١٩٨٦ تُدرج خبرات النساء في بناء المعرفة العلمية )

(1) Harding, Sandra. Science Question in Feminism. Ithaca, NY: Cornell University press, 1986, pp.15-17

(2) Ibid, pp.136-141

تحمل في داخلها تصوّرات ذكورية حول الكفاءة العلمية ودور المرأة في البحث والإدارة والتعليم والعمل بشكل عام، وهذه التصوّرات تتجلى في أشكال متعددة؛ منها [ضعف تمثيل النساء في مواقع صنع القرار الأكاديمي، أو محدودية حصولهن على الدعم البحثي والتمويل، أو التشكيك بقدراتهن المعرفية مقارنة بالرجال أو التقليل من مستواهّن العقلي والعلمي].

إن نظرية هاردينغ تتيح للباحثة أن تقرّ هذه المعوقات بوصفها ليست مشكلات فردية أو عرضية فقط، بل امتداداً لبنية معرفية أوسع تقوم على التراتب الجندي في إنتاج المعرفة. فالمؤسسة الجامعية، رغم كونها فضاءً يُفترض فيه الحياد العلمي وعدم التحيز لأي من الجنسين، تعمل على إعادة إنتاج أنماط السلطة الذكورية. ومن هذا المنظور، يصبح تبني "الموقف النسوي" ضرورة معرفية تهدف إلى تفكيك هذه البنية وإعادة صياغة مفهوم الموضوعية العلمية بحيث يشمل التجربة النسوية كجزء أساسي من إنتاج الحقيقة المعرفية.

كما توفرّ نظرية هاردينغ إطاراً تحليلياً لفهم العلاقة بين الهيمنة المعرفية والقيود المؤسساتية التي تحد من إسهام النساء في الجامعات العراقية. فهي تمكّن الباحثة من تفسير كيف تتحول السياسات الأكاديمية وأساليب التقويم والبحث إلى أدوات لإدامة التمييز الجندي، وذلك من خلال اعتماد معايير "موضوعية" ظاهراً لكنها في جوهرها تستبعد ما لا ينسجم مع النمط الذكوري المهيمن. بالتالي، تُسهّم هذه النظرية في بلورة رؤية نقدية تجعل من تجربة الأكاديميات العراقيات مصدراً لإنتاج معرفة بديلة تسعى إلى العدالة المعرفية، وتدعو إلى إعادة تعريف مفاهيم الكفاءة والإبداع العلمي من منظور أكثر شمولاً وإنصافاً. إن الإفادة من نظرية ساندرا هاردينغ في هذه الدراسة لا تتوقف عند حدود الإطار المفاهيمي، بل تمتد إلى الجانب التحليلي التطبيقي في تفسير المعطيات الميدانية المتعلقة بواقع الأكاديميات العراقيات ومعوقات إنتاج المعرفة داخل الجامعة. فالمفاهيم التي قدّمتها هاردينغ - كفكرة "الموقف النسوي" و"الموضوعية القوية" - توفرّ للباحثة أدوات تحليلية لفهم الديناميات الخفية التي تُشكّل علاقة المرأة بالبحث العلمي والمؤسسة الأكاديمية. ومن خلال هذا المنظور، لا تُقرأ الصعوبات التي تواجهها الأكاديميات على أنها مجرد عوائق إدارية أو ظروف عمل غير مناسبة، بل تُفهم بوصفها نتاجاً لبنية معرفية واجتماعية أعمق تُعيد إنتاج اللامساواة الجنديرية داخل الحقل الجامعي<sup>(1)</sup>

(1) Harding, op.cit, pp.136-139

ففي ضوء هذه المقاربة، يمكن تحليل أنماط التفاعل بين الأستاذات الجامعيات والبيئة الجامعية على أنها تعبير عن علاقة غير متكافئة بين "الذات العارفة" و"المؤسسة المنتجة للمعرفة". قد اظهرت المقابلات الميدانية والاستبانات من خلال استخدامهما في المجال الميداني أن النساء كثيراً ما يواجهن نوعاً من "اللامساواة الجندرية" التي تقصي تجاربهن وخبراتهم من صلب العمل الأكاديمي. وهذا ما تشير إليه هاردينغ عندما تؤكد أن المعرفة السائدة لا تمثل الحقيقة الكلية، بل تمثل رؤية الفئة المهيمنة التي تحدّد ما يُعدّ علمياً أو ذا قيمة معرفية.<sup>(1)</sup>

كما يمكن توظيف المفهوم الهاردينغي للـ"الموضوعية القوية" في تفسير نتائج الدراسة، وذلك من خلال تحليل كيف تسعى الأكاديميات العراقيات إلى خلق مساحات بديلة للبحث والمشاركة العلمية تتجاوز التراتب المؤسسي، مثل التعاونات البحثية النسوية، أو تبني موضوعات بحثية تمسّ قضايا الجندر والمجتمع المحلي. فهذه الممارسات تعبّر عن محاولات لإنتاج معرفة أكثر صدقاً مع الواقع الاجتماعي، بما يتسق مع رؤية هاردينغ التي تعتبر أن الموضوعية الحقيقية تتحقق عندما تُدمج خبرات الفئات المهمّشة في عملية البحث، لا عندما تُستبعد باسم "الحياد العلمي"<sup>(2)</sup>.

إن تطبيق هذه المقاربة النظرية على الواقع العراقي يُساعد في الكشف عن الكيفية التي تُمارس بها الهيمنة المعرفية ضمن الجامعات، سواء من خلال السياسات البحثية، أو طرق النشر العلمي، أو حتى معايير التقييم الأكاديمي التي تُعيد إنتاج الفوارق بين الرجال والنساء. كما يُتيح فهم المقاومة النسوية لهذه الأشكال من الإقصاء، بوصفها محاولات لبناء "إبستمولوجيا بديلة" تضع خبرات النساء ومواقفهن في صلب المعرفة الأكاديمية. وبالتالي، تصبح نظرية ساندر هاردينغ أداة فاعلة لتحليل ليس فقط بنية المعوقات، بل أيضاً الإمكانيات الكامنة في إعادة تشكيل المجال الأكاديمي العراقي ليكون أكثر عدالة وشمولاً.

وايضاً تقدّم ساندر هاردينغ في كتابها *Whose Science? Whose Knowledge?* منظوراً نقدياً عميقاً حول كيفية إنتاج المعرفة العلمية داخل سياقات اجتماعية غير محايدة، وتبيّن بأن العلم ليس مشروعاً موضوعياً خالصاً، بل هو جزء من منظومة اجتماعية وسياسية تُعيد إنتاج التحيزات والقيم السائدة. وتشرح هاردينغ في كتابها أنّ المعرفة العلمية التي يُنظر إليها بوصفها "موضوعية" أو "محايدة" إنما تتشكل تاريخياً داخل بيئات يغلب عليها النفوذ الذكوري، وأن هذه البيئات تمارس دوراً كبيراً في تحديد نوع الأسئلة المطروحة، والطرق المعتمدة، وما يُعدّ "معرفة شرعية" وما يُقصى خارج حدود العلم. وتؤكد في بعض من صفحات

(1)Harding, op.cit, pp.15-17

(2)Ibid, pp.138-139

الكتاب أن الإصرار على الفصل بين "العلم البحت" و"العلم التطبيقي" هو شكل من أشكال التهريب من الاعتراف بالدور الاجتماعي والسياسي للعلم، وهو ما يجعل المعرفة المنتجة انعكاساً لمصالح الفئات المهيمنة.<sup>(1)</sup>

وثبّين هاردينغ أيضاً أنّ المعايير التي تُصنع داخل الحقول العلمية بما فيها الجامعات لا تعمل كمبادئ محايدة، بل تُعيد تشكيل علاقات القوة وتوجيهها نحو تعزيز رؤية الفئات التي تمتلك سلطة أكبر، وخاصة الرجال من الطبقات المهيمنة. وهنا تطرح هاردينغ فكرة "المعرفة المتموضعة" التي تقترض أن كل إنتاج معرفي يصدر من موقع اجتماعي محدد، وأن تجاهل موقع المرأة في عملية الإنتاج العلمي يُنتج معرفة ناقصة ومنحازة. وتؤكد أن الخطاب العلمي التقليدي يعتبر التجارب النسوية، وخاصة تجارب المهمّشات، "غير علمية" أو "غير صالحة للاستدلال"، لأن المؤسسة العلمية صُممت منذ البداية بما يخدم رؤية النخبة الذكورية، وهو ما يجعل النساء خارج مواقع التأثير في عملية إنتاج المعرفة.<sup>(2)</sup>

ومن خلال هذا التحليل، تربط الباحثة نظرية هاردينغ مرة أخرى بشكل مباشر بموضوع الدراسة حول معوقات إنتاج المعرفة الأكاديمية لدى النساء العراقيات. فالبيئة الأكاديمية في العراق، بوصفها جزءاً من الحقول العلمية العالمية، لا تزال متأثرة بالمنطق المعرفي نفسه الذي تنتقده هاردينغ: منطق يمنح الشرعية للمعرفة التي تنتجها الفئات المسيطرة، ويضعف الاعتراف بالمعارف التي تنتجها النساء. وتؤدي هذه البنية إلى تهميش الخبرات النسوية، وإلى إقصاء النساء من مواقع صنع القرار العلمي، وإلى الحد من قدرتهم على التأثير في صياغة أسئلة البحث أو تحديد أولويات المعرفة. وهذا الربط يوضح أن المعوقات ليست مجرد عوائق إدارية أو مؤسساتية، بل هي جزء من بنية معرفية ذكورية تحدد مسبقاً ما يُعدّ علماً وما يُرفض، كما أشارت إليه هاردينغ بشكل واضح في كتابها .

(1) Sandra G. Harding, Whose Science? Whose Knowledge? : Thinking from Women's Lives, Cornell University Press, 1991 (reissue 2016), pp.1-3

(2)Ibid, pp.11-13

## ثانياً . مقارنة رأس المال الثقافي (بيار بورديو) \*:

تُعَدُّ نظرية بيار بورديو من أبرز المقاربات السوسيولوجية التي تناولت موضوع الحقل الأكاديمي بوصفه فضاءً اجتماعياً قائماً بذاته، تحكمه علاقات قوة ورموز ومعايير خاصة به. فقد سعى بورديو في كتابه Homo Academicus إلى تحليل البنية الداخلية للمؤسسات الجامعية وكيفية العمل في السلطة والمعرفة داخلها، مبيناً أن العالم الأكاديمي ليس فضاءً محايداً أو موضوعياً كما يُصوّر غالباً، بل هو ميدان تتصارع فيه قوى رمزية تسعى إلى فرض شرعيتها وهيمنتها المعرفية.<sup>(١)</sup>

يرى بورديو أن كل حقل اجتماعي "و بالخصوص الحقل الأكاديمي" يتميز بوجود اشخاص يمتلكون مستويات متفاوتة من رأس المال، سواء كان هذا الرأس مالاً علمياً، أو ثقافياً، أو رمزياً، يمنح صاحبه موقعاً متقدماً في سلم المكانة داخل الحقل المعرفي، وتُمارَس هذه الرؤوس الرمزية بوصفها أدوات هيمنة غير مباشرة تُعيد إنتاج التراتب الاجتماعي والمعرفي داخل المؤسسات الجامعية.<sup>(٢)</sup>

يُعدُّ مفهوم الهابيتوس (Habitus) أحد المفاهيم المحورية في النظرية البوردوية، إذ يُعبّر عن مجموعة من الاستعدادات الذهنية والسلوكية المتأصلة في الفرد نتيجةً لتجربته الاجتماعية وتكوينه الثقافي (سواء في أسرته أو مدرسته أو رفاق الجوار). فهذه المنظومة من القيم والتصورات تُكتسب عبر التنشئة الاجتماعية، وتعمل كإطار داخلي يوجّه الأفراد في تفكيرهم وتصرفاتهم داخل مختلف الحقول الاجتماعية. ومن خلال الهابيتوس، تتجسّد العلاقة الجدلية بين البنية الاجتماعية والفاعل؛ فالأفراد يتصرفون وفقاً لما تُملّيه عليهم أنماطهم المجتمعية المكتسبة، غير أنهم في الوقت ذاته يسهمون، عبر ممارساتهم اليومية، في إعادة إنتاج البنى الاجتماعية القائمة أو تعديلها جزئياً.<sup>(٣)</sup>

أما الحقل الأكاديمي عند بورديو، فهو فضاء اجتماعي متميز له قوانينه الخاصة التي تحدّد أنماط التفاعل والمنافسة بين الفاعلين. ففي هذا الحقل تتحدد المكانة والسلطة العلمية بناءً على حجم ما يمتلكه الفاعل من رأس مال رمزي، كالشهادات، والاعتراف الأكاديمي، والقدرة على التأثير في المعايير المعرفية السائدة.

\*بيير بورديو، عالم اجتماع فرنسي بارز، معروف بنظرياته المؤثرة حول المجتمع والثقافة، ومفاهيمه المهمة مثل الهابيتوس والمجال ورأس المال الاجتماعي. اهتم بورديو بتحليل العلاقات الاجتماعية وكيفية تشكلها من خلال التفاعلات اليومية، ورأى أن النظم الاجتماعية ليست فقط نتاج للهيكل، بل هي أيضاً تتأثر بممارسات الأفراد وخبراتهم.

(1) Bourdieu, pierre. Homo Academicus. Stanford, CA: Stanford University press, 1988, p.2

(2) Ibid, pp. 3-8

(3) Ibid , pp. 5-8

ويؤكد بورديو أن الهيمنة في الحقل الأكاديمي لا تُمارَس بالعنف المادي، بل عبر آليات رمزية دقيقة تتمثل في السيطرة على الخطاب العلمي وتحديد ما يُعتبر معرفة "مشروعة" أو "قيمة علمية حقيقية".<sup>(١)</sup> تكمن أهمية هذه النظرية في سياق الدراسة الحالية للباحثة في أنها تتيح فهماً عميقاً للعلاقات البنيوية داخل المؤسسات الجامعية، وتفسّر كيف تُعاد إنتاج أنماط اللامساواة الجندرية داخل الحقل الأكاديمي من خلال اللغة والرموز وآليات الاعتراف العلمي وما إلى ذلك، كما تساعد في تحليل موقع المرأة الأكاديمية ضمن هذه البنى، وكيف تُواجه أنماطاً من الإقصاء الرمزي التي تحدّ من مشاركتها في إنتاج المعرفة الأكاديمية، سواء من خلال ضعف رأس المال الرمزي الذي تمتلكه، أو من خلال السيطرة على الحقول البحثية من قبل النخب الذكورية التي تفرض تعريفاتها للمعرفة والعلم.<sup>(٢)</sup>

إنّ استخدام نظرية بيار بورديو في هذه الدراسة يتيح فهماً سوسيولوجياً معمّقاً للآليات الخفية التي تُعيد إنتاج التفاوت داخل الحقل الأكاديمي العراقي، ولا سيما تلك التي تمس موقع المرأة في عملية إنتاج المعرفة. فكما يرى بورديو أن الحقل الأكاديمي ليس مكاناً متكافئاً أو مفتوحاً لجميع الفاعلين، بل هو ميدان تحكمه علاقات سلطة رمزية ومعايير مؤسسية تمنح الامتياز لمن يمتلك رأس المال الرمزي والعلمي الأكبر، سواء تمثّل ذلك في المكانة العلمية أو في النفوذ الأكاديمي أو في الشرعية المعرفية التي يُعترف بها داخل الجامعة.<sup>(٣)</sup>

ومن هذا المنظور، يمكن تفسير محدودية مشاركة المرأة العراقية في إنتاج المعرفة الأكاديمية بوصفها نتيجةً لبنية الحقل الجامعي الذي ما يزال خاضعاً لهيمنة نمط ذكوري في توزيع رأس المال الرمزي. فالمعايير التي تحدد "الشرعية العلمية" أو "القيمة البحثية" تُصاغ غالباً من داخل دوائر السيطرة الأكاديمية الذكورية، ما يجعل المرأة تواجه نوعاً من الإقصاء الرمزي غير المعلن، يتمثل في التشكيك بقدراتها البحثية أو في تهميش إسهاماتها ضمن المنظومة المعرفية السائدة.<sup>(٤)</sup>

كما يُظهر منظور بورديو أنّ عملية إنتاج المعرفة ليست مجرد نشاط علمي منفصل عن الواقع الاجتماعي، بل هي جزء من شبكة أوسع من الممارسات الثقافية والمؤسسية التي تُعيد إنتاج علاقات الهيمنة. وبالتالي، فإن المرأة الأكاديمية في العراق تتحرك داخل حقل اجتماعي تُحدد معايير مسبقاً، ما يجعل فرصها في

(1) Bourdieu, pierre, op. cit pp. 4-8.

(2) Ibid,, pp. 11-12.

(3) Ibid, pp. 3-8.

(4) Ibid, pp. 3-5.

امتلاك رأس مال رمزي فاعل (كالمنجز البحثي المعترف به، أو الوصول إلى المراكز البحثية، أو المشاركة في صناعة القرار الأكاديمي) محدودة مقارنة بنظائرها من الرجال.<sup>(١)</sup>

ويكشف هذا المنظور أيضاً أنّ معوقات إنتاج المعرفة لدى النساء لا تنحصر في العوامل الظاهرة مثل نقص الموارد أو ضعف الدعم المؤسسي، بل تمتد إلى بُنى رمزية غير منظورة تتمثل في الخطابات الأكاديمية السائدة، وأنماط التمثيل الاجتماعي للجنس، وطبيعة العلاقات داخل الحقل الجامعي. هذه البنى تُسهم في ترسيخ "الهيمنة الرمزية" التي تحدّ من إمكانية النساء في إعادة تعريف معايير المعرفة أو المساهمة الفاعلة في تشكيل الحقول العلمية.<sup>(٢)</sup>

وعليه، تُسهم نظرية بورديو في توضيح البُعد البنيوي والثقافي لمعوقات إنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة العراقية، من خلال الكشف عن العلاقات غير المتكافئة في توزيع رأس المال الرمزي، وآليات الاعتراف، والشرعية داخل الحقل الجامعي. فهي تساعد الدراسة على الانتقال من تحليل المعوقات الظاهرة إلى تحليل الممارسات الرمزية والمؤسسية التي تنتج تلك المعوقات وتعيد إنتاجها، بما يجعل النظرية إطاراً تفسيريّاً مناسباً لفهم ديناميات الهيمنة والتمييز في المجال الأكاديمي العراقي.

ويمثّل تحليل بورديو للهيمنة الذكورية مدخلاً نظريّاً أساسياً لفهم الكيفية التي تُعاد بها إنتاج اللامساواة الجنسانية داخل المؤسسات التعليمية والبحثية. فعلى الرغم من أن الكتاب لا يستخدم تعبير رأس المال الثقافي بصورة صريحة، إلّا أن البنية المفاهيمية التي يعتمد عليها بورديو في تفسير استمرار السيطرة الذكورية ولا سيما مفاهيم الهابيتوس، والرأس المال الرمزي، والحقل تتطابق مع الأسس التي يقوم عليها مفهوم رأس المال الثقافي في أعماله الأخرى. ويظهر بورديو في الصفحات (٣٢-٣٦) من الكتاب (الهيمنة الذكورية) كيف تُعاد صياغة الأدوار الجنسانية عبر عملية تطبيع مستمرة تُحوّل التمثيلات الذكورية إلى معايير اجتماعية تبدو بديهية وغير قابلة للنقاش. وتعمل هذه العملية، كما يوضح، من خلال تجذير أنماط معرفية وتوقعات سلوكية داخل الهابيتوس، بحيث تصبح طريقة رؤية العالم، وتفسير الواقع، وتقييم الأفراد، قائمة على تفضيل ما هو ذكوري ومنحه قيمة رمزية أعلى.<sup>(٣)</sup>

وعند النظر إلى هذه الآلية من منظور رأس المال الثقافي، يتبيّن أن الهيمنة الذكورية تنتج شكلاً من الرأس مال الثقافي الجندي الذي يُعاد من خلاله توزيع الشرعية المعرفية داخل المجتمع. ففي الصفحات

(1) Bourdieu, pierre, op. cit pp.4-5.

(2) Ibid, pp.4-11.

(٣) بيار بورديو، الهيمنة الذكورية، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الاولى، بيروت لبنان، ٢٠٠٩، ص ٣٦-٣٢، ٤٥-٤١.

(٤١-٤٥)، يشرح بورديو كيفية تحويل الصفات المرتبطة بالذكر إلى رموز تمتلك قوة معنوية ومعرفية، بحيث تُعطى للرجال أفضلية داخل الحقول الرمزية، ومن بينها الحقل الأكاديمي. وهذا يعني أن ما يكتسبه الرجل من لغة، أسلوب، ثقة، حضور اجتماعي، أو خبرات، لا يُنظر إليه كمهارات فردية فقط، بل باعتباره رأس مال ثقافي معترف به، يمنحه موقعاً أقوى في عمليات إنتاج المعرفة وتداولها. وفي المقابل، تتعرض المرأة لعملية تهميش معرفي ناتجة عن عدم الاعتراف بما تمتلكه من رأس مال ثقافي، أو عن التقليل من قيمته المؤسساتية، الأمر الذي يعيد إنتاج الفوارق الجندرية داخل الجامعات ومواقع البحث العلمي.<sup>(١)</sup>

وبذلك، يصبح تحليل بورديو أداة تفسيرية أساسية لفهم معوقات إنتاج المعرفة الأكاديمية لدى النساء في العراق. فالبيئة الأكاديمية العراقية، بوصفها حقلاً اجتماعياً، تتأثر بالمنظومات الثقافية الأوسع التي تمنح الرأسمال الثقافي الذكوري شرعية أكبر، وهو ما ينعكس على فرص النساء في الوصول إلى الموارد البحثية، الترقّي، المشاركة في اللجان العلمية، أو نشر نتائجهن المعرفي. ومن هنا يمكن القول إن ما تواجهه الباحثات العراقيات ليس مجرد عوائق مؤسساتية، بل هو امتداد لهيمنة رمزية تُشرعن تميّز رأس المال الثقافي الذكوري، وتقلل من قيمة المعرفة التي تنتجها المرأة، الأمر الذي يجعل ربط مفهوم رأس المال الثقافي بتحليل بورديو للهيمنة الذكورية ضرورة أساسية لفهم موضوع الدراسة وبيان أهميته العلمية .

(١) بيار بورديو ، مصدر سابق، ص ٤٥-٤١.

### ثالثاً: مقارنة تفاوت الإنتاجية البحثية بين الرجل والمرأة (جوناثان كول وهارييت زوكerman):

\*

تُعدّ نظرية لغز الإنتاجية (The Productivity Puzzle) التي قدّمها العالمان جوناثان كول (Jonathan R. Cole) وهارييت زوكerman (Harriet Zuckerman) من أبرز المقاربات النظرية السوسيولوجية التي تناولت مسألة الفروق في الإنتاج العلمي بين الباحثين والباحثات داخل المؤسسات الأكاديمية. انطلقت هذه النظرية من ملاحظة جوهريّة مفادها أنّ النساء في الحقل الأكاديمي غالباً ما يمتلكن الكفاءة العلمية ذاتها التي يمتلكها الرجال، إلا أنّ إنتاجيتهنّ البحثية تكون - في الغالب - أقل من نظرائهنّ الذكور من حيث عدد المنشورات العلمية أو المشاركة في المشاريع البحثية أو الظهور في المنابر الأكاديمية المؤثرة.<sup>(١)</sup>

تشير أكثر من (٥٠) دراسة تغطي فترات زمنية ومجالات علمية مختلفة إلى فروق بين الجنسين في الإنتاجية المنشورة، وتحديداً إلى أن الرجال ينشرون أكثر من النساء، حتى مع مراعاة العمر والخصائص الاجتماعية المهمة الأخرى. علاوة على ذلك، يبدو أن الفروق بين الجنسين في معدلات النشر استمرت لعقود. وحتى الآن، لم تكلّف الجهود المبذولة لتفسير هذه الفروقات بالنجاح؛ ولا يزال وجودها لغزاً، سعى كول وزوكerman إلى تفسير هذا "اللغز" من منظور اجتماعي ومؤسسي، مؤكّدين أن التفاوت في الإنتاجية ما بين الرجال والنساء لا يمكن تفسيره بعوامل فردية أو بيولوجية، بل هو نتاج العوامل البنيوية والتنظيمية والثقافية التي تحدد شروط المشاركة في الحقل الأكاديمي لكلا الجنسين، وتشمل هذه العوامل: [التوزيع غير المتكافئ للفرص البحثية، وصعوبة وصول النساء إلى الدعم المؤسسي والمنح العلمية، وضعف شبكات العلاقات الأكاديمية التي تُعدّ ضرورية للنشر والتعاون العلمي].<sup>(٢)</sup>

كما تشير النظرية إلى ما يُعرف بـ التمييز التراكمي في الوسط الأكاديمي، أي أنّ الفروق الصغيرة في بدايات المسيرة المهنية تتراكم تدريجياً لتنتج فجوات واسعة في الإنجاز والمكانة العلمية. فقلة الدعم أو

\*جوناثان كول وهارييت زوكerman، عالمان أمريكيان متخصصان في علم الاجتماع، قدما مقارنة تحليلية لتفاوت الإنتاجية البحثية بين الرجل والمرأة، مركزين على العوامل الاجتماعية والمؤسسية التي تؤثر في هذه الظاهرة.

(1) Jonathan R. Cole & Harriet Zuckerman, "The Productivity Puzzle: Persistence and Change in Patterns of Publication of Men and Women Scientists," in M. W. Steinkamp & M. L. Maehr (eds.), *Advances in Motivation and Achievement*, Vol. 2: Women in Science, JAI Press Inc., Greenwich, Connecticut, 1984, pp.5-7.

(2)Ibid, pp11-13.

الإشراف أو الاعتراف بجهود الباحثات في المراحل الأولى من مسيرتهن المهنية تؤدي إلى بطء نمو رأس المال العلمي والرمزي الذي يُعدّ أساساً للتقدّم في الحقل الأكاديمي.<sup>(١)</sup>

وترتبط هذه الرؤية أيضًا بمفهوم "تأثير ماتيو" (Matthew Effect)، الذي استعارته زوكرمان من روبرت ميرتون، ويعني أنّ "من يملك أكثر يُعطى أكثر"، أي أنّ الأكاديميين الذين يتمتعون باعتراف علمي مسبق يحصلون على فرص إضافية للنشر والتمويل والتقدير داخل المؤسسات الأكاديمية، بينما يُهمّش الآخرون - وغالباً ما تكون النساء - ضمن منظومة الاعتراف الأكاديمي السائدة.

تُظهر نتائج دراسة كول وزوكرمان ، أن الفجوة في الإنتاجية العلمية بين النساء والرجال داخل المؤسسات الأكاديمية ليست نتيجةً لاختلافات فردية في القدرات أو المهارات، بل هي انعكاس لبنى اجتماعية ومؤسسية طويلة الأمد تُعيد إنتاج التفاوت بين الجنسين بصورة مستمرة. فقد أثبت الباحثان، من خلال تحليل امتد لسنوات ولشرائح واسعة من العلماء، أنّ النساء ينشرن عدداً أقل من البحوث مقارنةً بالرجال خلال المراحل الأولى والحاسمة من مسيرتهن المهنية، وأن هذا النمط ظل ثابتاً عبر العقود رغم توسّع مشاركة النساء في العلوم.<sup>(٢)</sup>

وتكشف هذه النتائج عن حقيقة مهمة مفادها أنّ الإنتاج العلمي لا يُقاس فقط بالكفاءة العلمية للفرد، بل يتأثر بشدة بالبنية التي يعمل ضمنها الباحث. إذ بيّنت الدراسة أن النساء، على الرغم من جودة أعمالهن العلمية ومعدل الاستشهاد بها، لا يحصلن على الفرص نفسها للنشر أو لقيادة المشاريع البحثية أو للاندماج في شبكات التعاون العلمي، وهي عوامل تُعدّ ضرورية لبناء "الرصيد العلمي والرمزي" الذي يسهّل التقدم في الحقل الأكاديمي. ووفقاً لما طرحه زوكرمان في تفسيره لهذه الفجوة، فإن بداية المسار الأكاديمي تكون حاسمة: إذ أن أي تأخر بسيط في الحصول على الإشراف، أو التمويل، أو الاعتراف، يتحوّل مع مرور الوقت إلى فجوة متسعة تُعيق الباحثة عن تثبيت موقعها العلمي.<sup>(٣)</sup>

هذه الرؤية تتجانس بشكل مباشر مع موضوع الدراسة الحالية حول معوقات إنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة العراقية. فالباحثات في العراق يعملن ضمن بيئة جامعية تتشابك فيها التحديات المؤسسية والثقافية والاجتماعية، مما يعزز نمط "الفجوة الإنتاجية" التي تحدث عنها كول وزوكرمان.

(1)Jonathan R. Cole & Harriet Zuckerman, op.cit, p15.

(2)Ibid, pp15.

(3)Ibid, pp11-13.

وتُظهر نتائج الدراسة العالمية أن هذه الظروف ليست مجرد مشكلات محلية أو طارئة، بل هي جزء من منظومة أوسع تُعيد إنتاج اللامساواة داخل الحقل الأكاديمي بصورة "متراكمة" عبر الزمن. فقلة الإنتاج في البدايات - التي قد تنتج من نقص التدريب، أو ضعف الإشراف، أو انعدام الفرص - تتحول تدريجياً إلى تأخر في الترقّيات العلمية، وانخفاض في المكانة الأكاديمية، وتراجع في القدرة على التأثير العلمي. وهذا ما يحدث فعلياً في سياق الجامعات العراقية، حيث ينعكس عدم تكافؤ الفرص البحثية على مستوى المشاركة النسوية في صناعة المعرفة وعلى حضورهن داخل الحقول العلمية المؤثرة.<sup>(1)</sup>

وتشير نتائج كول وزوكرمان أيضاً إلى أن الكمية الأقل من الإنتاج لدى النساء لا تعكس ضعفاً في النوعية، بل ضعفاً في إمكانية الوصول إلى الموارد المناسبة. وهذا يتوافق مع ما تواجهه الأكاديميات العراقيات من تحديات لا ترتبط بقدراتهن العلمية، وإنما بالبيئة التي تعمل على إعاقة استثمار هذه القدرات. وبالتالي، فإن هذه النتائج العالمية تمنح الدراسة الحالية إطاراً تفسيرياً قوياً لتوضيح كيف يمكن للعوامل البنيوية والاجتماعية أن تقلل من فرص المرأة في إنتاج معرفة أكاديمية رصينة رغم امتلاكها المهارات العلمية اللازمة.<sup>(2)</sup>

وعليه، تُسهم هذه النظرية في توفير أساس علمي لفهم العلاقة بين النوع الاجتماعي والبنية المؤسسية داخل جامعة القادسية والجامعات العراقية عامةً، وتوضح أن الفجوة الإنتاجية ليست ناتجة عن اختلاف طبيعي، بل عن اختلال هيكلي في توزيع الموارد والاعتراف العلمي والمسارات المهنية. كما أنها تدعم بشكل مباشر تساؤلات الدراسة التي تبحث في طبيعة المعوقات التي تواجه المرأة في إنتاج المعرفة، ومدى تأثير العوامل المؤسسية والثقافية على مشاركتها الفاعلة في المجال الأكاديمي.

واضافة الى ذلك يعد توظيف نظرية لغز الإنتاجية في هذه الدراسة خطوة أساسية لفهم أحد الأبعاد الجوهرية لمشكلة معوقات إنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة العراقية. فهذه النظرية تُقدّم إطاراً تفسيرياً يربط بين العوامل الفردية والمؤسسية والثقافية التي تُشكّل الفجوة في الإنتاج المعرفي بين الجنسين داخل الحقل الجامعي.

من خلال هذا المنظور، يمكن القول إنّ المرأة الأكاديمية في العراق لا تعاني من نقص في الكفاءة أو الرغبة في البحث، بل تواجه بيئة مؤسسية غير متكافئة تحدّ من قدرتها على تطوير مشاريع بحثية مستقلة أو المشاركة الفاعلة في شبكات الإنتاج العلمي. فضعف الدعم المؤسسي، وقلة الفرص للنشر المشترك،

(1) Jonathan R. Cole & Harriet Zuckerman ,op.cit, pp11-13.

(2) Ibid, pp11-15.

وتهميش الأبحاث النسوية أو الاجتماعية في معايير الترقية العلمية، كلها تُسهم في انخفاض الإنتاجية البحثية لدى الأكاديميات.

كما يساعد هذا الإطار في تفسير القيود الخفية التي تواجه المرأة داخل الجامعة، مثل الأعباء التدريسية الزائدة، والمسؤوليات الأسرية، والافتقار إلى الوقت الكافي للبحث والنشر، فضلاً عن ضعف التشبيك العلمي الدولي. وهذه العوامل جميعها تُعيد إنتاج ما سمّاه كول وزوكرمان بـ “الفجوة الإنتاجية البنيوية” التي تجعل مشاركة النساء في المعرفة الأكاديمية محدودة من حيث الكمّ والاعتراف في آنٍ واحد.

إنّ تطبيق نظرية لغز الإنتاجية على الواقع الأكاديمي العراقي يُبرز كيف تعمل المؤسسة الجامعية بوصفها حقلاً غير متكافئ من حيث توزيع الموارد والفرص، وما ينتج عن ذلك من هيمنة ذكورية رمزية تجعل النساء أقل قدرة على المنافسة داخل النظام الأكاديمي. وبذلك، تُسهم النظرية في الكشف عن أحد الأوجه الجوهرية لمعوقات إنتاج المعرفة لدى المرأة، وهو غياب العدالة في توزيع رأس المال البحثي والفرص المعرفية داخل الحقل الجامعي العراقي.<sup>(1)</sup>

وايضاً تقدّم هاربيت زوكرمان وجوناثان كول في كتابهما The Outer Circle: Women in the Scientific Community إطاراً تحليلياً مهماً لفهم التفاوت في الإنتاجية البحثية بين العلماء والعالمات، وهو تفاوت لا تُفسّره الاختلافات الفردية في القدرات أو الطموح، بل يتشكّل داخل بنية اجتماعية ومؤسسية تميّز الرجال على النساء في فرص الوصول إلى الموارد العلمية. وتوضح المراجعة الواردة في الصفحات ١١٥-١١٦ أنّ أحد المحاور المركزية في تحليل كول وزوكرمان هو مفهوم “تراكم المزايا العلمية”؛ حيث يحصل الرجال على فرص أكبر للتمويل، والإشراف، والمختبرات، وشبكات العلاقات العلمية، مما يسهّل عليهم تحقيق إنتاجية أعلى، بينما تواجه النساء قيوداً بنيوية تحدّ من قدرتهن على النشر بالمعدل نفسه. وتبيّن الدراسة أن المؤسسات العلمية لا تعمل كمجال محايد، بل تتنظّم الوصول إلى الموارد بطريقة تمنح الباحثين الذكور مكانة أقوى داخل “النظام العلمي”، مما يؤدي إلى تراكم الامتيازات عبر الزمن وتعميق الفجوة الإنتاجية بين الجنسين.<sup>(2)</sup>

وتكشف هذه الرؤية أنّ انخفاض إنتاجية النساء ليس نتيجة “خيار شخصي” أو نقص مهارة، بل هو انعكاس مباشر لطبيعة الهيكلية الأكاديمية التي تُقلّل من فرص الترقية والترسيم والمشاركة في شبكات التعاون العلمي.

(1) Jonathan R. Cole & Harriet Zuckerman ,op.cit, pp11-13.

(2) Jonathan R. Cole & Harriet Zuckerman ,The Outer Circle: Women in the Scientific Community, Review published in Canadian Woman Studies, P.1-2.

وبذلك تصبح نظرية كول وزوكرمان أداة تفسيرية مهمة لفهم معوقات إنتاج المعرفة الأكاديمية لدى النساء في العراق؛ فالبيئة الجامعية العراقية، كغيرها من البيئات العلمية، تتأثر بآليات توزيع غير متكافئ للموارد والدعم، الأمر الذي يؤدي إلى خلق فجوة بين الباحثين والباحثات في النشر العلمي، المشاركة البحثية، الوصول إلى التدريب، والاعتراف المؤسسي بالإنجازات العلمية. ومن هنا تكتسب النظرية قيمتها في تفسير كيف تُعاد إنتاج اللامساواة في الحقل الأكاديمي، وكيف يؤثر ذلك على قدرة النساء العراقيات على إنتاج المعرفة.<sup>(١)</sup>

#### رابعاً: المؤشرات الاجرائية للمقاربات النظرية :

##### التمهيد :

إن تحديد المؤشرات الإجرائية يمثل الجسر المنهجي الذي ينقل الدراسة من مستوى التنظير المفاهيمي إلى مستوى التحليل والتطبيق الميداني القابل للقياس. فالمقاربات النظرية التي تتبناها هذه الدراسة — وهي الموقف النسوي لساندرا هاردينغ، نظرية الحقل ورأس المال لبير بورديو، ومقاربة لغز الإنتاجية لكول وزوكرمان — تقدم إطاراً مفاهيمياً غنياً يهدف إلى تفكيك المفاهيم الكلية (مثل "رأس المال الرمزي" أو "اللامساواة التراكمية" أو "الهيمنة المعرفية") إلى متغيرات ومؤشرات تجريبية. هذا يسمح للباحثة بقياس مدى تحقق أو تأثير هذه الظواهر في الواقع الأكاديمي العراقي، وخصوصاً فيما يتعلق بمعوقات إنتاج المعرفة لدى المرأة .

وعلى هذا الاساس تتمثل المؤشرات الاجرائية للمقاربات النظرية الثلاث بالتالي :

##### اولاً: المؤشرات الإجرائية للمقاربة النسوية الأكاديمية(ساندرا هاردينغ) :

تركز هذه المقاربة على دور الموقع الاجتماعي في إنتاج المعرفة، وتكشف عن أشكال الهيمنة المعرفية والرمزية في المؤسسة الأكاديمية :

١. مؤشر الهيمنة المعرفية في القرار: يُقاس بـ مدى تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار الأكاديمي التي تحدد أولويات البحث ومعايير الكفاءة العلمية، مما يعكس قدرتها على طرح موقفها النسوي وإعادة تعريف المعايير السائدة.

(1)Jonathan R. Cole & Harriet Zuckerman ,The Outer Circle ,op.cit, p.1-2.

٢. مؤشر التقييم الجندري للكفاءة: يُرصد عبر تحليل مدى تعرض الأكاديميات للتشكيك في قدراتهن المعرفية أو مستواه العقلي والعلمي مقارنة بالرجال، وهو ما يعكس التصورات الذكورية السائدة التي تقلل من شأن المعرفة المنتجة من موقع المرأة المهمّش.

**ثانياً: المؤشرات الإجرائية لمقاربة الحقل ورأس المال ( بيار بورديو ) :**

تركز هذه المقاربة على البعد البنيوي والرمزي للصراع داخل الحقل الأكاديمي:

١. مؤشر امتلاك رأس المال الرمزي: يُقاس بـ التمثيل النسوي في المناصب القيادية العليا (كعمادة الكليات أو رئاسة اللجان العلمية المركزية)، مما يعكس حجم رأس المال الذي تمتلكه الباحثة وقدرتها على فرض شرعية رؤيتها داخل الحقل.

٢. مؤشر الهيمنة الرمزية: يُرصد عبر درجة تعرض الأكاديميات للتقليل من شأن إنجازاتهن العلمية أو التشكيك في صلاحية أبحاثهن من قبل الزملاء الذكور، مما يكشف عن آليات السلطة غير المادية التي تُمارس داخل الحقل.

**ثالثاً: المؤشرات الإجرائية لمقاربة لغز الإنتاجية ( جوناثان كول وهارييت زوكرمان ) :**

تُعنى هذه المقاربة بتفسير التفاوت في الإنتاجية عبر العوامل الهيكلية والمؤسسية:

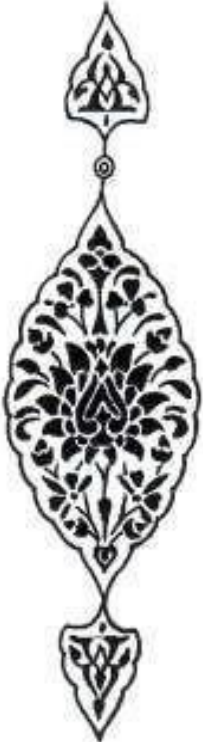
١. مؤشر التوزيع غير المتكافئ للموارد والدعم: يُحدد بقياس مدى سهولة وصول الباحثة إلى التمويل البحثي (المنح والمشاريع الكبرى) والبنية التحتية اللازمة (مثل المختبرات والمكتبات المتخصصة) مقارنة بنظرائها.

٢. مؤشر التمييز التراكمي: يُقاس بمدى تأثير قلة الإنتاج أو ضعف الدعم في المراحل المبكرة من المسار الأكاديمي على معدل الترقيات العلمية والمكانة اللاحقة للباحثة، مما يوضح كيف تتسع الفجوة الإنتاجية مع مرور الزمن.

## **الفصل الثالث**

# **السياقات التاريخية لدخول المرأة**

## **في المجال الأكاديمي**



## التمهيد :

يقدم هذا الفصل قراءة تاريخية لمسار دخول المرأة إلى المجال الأكاديمي عبر سياقات جغرافية وثقافية مختلفة، بهدف فهم الخلفيات التي شكّلت حضورها العلمي وموقعها داخل مؤسسات التعليم العالي، وتكمن أهمية هذا الفصل في أنه يضع الإطار التاريخي الذي يساعد على تفسير تحولات مشاركة المرأة في إنتاج المعرفة، ويظهر كيف تفاعلت العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية في كل منطقة مع حقها في التعليم والعمل الأكاديمي.

ويستعرض الفصل تطور هذا المسار في أوروبا بوصفها أحد أوائل السياقات التي شهدت تحولات عميقة في مشاركة النساء في التعليم العالي، ثم ينتقل إلى التجربة الأمريكية التي تميزت بنماذج مؤسساتية مختلفة أسهمت في توسع فرص النساء في الحقل العلمي. كما يتناول التجارب الآسيوية والأفريقية باعتبارها سياقات متباينة من حيث تغير البنى الاجتماعية التي أثرت في حضور المرأة الأكاديمي.

ويتمدد التحليل إلى البلدان العربية التي واجهت فيها المرأة تحديات خاصة متصلة بالبنى الثقافية والاقتصادية وسياسات التعليم العالي، وصولاً إلى العراق الذي يمثل مجال الدراسة، والذي شهد مساراً متقلّباً تأثر بالتحولات السياسية والاجتماعية عبر العقود.

وبذلك يوفر هذا الفصل خلفية معرفية ضرورية لفهم الظروف التي سبقت واقع مشاركة المرأة الأكاديمية، إلى جانب تشكلها الأكاديمي وهو ما يساعد على تفسير طبيعة المعوقات التي تتناولها الدراسة في فصولها اللاحقة.

## أولاً: السياق التاريخي في أوروبا :

شهدت أوروبا خلال القرون الوسطى نشوء الجامعات داخل إطار ثقافي وديني محافظ، كانت فيه المعرفة مؤطرة بسلطة الكنيسة وبتسلسل اجتماعي صارم يضمن استمرار الامتيازات الذكورية داخل المؤسسة التعليمية، وقد تميزت هذه المرحلة الأولى بأن الجامعة كانت فضاءً مغلقاً يحتكر الرجال الوصول إليه، فيما كانت البنية الأكاديمية نفسها تعكس رؤية مجتمعية تعتبر التعليم العالي نشاطاً ذكورياً مرتبطاً بالسلطة الدينية والإدارية. وفي هذا السياق التاريخي، توضح أن البنية الجامعية اتسمت بالتراتبية والانعزال عن الفئات الاجتماعية "غير المناسبة"، ومن ضمنها النساء.<sup>(1)</sup>

ومع دخول أوروبا العصر الحديث، بدأت الجامعات تشهد تحولاً في دورها نتيجة تطور الدولة المركزية وتوسع حاجاتها الإدارية والفكرية. فقد أصبحت الجامعة جزءاً من الجهاز الثقافي للدولة، وتغير موقعها من مؤسسة ذات طابع ديني إلى مؤسسة ذات وظيفة اجتماعية أوسع. وأسهمت هذه التحولات في إعادة تنظيم الدراسة الجامعية، وظهور تخصصات جديدة، وتزايد ارتباط الجامعة بالمجتمع وبالسلطة السياسية. ومع ذلك، لم تفتح الأبواب أمام المرأة، لأن التحول ظل بنيوياً أكثر منه اجتماعياً، واستمر النظر إلى النساء باعتبارهن خارج الفضاء الأكاديمي.<sup>(2)</sup>

وبينما تمايزت الجامعات الأوروبية في سرعة تطورها بحسب السياقات السياسية في كل دولة، ظلّ القاسم المشترك هو استبعاد المرأة من التعليم العالي. وقد عززت التفسيرات الدينية والاجتماعية هذا الإقصاء، إذ رأت بأن تعليم المرأة قد يُضعف دورها في الأسرة أو يؤدي إلى اختلاط غير مرغوب فيه داخل الحرم الجامعي، وقد عبّر العديد من الكتّاب الأوروبيين عن هذه الرؤية، وكان من بينهم "بيريرا" الذي رفض فكرة تعليم النساء أو السماح لهن بالتخرج، وعدّ ذلك خروجاً عن "النظام الطبيعي" للأدوار الاجتماعية.<sup>(3)</sup>

أن محدودية تعليم المرأة في أوروبا لم تكن مجرد غياب فرص، بل كانت نتاج رؤية اجتماعية-أخلاقية تُعرّف "المرأة الجيدة" على أنها تلك التي تلتزم بحدود المنزل والأسرة، بينما يُنظر إلى التعليم باعتباره وسيلة لإعداد الرجال للفضاء العام والمهام المدنية، لذلك، حتى محاولات فتح أبواب التعليم أمام النساء جاءت

(1) De Ridder-Symoens, H. (Ed.). (1996). A history of the university in Europe: Vol. II. Universities in early modern Europe (1500–1800). Cambridge University Press.  
General Editor: Walter Rüegg.

(2) Ibid, pp. 46–47.

(3) Ibid, pp. 295–296.

مشروطة ومحدودة، وغالبًا عبر مؤسسات دينية مثل الأديرة التي سمحت بالقراءة والكتابة، لكن من دون منح الشرعية الأكاديمية أو السماح بالعبور إلى التعليم الجامعي الرسمي.<sup>(١)</sup> وعلى هذا الأساس، ان استبعاد المرأة من الجامعات الأوروبية لم يكن مجرد مسار تاريخي يخص القارة وإنما كان يمثل بداية قوية للسيطرة الذكورية الممتدة والتي اثرت لاحقاً في تجارب النساء عالمياً . أما التحولات التي جاءت مع الإصلاح البروتستانتي، فرغم أنها دفعت باتجاه تعليم النساء القراءة لأغراض دينية، إلا أنها لم تحدث تحولاً في مكانة المرأة داخل المؤسسات الأكاديمية، فقد ظل الزواج والأدوار الأسرية حاجزاً يحول دون استمرار النساء في التعليم، بينما حرمت القوانين الأوروبية النساء من ممارسة الطب والقانون وهما المجالان الرئيسيان المرتبطان بالجامعة وبهذا، بقيت المرأة خارج فضاء المعرفة الرسمية حتى القرن التاسع عشر.<sup>(٢)</sup>

يضيف دومينيك فينك بعداً نظرياً عميقاً لفهم سبب استمرار إقصاء النساء من المعرفة، إذ يطرح فكرة أن العلم ليس نشاطاً محايداً، بل يُنتج داخل "حقل اجتماعي" تحكمه قواعد مهنية غير مرئية تُحدد من يمتلك حق إنتاج المعرفة، ويشير إلى أن الحقل العلمي الأوروبي كان تاريخياً مجاًلاً تُهيمن عليه الذكورية، ليس فقط لأن الرجال يحتلون المناصب الأكاديمية، بل لأنهم يملكون أيضاً رأس المال الرمزي الذي يمنحهم القدرة على تعريف ما يُعد "علمًا" وما يُستثنى منه.<sup>(٣)</sup>

ويضرب فينك أمثلة على آليات الهيمنة داخل الحقل العلمي، مثل السيطرة على المجالات، لجان التحكيم، التقييمات الأكاديمية، والمعايير التي تُعرّف "المعرفة الأصيلة"، هذه الآليات تُعيد إنتاج التفاوتات الاجتماعية، وتخلق ما يسميه "حدود الحقل"، التي تجعل دخول الفئات المهمشة (ومن ضمنها النساء) أمراً صعباً حتى عندما يُسمح لهن شكلياً بدخول الجامعة، فغياب الاعتراف المؤسسي، وضعف شبكات الدعم، واحتكار الرجال للسلطة المهنية يجعل النساء في موقع هامشي داخل بنية العلم.<sup>(٤)</sup>

وهكذا، يتضح أن مسار دخول المرأة إلى المجال الأكاديمي في أوروبا كان عملية معقدة وغير مستقيمة، بل كان تطوراً بطيئاً فيه استثناءات فردية ومقاومة مؤسسية عنيدة، فعلى الرغم من أن الجامعات الأوروبية

(1)De la Croix, David, and Mara Vitale. (2022). Women in European Academia before 1800 – Religion, Marriage, and Human Capital. UCLouvain, LIDAM Discussion Paper IRES 2022, pp. 8–9.

(2)Ibid, pp. 14–16.

(٣) دومينيك فينك، علم اجتماع العلوم، الطبعة الأولى، المشروع القومي للترجمة، القاهرة مصر، ٢٠٠٠، ص ٨-١٢

(٤) المصدر نفسه، ص ١٨-١٤ .

ظهرت كأولى مراكز للمعرفة الرسمية، إلا أنها ظلت لقرون طويلة محكومة بنظام قيم لم يعترف بالمرأة كمنتج للمعرفة، إذ كرست الهيمنة الذكورية على هياكل الجامعة ومعاييرها المهنية، لقد كانت هذه المرحلة التأسيسية بمثابة حجر الزاوية الذي رسخ فكرة الاقصاء، مما فرض على النساء خوض نضال طويل ومستمر لتغيير التصورات المؤسسية والمجتمعية على حد سواء .

### ثانياً: السياق التاريخي في الولايات المتحدة الأمريكية :

تعد عملية دخول المرأة إلى المجال الأكاديمي في الولايات المتحدة نتاجاً لنضال تاريخي طويل ومتعدد المراحل، بدأ منذ الفترة التأسيسية للجمهورية، فقبل أن تفتح الكليات والجامعات أبوابها للطالبات، ظهرت جهود أولية نحو التعليم المتقدم للمرأة خلال الفترة ما بين ١٧٨٠ و ١٨٤٠، وهي حقبة تأسيسية شهدت فيها النساء، خاصةً من الطبقة الوسطى البيضاء، محاولات للحصول على تعليم يتجاوز الحدود التقليدية المقررة لهن، في هذه الفترة، لم يكن التعليم العالي متاحاً بالصيغة الحديثة، بل قامت بدائل تعليمية مثل الأكاديميات، والمعاهد، والمدارس الدينية النسائية (Seminaries) بدور المؤسسات التي قدمت تعليماً متقدماً، وذلك بفعل مجموعة من القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شكلت هذه المؤسسات الناشئة ووجهت برامجها، إن فهم جذور هذه الحركة يضع الأساس لدراسة كيفية تشكيل المرأة، ببطء ولكن بثبات، لمسار التعليم العالي في البلاد.<sup>(١)</sup>

وعند بلوغ الحركة التعليمية للنساء مرحلة النضج في نهاية القرن التاسع عشر، أصبحت المطالب قائمة على أساس جودة التعليم ومساواته هي الهدف الرئيسي للقيادات الأكاديمية النسائية، وقد تجسد هذا الوعي في الوثائق التاريخية الهامة مثل دراسة "تعليم المرأة" التي أعدتها إم. كاري توماس، رئيسة كلية برين ماور (Bryn Mawr College)، والتي قُدمت إلى معرض باريس عام ١٩٠٠، في هذه الدراسة، أكدت توماس على أن التعليم المقدم في الكليات النسائية الرائدة، مثل كليات الأخوات السبع (Seven Sisters)، كان يضاهي بل في بعض النواحي يتفوق على التعليم المقدم للرجال في المؤسسات المماثلة، وذلك في سياق يهدف إلى التأكيد على كفاءة المرأة وقدرتها على تحقيق نفس المستويات الأكاديمية والبحثية، ويُعد هذا التقرير مصدراً أولياً حيوياً، حيث يوفر نظرة معاصرة وذات سلطة عن الحالة المتقدمة لتعليم المرأة في مطلع القرن العشرين، معلناً بذلك عن ترسخ الوجود الأكاديمي النسائي في المشهد الأمريكي.<sup>(٢)</sup>

(1) Margaret A. Nash, Women's Education in the United States, 1780–1840, 2018, p.1.

(2) M. Carey Thomas, Education of Women (Monographs on Education in the United States prepared for the United States Commission to the Paris Exposition of 1900), 2005, pp.1–2.

أما في النصف الثاني من القرن العشرين، فإن الأبحاث التاريخية اتجهت إلى تقييم مقاربات تاريخية جديدة، لعل ما قدمته مارغريت ماش يؤكد ذلك، إذ تناول كتابها تجارب النساء من أصول إفريقية، واللاتينيات، والسكان الأصليين، مسلطاً الضوء على كيفية تشكيل هذه المجموعات لمسار التعليم العالي وتأثرهن به في سياقات إقليمية ومؤسسية مختلفة، كما تمثل هذه المرحلة نقطة تحول أكاديمية من خلال تأسيس حقول فكرية جديدة، حيث ظهرت أقسام "دراسات المرأة والنوع الاجتماعي" كجزء أساسي من المنهج الأكاديمي في الجامعات الأمريكية، مما أرسى وجوداً فكرياً ومؤسسياً يهدف إلى تحليل دور المرأة في التاريخ والمجتمع من منظور نقدي.<sup>(١)</sup>

غير أن النقلة النوعية الأكثر جذرية والأسرع في تاريخ التعليم العالي في الولايات المتحدة حدثت في فترة قصيرة ومكثفة بين عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٤، وهي الفترة التي شهدت موجة قرارات "التعليم المختلط" في المؤسسات النخبوية المحافظة، وأبرزها جامعات رابطة اللبلاب (Ivy League)، يؤكد التحليل التاريخي الذي قدمته نانسي فايس مالكيل أن قبول هذه الجامعات، مثل برينستون وييل، للطالبات لم يكن نابعاً بالدرجة الأولى من "التزام أخلاقي نبيل" أو تفكير عميق في كيفية تعليم المرأة، بل كان دافعه الأساسي هو "المصلحة الذاتية الاستراتيجية"؛ ففي أواخر الستينيات، بدأت هذه المؤسسات ترى تدهوراً في أعداد المتقدمين الذكور الأكفاء ("best boys") الذين كانوا يفضلون الالتحاق بالبيئات التعليمية المختلطة، وعليه، أصبح قرار قبول النساء وسيلة استراتيجية حاسمة لـ "تعزيز جودة مجموعة المتقدمين" والحفاظ على التنافسية الأكاديمية للمؤسسة في مواجهة جامعات أخرى مثل هارفارد، هذا التحول السريع والمدفوع بالمنافسة الاقتصادية والأكاديمية، وليس بالضرورة المبادئ الأخلاقية، هو ما فتح الباب أمام دمج المرأة بشكل كامل في قلب المجال الأكاديمي الأمريكي.<sup>(٢)</sup>

على الرغم من الدوافع الاستراتيجية لقبول النساء، واجه التحول نحو التعليم المختلط عقبات مؤسسية داخلية شديدة، أبرزها المقاومة الشرسة من الخريجين الذكور، يشير تحليل مالكيل إلى أن هذا "العداء الشديد" من الخريجين كان سمة بارزة في الولايات المتحدة بخلاف المؤسسات النظرية في المملكة المتحدة، ويعود ذلك جزئياً إلى نماذج التمويل المختلفة وتأثير التبرعات السنوية في الجامعات الأمريكية، هذا الصراع لم

(1) Margaret A. Nash (Ed.), Women's Higher Education in the United States: New Historical Perspectives, 2018, pp. 3-4.

(2) Nancy Weiss Malkiel, "Keep the Damned Women Out": The Struggle for Coeducation in the Ivy League, the Seven Sisters, Oxford, and Cambridge, 2016, p. 1.

يكن مقتصرًا على النقاشات الداخلية بين أعضاء هيئة التدريس، بل كان مسألة استراتيجية تنطوي على مخاطر مالية وعلاقات عامة؛ إذ كان على قيادات الجامعات أن "تسب حسابها" جيداً للخريجين الذين كانوا يشكلون مصدر دعم مالياً حاسماً، بالتالي، فإن التغلب على معارضة الخريجين الأقوياء يعتبر جزءاً لا يتجزأ من النضال التاريخي الذي مهد الطريق للإدماج الفعلي للمرأة في هذه المؤسسات الأكاديمية العريقة (١).

وعلى أساس التطور الذي حدث سواء على الصعيد الزمني أو المؤسسي الذي شهده التعليم العالي في الولايات المتحدة، والذي انتقل من المؤسسات التأسيسية المحدودة في أوائل القرن التاسع عشر إلى الإدماج الاستراتيجي في الجامعات النخبوية بالسبعينيات، يصبح الاتجاه الأكاديمي للمرأة الأمريكية إطاراً تحليلياً حاسماً، ولكي نفهم هذا السياق التاريخي بشكل عميق وبكافة مراحله التأسيسية ونقاط تحوله الاجتماعية، يمثل نقطة انطلاق ضرورية لتقييم الوضع الحالي للمرأة في المجال الأكاديمي، بناءً على هذا الأساس، يمكن لدراستنا أن تتجاوز مجرد سرد الأحداث لتبدأ بتحليل نقدي لأثر هذه التحولات التاريخية في تشكيل الهياكل الأكاديمية الراهنة، ومن ثم، قياس مدى استمرارية أو تراجع التحديات التي واجهت المرأة في سعيها لتحقيق المساواة الفعالة والكاملة داخل الأوساط الجامعية الحديثة .

### ثالثاً: السياق التاريخي في آسيا وإفريقيا :

شهدت دول جنوب شرق آسيا تاريخاً طويلاً من الفجوات التعليمية بين الجنسين، حيث ظلت النساء أقل وصولاً إلى التعليم الأساسي والثانوي والعالي رغم التحسن التدريجي في العقود الأخيرة، ويظهر ذلك بوضوح في بعض الدول مثل كمبوديا، حيث ما تزال الفجوة بين معدلات معرفة القراءة والكتابة لدى الذكور والإناث قائمة، وهو ما يعكس إرثاً تاريخياً من أنماط اجتماعية أبوية تحدّ من تعليم البنات، وهذا يتضح في أن هذه الفجوات لم تكن وليدة الفترة الحديثة، بل هي نتيجة تراكمات اجتماعية وثقافية ممتدة أثّرت على مسارات التعليم للنساء (٢).

أن التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية في جنوب شرق آسيا لم تُترجم دائماً إلى فرص تعليمية متكافئة للنساء، فعلى الرغم من إدخال تقنيات التعليم الحديثة مثل التعلم المتنقل (m-learning)، إلا أن استفادة النساء

(1) Nancy Weiss Malkiel ,op.cit,p.2.

(2) Li, Yuxin. "Gender Equity in Education for Women in Southeast Asian Developing Countries: A Systematic Analysis and Strategies for Inclusive Development." Proceedings of the 3rd International Conference on Global Politics and Socio-Humanities, 2025, p.57.

منه بقيت متفاوتة تبعاً للموقع الجغرافي والوضع الاجتماعي والاقتصادي، ففي الوقت الذي تستفيد فيه الدول الغنية مثل سنغافورة من هذه التقنيات، تعاني المجتمعات الريفية في الدول الأخرى من ضعف البنية التحتية وقلة الموارد، مما يحد من قدرة النساء على الاندماج في التعليم الحديث، هذا يعكس استمرار التفاوتات التاريخية في الوصول إلى التعليم، أن السياق الاجتماعي التقليدي في العديد من دول جنوب شرق آسيا لعب دوراً جوهرياً في تقييد دخول النساء إلى التعليم العالي، إذ غالباً ما تُمنح الأولوية لتعليم الذكور باعتبارهم "الداعم الاقتصادي" المستقبلي للعائلة، وتُظهر بعض الدراسات أن بعض المجتمعات المحلية كانت تنظر إلى تعليم البنات على أنه خيار ثانوي، ما أدى إلى محدودية فرصهن التعليمية، هذه الممارسات المتوارثة تشكل جزءاً مهماً من السياق التاريخي الذي يفسر تأخر مشاركة النساء في التعليم العالي مقارنة بالرجال، إضافة إلى أن الفوارق بين المناطق الريفية والحضرية امتدت تاريخياً لتؤثر على تعليم المرأة، فالبنات في المناطق الريفية غالباً ما يواجهن عوائق أكبر تتعلق بالفقر، وبعد المدارس، وضعف وسائل النقل، إضافة إلى الأعراف الاجتماعية التي تحدّ من حركة الفتيات، أن هذه الاختلافات ليست مجرد ظواهر حديثة، بل امتداد لعدم المساواة المتجذرة بين الريف والمدينة، والتي انعكست مباشرة على فرص النساء في الالتحاق بالتعليم العالي<sup>(١)</sup>.

وهنا يتوضح أن العوائق الاجتماعية والعائلية والاقتصادية وعدم تكافؤ البنى والمؤسسات التعليمية في هذه البلدان هو الذي يبين السبب الواضح لإقصاء النساء من مسارات الإنتاج المعرفي داخل هذه المؤسسات. ورغم وجود سياسات إقليمية تدعو لتعزيز تعليم المرأة في جنوب شرق آسيا، إلا أن عدم انسجام هذه السياسات مع السياقات المحلية جعل تأثيرها محدوداً، فالتفاوت بين التشريعات والممارسات الفعلية يعكس تحديات تاريخية متواصلة في التعامل مع قضايا الجندر، حيث تبقى الأعراف الاجتماعية أقوى من اللوائح الرسمية في بعض البلدان، وهكذا، تتجسد الصعوبات التاريخية في فجوة واضحة بين السياسات والواقع<sup>(٢)</sup>. في أوائل القرن العشرين، كانت الهند تواجه تحديات كبيرة في توفير التعليم للفتيات، خصوصاً في المناطق الصناعية مثل مقاطعة المطاحن في بومباي، فقد أظهرت الدراسات أن المدارس كانت محدودة الموارد وغالباً ما كانت غير مجهزة لاستيعاب الفتيات بشكل مناسب، ما أدى إلى انخفاض نسب التحاقهن مقارنة

(1) Li, Yuxin, op.cit , p.58-60.

(2) Ibid, p.63.

بالتفتان، وأن سياسات التعليم المبكر ركزت على الفتيات من الطبقات العليا فقط، في حين واجهت فتيات الطبقات العاملة صعوبات كبيرة في الوصول إلى التعليم الثانوي.<sup>(١)</sup>

علاوة على ذلك، كانت المناهج الدراسية تربط بين الجندر والعمل والطبقة الاجتماعية، وهو ما ساهم في ترسيخ توقعات مجتمعية محددة حول أدوار النساء المستقبلية، فالمدارس لم تكن مجرد أماكن للتعليم الأكاديمي، بل كانت أدوات لتشكيل هوية الفتاة طبقاً للمعايير الاجتماعية، حيث ركزت المناهج على تربية الفتيات لأدوار منزلية أو تعليمية محدودة، بدلاً من إعدادهن لدخول الجامعات أو الانخراط في البحث العلمي مستقبلاً.<sup>(٢)</sup>

كما في الهند ارتبط التعليم المبكر للفتيات ارتباطاً وثيقاً بالعمل الصناعي، إذ كانت غالبية الأسر العاملة تعتمد على مشاركة الأطفال، وبالأخص الفتيات، في دعم دخل الأسرة، هذا الوضع كان له أثر مباشر على استمرار التعليم؛ إذ كانت الفتيات يتركن المدرسة في سن مبكرة للانضمام إلى سوق العمل، ما أدى إلى فجوة طويلة الأمد في فرص التعليم بين الجنسين.<sup>(٣)</sup>

إن وجود التمييز الجندري في الهند كان واضحاً، إضافة إلى العوائق المجتمعية من فرض الأدوار النمطية المعروفة للنساء هو الذي حد من إبراز أدوارهن في العمل بشكل عام والتعليم بشكل خاص. في المقابل أن حتى مع زيادة فرص التعليم الثانوي والجامعي، كانت النساء ما زلن يواجهن عقبات اجتماعية وأكاديمية عند محاولة دخول مجالات STEM، نتيجة التمييز ما بينهن وبين الرجال ومحدودية التمثيل في البحث العلمي، إذًا، يمكن ملاحظة أن التحديات التاريخية المبكرة في التعليم الأساسي والفرص الاقتصادية المحدودة كانت لها آثار ممتدة على فرص النساء في التعليم العالي، خصوصاً في التخصصات العلمية والهندسية.<sup>(٤)</sup>

ورغم القيود المبكرة، شهدت الهند وبعض دول آسيا تقدماً تدريجياً في المشاركة النسوية في التعليم الجامعي، بما في ذلك مجالات STEM، لكن هذا التقدم كان متفاوتاً بين الطبقات والمناطق إذ أن خلفية الفتاة

(1) Manjrekar, Nandini. "Ideal Child in the Ideal Nation: Gender, Class and Work in a School Lesson." Education Journal, 2007, pp.5-7.

(2) Ibid, pp.12-18.

(3) Manjrekar, Nandini, and Poushali Basak. "Public Education in Bombay's Mill District in the Early Twentieth Century." Perspectivia, 2010, pp. 8-10.

(4) Jung, Jisun, editor. Women in STEM in Asia. Springer, 2019, pp.45-52.

الاقتصادية والاجتماعية، بجانب المعايير التربوية التقليدية، شكلت حواجز متعددة أمام دخولها إلى الجامعات والتخصصات العلمية .<sup>(١)</sup>

كما أن التعليم الابتدائي والثانوي لم يكن مجرد مرحلة تعليمية، بل كان أداة اجتماعية ساهمت في تحديد مسار الفتيات نحو التعليم العالي أو حرمانهن منه، إذاً ان جميع المستويات التعليمية مرتبطة ببعضها البعض، وأن الفرص المبكرة المحدودة أدت إلى استمرار الفجوات بين الجنسين في التعليم العالي، وهو ما يعكس الاستمرارية التاريخية للعوائق الاجتماعية والاقتصادية في الهند.<sup>(٢)</sup>

اما في اليابان، فلقد تشكل المسار التاريخي لتعليم المرأة في اليابان الحديثة تأثراً كبيراً بـ "نظرية الخصائص الجندرية"، وهي نظرية قامت برفض مبدأ المساواة الجندرية الغربي من جهة، والذكورية التقليدية لشرق آسيا من جهة أخرى، وقد رسخت هذه النظرية مفهوماً أساسياً مفاده أن المرأة والرجل يمتلكان "قيمة متساوية" لكن ليس بالضرورة "حقوقاً متساوية"، وبحلول مطلع القرن العشرين، أصبحت هذه النظرية هي الأساس الفلسفي الذي وجه نظام المدارس أحادية الجنس، ورغم قبول مبدأ المساواة الجندرية وتطبيق التعليم المختلط بعد الحرب العالمية الثانية، ظل هذا المفهوم حاضراً، حيث استند صانعو القرار عليه لجعل مواد مثل الاقتصاد المنزلي إلزامية على الإناث، مما عزز التقسيم الجندري للعمل في المجتمع الياباني.<sup>(٣)</sup>

وفي سياق التعليم العالي، أنشئت العديد من الأكاديميات والكليات الجامعية الجديدة المخصصة للبنات في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بهدف تدريب المرأة لدعم المجتمع الديمقراطي، ومع ذلك، فإن هذه المؤسسات الأكاديمية ورثت المناهج التعليمية المهنية التي كانت سائدة قبل الحرب، والتي تميزت بتركيزها على فروع الآداب والاقتصاد المنزلي، وبالتالي، على الرغم من أن الهدف المعلن كان توفير فرص تعليمية جديدة، إلا أن محتوى التعليم داخل هذه الأكاديميات كان لا يزال متأثراً بالافتراضات المسبقة لـ نظرية الخصائص الجندرية، ولهذا السبب، تعرضت جامعات وكليات البنات للانتقاد لكونها تحافظ على التمايز الجندري وتتناقض مع مبدأ المساواة الجندرية الفعلي، لم يبدأ التراجع الرسمي عن هذه المفاهيم بشكل كامل

(1) Jung, Jisun, op.cit, p.48.

(2) Manjrekar, Nandini, op.cit, pp.11–12.

(3) Hiroi, Tazuko. The History of Women's Education and the Gender Characteristics Theory. Educational Studies in Japan: International Yearbook No. 18, 2024, p. 171.

إلا بعد تصديق اليابان على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) في عام ١٩٨٥، مما دفع إلى إعادة تقييم جدوى المؤسسات التعليمية أحادية الجنس من الأساس.<sup>(١)</sup> وعلى هذا الأساس تبين الباحثة ان التمايز الجندي او عدم المساواة ما بين الرجل والمرأة التي كانت واضحة سواء في الهند او اليابان والتي تشكلت في اليابان بشكل خاص عبر المناهج الدراسية لأبرز ادوار النساء التقليدية سواء الادوار الزوجية او الاعمال المنزلية التي تقوم بها، هو الذي كان الأساس الواضح في تراجع ادوارها في المجالات الأكاديمية .

كما وتأسست جامعات وكليات المرأة في اليابان في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بهدف أساسي هو سد الفجوة الجندرية في التعليم العالي وتمكين المرأة، وبالرغم من أن هذه الأكاديميات لا تزال تمثل حوالي ١٠٪ من إجمالي الجامعات في البلاد، فقد شهد عددها انخفاضاً تدريجياً بعدما وصل إلى ذروته في عام ١٩٩٨، ويرجع سبب هذا التراجع إلى تفضيل الطالبات حالياً للمؤسسات التعليمية المختلطة التي تقدم تنوعاً أوسع في التخصصات والمسارات المهنية الموجهة للأعمال، ولتحديد الخصائص المميزة للتعليم في هذه الأكاديميات، تركز الأبحاث على تحليل سياسات الدبلوم (DPS)، والتي تكشف عن أن الأولوية القصوى لجامعات المرأة هي رعاية نساء مستقلات اقتصادياً، مما يعكس الهدف التأسيسي المتمثل في تمكينهن، وتتسم لغة هذه السياسات بالتركيز على قيم تتجه نحو الجانب الإنساني والاجتماعي.<sup>(٢)</sup> وعلى الرغم من أن كلا النوعين من الجامعات يشددان على أهمية العلاقة مع "المجتمع" في سياسات تخرجهما، إلا أن هناك تبايناً في كيفية تصوّر هذا الدور، فالجامعات المختلطة تميل إلى رؤية المجتمع ككيان يمكن لخريجيه "إنشاؤه وتطويره"، بينما تنتظر إليه جامعات المرأة ككيان "مُعطى أو متغيّر"، ويظهر هذا التباين بشكل أوضح في الأدوار المتوقعة، حيث تؤكد جامعات المرأة على أن خريجاتها سيلعبن دوراً "نشطاً" في المجتمع، لكنها لا تركز على دور "قيادي" كما تفعل الجامعات المختلطة، ويُشير هذا التركيز إلى وجود تفاوت جندي ضمني في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في اليابان، ما يدفع الجامعات النسائية إلى إعطاء الأولوية لتأهيل المرأة للمشاركة الفعالة والتغلب على العقبات، قبل السعي لتحويل أو قيادة المجتمع.<sup>(٣)</sup>

(1) Hiroi, Tazuko, op.cit, pp.171-172.

(2) Sugino, Chie. What Characterizes Education in Women's Universities in Japan? An Analysis of Diploma Policies. Educ. Sci., 2023, pp. 1-9.

(3) Ibid, pp. 1-10.

وقبل التوجه الى دولة اخرى , تركّز الباحثة على مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في اليابان التي كانت تعطي قيمة للنساء ولكن بأشكال محدودة كما موضح مسبقا , اذ ركزت الجامعات النسائية فيه ع اساس تمكين النساء اقتصاديا ولكن ليس في جميع الاختصاصات كما هي متوفرة للرجال وهذا ما يبرز التفاوت الجندي الواضح في هذه الدولة .

بالانتقال الى الصين فلقد شهدت الصين في أواخر أسرة تشينغ وبدايات الحقبة الجمهورية نقاشا واسعا حول ضرورة تعليم النساء، وجاء هذا الجدل في سياق تاريخي مضطرب تميّز بضعف الدولة وتزايد الانتقادات الخارجية بشأن "تخلّف" المجتمع الصيني مقارنة بالدول الأخرى وأن المثقفين الصينيين خلال تلك الفترة بدأوا يربطون مسألة تعليم النساء بقدرة الدولة على النهوض وتجاوز الأزمات التي تعيشها، فالوعي الوطني المتزايد، إلى جانب الانفتاح على الخطابات الحديثة القادمة من الخارج، دفع العديد من المفكرين إلى البحث عن أسباب تأخر الصين وإيجاد حلول إصلاحية تتضمن تغيير وضع النساء داخل المجتمع، ومن بين أبرز الأفكار التي ظهرت حينها أن الأسرة هي أساس قوة الأمة، وأن إصلاحها لن يتحقق إلا عبر تعليم النساء، وقد اعتُبر هذا الطرح ثورياً داخل مجتمع ظلّ لفترات طويلة يخضع لتقاليد كونفوشيوسية صارمة تقلل من قيمة تعليم المرأة وترتبط وظيفتها حصرياً بالأدوار المنزلية، وفي هذا السياق، بدأت تتشكل رؤية جديدة رأت أن تعليم الفتيات ليس رفاهية اجتماعية، بل ضرورة سياسية وثقافية تساهم في بناء "مواطن حديث" قادر على دعم مشروع الدولة في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية وهكذا، أصبح النقاش حول تعليم النساء جزءاً من نقاش أوسع حول طبيعة التحديث والإصلاح في الصين، حيث قدم الداعمون رؤية تربط بين تعليم المرأة وتقدم المجتمع بأكمله .<sup>(1)</sup>

رغم قوة الطروحات الإصلاحية، واجهت الدعوات لتعليم النساء مقاومة شديدة من القوى المحافظة التي تمسّكت بالتقاليد الاجتماعية السائدة، معتبرة أن تعليم الفتيات قد يؤدي إلى "إفساد الأخلاق" وإضعاف دور المرأة داخل الأسرة، اعتمد هؤلاء على الإرث الكونفوشيوسي الذي رسّخ لفترات طويلة فكرة أن تعليم المرأة غير ضروري، بل وربما ضارّ، مستندين إلى المبدأ التقليدي القائل إن "المرأة الفاضلة هي المرأة قليلة التعليم"، وقد أدت هذه الرؤية إلى عرقلة إنشاء مدارس للفتيات في عدد من المناطق، بل إن بعض المدارس التي فُتحت أغلقت نتيجة الضغوط الاجتماعية والدينية، ومع ذلك، أسهمت شدة الجدل بين المؤيدين والمعارضين في رفع مستوى الوعي بضرورة معالجة وضع النساء التعليمي، مما أدى تدريجياً إلى صدور

(1) Tan, Tongyu. Impact and Response: Debate on the Necessity of Female Education in the Late Qing Dynasty and the Early Republic Period. South China Normal University, pp. 1–4.

إجراءات رسمية سمحت بتأسيس مدارس ابتدائية وإعدادية للفتيات في عدة مناطق من البلاد، وعلى الرغم من أن هذه المدارس في بداياتها ركزت على إعداد المرأة للزواج والأمومة ولم تتبن رؤية كاملة للمساواة، فإنها مثلت خطوة تأسيسية مهمة أعادت تشكيل موقع النساء داخل المجتمع الصيني، وفتحت الطريق لاحقاً أمام دخولهن التعليم الثانوي والجامعي، وبذلك، يمكن القول إن الجدل حول تعليم النساء لم يكن مجرد نقاش فكري، بل كان نقطة تحول تاريخية أسهمت في صياغة مسار جديد لوضع المرأة في الصين الحديثة، ووضعت الأسس الأولى لتطور الحركة النسوية والتعليم النسوي في القرن العشرين.<sup>(1)</sup>

مما ذكر سابقاً عن الأوضاع في الصين فقد كان واضحاً تأثير الفيلسوف والمعلم الصيني (كونفوشيوس) على تعليم النساء آنذاك، إذ أنه كان مركزاً على إبراز أدوارها النمطية المعروفة ليس إلا، واعتبر أن تعليمها مخل بالأدوار الأخلاقية لها.

أن تطور التعليم العالي للنساء في الصين مرّ بمراحل تاريخية مرتبطة بالتحويلات السياسية والاجتماعية في البلاد، فمع بدايات القرن العشرين، بدأت الصين تتخلص تدريجياً من القيود التقليدية التي حدّت من مشاركة النساء في التعليم، خصوصاً بعد تأسيس الحزب الشيوعي الذي تبنّى مبكراً فكرة مساواة المرأة وتعليمها كجزء من مشروع النهضة الوطنية إذ أن الحزب منذ عام ١٩٢١ نشر أفكاراً تشجع على إشراك النساء في الحياة العلمية، معتبراً أن تحرير المرأة شرط لتحقيق التقدم الاجتماعي، وخلال العقود اللاحقة، اعتمدت الدولة عدة برامج تهدف إلى رفع مستوى التعليم بين النساء وتعويض قرون من التمييز، خصوصاً بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩، حيث ركّز على محو الأمية وتوسيع فرص الوصول إلى تعليم

الثانوي والعالي للنساء، هذه المرحلة أسست لتحول جذري أعاد صياغة مكانة المرأة داخل المجتمع الصيني، وربط دخولها التعليم العالي بأهداف التنمية الوطنية.<sup>(2)</sup>

شهدت الصين بعد إصلاحات ١٩٧٨ توسعاً هائلاً في نظام التعليم العالي، ما أدى إلى زيادة غير مسبوقه في عدد الطالبات، إذ أن نسبة النساء في الجامعات ارتفعت تدريجياً حتى أصبحت تشكل أغلبية بسيطة في بعض التخصصات، إذ بلغ تمثيلهن ٤٩.٩٥٪ من طلبة البكالوريوس في عام ٢٠٠٤، ثم تجاوزت النسبة هذا الحد لاحقاً مع استمرار سياسات التوسع والقبول الشامل، وتوضح الأدلة أن هذا التحول لم يكن نتيجة عوامل تعليمية فقط، بل جاء أيضاً نتيجة تغيّر توقعات المجتمع والدولة من النساء، حيث بدأت

(1) Tan, Tongyu, op.cit, pp. 2-4.

(2) Zhou, Hong. "Development of Women's Higher Education in China." Sociology Study, vol. 14, no. 1, 2024, pp.42-44.

الحكومة تربط تعلم النساء بزيادة رأس المال البشري ودعم النمو الاقتصادي خلال مرحلة التحديث، كما لعبت السياسات الوطنية دوراً مهماً في تقليل الفجوة بين الجنسين في التعليم، إذ وضعت خطاً لتعزيز تعليم الفتيات في المناطق الريفية وتوفير دعم خاص للنساء في المدن الكبرى، ومع ذلك، ان استمر وجود الفجوات بين المناطق، حيث بقيت الطالبات في الريف أقل فرصاً للالتحاق بالجامعات مقارنة بنظيرتهن في المدن.<sup>(1)</sup>

رغم التوسع الكبير في قبول النساء في الجامعات، لا تزال الصين تواجه تحديات تتعلق بتمثيل النساء في مجالات STEM وبعض البرامج التخصصية، إذ أن أنماط القبول في بعض الجامعات الصينية كانت تتضمن شروط قبول أعلى للطالبات مقارنة بالطلاب الذكور، مما أدى إلى تراجع عدد النساء في مجالات العلوم والهندسة مقارنة بتخصصات أخرى.. كما أن الضغط الاجتماعي المرتبط بالزواج والإنجاب، إضافة إلى الصور النمطية حول “المرأة المثالية”، ما يزال يؤثر على خيارات النساء التعليمية.<sup>(2)</sup>

ان التوسع الكبير في التعليم العالي للنساء في الصين رغم أهميته، يوضح ان ازالة القيود الموجودة عبر التاريخ على النساء قد لا تكفي لضمان مشاركتهن المتساوية مع الرجال في إنتاج المعرفة وعلى وجه الخصوص في التخصصات العلمية .

اما عن افريقيا، شهد مسار تعليم المرأة في أفريقيا، وتحديدًا في منطقة غرب أفريقيا، تحولاً جذرياً مع دخول القوى الاستعمارية وتأسيس البعثات التبشيرية، قبل هذا التدخل، كانت بنية التعليم التقليدي غير الرسمي في مجتمع أشانتي، على سبيل المثال، تهدف إلى إعداد الفتيات لأدوارهن كزوجات وأمّهات، كانت الفتاة تكتسب المعرفة والمهارات الضرورية للحياة المنزلية والحرف اليدوية بشكل أساسي من الأم أو النساء الأكبر سناً، وتلقى هذا التعليم في المنزل أو في حقول الزراعة، وعلى الرغم من أن هذا التعليم ضمن استمرار البنية الاجتماعية، فإنه لم يوفر لهن فرصاً للوصول إلى أي شكل من أشكال التعليم الرسمي المتقدم، ومع بداية القرن العشرين، أدخلت البعثات التبشيرية نظام التعليم الغربي بهدف تحويل السكان المحليين إلى المسيحية وتدريبهم على العمل في المكاتب، ركزت هذه المدارس في البداية على تعليم الذكور بشكل حصري، مما

(1) Zhou, Hong, op.cit, pp.45-48.

(2) Zhou, Hong, , op.cit, pp.49-53.

أدى إلى تأصيل الفجوة الجندرية في التعليم؛ إذ نظر القادة المحليون والمستعمرون على حد سواء إلى تعليم البنات على أنه غير ضروري، نظراً لأدوارهن المستقبلية المتوقعة داخل المنزل.<sup>(١)</sup>

واجهت جهود البعثات لتعليم الإناث تحديات كبيرة متصلة بالظروف الثقافية والاجتماعية، فقد رفض أولياء الأمور في كثير من الأحيان إرسال بناتهم إلى المدارس خوفاً من أن يؤدي التعليم الغربي إلى تخريب المعايير الأخلاقية أو فصل الفتيات عن تقاليد مجتمعاتهن، مما يجعل تربيتهن لمهام الأمومة صعبة، كما شكل عامل الاعمال المنزلية عائقاً كبيراً؛ إذ كان يُنظر إلى الفتيات كمصدر لليد العاملة في مساعدة الأمهات في الأنشطة المنزلية، مما جعل وجودهن في المنزل ضرورياً، وللتغلب على هذه المقاومة، اضطرت البعثات التبشيرية لتغيير استراتيجيتها التعليمية، حيث أدخلت مواد تركز على التدبير المنزلي، والخياطة، والأعمال اليدوية، لتبدو مناهج تعليم الإناث أكثر قبولاً اجتماعياً لدى الآباء، وعلى الرغم من أن هذا التغيير زاد من نسب التحاق الفتيات، فإنه رسخ فكرة أن التعليم العالي الرسمي هو مجال للذكور، بينما يجب أن يركز تعليم الإناث على المهارات الداعمة للأسرة، ونتيجة لذلك، تأخر ظهور النساء في المؤسسات التعليمية العليا في كثير من دول أفريقيا حتى فترة ما بعد الاستقلال.<sup>(٢)</sup>

وعلى الرغم من الزيادة الطفيفة في معدلات التحاق الإناث بالتعليم العالي في أفريقيا بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٢، إلا أن تحقيق المساواة الجندرية لا يزال بعيد المنال، وتبرز الفجوة بشكل خاص في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي جنوب الصحراء الكبرى، وتشير الإحصائيات إلى أن معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي في هذه المنطقة ارتفع للرجال من ٤٪ إلى ١٠٪ وللنساء من ٢٪ إلى ٦٪ في الفترة ذاتها، إن هذه الفجوة في القبول تتفاقم عند الانتقال إلى التخصصات العلمية والهندسية، حيث تتجه النساء بشكل أكبر نحو مجالات مثل التربية، والصحة، والعلوم الإنسانية والفنون، بينما يواجهن تحديات أكبر بكثير في المجالات التي يهيمن عليها الذكور تقليدياً، كالهندسة، والتصنيع، والتكنولوجيا، فعلى المستوى العالمي، تسجل الهندسة والتكنولوجيا أدنى معدلات لمشاركة المرأة (١٧٪)، بينما تكون هذه النسبة أقل بكثير في

(1) Adu-Gyamfi, Stephen and Osei-Egyir, John. "Female Education in Asante, Africa: A Historical Context, pp.23-24.

(2), Ibid, pp.25-26.

السياق الأفريقي، ويتضح أن انخفاض أعداد النساء في التعليم العالي ينعكس مباشرة على ضعف تمثيلهن في البحث العلمي وتخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM).<sup>(١)</sup> يُشار إلى ظاهرة تسرب النساء من المسار الأكاديمي والبحثي بـ "الأنبوب المتقوب" (Leaky Pipeline)، حيث تتناقص نسبة مشاركة المرأة بشكل حاد مع كل خطوة صعود في السلم الأكاديمي، خاصة في مرحلة الدكتوراه وما بعدها في البحث العلمي، وقد حددت دراسة المجموعات المركزة التي عُقدت في القمة الثانية لـ (UNESCO-MERCK SUMMIT) مجموعة من التحديات الجذرية التي تعيق مشاركة المرأة في البحث العلمي في أفريقيا، وتتركز هذه التحديات حول عوامل اقتصادية واجتماعية وبيئية، ومن أبرزها أن الالتزامات والمسؤوليات العائلية تُشكل عائقاً رئيسياً أمام استمرارية المسار المهني للباحثات، بالإضافة إلى ضعف التقدير والاعتراف لمساهمة العاملات في المجتمع العلمي والوطني، فضلاً عن نقص التوجيه والتوعية وافتقار الطالبات لبرامج التحسيس الكافية التي تُعزّهن بدورهن المحتمل في التنمية عبر المشاركة في التعليم العلمي.<sup>(٢)</sup>

إن استمرار هذه التحديات (الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية) في التعليم العالي هو ما يوضح النمط المتكرر من المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الكاملة في السلم الأكاديمي ومحاولتها للدخول في المجالات التي تتيح لها فرصة الإنتاج المعرفي.

و لمواجهة هذه التحديات، تبنت مؤسسات الاتحاد الأفريقي (AU) استراتيجيات لتعزيز مشاركة المرأة في العلوم والتكنولوجيا، مؤكدة أن بناء القدرات البشرية لا يمكن أن يكتمل بنجاح إذا كان نصف السكان يواجه قيوداً في الوصول إلى التعليم العالي والبحث العلمي، وتتمثل أبرز هذه الجهود في اعتماد "الاستراتيجية القارية للتعليم في أفريقيا" التي تدعم دور المرأة في التعليم والتدريب، بالإضافة إلى الدعوة لتطوير سياسات وطنية وقارية للمواءمة الجندرية في العلوم، والتي توفر تفويضاً رسمياً لقرارات الاتحاد الأفريقي بشأن المساواة، وعلاوة على ذلك، هناك حاجة ملحة لآليات تهدف إلى استبقاء العالمات والباحثات وإعادة إشراكهن في العمل البحثي بعد فترات التوقف المهني (Career Breaks)، مهما كانت الأسباب (عائلية، صحية،

(1) Hamdy, Ahmed, et al. "Towards Women Participation in Scientific Research in Africa." African Union Scientific, Technical and Research Commission, 2017, pp. 7-8.

(2) Ibid, pp.16-17.

رعاية أطفال)، ولتعزير الاعتراف بمساهماتهن، تم إطلاق برنامج "جائزة كوامي نكروما الإقليمية للعالمات" لتقدير إنجازاتهن في مجالات الحياة، وعلوم الأرض، والعلوم الأساسية، والتكنولوجيا والابتكار في القارة.<sup>(1)</sup> تركز الباحثة في تحليلها للمسار الأكاديمي للمرأة في آسيا وأفريقيا أن مشاركتها كانت متأثرة بشكل كبير بمتغيرات فريدة مقارنة بالسياقات الغربية، ففي دول مثل الصين واليابان، ارتبطت تحولات التعليم العالي للمرأة ارتباطاً وثيقاً بقرارات الدولة وبنيتها السياسية، حيث كان يُنظر إلى تعليم النساء في بعض الأحيان كضرورة سياسية لتحديث المجتمع بدلاً من كونه حقاً أصيلاً، أما في السياق الأفريقي، فقد أدى الإرث الاستعماري إلى تأصيل الفجوة الجندرية في مراحل التعليم، حيث ركزت المناهج على تدريب الفتيات على الأدوار المنزلية، وعلى الرغم من التباين في هذه السياقات، فإن القاسم المشترك يكمن في أن التحاق المرأة بالتعليم العالي لم يترجم بالضرورة إلى مساواة نوعية أو جندرية؛ إذ استمر التمييز في التخصصات، وظلت التحديات الاجتماعية والاقتصادية، مثل الالتزامات الأسرية والزوجية عائقاً رئيسياً أمام صعود العالمات والباحثات إلى مناصب القيادة والبحث المتقدم .

---

(1) Hamdy, Ahmed, op.ciy, pp.27-29.

#### رابعاً: السياق التاريخي في البلدان العربية :

تُظهر الأدبيات المبكرة أنّ دخول المرأة العربية إلى التعليم، خصوصاً التعليم النظامي، كان جزءاً من تحولات اجتماعية أوسع شهدتها المنطقة العربية خلال نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، فقد ارتبط تشكّل الحركة التعليمية النسوية بتغيّرات سياسية كبيرة، أبرزها سياسات الدول الإمبريالية التي حاولت إدخال أنماط جديدة من التعليم، وإن كان ذلك غالباً موجّهاً لخدمة مصالحها وليس لتحرير المرأة فعلياً، وأنّ الاستعمار ساعد في فتح المجال من حيث التأسيس المؤسسي للتعليم، لكنه في الوقت نفسه عمّق الفوارق الطبقية في حصول النساء على التعليم، إذ استفادت منه نساء الطبقة الحضرية أكثر من نساء الأرياف، هذا التراكم المبكر أسّس لبداية الوعي النسوي بالتعليم، وسمح لاحقاً بظهور مدارس البنات وجمعيات النهضة النسوية.<sup>(1)</sup>

بعد انتهاء حقبة الاستعمار وقيام الدول الوطنية العربية، بدأت مرحلة جديدة توسّع فيها التعليم العالي بشدة، وأصبح قبول النساء في الجامعات جزءاً من مشاريع "بناء الدولة الحديثة"، بحيث فترة الستينيات والسبعينيات مثّلت نقطة تحول في البلدان العربية، إذ بدأت الجامعات الحكومية بفتح أبوابها أمام الطالبات ضمن سياق أوسع من تبني الدولة لخطاب "الحداثة والتنمية"، ومع ذلك، تؤكد الدراسات أن دخول المرأة للجامعة لم يكن مجرد توسّع عددي، بل كان مرتبطاً بتحولات اجتماعية واقتصادية، وبظهور ناشطات ومعلمات وقائدات أسهمن في تغيير التصورات التقليدية عن دور المرأة، كما تُظهر الأدلة أنّ بعض البلدان الخليجية شهدت توسّعاً سريعاً في نسب التحاق النساء بالتعليم العالي أكثر من بلدان عربية أخرى بسبب السياسات التنموية النفطية داخل الخليج، إضافة إلى أن القيادات النسوية الأكاديمية لم تظهر تلقائياً بمجرد التحاق النساء بالجامعات، بل مرّت عبر مسار طويل من التفاوتات المؤسساتية والثقافية، فرغم زيادة نسب الطالبات، ظلّ تمثيل النساء في المناصب القيادية في الجامعات محدوداً بسبب الأعراف الاجتماعية، وإشكالات التمييز غير المعلن، ونقص برامج إعداد القيادات النسوية، وتؤكد الأدبيات أنّ التمكين القيادي للمرأة في الجامعات العربية تطلّب عقوداً من النضال المؤسسي، وتغيّراً في السياسات، وتوسّعاً في برامج الدراسات العليا، إضافة إلى دخول النساء مجالات تخصصية جديدة، وهذا يشير إلى أنّ مسار المرأة العربية نحو المشاركة الأكاديمية لم يكن خطياً، بل تخلّله عوائق بنيوية لا تزال بعض آثارها مستمرة حتى اليوم.<sup>(2)</sup>

(1) Al-Jubouri, Abeer, et al. "Female Educational Leadership in the Arab World: A Systematic Review." International Journal of Research in Education and Psychology, 2023, pp.2-3.

(2) Ibid., pp.4-7.

من بين السياقات التي تم ذكرها سابقاً، يعتبر السياق العربي الأفضل في تمثيل النساء في مؤسسات التعليم العالي، وبحسب رأي الباحثة ان بالرغم من العوائق والتحديات التي واجهتها المرأة العربية في القرون السابقة الا انها لحد ما كانت لديها الفرصة في ابراز دورها في التعليم العالي والدخول في المجالات الأكاديمية لاحقاً.

أن التعليم بالنسبة للمرأة العربية لم يكن مجرد مسار أكاديمي، بل كان مرتبطاً بهوية اجتماعية تشكلت عبر تاريخ طويل من الأعراف الأسرية والدينية التي حددت دور المرأة داخل المجتمع، وتبين الأدبيات أن المجتمعات العربية حملت قيماً تقليدية قوية جعلت من التعليم حقلاً تُعاد فيه إنتاج الأدوار الجندرية، خصوصاً في البيئات المحافظة التي تحد من حرية النساء في الحركة والاختيارات التعليمية، كما أن التباين التعليمي بين النساء والرجال تُعزى إلى منظومات اجتماعية ترى أن مسؤوليات المرأة العائلية لاسيما الإنجاب ورعاية الأسرة تسبق فرصها في التعليم، الأمر الذي جعل مسار تعليم المرأة تاريخياً رهيناً بالثقافة المجتمعية أكثر من كونه خياراً فردياً، هذه الخلفية شكلت الأساس للعقبات الأولى التي واجهت النساء في دخول التعليم العالي عبر البلدان العربية.<sup>(١)</sup>

ومع منتصف القرن العشرين وخلال مرحلة بناء الدول الوطنية، بدأت الجامعات ومعاهد التعليم العالي في المنطقة العربية تتوسع، مما سمح للنساء بالحصول على فرص أكبر للدراسة مقارنة بالمراحل السابقة، وأن هذا التحول لم يكن نتيجة تغير ثقافي فقط، بل جاء ضمن مشاريع التنمية التي تبنتها الحكومات والتي رأت في تعليم المرأة جزءاً من التحديث الاجتماعي والاقتصادي، غير أن هذا التوسع ظل متفاوتاً بين الدول العربية؛ ففي حين شهدت دول مثل مصر والجزائر والأردن انفتاحاً مبكراً على تعليم المرأة، بقيت دول أخرى أكثر تقييداً بسبب استمرار الأدوار التقليدية واشترطات الأسرة على حركة المرأة حيث أن بعض النساء احتجن لسنوات حتى يتمكن من الالتحاق بالجامعة، وأن القبول الجامعي كان مشروطاً في بعض البلدان بمدى "قبول الأسرة" أكثر من السياسات التعليمية نفسها.<sup>(٢)</sup>

كما أن التعليم العالي تحول تدريجياً إلى أداة حقيقية لتمكين المرأة العربية، خاصة مع انتشار برامج التعلم عن بُعد التي أتاحت للنساء خصوصاً من بيئات محافظة فرصة متابعة دراستهن دون تجاوز القيود الثقافية

(1) Ty, Rey, Manal Alkarzon, and Awni Alkarzon. "Arab Women, Education, Policy, and Empowerment: The Role of Gender, Culture, Religion, Traditionalism, and Class." Journal of Modern Education Review, vol. 5, no. 1, 2015, pp.49-51.

(2) Ibid., p52.

التي تحد من الحركة أو الحضور المباشر في الجامعات، وأن كثيراً من الطالبات العربيات وجدن في التعليم الجامعي وسيلة لتحقيق استقلال اقتصادي وتعزيز الثقة بالنفس والوصول إلى وظائف لم تكن متاحة لهن سابقاً، كما أن التعليم العالي شكل نقطة تحول في إعادة التفكير بدور المرأة داخل الأسرة والمجتمع، ما ساهم في بروز نماذج جديدة من النساء الجامعيات اللواتي دخلن مجالات العمل المهني والبحثي، وعلى الرغم من استمرار بعض العوائق الثقافية، فإن التعليم العالي اليوم أصبح من أهم المسارات التي تُحدث تغييرات تدريجية في واقع النساء العربيات.<sup>(١)</sup>

وعلى هذا الأساس، يتبين مما تقدم أن الظروف الاجتماعية والعائلية للنساء بالعموم هي التي أثرت بشكل أو بآخر على تعليمهن، إذ ارتبط ذلك بالأدوار التقليدية المعروفة لهن ولكن بالرغم من هذه الظروف، ناضلت أغلب النساء العربيات لكي يصنعن أدوارهن القيادية التي تتيح لهن فرصة الاستقلال المادي. هذا وارتبط مسار دخول المرأة في التعليم العالي في العالم العربي أولاً بالبنى الاجتماعية والتعليمية المبكرة، فخلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أيضاً، كانت جهود التعليم النظامي الحديث في المنطقة، التي بدأت على يد محمد علي باشا في مصر، تركز بشكل شبه حصري على تعليم الذكور في الكليات التقنية والعسكرية، باستثناء مدارس القبالة (Midwifery)، كما أظهرت الإحصائيات في تلك الفترة تباينات حادة في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، حيث كانت أدنى نسبة معرفة القراءة والكتابة بين الفتيات المسلمات، ويعزى ذلك جزئياً إلى النظرة الثقافية التي اعتبرت مشاركة الفتيات المسلمات في المدارس الأجنبية (التي أسستها البعثات التبشيرية) من المحرمات الاجتماعية، وقد لعبت الجامعات الأجنبية الرائدة في المنطقة، مثل الجامعة الأمريكية في بيروت (AUB) والجامعة الأمريكية بالقاهرة (AUC)، دوراً تمهيدياً في توفير فرص التعليم للمرأة.<sup>(٢)</sup>

اذ شهدت الفترة التي تلت الحربين العالميتين ازدهاراً ملحوظاً في التعليم العالي "المغربي" في المنطقة، حيث ارتفع عدد الجامعات العربية من ١٠ في عام ١٩٣٩ إلى أكثر من ٢٠٠ بحلول عام ٢٠٠٠، وقد انعكس هذا التوسع على مشاركة المرأة، فبعد أن كانت هذه المشاركة محدودة في البداية، حصلت النساء على حق المشاركة الكاملة كطالبات وأعضاء هيئة تدريس على مدى العقود التالية، وبحلول عام ٢٠٠٠، كانت نسبة التحاق المرأة بالمعاهد والكليات والجامعات مرتفعة نسبياً، وتبرز دول مثل العراق ومصر ولبنان،

(1) Ty, Rey, Manal Alkarzon, and Awni Alkarzon, op.cit, pp. 53-56.

(2) Herrera, Linda. "Higher Education in the Arab World." International Handbook of Higher Education (Edited by James J.F. Forest and Philip G. Altbach), Springer, 2006, pp.411.

حيث شكلت النساء نصف عدد الطلاب أو أكثر في عدة كليات، شملت أحياناً الكليات المرموقة التي كانت تعتبر تقليدياً "مذكراً" مثل كلية الطب، وفي دول الخليج، مثل السعودية وقطر والكويت، تجاوزت نسبة النساء نصف عدد الطلاب في المرحلة الجامعية الأولى، ويعود ذلك جزئياً إلى تفضيل الذكور للدراسة في الخارج.<sup>(١)</sup>

وعلى الرغم من القفزة الهائلة في التحصيل الأكاديمي، لا تزال مشاركة المرأة في التعليم العالي العربي تواجه تحديات نوعية، ففي بعض الدول، لا تزال الطالبات غير قادرات على الوصول إلى المجموعة الكاملة من الكليات والتخصصات المتاحة لنظرائهن الذكور، على سبيل المثال، في المملكة العربية السعودية، أدت سياسات فصل الجنسين وتتبع المسارات التعليمية إلى توجيه الطالبات غالباً إلى كليات ومسارات مهنية مصنفة كـ "مهن نسائية"، مثل التدريس والعمل الاجتماعي، والأهم من ذلك، أن التحصيل الكبير للشهادات الجامعية لا يترجم إلى مشاركة مماثلة في سوق العمل أو في الساحة السياسية، ومع ذلك، أن هذا التوجه نحو زيادة التحصيل العلمي للمرأة من المرجح أن يؤدي تدريجياً إلى تغييرات أوسع نحو تحقيق قدر أكبر من العدالة الجندرية في المستقبل.<sup>(٢)</sup>

في بعض السطور السابقة وضحت الباحثة الفجوة الجندرية الموجودة في الدول العربية عند بداية انشاء الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي على تفاوت الحقب الزمنية، إذ كان واضحاً بروز التمييز الجندري ما بين الجنسين حسب اعداد الطالبات والطلاب في الاحصائيات المذكورة وهذا ما يوضح التباين الذي حدث في وصولهن الى المواقع القيادية داخل هذه المؤسسات.

ففي دراسة خليجية وضحت أن دخول المرأة الخليجية إلى التعليم العالي لم يكن عملية تدريجية بطيئة كما في دول عربية أخرى، بل كان مرتبطاً بتحويلات سياسية واقتصادية سريعة حدثت بعد تأسيس الدول الحديثة في المنطقة خلال الستينيات والسبعينيات، ومع ظهور النفط وتوسع مشاريع بناء الدولة، أصبحت الجامعات جزءاً أساسياً من عملية "التحديث الوطني"، مما جعل الحكومات الخليجية تمنح النساء فرصة مباشرة للدخول إلى التعليم العالي دون فترات طويلة من المنع أو القيود التاريخية.<sup>(٣)</sup>

(1)Herrera, Linda,op.cit, pp.412-415.

(2) Ibid ,pp.415-416.

(3) Findlow, Sally. "Women, Higher Education and Social Transformation in the Arab Gulf." In Aspects of Education in the Middle East and North Africa, 2013, pp. 57-59.

حيث أن التعليم العالي في الخليج لم يُنظر إليه فقط بوصفه مشروعًا أكاديميًا، بل كأداة لبناء الهوية الوطنية الجديدة، فقد ارتفعت أعداد الطالبات بشكل كبير في الإمارات والكويت والبحرين منذ السبعينيات، مع إنشاء جامعات حكومية واسعة تستقبل الطالبات مجانًا، وتفيد الدراسة بأن الجامعات الخليجية صُممت بشكل متعمد لتناسب البيئة الاجتماعية، مثل إنشاء جامعات أو كليات مخصصة للنساء حصريًا، واعتماد سياسات الفصل بين الجنسين وهذه السياسات ساعدت على فتح المجال أمام النساء للالتحاق بالتعليم العالي دون صدام مباشر مع الأعراف التقليدية، مما جعل الجامعات فضاءات آمنة مكّنت النساء من اكتساب الوعي الذاتي، والمهارات العلمية، والمشاركة في المجال العام تدريجيًا، وايضا تكشف الدراسة عن وجود فجوة بين خطاب الدولة الداعم للمرأة وبين القيود الاجتماعية التي ما زالت تؤثر على مشاركة النساء في التعليم والعمل، ورغم أنّ السياسات الرسمية تصف المرأة بأنها "قائدة مستقبلية"، إلا أن الواقع يفرض على كثير من الطالبات قيودًا تتعلق بالحركة، واختيار التخصصات، وشروط الأسرة والزواج وتوضح المقابلات التي أجرتها الباحثة في هذه الدراسة مع طالبات إماراتيات أن التعليم الجامعي منحهن وعيًا جديدًا بدورهن الاجتماعي، لكنه في الوقت نفسه أدخلهن في صراع بين التوقعات التقليدية ودورهن الجديد كمتعلّقات. (١) أكدت هذه الدراسة الخليجية ان النساء العربيات رغم التحديات والقيود والمعوقات التي واجهتهن وما زالت تواجههن الا ان اثباتهن للهوية النسوية والقيادية كان حاضرا سواء في التعليم العالي او المؤسسات الاخرى .

أنّ توسّع التعليم العالي للنساء في الخليج لم يؤثر فقط على المؤسسات الأكاديمية، بل أحدث تغييرات اجتماعية أعمق داخل الأسرة والمجتمع، فمع دخول النساء الجامعات بأعداد كبيرة، بدأت تظهر أنماط جديدة من الهوية النسوية تقوم على الثقة بالذات والاستقلالية الفكرية، وهو ما انعكس على طريقة تعامل النساء مع الأدوار التقليدية المفروضة عليهن، وقد لاحظت الباحثة أنّ النساء الجامعيات أصبحن أكثر قدرة على التفاوض داخل الأسرة بشأن التعليم والعمل والزواج، خصوصًا مع تزايد الوعي بحقوقهن ودورهن في التنمية الوطنية، ومع ذلك، تؤكد الدراسة أنّ هذا التحول لا يزال يواجه مقاومة اجتماعية؛ إذ تبقى بعض العائلات متمسكة بفكرة أن "التعليم العالي للمرأة يجب أن ينسجم مع دورها الأسري"، مما يحدّ أحيانًا من خيارات الطالبات في التخصصات العلمية أو الوظائف بعد التخرج، ومع كل هذه التحديات، تُظهر الأدلة أنّ النساء الجامعيات شكلن عبر السنوات قوة اجتماعية مؤثرة في الخليج، وساهمن في تغيير الصورة

(1) Findlow, Sally, op.cit, pp.61 – 66.

النمطية عن المرأة من كونها "تابعة" إلى كونها عنصرًا فاعلاً في الاقتصاد والتنمية وصنع القرار، إذ أن التعليم العالي كان ولا يزال أحد أهم مسارات التغيير الاجتماعي في الخليج، وأن تأثيره على مكانة المرأة يتجاوز حدود الجامعة ليشمل البنى الاجتماعية والثقافية الأوسع.<sup>(١)</sup>

أن المرأة العربية تواجه مجموعة كبيرة من التحديات في أسواق العمل، تشمل الإقصاء ومحدودية التمثيل، على الرغم من أن المرأة العربية قد حققت مستويات تعليمية عالية نسبياً، إلا أن هذا الإنجاز لم يُترجم إلى نتائج اقتصادية ملموسة، ونتيجة لذلك، يظل معدل مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة هو الأدنى عالمياً، وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية (لسنة ٢٠١٣) إلى أن هذا المعدل بلغ ٢٣.٣٪ للنساء، وهو أقل من نصف المتوسط العالمي (٥٠.٢٪)، في حين وصل معدل مشاركة الرجال إلى ٧٥.٤٪.<sup>(٢)</sup>

ويعود تدني معدل مشاركة المرأة في سوق العمل إلى مجموعة متشابكة من العوامل، فبالإضافة إلى العوائق البنيوية، هناك عوامل نمطية؛ حيث تحجم بعض النساء طوعاً عن دخول سوق العمل لاعتبارات ثقافية، وحتى بالنسبة للواتي يخترن العمل، لا تتاح لهن إلا خيارات مهنية محدودة بفعل الأعراف والقيم الاجتماعية السائدة، وتعكس هذه القيود الاجتماعية النظرة التقليدية التي ترى أن وظيفة المرأة محصورة في الشؤون الأسرية، وترى في عملها خارج المنزل ما يخالف التعاليم والأعراف.<sup>(٣)</sup>

اذ تُفضل المرأة العربية المشاركة في القوى العاملة والعمل في القطاع العام، ويعكس هذا التفضيل توفر ظروف عمل مدعومة بتشريعات تقلل من التمييز القائم على أساس الجنس وتوفر استقراراً وظيفياً أفضل، إلا أن الإجراءات التقشفية واستراتيجيات إعادة الهيكلة الاقتصادية التي استهدفت هذا القطاع أدت إلى خفض فرص العمل المتاحة، مما ساهم في تفاقم الفجوات بين الجنسين في التوظيف، وأثر في النساء أكثر من الرجال، وقد أسفرت هذه الظروف عن اتجاه واضح نحو "تأنيث البطالة" في المنطقة، حيث يُلاحظ أن نسبة عالية من النساء عاطلات عن العمل في بعض البلدان العربية هن من حملة الشهادات الجامعية فما فوق.<sup>(٤)</sup>

(١) Findlow, Sally, op.cit, pp.67-70.

(٢) عادل لطفي، تأثير قضايا النوع الاجتماعي على تنمية قدرات ومهارات المرأة العربية، منظمة العمل العربية، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٧-٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٧-٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ٨-٧.

وعلى أساس ما تقدم يمثل المسار التاريخي لتعليم المرأة في العالم العربي سلسلة متشابكة من التحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي أعادت تشكيل حضور النساء داخل السياق التعليمي والأكاديمي إذ لاحظت الباحثة أن في أواخر القرن التاسع عشر، واجهت النساء عوائق في العادات والتقاليد والأعراف التي قللت من فرصهن في الالتحاق بالمدارس والجامعات، ومع مرحلة بناء الدولة الوطنية بعد منتصف القرن العشرين، توسّعت فرص التعليم العالي للنساء بشكل ملحوظ، إلا أن هذا التوسع ظلّ متأثراً بالتفاوتات الطبقية وباستمرار التصورات التقليدية عن دور المرأة داخل الأسرة والمجتمع، وتشير الأدلة المستخلصة من الأدبيات السابقة التي قامت الباحثة بعرضها إلى أن الجامعات العربية، رغم توسّعها الكمي، لم تنجح دائماً في إزالة جميع أشكال التمييز الجندي أو توفير بيئة أكاديمية متكافئة، وهو ما انعكس لاحقاً على ضعف تمثيل النساء في مواقع القيادة الأكاديمية .

#### خامساً: السياق التاريخي في العراق :

شهد التعليم العالي في العراق، منذ عقود، تدهوراً هيكلياً كبيراً، حيث أدت ثلاثة عقود تقريباً من الصراعات المسلحة الداخلية والخارجية إلى تقييد معظم محاولات إصلاح النظام التعليمي، فخلال فترة الحصار الاقتصادي (٢٠٠٣-١٩٩٠)، تعرضت المؤسسات التعليمية للتدمير وتدهور البنية التحتية، وعلى الرغم من أن العراق كان يصنّف من قبل اليونسكو (UNESCO) كأفضل نظام تعليمي في المنطقة في نهاية السبعينيات (بسبب التوسع في محو الأمية والتعليم)، إلا أن الحروب المتعاقبة حولت الإنفاق الحكومي نحو التسليح والقطاع العسكري على حساب قطاع التعليم، وقد استمر هذا التوجه بعد عام ٢٠٠٣، إذ لم تتجاوز الميزانية المخصصة لوزارة التعليم العالي عام ٢٠١٩ نسبة ٢.١٢٪ من الميزانية العامة، ذهب ٩٧٪ منها لرواتب الموظفين. <sup>(١)</sup>

تُعَدّ تحديات الديناميكيات السياسية الداخلية من أبرز العوائق التي واجهت استقلالية قطاع التعليم العالي في العراق، فبعد أن سيطر نظام حزب البعث على المؤسسات، وجعل الوظائف الأكاديمية مشروطة بالانتماء الحزبي مما أضعف استقلالية الجامعات، لم يغير الانتقال السياسي في عام ٢٠٠٣ الموقف بشكل جذري، حيث تم استبدال هيمنة النظام السابق بنظام المحاصصة الطائفية في التعيينات، مما أدى إلى توزيع المناصب القيادية (كرؤساء الجامعات والعمداء) بين الأفراد الموالين للأحزاب الحاكمة وأقربائهم، وقد أسفر هذا التسييس للمؤسسات عن تضيق الحريات الأكاديمية وممارسة الأكاديميين للرقابة الذاتية، مما

(1) Makki, Ilham. "Higher Education in Iraq After 2003: Ongoing Challenges." LSE Middle East Centre Paper Series 75, 2023, pp.4-7.

أثر بشكل سلبي على المعايير العلمية ومصادقية البحث، خاصة في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية، وتُعدّ مشكلة ضعف التنسيق بين مخرجات الجامعات ومتطلبات سوق العمل من أبرز نقاط الضعف الهيكلية التي تواجه التعليم العالي في العراق، ويتمثل هذا التباين في عدم كفاية المهارات التي يطورها خريجو المؤسسات التعليمية مقارنة بما هو مطلوب في سوق العمل، وقد أدت هذه الفجوة عن ارتفاع في معدلات البطالة بين حملة الشهادات الجامعية، حيث يؤكد الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق أن عدد العاطلين عن العمل وصل إلى ٦ ملايين شخص، أغلبهم من حملة الشهادات العليا.<sup>(١)</sup>

نلاحظ هنا بروز العوائق السياسية أكثر من غيرها سواء من حيث وجود الأحزاب أو نظام المحاصصة أو الانفاق الحكومي بالنسبة للموازنة المخصصة لوزارة التعليم العالي، بحيث أن هذه العوامل شكلت بشكل أو باخر اسبابا واضحة لتراجع التعليم في العراق .

وقد أظهرت التشريعات والقوانين في العراق إطاراً قانونياً يمنح فرصاً متكافئة للذكور والإناث للتسجيل في الدراسات الأولية والعليا، وعدم التمييز في الرواتب الشهرية لأعضاء الهيئة التدريسية على أساس النوع الاجتماعي (الجنس)، وقد أدى هذا التساوي القانوني إلى ارتفاع كبير في أعداد الطالبات؛ حيث بلغ متوسط عدد الإناث في مرحلة الدراسة الأولية في مؤسسات التعليم العالي في العراق، خلال الأعوام الدراسية (٢٠١٢-٢٠٠٨) حوالي ١٨٩,٨٩٨ طالبة، مشكّلات نسبة ٤٤٪ من متوسط مجموع الطلبة الكلي، بل إن عدد الإناث زاد عن عدد الذكور في الدراسة الصباحية في أغلب الجامعات الحكومية، وعلى الرغم من المساواة الكمية المذكورة أعلاه، كشفت الإحصائيات عن وجود فجوات نوعية واضحة في توزيع الطالبات، تعود هذه الفروقات بشكل أساسي إلى المعدلات التي يحصل عليها الطلبة في الامتحانات النهائية في المرحلة الثانوية، بالإضافة إلى عوامل اقتصادية واجتماعية مؤثرة، وقد انعكس ذلك في أن النسبة الكبيرة من الطالبات يدرسن في التخصصات الإنسانية والتربوية، في حين ينخفض عددهن عن عدد الذكور في الدراسة المسائية وفي الكليات الأهلية والكليات والمعاهد التقنية، وكذلك في التخصصات التي تتطلب معدلات قبول مرتفعة في مرحلة البكالوريوس.<sup>(٢)</sup>

اذ ينعكس التحدي الأكبر على المرأة العراقية في التعليم العالي في مسار الترقّي الأكاديمي والقيادة، وعلى الرغم من أن عدد الإناث الحاصلات على شهادة الماجستير كان أعلى بنسبة ٤٠٪ من نظرائهن الحاصلات

(١)Makki, Ilham op.cit, pp.4-15.

(٢) ندى عبد المجيد، ندى احسان، المرأة في التعليم العالي في العراق ( ٢٠٠٨-٢٠١٢ )، مجلة العلوم السياسية، عدد ٤٧، ٢٠١٣، ص ١٣.

على الدكتوراه، فإن نسبة الإناث في الرتب الأكاديمية العليا (كأستاذ مساعد أو أستاذ) كانت منخفضة بشكل ملحوظ، أن هذه الأرقام تشير إلى تأثير مسؤوليات الأسرة على التقدم الأكاديمي للمرأة، وقد انعكس ذلك على ضعف تمثيل النساء في المناصب القيادية؛ ففي عام (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، كان هناك ٨ عميدات فقط في الجامعات العراقية، وهو مؤشر واضح على أن العوائق ليست في الدخول إلى الجامعة، بل في الصعود ضمن سلمها الإداري والأكاديمي<sup>(١)</sup>.

تشير الباحثة هنا إلى نسب مشاركة المرأة العراقية في السلم الأكاديمي سواء في الدراسات العليا أو حتى المناصب القيادية التي تتخذها، إذ وضحت أن مشاركة المرأة في هذه الأدوار يعود إلى عوامل اجتماعية وإسرية، حيث كان من الصعب خروجها من أدوارها النمطية والتقليدية المعروفة ودخولها إلى حياة العمل وهذا ما أدى إلى ضعف تمثيل الأكاديميات العراقيات في تلك المناصب، وعلى هذا الأساس كانت نسبة الرجال في مؤسسات التعليم العالي أكثر من النساء .

من الناحية البنيوية فقد شهد التعليم العالي في العراق سلسلة من التحولات البنيوية التي انعكست بصورة مباشرة على قدرته في بناء المعرفة وإنتاج الكفاءات، فمنذ تأسيس الجامعات مطلع القرن العشرين، ارتبط هذا القطاع بأهداف الدولة التنموية التي ركزت على إعداد الكوادر العلمية والطبية والهندسية لتلبية احتياجات البنية المؤسساتية الناشئة، وازداد التوسع التعليمي بصورة واضحة في خمسينيات القرن الماضي بعد تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ما أدى إلى ارتفاع نسب الالتحاق وتقليص الفجوة بين الجنسين، إلا أن هذه المسيرة تعرضت لانتكاسات حادة خلال العقود اللاحقة بسبب الحروب المتعاقبة والعقوبات الدولية، ما أدى إلى تراجع الإنفاق التعليمي وتدهور البنى التحتية وتقلص قدرة الجامعات على مواكبة التطورات العلمية العالمية<sup>(٢)</sup>.

بعد عام ٢٠٠٣، تعرضت البيئة الجامعية في العراق إلى اضطرابات أمنية عميقة أثرت في استقرار التعليم العالي، فقد تحولت العديد من الجامعات إلى ساحات صراع سياسي وطائفي، وتعرض الطلبة والأساتذة لحوادث خطف وتهديدات مباشرة، إضافة إلى سلسلة من الاغتيالات التي طالت الأكاديميين في مختلف المحافظات، وأسهم هذا الوضع في إضعاف العملية التعليمية، وتقويض الثقة بشهادات الجامعات العراقية، فضلاً عن تعطل الدوام وانقطاع الطلبة عن الدراسة نتيجة العنف، وتعدّ هذه الظروف أحد أبرز المعوقات

(١) ندى عبد المجيد، ندى احسان، مصدر سابق، ص ٢٢.

(٢) عبد الصمد سعدون، خضير عباس، واقع ومعضلات التعليم العالي في العراق رؤية تحليلية في اقتصادات المعرفة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد ١٧، عدد ٦٢، ٢٠١١، ص ١٨٣-١٨٢.

البنوية التي حدّت من قدرة المرأة على المشاركة الأكاديمية، لما فرضته من مخاطر وقيود اجتماعية على تتّقلها واستمرارها في التعليم.<sup>(١)</sup>

ركزت الباحثة هنا على سرد الفترات الزمنية بشكل متسلسل كما هو موضح ، إذ ان التعليم العالي في العراق شهد تحولات سياسية واجتماعية ايضا بسبب الحروب والصراعات سواء السياسية منها او الاقتصادية او الطائفية ، فهذه جميعها تعتبر عوامل مؤثرة في تسلق المرأة العراقية للسلم الاكاديمي وإنتاجها المعرفي . تُعدّ هجرة العقول واحدة من أخطر التحديات التي واجهت قطاع التعليم العالي في العراق، خصوصاً بعد عام ٢٠٠٣، إذ شهدت البلاد موجات كبيرة من نزوح الأكاديميين وأصحاب الشهادات العليا نحو الخارج، سواء بدافع الانفلات الأمني أو ضعف البيئة البحثية أو محدودية الدعم الحكومي، وتشير الإحصاءات إلى مغادرة عشرات الآلاف من أصحاب الكفاءات، بينهم أطباء وباحثون ومهندسون وأساتذة جامعيون، ما أدى إلى خسارة فادحة في رأس المال البشري، وأسهم هذا النزيف العلمي في انخفاض جودة البحث العلمي، والاعتماد على كوادر أقل خبرة، وتراجع قدرة الجامعات على تطوير برامجها أو مواكبة التطورات المعرفية العالمية.<sup>(٢)</sup>

تُظهر بيانات المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية أن العراق ما يزال يواجه فجوة جندرية واضحة في مجال التعليم، رغم الجهود الحكومية والمجتمعية المبذولة خلال العقدين الأخيرين لرفع نسب التحاق الفتيات بالمؤسسات التعليمية، وتشير نتائج التقرير إلى أنّ ٧١٪ فقط من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥-٤٩ عاماً قادرات على القراءة والكتابة، وهي نسبة أدنى من نظيرتها لدى الرجال، ما يعكس استمرار التفاوت في فرص التعليم بين الجنسين، وتزداد هذه الفجوة وضوحاً عند مقارنة البيانات الحضرية بالريفية، إذ تواجه الفتيات في المناطق الريفية ضغوطاً اجتماعية أكبر تدفع باتجاه الانقطاع المبكر عن الدراسة، سواء بسبب الزواج المبكر أو ضعف البنية التحتية التعليمية أو محدودية وسائل النقل، ما يؤدي إلى تقليص فرص التحاقهن بالمراحل الدراسية العليا لاحقاً ، كما يبيّن التقرير أن المستوى التعليمي للنساء يرتبط ارتباطاً مباشراً بمدى قدرة الأسرة على توفير بيئة داعمة، فالعوائل التي تمتلك مصادر دخل مستقرة تزداد فيها احتمالات استمرار الفتيات في التعليم، مقارنة بالأسر ذات الدخل المحدود، وتؤكد هذه البيانات أن التفاوت الجندري لا ينشأ فقط من البنية التعليمية نفسها، بل من منظومة اجتماعية واقتصادية

(١) عبد الصمد سعدون، خضير عباس، مصدر سابق ، ص ١٨٤-١٨٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨٦-١٨٥.

متشابهة تحدّ من وصول المرأة إلى التعليم العالي، ومن هنا، تُعدّ هذه المؤشرات مدخلاً أساسياً لفهم الإشكالات التي تعترض دخول المرأة العراقية إلى المجال الأكاديمي واستمرارها فيه. <sup>(١)</sup>

وتكشف بيانات التقرير عن علاقة متينة بين التعليم ومشاركة المرأة الاقتصادية في العراق، حيث تظهر الإحصاءات أن النساء اللواتي يتمتعن بمستويات تعليمية متقدمة يملكن فرصاً أكبر للانخراط في سوق العمل مقارنة بالنساء ذوات التعليم المحدود، وتشير النتائج إلى أن النساء الحاصلات على تعليم ثانوي أو أعلى يبدن معدلات مشاركة اقتصادية أعلى بوضوح، وهو ما يدل على الدور المحوري للتعليم في تمكين المرأة من دخول سوق العمل وتأمين استقلاليتها الاقتصادية، ومع ذلك، فإن هذا الارتباط الإيجابي لا يتحقق بصورة كاملة نتيجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تعيق استفادة النساء من تعليمهن، إذ تواجه الكثير من العراقيات صعوبات تتعلق بندرة فرص العمل اللائق، وضعف حماية المرأة في أماكن العمل، إضافة إلى استمرار النظرة التقليدية التي تحصر أدوارها في المجال المنزلي، وتؤدي هذه التحديات إلى فجوة بين مستوى تعليم المرأة وفرصها الفعلية في المشاركة الاقتصادية، مما يجعل التعليم شرطاً ضرورياً لكنه غير كافٍ لتحقيق التمكين. <sup>(٢)</sup>

توضح الباحثة بحسب بيانات تقرير الجهاز المركزي للإحصاء، أن التفاوت الجندي كان بارزاً عند إعطاء نسب مشاركة النساء في التعليم ومدى مقارنتها بنسبة مشاركة الرجال، هذا وتبين أيضاً أن الفوارق الطبقية والمستوى المعيشي لبعض العوائل له تأثير كبير على تعليم النساء ويتم التأكيد على هذا عند مشاركة المرأة في سوق العمل إذ أن النساء ذوات الطبقة الاجتماعية العالية لهن فرص أعلى في التعليم وبالتالي لديهن فرص أعلى في العمل من النساء ذوات الطبقة الاجتماعية الغير متمكنة مادياً .

يشكّل تمكين المرأة في العراق جزءاً أساسياً من الجهود الواسعة التي تستهدف تحسين الواقع الاجتماعي والاقتصادي ودعم مسار التنمية المستدامة، فالمرأة ما تزال تعمل ضمن بيئة مليئة بالتحديات التي تعيق قدرتها على المشاركة الفاعلة، سواء في مؤسسات التعليم العالي أو في مجالات الحماية الاجتماعية، وتبرز هذه التحديات في ( نقص الفرص، وضعف الوصول إلى الموارد، وتقيد دورها في مواقع اتخاذ القرار، إلى جانب استمرار أنماط اجتماعية تقلل من حضورها في المجال العام )، وفي ظل هذه الظروف،

(١) الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية، ٢٠١١، ص ١٠٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨٥.

يصبح تعزيز قدرات النساء وتوفير بيئة داعمة أمراً ضرورياً، خاصة في القطاعات التي تشكل فيها المرأة ركيزة أساسية مثل التعليم، والعمل الاجتماعي، والخدمات العامة، وتنسجم هذه الجهود مع التحول نحو رؤية تنموية شاملة تُعطي أهمية واضحة لتطوير رأس المال البشري وتحقيق العدالة في توزيع الفرص بين الجنسين.<sup>(١)</sup>

وتتضح أهمية تمكين المرأة عندما تُربط مسارات التعليم بقدرتها على المشاركة في الحياة العامة والاقتصاد الوطني، فضعف حضور النساء في مواقع القيادة الأكاديمية، واستمرار الفجوة في فرص الترقّي، وتقييد أدوارهن داخل المؤسسات، كلها عوامل تُضعف الأثر الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه الكفاءات النسوية في تطوير المجتمع ولهذا يصبح تحسين الوصول إلى التعليم العالي وتبني سياسات داعمة للمرأة داخل الجامعات جزءاً من عملية بناء تنمية أكثر توازناً، كما أن إصلاح بيئة العمل الأكاديمي، وتوسيع برامج التدريب والتطوير، وضمان حماية النساء من التمييز، تمثل خطوات جوهرية لخلق مسار أكثر عدلاً واستدامة، وفي هذا الإطار، تُعدّ مشاركة النساء في صنع السياسات والقرارات التعليمية ضرورة لتطوير رؤية واقعية وقادرة على الاستجابة لاحتياجاتهن، مما يجعل تمكين المرأة أحد المحاور الأساسية لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي في العراق.<sup>(٢)</sup>

هذا وشهد التعليم العالي في العراق سلسلة طويلة من الاضطرابات التي أثّرت بشكل مباشر في قدرته على أداء دوره العلمي والمعرفي، إذ أدت الحروب، والحصار الاقتصادي، والظروف السياسية غير المستقرة إلى شلل واضح في عمل الجامعات وتراجع كبير في جودة التعليم، وتعكس البيانات حالة من الانعزال الأكاديمي، حيث أصبحت الجامعات تعمل في بيئة تقتصر إلى الحد الأدنى من التفاعل مع المؤسسات العلمية الدولية، ما أدى إلى توقف تبادل الخبرات وضعف الاطلاع على التطورات الحديثة في مختلف التخصصات، كما تراجعت الخطط التعليمية وأصبحت غير قادرة على الاستجابة لمتطلبات الواقع، فيما زاد الضغط على البنى التحتية نتيجة غياب الصيانة والتحديث، هذا التدهور التاريخي أسهم في خلق فجوة بين مؤسسات التعليم

(١) عواطف نصيف، رنا زهير، تمكين المرأة العراقية في قطاعي الحماية الاجتماعية والتعليم العالي للوصول الى عالم مستدام، مجلة قضايا سياسية، عدد ٧٠، ٢٠٢٢، ص ٢٩٠-٢٨٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٠٥.

العالي العراقية ونظيراتها الإقليمية والعالمية، الأمر الذي انعكس مباشرة على مستوى الطلبة والأساتذة وعلى نوعية المخرجات التعليمية.<sup>(١)</sup>

وعلى أساس تأثير ضعف الاستقرار الأمني على البيئة الأكاديمية، أصبحت البيئة الأمنية في العراق أحد العوامل الأكثر تأثيراً في تراجع التعليم العالي، حيث تعرّض الطلبة والأساتذة إلى مخاطر مباشرة تمثلت في التهديدات، والخطف، والاغتيال، والاستهداف داخل الحرم الجامعي وخارجه، وأدت هذه الظروف إلى غياب الشعور بالأمان، وتراجع الالتزام بالدوام، وتوقف العديد من الأنشطة العلمية والبحثية، كما دفعت هذه المخاطر عدداً كبيراً من الكفاءات الأكاديمية إلى مغادرة البلاد، ما خلق فجوة معرفية وبشرية كبيرة داخل الجامعات، وأصبحت المؤسسات التعليمية تعمل في بيئة مضطربة، يصعب فيها ضمان الاستقرار المطلوب لإدارة برامج الدراسات العليا أو تنفيذ البحوث الأكاديمية بشكل صحي وسليم، وتُظهر البيانات أن هذا العامل الأمني كان واحداً من أهم الأسباب التي حدّت من قدرة الجامعات على التطور أو الحفاظ على كواردها العلمية الخبيرة.<sup>(٢)</sup>

كما كانت هناك تحديات للبنية العلمية وركود في الدراسات العليا، حيث تعاني الجامعات العراقية من نقص واضح في الموارد العلمية والتكنولوجية الضرورية لتطوير الدراسات العليا، إذ تشير الجداول التحليلية إلى ( غياب المصادر الحديثة، وضعف الوصول إلى قواعد البيانات العالمية، وعدم توفر تقنيات التعليم المعاصرة )، كما تعتمد الأقسام العلمية على مناهج قديمة لم يتم تحديثها بما ينسجم مع التطورات البحثية، في حين يشكّل ضعف النظام الإداري للدراسات العليا القائم على آليات تعود إلى عقود سابقة عائقاً إضافياً أمام تطوير الكفاءة البحثية للطلبة، وتشمل الصعوبات أيضاً التوسع غير المدروس في قبول طلبة الدراسات العليا من دون مراعاة الطاقة الاستيعابية أو توفر الكوادر المؤهلة، مما أدى إلى زيادة الأعباء على الأساتذة وتراجع جودة الإشراف والبحث، وتوضح البيانات أيضاً أن هجرة الخبرات العلمية، وضعف الدعم المؤسسي، وغياب بيئة بحثية محفزة، كلها عوامل أدت إلى بطء التطور الأكاديمي وابتعاد الجامعات العراقية عن المعايير العالمية في إنتاج المعرفة.<sup>(٣)</sup>

(١) فرات عبد الحسين، الصعوبات التي تواجه طلبة وإساتذة الدراسات العليا في الجامعات العراقية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، مجلد ٢٢، عدد ٣، ٢٠٠٨، ص ٨٤٧-٨٤٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٨٤٧-٨٤٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٨٨٠-٨٦٠.

أن عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي رافق مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ كان له تأثير مباشر في حضور المرأة العراقية داخل الجامعات، فقد واجهت الأكاديميات تحديات مضاعفة مقارنة بزملائهن الرجال، أبرزها القيود الأمنية، وصعوبة التنقل بين المحافظات، والخوف من الاستهداف، مما أدى إلى الحد من مشاركتهن في الأنشطة الأكاديمية، وحضور المؤتمرات، والقيام بالبحوث الميدانية، كما أسهمت هذه الظروف في تقليص مستوى تمثيل النساء في المناصب الإدارية داخل الجامعات، إذ فضّلت الكثير منهن التركيز على الأدوار التدريسية المحدودة بدلاً من الانخراط في مواقع قيادية تتطلب حركة ومخاطرة أكبر، وتشير البيانات إلى أن هذا المناخ غير المستقر خلق فجوة واضحة في الفرص المهنية، وقيد المسار المهني للمرأة داخل المؤسسات الجامعية.<sup>(١)</sup>

وعلى هذا الأساس، يتبين مما سبق ذكره أن فرص العمل للنساء العراقيات وعلى وجه الخصوص في مؤسسات التعليم العالي مرتبطة ارتباط وثيق بالعوامل البنيوية والهيكلية لتلك المؤسسات هذا إضافة إلى نوع العمل وما يرتبط به من ظروف اجتماعية ونظرة عائلية وهذا ما خلق مرة أخرى التمييز الجندي ما بينهن وبين الرجل.

اذ أن التمييز الجندي ما يزال عاملاً مؤثراً في تشكيل خبرات الأكاديميات العراقيات، إذ تواجه النساء صعوبات في الحصول على الترقيات العلمية، والتمثيل في اللجان، والوصول إلى مواقع صنع القرار، ويشير عدد من المشاركات إلى أن الثقافة الجامعية تتعامل مع المراكز القيادية بوصفها "مجالاً ذكورياً"، مما يجعل الفرص المتاحة للمرأة محدودة، خصوصاً في الكليات ذات الهيمنة الذكورية مثل الهندسة والعلوم السياسية والاقتصاد، كما أن الأعباء الأسرية والاجتماعية المفروضة على النساء تُقلل من قدرتهم على تخصيص وقت كافٍ للبحث العلمي، وتُضعف إمكانات التقدم الوظيفي، مما يؤدي إلى فجوة مستمرة بين الأكاديميين والأكاديميات في الإنتاجية العلمية والمكانة المهنية.<sup>(٢)</sup>

تواجه الأكاديميات العراقيات تحديات متراكمة ترتبط بضعف الدعم المؤسسي داخل الجامعات، حيث لا تتوفر برامج تدريبية تساهم في تطوير المهارات البحثية أو تعزيز القدرات الأكاديمية، كما أن محدودية التمويل البحثي ونُدرة فرص الانضمام إلى شبكات بحثية إقليمية ودولية يحدان من إمكانية تحديث المعارف

(1) Meza-Mejia, Mónica del Carmen, Mónica Adriana Villarreal-García, and Claudia Fabiola Ortega-Barba. "Women and Leadership in Higher Education: A Systematic Review." Social Sciences, vol. 12, 2023, article 555, pp.4-5.

(2) Ibid, pp. 7-8.

أو المشاركة الفاعلة في المجتمع العلمي، ويبرز أيضاً تأثير ضعف البنية التحتية، سواء في نقص المختبرات المجهزة أو صعوبة الوصول إلى قواعد بيانات علمية حديثة، الأمر الذي يقيد إنتاج بحوث رصينة، وتضاف إلى ذلك مجموعة من القيود الإدارية والإجراءات الطويلة، إلى جانب غياب سياسات تراعي احتياجات المرأة داخل بيئة العمل الجامعي، مما يجعل الأجواء الأكاديمية أقل تشجيعاً للنساء، كل هذه الظروف تسهم في الحد من الدور الحقيقي الذي يمكن للأكاديميات أدائه، وتُبقي الفجوة قائمة بين قدرات المرأة وإمكاناتها الفعلية وبين ما يتاح لها من فرص داخل الجامعة.<sup>(1)</sup>

يمثل واقع التعليم العالي في العراق منظومة معقدة تتداخل فيها تأثيرات سياسية واقتصادية واجتماعية تراكت عبر العقود، ما جعل البيئة الأكاديمية تواجه صعوبات بنيوية واضحة، فبالرغم من توسع حضور النساء في مؤسسات التعليم العالي، ما تزال المشاركة الفعلية للمرأة في مجال إنتاج المعرفة محدودة نتيجة ضعف البنى التحتية البحثية، وقلة فرص التدريب، وغياب السياسات الجامعية الداعمة، كما يبرز تأثير عدم الاستقرار، وما تبعه من فقدان للكفاءات العلمية، في تقليص القدرة المؤسساتية على تطوير إطار معرفي متين يُمكن المرأة من تحقيق دورها الأكاديمي الكامل.

وفي ضوء هذا الواقع، ركزت الباحثة على تتبع العوامل التي تُقيد مسار الأكاديمية العراقية داخل الجامعة، سواء ما يرتبط بإمكانيات المؤسسة أو ما يتعلق بالضغوط الاجتماعية والثقافية المحيطة، ومع أن النساء يشغلن مواقع مهمة في التدريس والعمل الجامعي، إلا أن حجم الفرص المتاحة لهن في البحث العلمي والقيادة وصنع القرار يبقى غير متناسب مع حجم حضورهن العددي أو قدراتهن المهنية، كما يتضح أن الفجوة بين ما تمتلكه المرأة من كفاءة وما يُتاح لها من إمكانات داخل الجامعة ما تزال قائمة، الأمر الذي ينعكس مباشرة على حجم مشاركتها في إنتاج المعرفة

(1) Meza-Mejia, Mónica del Carmen, Mónica Adriana Villarreal-García, and Claudia Fabiola Ortega-Barba, op.cit, pp.9-10.

## **الفصل الرابع**

**المعوقات الرئيسية في إنتاج المعرفة**

**الأكاديمية للمرأة في العراق**

## تمهيد

يمثل تحليل المعوقات التي تواجه المرأة الأكاديمية خطوة أساسية لفهم طبيعة الفجوة القائمة في إنتاج المعرفة داخل الجامعات العراقية، فرغم التطور الذي شهده قطاع التعليم العالي واتساع مشاركة النساء في السلم الأكاديمي، ما تزال الأكاديميات العراقيات يواجهن مجموعة من العوامل الاجتماعية والمؤسسية والاقتصادية والسياسية التي تحد من قدرتهن على أداء دور علمي وأكاديمي فعال، وتتداخل هذه المعوقات مع السياق الثقافي والاقتصادي والسياسي العام داخل المجتمع العراقي، مما يجعل تأثيرها مضاعف يمتد من الأسرة إلى المؤسسة التعليمية وصولاً إلى السياسات العامة.

وتؤكد اغلب الأدبيات والبحوث الميدانية أن العوامل الاجتماعية المرتبطة بالتقاليد والأعراف وازدواجية الأدوار تظل من أكثر المعوقات حضوراً في البيئة الأكاديمية، إذ تُعيد إنتاج صور نمطية تقلل من مكانة المرأة العلمية وتقيد مشاركتها، كما تُسهم الهياكل المؤسسية في تعزيز هذا التحدي عبر ضعف الدعم البحثي، أو محدودية الترقّيات والبعثات، أو تحميل المرأة أعباء إدارية تثقل من حضورها الأكاديمي، ويضاف إلى ذلك تأثير العوامل الاقتصادية والسياسية التي تتصل بندرة الموارد البحثية، وعدم الاستقرار، وضعف التمثيل النسوي في مراكز صنع القرار.

ومن هنا، تركز الباحثة في هذا الفصل على تشخيص أبرز المعوقات التي تحد من إنتاج المعرفة الأكاديمية للمرأة في العراق، وتحليل طبيعتها وامتدادها، وبيان كيفية تفاعل هذه المعوقات فيما بينها لتشكل إطاراً ضاعطاً يؤثر في مشاركة الأكاديميات وقدرتهن على الإسهام في التنمية العلمية والمعرفية داخل الجامعات.

### أولاً: المعوقات الاجتماعية :

تواجه المرأة في العديد من المجتمعات، ومنها المجتمع العراقي، سلسلة من المعوقات التي تقف بوجه تمكينها وتحقيق المساواة، ويأتي في مقدمتها تأثير العادات والتقاليد التي ما تزال تفرض أدواراً محددة للنساء، فالكثير من النساء يعانين من الضغوط الناتجة عن هذا الإرث الاجتماعي، بينما تتقبل البعض الآخر هذه المعاملة بوصفها وضعاً طبيعياً وواقع يعيشن فيه، مما يرسخ استمرار النظرة الدونية للمرأة ويحد من مشاركتها الفاعلة في المجال العام، وتبين هذه المعوقات في ممارسات سوق العمل من خلال التوظيف غير العادل أو محدودية فرص التدرج الوظيفي، وهي عوامل تزيد من الفجوة الجندرية بين النساء والرجال في المواقع المهنية<sup>(١)</sup>.

تُعزى محدودية مشاركة المرأة في مسار التنمية الاجتماعية إلى استمرار الأدوار النمطية التقليدية المفروضة عليها، فما زالت ممارسات التمييز ضد النساء حاضرة منذ وجودهن، ويُعد تفضيل و تمييز إنجاب الذكور على الإناث واحداً من أبرز و اهم المظاهر الاجتماعية الراسخة في المجتمعات العربية ولاسيما العراقية منها، سواء في البيئات الحضرية أو الريفية<sup>(٢)</sup>.

تُظهر التجربة الاجتماعية للمرأة العراقية أن محدودية تقدير دورها الإنتاجي سواء في مؤسسات التعليم العالي او غيرها تُعد إحدى العقبات التي تُضعف قدرتها على المساهمة في إنتاج المعرفة داخل الوسط الأكاديمي، فالمرأة، وعلى سبيل المثال في البيئات الريفية، تتحمل في آن واحد أعباء العمل المنزلي والأعمال الزراعية، ومع ذلك لا تُحتسب جهودها ضمن الأعمال المنتجة، ولا تحصل على مقابل يعبر عن قيمة مشاركتها الاقتصادية، هذا النمط من عدم الاعتراف الاجتماعي يبرز موقعها الثاني، ويُرسخ النظرة التي تعتبر عمل المرأة عملاً مساعداً أو ثانوياً، وهو ما ينعكس لاحقاً على فرصها التعليمية والمهنية، ويحد من حضورها في المجال الأكاديمي وقدرتها على إنتاج المعرفة<sup>(٣)</sup>.

اضافة الى ذلك تعد المعوقات الاجتماعية من ابرز المعوقات التي تحد او تقلل من مشاركة المرأة في سوق العمل بشكل عام ومشاركتها في المجال الأكاديمي بشكل خاص، وذلك يرجع الى عدة اسباب منها، التقاليد

(١) هدى خالد شعبان ومريم خير الله خلف، تمكين المرأة في المجتمع واهم المعوقات، مجلة جامعة دهوك، المجلد ٢٦، العدد الاول، العراق، ٢٠٢٣، ص ١٨٨.

(٢) تغريد شرارة، مكانة المرأة وعلاقتها بالخصوبة وتنظيم الاسرة، المجلة الاجتماعية القومية، العدد ٢، مصر، ١٩٧٥، ص ٦١.

(٣) عاطف عدلي العبد، وضع المرأة العربية التقليدي وعوامل تدعيمه، مجلة المستقبل العربي، العدد ٥٢، بيروت لبنان، ١٩٨٣، ص ٥٤.

والاعراف والعادات المجتمعية التي تتم تنشئة المرأة عليها منذ ولادتها , وايضا ترسيخ فكرة ان المرأة دورها الاساسي هو تربية الاطفال واعمالها المنزلية وما الى ذلك من الادوار النمطية المعروفة للمرأة داخل مجتمعاتنا , اضافة الى ذلك تعتبر ازدواجية ادوار المرأة من المعوقات الاجتماعية المهمة, اذ ان المرأة عند مشاركتها في المجال الاكاديمي لا يرقى إنتاجها الى مستوى إنتاج الرجل وذلك بسبب دورها كزوجة وام وهذا ما يؤدي الى تقليل إنتاجها المعرفي .

### ١ . التقاليد والقيم في المجتمع :

تُعد التقاليد والاعراف من أبرز العوامل التي تحدّ من مشاركة المرأة في الحياة العامة وتقيّد فرصها في تولّي الأدوار القيادية داخل المجتمع والمؤسسات، وفي مقدمتها المؤسسات التعليمية، إذ لا تزال الكثير من المجتمعات العربية، ومنها العراق، تؤكد النظرة التقليدية التي تقوم على منظومة ثقافية وعرفية تُحصر دور المرأة في إطار الأسرة، وتُحمّلها مسؤوليات الأمومة والزوجية بوصفها مهامًا أساسية، ونتيجة لهذه التصورات، يتقلص حضور المرأة في مجالات التنمية الاجتماعية والسياسية والإدارية، ويجري التقليل من احتمال قدرتها على ممارسة أدوار قيادية أو مهنية تتطلب وقتًا وجهدًا ومسؤوليات واسعة. (١)

وتزداد هذه المعوقات تعقيدًا في ظل الظروف التي عاشها المجتمع العراقي خلال العقود الأخيرة، لاسيما بسبب الحروب والأزمات التي دفعت العديد من النساء إلى أداء دور المعيل الأساسي للأسرة عند غياب الأب أو فقدان المعيل، ورغم هذا الدور الذي تقوم به، تستمر الثقافة السائدة في المجتمع في النظر إلى المرأة بوصفها كائنًا ضعيفًا، وخروجها للعمل أو مشاركتها في المجال العام يُعدّ في بعض البيئات منافياً للأعراف المجتمعية الموروثة، ويُضاف إلى ذلك انتشار الأمية والفقر والزواج المبكر، وهي عوامل تزيد من انحصار المرأة في وظائف محدودة لا تتطلب وقتًا أو جهداً كبيرين، على حساب الأعمال الإدارية والقيادية التي تحتاج إلى متابعة وسفر وانخراط فعلي في الحياة المهنية. (٢)

ويمثّل الموروث الثقافي والاجتماعي ومنها التقاليد والقيم الاجتماعية أحد أهم العوامل التي ما تزال تُقيّد فرص المرأة في الوصول إلى المناصب القيادية داخل المؤسسات التعليمية، فعلى الرغم من التحولات السريعة التي شهدتها المجتمع خلال السنوات الأخيرة، بقيت كثير من التصورات التقليدية راسخة، وهي

(١) هدى خالد شعبان ومريم خير الله خلف، مصدر سابق، ص ١٨٩-١٨٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨٩.

تصورات تُعيد إنتاج أدوار محددة للرجل والمرأة وتضع حدوداً مسبقة لما يمكن للمرأة أن تمارسه في المجال المهني<sup>(١)</sup>.

اذ ما يزال الدور التقليدي للمرأة حاضراً بقوة داخل البنية المجتمعية، حيث تبدأ مظاهر التمييز منذ لحظة وجودها من خلال تفضيل الذكور على الإناث، وهي ظاهرة ما تزال قائمة الى يومنا هذا ويُعدّ هذا التفضيل إحدى الإشارات المبكرة التي تكشف ضعف الاعتراف بقدرة المرأة على اتخاذ القرار والمشاركة في الشأن العام، إذ ما تزال الكثير من الأسر تُمارس دوراً حاسماً في اختيار شريك حياة الفتاة، مما يجعلها غير قادرة على ممارسة حق أساسي من حقوقها<sup>(٢)</sup>.

مما ذكر سابقاً، وضحت الباحثة مدى تأثير القيم الاجتماعية والتقاليد على تمثيل المرأة العراقية في مواقعها الادارية والاكاديمية، اذ تعتبر من اهم المعوقات لوصول المرأة في المجال الاكاديمي وإنتاجها للمعرفة.

## ٢. ازدواجية الادوار:

تعتبر ازدواجية الأدوار من أبرز التحديات التي تواجه المرأة في المجتمع العراقي، إذ تجد نفسها مطالبة بالتوفيق بين مسؤولياتها المنزلية والأسرية من جهة، ومتطلبات عملها الوظيفي من جهة أخرى، وتزداد حدة هذه الإشكالية في ظل استمرار اصرار الرجل على عدم تقسيم الأعباء الناتجة عن خروج المرأة للعمل، مما يجعل الجزء الأكبر من المسؤوليات المنزلية ملقى على عاتقها وحدها، كما أن قلة التسهيلات الداعمة مثل خدمات رعاية الأطفال أو الدعم الأسري تُسهم في زيادة الضغط عليها، وتدفع الكثير من النساء إلى البقاء في المنزل لرعاية الأطفال، حتى في الحالات التي تكون فيها المرأة المعيل الأساسي للأسرة<sup>(٣)</sup>.

وتزداد الإشكالية المرتبطة بدراسة موقع المرأة الاجتماعي حين ندرك أن اللامساواة الجندرية لها جذور أعمق من التفاوت الطبقي نفسه؛ فالتفوق الذي مُنح للرجال تاريخياً كان حاضراً حتى في المجتمعات

---

(١) عائشة صالح محمد، تولى المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات التعليمية : معوقات وحلول، مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، المجلد العاشر، العدد الاول، ليبيا، ٢٠٢٥، ص ٢٣٨-٢٣٧.

(٢) هناء حسن سدخان، المعوقات الاجتماعية لدور المرأة في التنمية الاجتماعية : دراسة اجتماعية، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد السادس عشر، العدد ٢، العراق، ٢٠١٣، ص ٤٧٧-٤٧٥.

(٣) ريام عبد الستار عبد الجبار، المعوقات القانونية امام تمكين المرأة اقتصادياً، مجلة النهرين للعلوم القانونية، المجلد ٢٧، العدد الاول، ٢٠٢٥، ص ٢٧٩.

البداية التي لم تعرف أي تقسيمات طبقية واضحة، ومع ذلك، ما تزال مكانة المرأة حتى في المجتمعات الحديثة تُقاس في كثير من الأحيان من خلال موقع الرجل داخل الأسرة، إذ يصعب لدى عدد من الباحثين فصل وضع المرأة الاقتصادي والاجتماعي عن وضع الأب أو الزوج أو الأخ، يُظهر هذا الارتباط كيف تستمر المرأة في أداء دورين متوازيين وغير متكافئين: دورها الأسري بوصفها جزءاً من المكون الأساسي للمجتمع، ودورها الإنتاجي داخل سوق العمل، فرغم دخولها ميادين العمل، فإن ما تتقاضاه من أجر غالباً ما يُنظر إليه على أنه أقل قيمة من أجر الرجل، الأمر الذي يُعيد ربط موقعها الطبقي بموقع الرجل الذي يقوم بدور "المعيل"، وبهذا تصبح المرأة، حتى في أكثر البيئات حداثة، محكومة بموقع اجتماعي يجمع بين عبء العمل المنزلي غير المدفوع، والعمل المهني الذي لا يمنحها استقلالاً اقتصادياً كاملاً، وهو ما يشكل أحد أوجه ازدواجية الأدوار التي تحدّ من قدرتها على تحقيق تمكين حقيقي. (١)

إلى جانب ذلك، تعاني المرأة من ضعف حركتها الاجتماعية نتيجة القيود الثقافية والأدوار الاجتماعية التقليدية التي تُقيّد مسيرتها في مجالات العمل والإنتاج، ويُضاف إلى ذلك تبعيتها الاقتصادية للرجل في العديد من الحالات، وهي تبعية تُعد عاملاً مؤثراً يحدّ من قدرتها على ممارسة استقلالها الاقتصادي واتخاذ القرارات المتعلقة بعملها وحركتها، مما يعمّق من أثر ازدواجية الأدوار ويحدّ من مشاركتها الفاعلة في المجال العام، بما في ذلك المجال الأكاديمي. (٢)

تبين الباحثة أن ازدواجية الأدوار من المعوقات الاجتماعية التي لها الأثر الأكبر في إنتاج المرأة بشكل عام وإنتاجها المعرفي والأكاديمي بشكل خاص، إذ يعد دورها كزوجة أو أم أو ابنة أو أخت من خلال مسؤولياتها المنزلية أو تربية ورعاية أطفالها المعيق الذي تكون فيه غير قادرة على التوفيق والموازنة ما بين أدوارها، وهذا ما يؤدي إلى الحد من مشاركتها في سوق العمل وعلى وجه الخصوص في المجال الأكاديمي داخل المؤسسة التعليمية.

(١) أنتوني غدنز، علم الاجتماع، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الرابعة، بيروت لبنان، ٢٠٠٥، ص ٣٦٠.

(٢) بوجحفة رشيدة وقيداري حليلة، تمكين المرأة العربية في ظل التنمية المستدامة، مجلة الحقوق والحريات العامة، مجلد

٧، عدد ٢، ٢٠٢٢، ص ٥٠١.

### ٣. التصورات النمطية لدور المرأة :

لا تزال التصورات النمطية للمرأة من أبرز العوامل التي تؤثر في موقعها داخل الأسرة والمجتمع، إذ يُنظر إليها غالبًا من خلال أدوار محددة ومسبقة، ترتبط بالوظيفة الأسرية أكثر من ارتباطها بالمشاركة الاجتماعية أو المهنية داخل مجتمعها، وينطلق هذا التصور من اعتبار الأسرة المجال الأساسي والطبيعي لدور المرأة، باعتبارها المسؤولة الأولى عن التربية والرعاية والحفاظ على الاستقرار الأسري، وهو ما يجعل أي خروج عن هذا الإطار محل تشكيك أو نقد اجتماعي لها، وتسهم هذه التصورات في ترسيخ صورة نمطية تُحمّل المرأة مسؤولية استقرار الأسرة بشكل شبه كامل، في حين يُنظر إلى دور الرجل بوصفه دورًا ثانويًا في الشؤون الأسرية اليومية، ونتيجة لذلك، يُقيّم عمل المرأة خارج المنزل أحيانًا على أنه تهديد لتماسك الأسرة، لا باعتباره حقًا أو مساهمة في التنمية الاجتماعية، الأمر الذي يحدّ من تقبل المجتمع لدورها المهني ويضعه في مرتبة أدنى من أدوارها التقليدية. (١)

وتُسهم التصورات النمطية في تشكيل نظرة المجتمع إلى المرأة وتحديد موقعها داخل البناء الاجتماعي، إذ غالبًا ما تُقدّم المرأة من خلال أنماط ثقافية جاهزة تُقلّل من فاعليتها وتُرسّخ تبعيتها للرجل، وتُعدّ الموروثات الثقافية، ولا سيما الحكايات الشعبية، من أبرز الوسائل التي تعيد إنتاج هذه الصور، حيث تُصوّر المرأة في كثير من الأحيان بوصفها كائنًا ضعيفًا أو غير قادر على العمل، مقابل إبراز الرجل بوصفه رمزًا للحكمة والقوة والسيطرة. (٢)

وايضا تكشف هذه الصور النمطية عن نسق ثقافي أبوي يعمل على تثبيت أدوار اجتماعية غير متكافئة، تُقيّد المرأة ضمن إطار محدد، وتحدّ من الاعتراف بقدراتها وإمكاناتها خارج هذا الإطار، كما يُسهم هذا النسق في ترسيخ أحكام مسبقة على واقع المرأة الحالي، إذ تستمر هذه التصورات في التأثير على فرصها الاجتماعية والمهنية، وتُضعف من تقبل مشاركتها الفاعلة في مجالات العمل ولاسيما في المجال الأكاديمي داخل السياق الجامعي. (٣)

(١) احمد سويس، واقع عمل المرأة بين الادوار المهنية والمسؤولية الاجتماعية الاسرية في الجزائر : قراءة سسيو مهنية، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، مجلد ٢، عدد ١٥، الجزائر، ٢٠٢٢، ص ١٨١-١٨٠.

(٢) عصام واصل، محمد المحفلي، الصور النمطية للمرأة في كتاب وحكايات أساطير يمنية، مجلة انساق، مجلد ٥، العدد الاول، ٢٠٢١، ص ١١٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٢٠-١١٩.

كما ان منذ نشأة المجتمعات البشرية ، كان لتقسيم العمل على أساس الجندر دوراً محورياً في تحديد مهام الأفراد داخل الأسرة والمجتمع، فقد تم إسناد الأدوار التقليدية للمرأة، مثل الرعاية المنزلية وتربية الأطفال، في حين تُركّز مهام الرجال على الأعمال التي تتطلب جهداً بدنياً أو مهاماً خارجية، هذا التقسيم لم يقتصر على العصور القديمة، بل استمر في التأثير على هيكلية المجتمعات الحديثة، بما في ذلك المؤسسات الأكاديمية فعندما تُفرض هذه الأدوار النمطية باتجاه المرأة، فإنها تحدّ من قدرتها على التفرغ للبحث العلمي والمشاركة الفعّالة في الأنشطة الأكاديمية .<sup>(١)</sup>

اضافة الى ذلك، تُعتبر الصور النمطية المرتبطة بدور المرأة من المعوقات الاجتماعية التي تحدّ من وصولها إلى المجال الأكاديمي ومشاركتها في إنتاج المعرفة، إذ ما تزال المرأة تُختزل في أدوار تقليدية تركز على المظهر والاهتمامات اليومية المحدودة، مقابل تهميش قدراتها الفكرية والعلمية، الأمر الذي يسهم في تكريس تصورات اجتماعية تقلل من أهليتها للانخراط في العمل الأكاديمي والبحثي ، وتؤدي هذه التصورات النمطية إلى توجيه طموحات المرأة بعيداً عن المسارات العلمية والمعرفية، كما تؤثر في نظرة المحيط الاجتماعي والمؤسساتي لكفاءتها، مما ينعكس سلباً على فرصها في التقدم الأكاديمي، والمشاركة في البحث العلمي، وتولي الأدوار العلمية المتقدمة، وبذلك تتحول الصور النمطية إلى عائق غير مباشر، لكنه فاعل، في إضعاف حضور المرأة بوصفها منتجة للمعرفة، رغم ما تمتلكه من إمكانات علمية وخبرات واقعية مثبتة في العديد من المجالات الأكاديمية .<sup>(٢)</sup>

وعلى اساس ما تقدم ، تؤدي الصور النمطية لأدوار المرأة تؤدي الى فرض ضغوط نفسية واجتماعية عليها، اذ تجد نفسها مضطرة الى اثبات كفاءتها داخل اسرتها وخارجها في الوقت نفسه ، وتؤكد الباحثة على ان رغم التطور الحاصل في المجتمعات وتغير التفكير التقليدي لأدوار المرأة العراقية الا ان تبقى بعض العقول راسخة على فكرة ان المرأة محتم دورها عند اسرتها وسياقها العائلي فقط ، وهذا ما يؤدي الى محدودية مشاركتها في المجال الأكاديمي وإنتاجها للمعرفة .

(١) إيمي إس وارتون، علم اجتماع النوع (ترجمة هاني خميس احمد )، المركز القومي للترجمة، مصر القاهرة، الطبعة الاولى، ٢٠١٤، ص ١٦٤-١٥٩.

(٢) ليلي الضو سليمان، الصور النمطية للمرأة العربية في مواقع التواصل الاجتماعي : دراسة وصفية تحليلية في التطبيق على الفيسبوك، مجلة ابتكارات للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مجلد ٣، العدد الاول، السودان، ٢٠٢٥، ص ٢.

## ثانياً: المعوقات المؤسسية :

إنَّ المؤسسة العلمية هي مجالاً لتداول المعرفة في سياق تفاعلي، وقد اشار بيار بورديو الى ان المؤسسة العلمية بعناصرها التفاعلية التي تتضمن ( المؤسسة، الافراد، الهابيتوس ) مسؤولة عن تحديد مخرجات المعرفة العلمية في صورها المتعددة من ابحاث ومشاركات في ندوات او مؤتمرات وتحصيل الشهرة العلمية، لذا فإن المعوقات المؤسسية لا تخرج عن سياق الخلل الذي يصيب عناصر التفاعل في هذه المؤسسة . وتُعد البيئة المؤسسية الحاضنة للبحث العلمي من العوامل الأساسية التي تحدد مستوى فاعليته ودوره في دعم التنمية المعرفية داخل الجامعات، وفي السياق العراقي تواجه هذه البيئة جملة من التحديات التنظيمية والإدارية التي تُضعف من قيمة البحث العلمي وتحدّ من تأثيره الفعلي في الواقع الأكاديمي، إذ لا يرتبط إنتاج المعرفة فقط بجهود الباحثين، بل يتأثر بدرجة كبيرة بمدى اهتمام المؤسسة الجامعية بتبني مخرجات البحث، وتوفير الآليات التي تضمن الاستفادة منها على المستويين العلمي والتطبيقي.<sup>(١)</sup>

كما تتجلى المعوقات المؤسسية في ضعف التنسيق بين الجامعات والجهات المستفيدة من البحث العلمي، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع الفجوة بين المعرفة الأكاديمية واحتياجات المجتمع، فغياب قنوات التعاون المؤسسي يحول دون توظيف نتائج الدراسات في تطوير السياسات أو تحسين الأداء المؤسسي، مما ينعكس سلباً على فاعلية البحث العلمي ويقلل من دوره في معالجة المشكلات الواقعية داخل المجتمع العراقي.<sup>(٢)</sup>

يُعتبر غياب وضوح المعايير في البيئة الأكاديمية العراقية من أبرز العوائق المؤسسية التي تحدّ من فرص وصول المرأة إلى المناصب القيادية، ففي كثير من الأحيان، تُستبدل آليات التقييم القائمة على الجدارة والكفاءة بشبكات العلاقات والصلات الشخصية، ما يؤدي إلى تهميش الأكاديميات ومنعهن من المنافسة العادلة مع زملائهن الرجال الذين يتمتعون بنفوذ أكبر داخل هذه الدوائر، كما يلاحظ نقص شبه كامل في الشفافية المتعلقة بتوزيع الموارد الأكاديمية والفرص النوعية، مثل الترشيح للبعثات الدراسية والتدريب الخارجي، الأمر الذي يزيد من التحديات التي تواجهها المرأة في مسارها المهني الأكاديمي.<sup>(٣)</sup>

(١) نوح عز الدين، المعوقات التي تواجه البحث العلمي في العراق، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، ٢٠٢٤، ص ١٠٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٨.

(٣) رنا احسان صالح، عوائق تمكين المرأة في القيادة الأكاديمية بالتعليم العالي في العراق تحليل للعوامل البنوية والمؤسسية والثقافية، مجلة الجامعة العراقية، مجلد ٧٤، عدد ٤، ٢٠٢٥، ص ٨-١١.

وايضا تواجه المرأة الأكاديمية تحدياً مؤسساتياً يتمثل في ما يُعرف بـ(الإقصاء الشبكي)، إذ تتخذ العديد من القرارات والاتفاقات داخل الجامعات عبر قنوات وشبكات غير رسمية يهيمن عليها الرجال، وغالباً ما تُعقد خارج أوقات العمل الرسمية أو في تجمعات مغلقة، ويعزز هذا الانغلاق المؤسسي سيادة ثقافة العمل الذكورية، التي تصوّر المرأة على أنها أقل من الرجل، ما يرسخ الصور السلبية عنها، وتتشكل بيئة عمل غير داعمة تقلل من طموح المرأة المهني وتدفعها أحياناً للانسحاب من المنافسة على المناصب القيادية<sup>(١)</sup>.

### ١. ضعف الدعم المؤسسي للأبحاث :

يسهم ضعف الدعم المؤسسي للأبحاث في تعميق تفاوت الإنتاجية البحثية بين الرجل والمرأة داخل المؤسسة الجامعية، ( كما توضحه الباحثة في مقاربة كول وزوكرمان في الفصل الثاني )، إذ لا يرتبط حجم الإنتاج العلمي بالكفاءة الفردية بقدر ارتباطه بما توفره المؤسسة من فرص وإمكانات بحثية، وفي ظل محدودية التمويل وضعف الدعم الإداري للنشر والمشاركة البحثية، تواجه المرأة الأكاديمية صعوبات أكبر في الاستمرار البحثي، ما ينعكس على انخفاض إنتاجها العلمي مقارنة بالرجال، وعليه، فإن هذا الضعف لا يُعد خللاً إدارياً فحسب، بل آلية مؤسساتية تسهم في إعادة إنتاج التفاوت الجندي في الحقل الأكاديمي . يُشكّل ضعف الدعم المؤسسي للبحث العلمي إحدى أبرز الإشكاليات التي تعاني منها الجامعات العراقية، إذ تقتصر المؤسسات الأكاديمية إلى آليات تنظيمية واضحة تسهم في دعم النشاط البحثي وتطويره، ويظهر هذا الضعف من خلال ( محدودية الموارد المالية المخصصة للبحوث، إلى جانب غياب المتابعة الجادة لنتائج الدراسات العلمية وعدم الاستفادة منها في تحسين الأداء الجامعي أو صياغة السياسات الأكاديمية، كما أن عدم اهتمام المؤسسة بمخرجات البحث العلمي يقلل من قيمته التطبيقية ) ويؤدي هذا إلى تراجع الحافز لدى الباحثين، مما يجعل الجهود البحثية فردية ومحدودة التأثير داخل الإطار المؤسسي العام.<sup>(٢)</sup>

ويلاحظ أن ضعف الدعم المؤسسي يُعد من أبرز المعوقات التي تحدّ من فاعلية تمكين المرأة في المجال العلمي، إذ لا تحظى برامج البحث والتطوير بالاهتمام الكافي ضمن سياسات المؤسسات المعنية، فغياب الخطط المؤسساتية الواضحة الداعمة للإنتاج العلمي، إلى جانب محدودية الموارد المخصصة للبحث، يسهم في إضعاف مشاركة المرأة في النشاط البحثي ويقلل من قدرتها على تطوير مهاراتها الأكاديمية، كما أن

(١) أرنا احسان صالح، مصدر سابق، ص ٩-٨.

(٢) نوح عز الدين، مصدر سابق، ص ١٠٨-١٠٧.

التعامل مع البحث العلمي بوصفه جهداً فردياً، وليس مشروعاً مؤسسياً، يحدّ من استدامته ويضعف أثره داخل المؤسسة. (١)

كما يظهر القصور المؤسسي في ضعف البرامج الموجّهة لدعم المرأة علمياً وبحثياً، حيث تتركز جهود التمكين غالباً في الجوانب العامة دون توفير آليات عملية تعزز مشاركة المرأة في إنتاج المعرفة، ويؤدي غياب المتابعة المؤسسية لمخرجات البحث، وعدم ربطها بعمليات التخطيط والتطوير، إلى تقليص دور المرأة في الإسهام الفعلي بالبحث العلمي، ويعكس هذا الواقع محدودية الرؤية المؤسسية في استثمار الطاقات النسوية الأكاديمية ضمن إطار داعم ومنظم. (٢)

## ٢. محدودية فرص الترقّيات والبعثات :

تؤدي الثقافة المؤسسية دوراً محورياً في رسم مسارات الترقية والتقدم الوظيفي داخل المؤسسة التعليمية، إذ تقوم على منظومة من القيم والمعتقدات التي تؤثر في طريقة التعامل مع العاملين وتقييم أدائهم، وفي هذا السياق، تسهم الثقافة المؤسسية السائدة في تقليص فرص المرأة في الوصول إلى المناصب القيادية العليا، نتيجة عدم تكافؤ الفرص بينها وبين الرجل في شغل المراكز الإدارية المتقدمة، كما ينعكس ضعف برامج التأهيل والتدريب الموجهة للمرأة بشكل سلبي على قدرتها على المنافسة على الترقّيات والبعثات وفرص تطورها المهني، وتزداد محدودية فرص الترقية لدى المرأة في ظل آليات تقييم أداءها، إذ تخضع أحياناً لتقديرات غير موضوعية تؤدي إلى التقليل من كفاءتها وقدراتها المهنية، ففي بعض الحالات، يُعزى نجاح المرأة في أداء مهامها إلى عوامل خارجية مثل الحظ، بدلاً من الاعتراف بقدراتها وكفاءتها الفعلية، كما يعتمد بعض المسؤولين على آرائهم الشخصية المتأثرة بالعادات والتقاليد في تقييم الأداء العلمي للمرأة، الأمر الذي يعزز التصورات السلبية حول أهليتها لتحمل المسؤوليات القيادية، ويؤثر بصورة مباشرة في فرص تقدمها الوظيفي وحصولها على المناصب العليا داخل المؤسسات التعليمية. (٣)

تواجه المرأة الأكاديمية في الجامعات العراقية جملة من الصعوبات المؤسسية التي تؤثر بصورة مباشرة في فرص ترقّيتها وتقدمها الأكاديمي، إذ تسهم بعض السياسات الجامعية في إضعاف تطورها الوظيفي،

(١) ابتسام حاتم علوان، دينا محمد جبر، المرأة العراقية بين مواجهة المعوقات وتوظيف آليات التمكين، مجلة كلية الامام

الجامعة / العلوم الإنسانية، مجلد ٢، عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي السنوي الثاني، ٢٠٢٥، ص ١١-٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٣) موفق سهام، هيشر سميرة، المرأة العاملة والمناصب القيادية : دراسة لظاهرة السقف الزجاجي، مجلة ابحاث اقتصادية

وإدارية، عدد ١٧، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٢٤٩.

ولا سيما فيما يتعلق بالترقيات العلمية والبعثات، فضعف الالتزام بالمعايير الموضوعية للترقية، إلى جانب غياب الدعم المؤسسي للتأهيل العلمي، يؤدي إلى تقليص فرص المشاركة في برامج التطوير والابتعاث الخارجي، كما أن الروتين الإداري وتعقيد الإجراءات الجامعية ينعكس سلباً على قدرة الأكاديميات على استكمال متطلبات الترقية في الوقت المحدد، الأمر الذي يعمق الفجوة بين الرجل والمرأة في المسار الأكاديمي، ويحدّ من حضور المرأة في المواقع العلمية المتقدمة. (١)

وتسهم محدودية فرص الابتعاث والتفرغ العلمي في إضعاف مسارات الترقية الأكاديمية داخل الجامعات العراقية، إذ يغيب الدعم المؤسسي المنظم الذي يضمن التطور الوظيفي المستمر، ويؤدي ذلك إلى تقليص فرص الأكاديميين، ولا سيما النساء، في استكمال متطلبات الترقية والمشاركة في البرامج العلمية المتقدمة، مما ينعكس سلباً على مساهمهم المهني داخل المؤسسة الجامعية. (٢)

يتبين مما سبق أنّ الأكاديميات العراقيات مهما كانت انجازاتهم ومشاركاتهم في الإنتاج المعرفي والأكاديمي داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في العراق تبقى فرص الترقّيات ضعيفة وذلك لأسباب متعددة منها ( عدم الاعتراف بدور المرأة العاملة والتقليل من إنتاجها ، التمييز الجندي ما بينها وبين الرجل واعتبار إنتاج الرجل اكبر وبشكل مضاعف عن المرأة ، وجود عامل المحسوبية في بعض دوائر ومؤسسات الدولة ) .

---

(١) فرات عبد الحسين، مصدر سابق، ص ٨٦٠-٨٥٢.

(٢) نوح عز الدين، مصدر سابق، ١١٢-١١٠.

### ٣. التمييز غير المباشر :

يُقصد بالتمييز غير مباشر هو كل سلوك أو ممارسة أو معيار يبدو في ظاهره محايداً، لكنه ينطوي في مضمونه على تمييز غير مباشر، يؤدي إلى إضعاف المركز القانوني لفردٍ ما أو تقليص ما يتمتع به من مزايا مقارنة بغيره، استناداً إلى الجنس أو غيره من الأسس. (١)

التمييز غير المباشر من أكثر أشكال التمييز تعقيداً داخل المؤسسات، كونه لا يظهر بصورة صريحة أو معلنة، بل يتجسد من خلال قواعد أو إجراءات تبدو في ظاهرها محايدة وعامة، إلا أن نتائجها الفعلية تؤدي إلى إقصاء المرأة أو الحد من فرصها المهنية، ويحدث هذا النوع من التمييز عندما تُطبّق معايير موحدة على جميع الأفراد دون مراعاة الفوارق الاجتماعية أو الوظيفية القائمة ما بين النساء والرجال ، الأمر الذي ينعكس سلباً على النساء بشكل خاص، رغم عدم وجود نية ظاهرة للتمييز، وبذلك يتحقق التمييز هنا من خلال الأثر والنتيجة، لا من خلال النص أو القرار المباشر. (٢)

كما يرتبط التمييز غير المباشر بجملة من الأوضاع الاجتماعية والمهنية التي تواجهها المرأة، مثل المسؤوليات الأسرية والعبء المزدوج بين العمل والحياة الخاصة، والتي لا تأخذها المؤسسات بنظر الاعتبار عند وضع سياساتها أو تنظيم متطلبات العمل، فإغفال هذه الجوانب يؤدي عملياً إلى خلق بيئة غير متكافئة، تُفضّل فيها فئات معينة على حساب المرأة، دون التصريح بذلك، ويُعد هذا الشكل من التمييز أكثر خطورة، لأنه يُمارَس تحت غطاء الحياد والموضوعية، مما يصعب كشفه ومعالجته داخل البنى المؤسسية. (٣)

ويُعد التمييز غير المباشر من أبرز المعوقات التي تواجه المرأة في التعليم العالي في العراق، إذ لا يظهر هذا النوع من التمييز في صورة ممارسات إقصائية صريحة، وإنما يتجلى من خلال جملة من العوامل البنوية والثقافية التي تؤثر في فرص المرأة الأكاديمية ، فعلى الرغم من الحضور المتزايد للمرأة العراقية في مؤسسات التعليم العالي، إلا أن هذا الحضور يواجه قيوداً غير مباشرة تحدّ من قدرتها على التقدم والابتكار، وتؤثر في مشاركتها الفاعلة في بعض التخصصات والمواقع الأكاديمية المتقدمة، وتتمثل مظاهر التمييز غير المباشر في استمرار بعض الأنماط الاجتماعية والثقافية التي تفرض أدواراً نمطية على المرأة، كما

(١) محمد عرفان الخطيب، مبدأ عدم التمييز في تشريع العمل المقارن، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٢٥، عدد ٢، ٢٠٠٩، ص ٣٥٠.

(٢) احمد داوود، مبدأ عدم التمييز في التشغيل ضد المرأة في قانون العمل، مجلة قانون العمل والتشغيل، مجلد ٤، عدد ١، ٢٠١٩، ص ١٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٧-١٦.

تسهم الحواجز الاقتصادية والتفاوت في الإمكانيات في تقليص فرص بعض النساء في الوصول إلى التعليم العالي أو الاستمرار فيه، دون وجود سياسات تمييزية معلنة، وهو ما يعمق الفجوة بين الجنسين بشكل غير مباشر.<sup>(١)</sup>

كما أنّ التمييز غير المباشر يعتبر من أبرز المعوقات البنيوية التي تواجه المرأة في بيئة العمل الأكاديمي، إذ لا يظهر في صورة ممارسات صريحة، وإنما يتجسد من خلال سياسات وإجراءات تبدو محايدة ظاهرياً، لكنها تُنتج آثاراً غير متكافئة بين النساء والرجال، ويظهر هذا النوع من التمييز في شروط التوظيف، وآليات الترقية، وتوزيع الفرص البحثية، والتدريب المهني، حيث تتأثر المرأة سلباً بعوامل مرتبطة بوضعها الاجتماعي أو العمري أو الصحي، بما في ذلك الأدوار المرتبطة بالأُمومة، الأمر الذي يحدّ من قدرتها على الاستمرار في المسار الأكاديمي وإنتاج المعرفة على نحو متكافئ.<sup>(٢)</sup>

أنّ الإطار القانوني العراقي يتضمن نصوصاً تحظر التمييز المباشر وغير المباشر، انسجاماً مع الالتزامات الدولية التي صادق عليها العراق في مجال المساواة في العمل وعدم التمييز، إلا أن الفجوة بين النص القانوني والتطبيق العملي ما تزال قائمة، إذ يُسهم ضعف تفعيل هذه الحماية في استمرار ممارسات مؤسساتية تُضعف تكافؤ الفرص داخل الحقل الأكاديمي، وتؤثر في مشاركة المرأة في البحث العلمي، والنشر، والتفرغ الأكاديمي، بما يجعل التمييز غير المباشر عاملاً مؤثراً في إعاقة إنتاج المعرفة الأكاديمية للمرأة، رغم ما تمتلكه من كفاءة علمية وقدرة بحثية.<sup>(٣)</sup>

وعلى الرغم من هذه المعوقات، أثبتت المرأة العراقية قدرتها على تجاوز العديد من أشكال التمييز غير المباشر، من خلال تزايد نسب تواجدها بالمؤسسات الجامعية، وحضورها في هيئات التدريس والمجالس الأكاديمية، إلا أن هذا التقدم لا يعني عدم استمرار بعض الممارسات المؤسساتية غير المرئية، التي تؤثر في مسارات الترقية والمشاركة في صنع القرار الأكاديمي .

(١) عبد الرحمن عبد الكريم يحيى، دور المرأة في تطوير التعليم العالي في العراق : تحديات الحاضر وأفاق المستقبل، مجلة العنقاء، عدد ١٨، العراق، ٢٠٢٤، ص ٨.

(٢) [https://www.partnersglobal.org/wp-content/uploads/2022/09/Gender\\_Equality\\_in\\_Labor\\_Law\\_and\\_Labor\\_Policies\\_Arabic.pdf](https://www.partnersglobal.org/wp-content/uploads/2022/09/Gender_Equality_in_Labor_Law_and_Labor_Policies_Arabic.pdf)

مصدر إنترنت، وقت الزيارة (٢٧/١/٢٠٢٦، ٦:٥٠pm)

(٣) المصدر نفسه .

### ثالثاً: المعوقات الاقتصادية والسياسية :

ان من اهم الأسباب التي تدفع المرأة الى العمل خارج المنزل هي الدوافع المادية المتمثلة في الوضع الاقتصادي او المعاشي للأسرة ،فضلا عن شعورها في الاستقلال المادي والاعتماد على النفس، اذ ان خروج المرأة للعمل قد حصل نتيجة التغييرات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية التي حصلت في اغلب المجتمعات في العالم، ولا يمكن عزل عنصر هام من المجتمع في عمليات صنع التطور والازدهار الاقتصادي اذ ان مشاركة المرأة في أنشطة العمل الاقتصادي يعد احد المؤشرات الأساسية في قياس معدلات التقدم والنمو .<sup>(١)</sup>

وتُعد مساهمة المرأة في المجال الاقتصادي عاملاً حيويًا لتحقيق التنمية المستدامة، إذ تمثل نصف المجتمع وتشكل ركيزة أساسية للموارد البشرية، والتي تُعد عنصرًا إنتاجيًا مهمًا لتعزيز النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات ولاسيما قطاع التعليم العالي، ورغم الجهود المبذولة في تعليم المرأة وإعدادها للمشاركة الاقتصادية، وتضمينها في الخطط التنموية التي تؤكد على دورها، فإن حضورها في سوق العمل لا يزال محدودًا ومتركزًا بشكل كبير في قطاعي التعليم والتربية، بينما تكاد تكون غائبة أو ضعيفة في القطاعات الاقتصادية الأخرى، بما في ذلك والنشاطات التجارية والاستثمارية، ويؤدي هذا النقص في المشاركة إلى إهدار جزء كبير من الموارد الاقتصادية والبشرية، ويحد من قدرة المرأة على تحقيق الاستقلالية الاقتصادية والاعتماد على الذات والمساهمة الفاعلة في الناتج الوطني .<sup>(٢)</sup>

كما تتعدد المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الاقتصادية، ومن أبرزها ارتفاع نسبة الأمية بين النساء، وضعف الموارد الأساسية والفقر، إلى جانب المعوقات السياسية والاجتماعية والأمنية، كما أن التحديات الثقافية والتصورات السائدة حول دور المرأة في المجتمع تؤثر سلبًا على تمكينها في مختلف القطاعات، لذلك، يصبح من الضروري العمل على وضع سياسات وحلول فعّالة تسهم في تعزيز مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، بما يضمن عدم إهدار نصف الموارد البشرية في المجتمع وتمكينها من لعب دور فاعل في تحقيق التنمية الشاملة والنمو الاقتصادي المستدام .<sup>(٣)</sup>

(١) ابتسام حاتم علوان، دينا محمد جبر، مصدر سابق، ص ٦.

(٢) قاسم علوان سعيد، جابر عبد الوهاب خميس، التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية ومعوقاته، مجلة دراسات اقتصادية، العدد ٤٩، ٢٠٢٥، ص ٣٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٠.

ورغم تمتع المرأة العراقية بعدد من الحقوق المحددة والمتنوعة، إلا أن الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق أثرت بشكل كبير على مشاركتها في مختلف المجالات، فقد واجهت المرأة تحديات كبيرة نتيجة (الحروب المتوالية، والحصار الاقتصادي، والنزاعات الداخلية، ما أدى إلى تعرضها للتمييز وتحمل أعباء اقتصادية واجتماعية كبيرة، وقد انعكست هذه الظروف على مشاركتها الفاعلة في سوق العمل والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وحدثت من قدرتها على المساهمة المتساوية في التنمية الوطنية.<sup>(١)</sup>

أما المعوقات السياسية فتُعد من أبرز العوامل التي تُسهم في الحد من وصول المرأة إلى مواقع القرار داخل مؤسسات التعليم العالي، إذ تمتلك السلطة السياسية، من خلال سياساتها التعليمية وتشريعاتها النازمة لعمل الجامعات، قدرة مباشرة على التأثير في واقع مشاركة المرأة الأكاديمية، سواء عبر دعم حضورها في المواقع القيادية أو تقييد هذا الحضور بصورة غير مباشرة، ويُعد غياب الوضوح في السياسات والقرارات المتعلقة بحقوق المرأة الأكاديمية في مواقع صنع القرار الجامعي من أهم هذه المعوقات، ولاسيما ما يتصل بتطوير كفاءتها العلمية، وتنمية مهاراتها البحثية والإدارية، وضمان تكافؤ الفرص في مجالات التأهيل والترقي الوظيفي داخل المؤسسة الجامعية، الأمر الذي يحد من قدرتها على الوصول إلى المناصب الأكاديمية العليا والمشاركة الفاعلة في إدارة العملية التعليمية وإنتاج المعرفة، كما تسهم محدودية مشاركة المرأة في الهياكل القيادية داخل الجامعات في تعميق هذه المعوقات، إذ تواجه في كثير من البيئات الجامعية قيوداً غير معلنة تقيد وصولها إلى مواقع القرار، ويضاف إلى ذلك ضعف إدماج المرأة الأكاديمية في مسارات تطوير التعليم العالي وصنع السياسات التعليمية.<sup>(٢)</sup>

كما تواجه المرأة العراقية جملة من المعوقات السياسية التي تعيق فاعليتها في مختلف المؤسسات، ويعود ذلك إلى طبيعة النظام السياسي السائد بعد عام ٢٠٠٥، الذي اتسم بسيادة المحاصصة الحزبية والطائفية في توزيع المناصب ومواقع القرار، وقد أدى هذا الواقع إلى تهميش معايير الكفاءة والخبرة، مقابل تغليب الانتماء السياسي، الأمر الذي حدّ من فرص مشاركة المرأة بصورة حقيقية في مواقع صنع القرار، وينعكس هذا الوضع بشكل غير مباشر على المؤسسات الأكاديمية، حيث تتأثر عملية اختيار القيادات الجامعية

(١) عبد الكريم جابر شنجار وشذى سالم دلي، تمكين المرأة في العراق ودورها في النهوض بالاقتصاد العراقي، مجلة

القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد ١٧، عدد ٢، ٢٠١٥، ص ١٠١-١٠٠.

(٢) ابتسام حاتم علوان، دينا محمد جبر، مصدر سابق، ص ٨.

والتخطيط للسياسات التعليمية بالاعتبارات السياسية، مما يقلل من فرص وصول المرأة الأكاديمية إلى مواقع التأثير. (١)

كما في دراسة فادية حطيط ( تم ذكرها في الفصل الثاني من ضمن مبحث الدراسات السابقة ) تواجه الأستاذات الجامعيات في لبنان صعوبات في ممارسة نفوذهن داخل الجامعة، إذ لا يمتلكن سلطة رسمية متكافئة مع زملائهن الذكور، غير أنهن يبتكرن أساليب غير مباشرة للتمكين من خلال الأداء المهني والمشاركة البحثية ورعاية الطلبة، وهو ما يُعرف بـ "العمل المنزلي الأكاديمي"، ورغم كفاءتهن العلمية، يظل وصولهن إلى مواقع القرار محدودًا بسبب الانتماءات السياسية والطائفية التي تهيمن على الجامعات، ما يجعل نفوذهن خفيًا وغير مرئي ويعتمد على التفاوض والمناورة أكثر من المواجهة المباشرة. (٢)

### ١. ندرة المنح والمشاريع البحثية :

تعكس بنية تمويل التعليم العالي في العراق أحد الأسباب الرئيسة لندرة المنح والمشاريع البحثية، إذ يعتمد هذا القطاع بصورة شبه كاملة على التمويل الحكومي المركزي المرتبط بإيرادات النفط، الأمر الذي يجعل الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي عرضة لعدم الاستقرار، ويؤدي هذا النمط من التمويل إلى محدودية الموارد المخصصة لدعم الأنشطة البحثية وتطويرها، مما يضعف قدرة المؤسسات الأكاديمية على توفير المنح والمشاريع العلمية ولا سيما للمرأة الأكاديمية، ويحدّ من إمكاناتها في الإسهام الفعال في إنتاج المعرفة وتطوير البحث العلمي داخل البيئة الجامعية العراقية، كما أن انخفاض نسبة الإنفاق على التعليم العالي من الموازنة العامة مقارنة بالمعايير الدولية والإقليمية، ينعكس سلبيًا على جودة البحث العلمي وتنوعه، ويقلل من فرص تطوير الكفاءات الأكاديمية والاستثمار في القدرات البحثية وبشكل خاص على الحضور النسوي الأكاديمي. (٣)

يُعدّ التعليم العالي الإطار المؤسسي الرئيس لإنتاج المعرفة والبحث العلمي، غير أن فاعليته في هذا المجال تبقى مرهونة بتوافر بيئة داعمة للبحث والتطوير، وفي مقدمتها التمويل والمنح والمشاريع البحثية. وفي

(١) شهباء حكمت إيلياس، معوقات التمكين السياسي للمرأة العراقية بعد ٢٠٠٥ : معوقات وحلول، مجلة تكريت للعلوم السياسية، عدد ٢٦، العراق، ٢٠٢١، ص ٢٨٦-٢٨٥.

(٢) فادية حطيط، مصدر سابق، ص ٦٩.

(٣) مناف مرزة نعمه، علاء عباس داخل، استراتيجيات تمويل التعليم وإمكانيات التحول نحو الجامعة المنتجة وتحقيق التكامل في سوق العمل : تجارب مختارة مع إشارة خاصة للعراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، عدد ٦١، العراق، ٢٠١٩، ص ٧٨.

السياق العراقي، تشكّل ندرة المنح البحثية وضعف تمويل المشاريع العلمية أحد أبرز المعوقات البنيوية التي تحدّ من قدرة المرأة الأكاديمية على الإسهام الفاعل في إنتاج المعرفة، إذ ترتبط معظم أنشطة البحث العلمي بإمكانات مالية تتيح تنفيذ الدراسات، والمشاركة في المؤتمرات، وتطوير المهارات البحثية والتقنية، وتزداد حدة هذا المعوق في ظل المنافسة العالية على الموارد المالية المحدودة، حيث غالبًا ما لا يحصل البحث العلمي، ولا سيما البحوث التي تتجزأ النساء، على أولوية كافية ضمن سياسات الإنفاق في مؤسسات التعليم العالي. ويتربّط على ذلك تراجع نوعية البحوث المنجزة، وضعف الاستمرارية البحثية، وانخفاض فرص المرأة الأكاديمية في الانخراط بمشاريع بحثية مشتركة أو فرق بحث متعددة التخصصات، وهو ما ينعكس سلبيًا على حضورها العلمي وإنتاجها المعرفي.<sup>(١)</sup>

تتعدد الأسباب التي تقف وراء ضعف تمويل البحث العلمي في الدول النامية، ومن بينها العراق، ويأتي في مقدمتها محدودية المخصصات المالية وعدم اعتماد موازنات مستقلة وطموحة للبحث العلمي، الأمر الذي يدفع الجامعات إلى التركيز على التدريس على حساب النشاط البحثي، إلى جانب ضعف التنسيق بين المراكز البحثية والقطاعات الإنتاجية الذي يسهم في تقليص حجم المشاريع البحثية التطبيقية، وحصر الاهتمام بالبحوث الأساسية ذات الكلفة المحدودة، ويتربّط على هذا الواقع تضائل فرص حصول الباحثين ولا سيما النساء، على المنح والدعم البحثي، مما ينعكس سلبيًا على مستوى إنتاجهن المعرفي ودورهن الأكاديمي داخل المؤسسات الجامعية العراقية.<sup>(٢)</sup>

تعدّ الموارد البشرية المؤهلة أحد الركائز الأساسية لنجاح البحث العلمي في الجامعات والمراكز البحثية، غير أن استقطاب وتنمية الكوادر البحثية النسوية في العراق ما زال يواجه تحديات متعددة تحدّ من فاعلية إسهام المرأة في إنتاج المعرفة الأكاديمية، فعلى الرغم من تزايد أعداد النساء من حملة الشهادات العليا، إلا أن فرص دمجهن في المشاريع البحثية، وتطوير قدراتهن البحثية، تبقى محدودة مقارنة بنظرائهن من الذكور، سواء على مستوى التوظيف البحثي أو المشاركة في الفرق العلمية المتخصصة، وتعدّ الجامعات والمعاهد الفنية المصدر الرئيس لإعداد الباحثين وتزويد المراكز البحثية بالكوادر المؤهلة، إلا أن تدني مستوى التدريب البحثي التطبيقي، وضعف برامج التأهيل المستمر، ينعكس سلبيًا على أداء الخريجات في المجال البحثي، كما أن هذا الواقع يؤدي إلى تواضع مردود البحث العلمي النسوي، لا بسبب نقص الكفاءة،

(١) فادية حطييط، مصدر سابق، ص ٧٩.

(٢) ربيع قاسم ثجيل، عدنان فرحان الجوارين، معوقات البحث العلمي في مراكز الدراسات والبحوث في جامعة البصرة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٢٤، العراق، ٢٠٢٤، ص ١٢.

بل نتيجة غياب الدعم المؤسسي الذي يتيح للباحثات تطوير مهارتهن والاستقرار في العمل البحثي على المدى الطويل. (١)

ويعاني البحث العلمي في العراق من ضعف واضح في الموازنات المالية المخصصة له، إذ لا تُمنح له اعتمادات مستقلة وطموحة تواكب متطلبات التطور العلمي، الأمر الذي يؤدي إلى محدودية حجم المنح والمشاريع البحثية داخل الجامعات، وينعكس هذا الواقع بصورة مباشرة على المرأة الأكاديمية، حيث تُقيد فرص مشاركتها في المشاريع البحثية وبرامج الدعم العلمي، وتضعف قدرتها على تطوير إنتاجها المعرفي والنشر الأكاديمي والمشاركة في المؤتمرات العلمية. (٢)

على أساس ما تقدم ان من اهم اسباب عدم حصول المرأة العراقية على المنح البحثية ومشاركتها في المشاريع الأكاديمية هو قلة التمويل الحكومي لهذه المشاريع والتركيز فقط على القطاعات الخاصة التي تخدم البعض من شخصيات الدولة ومصالحهم الخاصة .

## ٢. غياب السياسات الجامعية الداعمة للإجازات البحثية :

يُعد وجود سياسات جامعية واضحة وفعّالة من المرتكزات الأساسية والمهمة لضمان جودة التعليم العالي وتعزيز إنتاج المعرفة داخل المؤسسات الأكاديمية، إذ لا يمكن تحقيق تطور حقيقي في مستوى البحث العلمي دون إدارة جامعية تتبنى خطاً استراتيجياً طويلة الأمد تُراعي احتياجات التدريسيين والباحثين، غير أن الواقع الجامعي في كثير من المؤسسات، ومنها الجامعات العراقية، يشير إلى ضعف واضح في السياسات الداعمة للإجازات البحثية، وهو ما ينعكس سلباً على جودة البحث العلمي ومستوى الإنتاج المعرفي، فغياب الأسس التنظيمية التي تنظم الإجازات البحثية وتحدد آليات الاستفادة منها يؤدي إلى إضعاف قدرة التدريسيين، ولا سيما النساء الأكاديميات، على التفرغ للبحث والكتابة والنشر العلمي، الأمر الذي يحد من فرص التطور المهني ويُضعف مساهمتهن في بناء المعرفة الأكاديمية، كما أن ضعف المشاركة في صنع القرار داخل الجامعات، وقلة وعي الإدارات الجامعية بأهمية الإجازات البحثية بوصفها أداة أساسية لتحسين الأداء العلمي، يسهم في استمرار هذا الخلل المؤسسي. (٣)

(١) ربيع قاسم ثجيل ، مصدر سابق، ص ١٥.

(٢) حسين عليوي ناصر، واقع البحث العلمي في الجامعات العراقية وسبل الارتقاء به، مجلة كلية الكوت الجامعة، العدد الاول، العراق واسط، ٢٠١٧، ص ١٣.

(٣) منصور محمد ونيس عبدالله، حوكمة الجامعات ودورها في تعزيز الجودة الشاملة في التعليم العالي : النقاشات النظرية والنماذج الدولية الرائدة، مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، العدد الثلاثون، ليبيا، ٢٠٢٣، ص ٣١٩.

اذ ان عدم وجود سياسات جامعية ضابطة وداعمة للإجازات البحثية هو بحد ذاته عائق بنيوي وإداري للأكاديميين والتدريسيين بشكل عام والتدريسيات من النساء بشكل خاص امام تطور البحث العلمي من خلال النشر للبحوث العلمية وتفاعل الأكاديميين معها , اذ يشكل احد اهم معوقات إنتاج المعرفة الأكاديمية للمرأة في العراق والتي تواجه الى جانب ذلك اعباء اجتماعية ومؤسسية اخرى .

تُعد الجامعات من أهم المؤسسات المنتجة للمعرفة، لما تؤديه من دور محوري في بناء رأس المال البشري وتنمية القدرات العلمية والبحثية لأعضاء هيئاتها التدريسية، غير أن تحقيق هذا الدور يرتبط بوجود سياسات جامعية واضحة تدعم البحث العلمي، وتوفر بيئة مؤسسية تمكن الباحثين والباحثات من التفرغ النسبي للبحث والإنتاج المعرفي، وفي هذا السياق، تُعد الإجازات البحثية من الآليات الأساسية التي تسهم في تعزيز جودة البحث العلمي وتطوير الكفاءات الأكاديمية، إلا أن واقع التعليم العالي في العراق يشير إلى ضعف أو غياب السياسات الجامعية الداعمة للإجازات البحثية، ولا سيما تلك التي تراعي خصوصية أوضاع المرأة الأكاديمية، إذ تفتقر العديد من الجامعات إلى أنظمة واضحة ومنصفة تمنح الإجازات البحثية وفق معايير علمية شفافة، الأمر الذي يحد من قدرة التدريسيات على إنجاز بحوث نوعية أو المشاركة الفاعلة في المشاريع البحثية طويلة الأمد.<sup>(١)</sup>

ويتفاقم هذا الواقع في ظل الأزمات المالية وتراجع التمويل الحكومي لمؤسسات التعليم العالي، حيث غالباً ما تُعطى الأولوية للجوانب الإدارية والتشغيلية على حساب دعم البحث العلمي، وينعكس ذلك سلباً على فرص النساء الأكاديميات في الحصول على إجازات بحثية مدفوعة أو مدعومة مؤسسياً، خاصة مع تراكم الأعباء الوظيفية والتدريسية، وما يرافقها من أدوار اجتماعية وأسرية مضاعفة، كما يرتبط غياب سياسات الإجازات البحثية بضعف الحوكمة الجامعية في مجال إدارة الموارد البشرية الأكاديمية، إذ تفتقر الجامعات إلى رؤية استراتيجية تُدرج البحث العلمي ضمن أولويات التطوير المؤسسي، ويؤدي هذا القصور إلى إعادة إنتاج أنماط تمييز غير مباشرة، تجعل مشاركة المرأة في إنتاج المعرفة الأكاديمية أقل انتظاماً واستدامة، مقارنة بزملائها الذكور.<sup>(٢)</sup>

وتتضح أهمية السياسات الجامعية الداعمة للبحث العلمي عند النظر إلى الدور الذي يؤديه التعليم الجامعي في تحقيق النهضة الحضارية للمجتمع، إذ تسعى الدول المتقدمة إلى تطوير مؤسساتها الجامعية لما لها من أثر مباشر في بناء الكوادر العلمية وتوسيع الاسس المعرفية والثقافية، فالجامعات تُعد مؤسسات حيوية

(١) منصور محمد ونيس عبدالله، مصدر سابق ص ٣٠٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣١٠.

لا يقتصر دورها على نقل المعرفة، بل تمتد وظائفها إلى إنتاجها ونشرها وتوظيفها في خدمة التنمية، وهو ما يجعل من كفاءة الإدارة الجامعية عاملاً أساسياً في نجاح هذه المؤسسات أو تعثرها، وفي هذا الإطار أن ضعف هذه الممارسات الإدارية، ولا سيما فيما يتعلق بوضع سياسات لتنظيم الإجازات البحثية، يؤدي إلى إضعاف البيئة الأكاديمية وعدم تمكين التدريسيين من التفرغ للبحث العلمي بما ينسجم مع متطلبات التطوير المعرفي. <sup>(١)</sup>

كما أن ضعف تطبيق مبادئ الحوكمة الإدارية داخل الجامعات، مثل الشفافية والمساءلة والمشاركة في اتخاذ القرار، ينعكس سلباً على تنظيم العمل الأكاديمي وتوجيه الأنشطة البحثية، ويسهم في غياب سياسات مؤسساتية فاعلة لدعم الإجازات البحثية، الأمر الذي يشكل أحد المعوقات البنيوية لإنتاج المعرفة الأكاديمية في الجامعات العراقية. <sup>(٢)</sup>

وعليه، يمكن القول إن غياب السياسات الجامعية الداعمة للإجازات البحثية يشكّل معوقاً بنيوياً أمام إنتاج المعرفة الأكاديمية للمرأة في العراق، ليس بوصفه مشكلة فردية، بل نتيجة لخلل مؤسسي في التخطيط والإدارة والحوكمة، الأمر الذي يستدعي تبني سياسات جامعية أكثر عدالة وحساسية جندرية، تضمن تمكين المرأة الأكاديمية من التفرغ البحثي والمساهمة الفاعلة في بناء مجتمع المعرفة .

<sup>(١)</sup> كفاح جواد عبد الكاظم، الحوكمة الادارية لدى عمداء جامعات بغداد من وجهة نظر رؤساء الاقسام العلمية، مجلة

الاستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد ٦٢، عدد ٢، العراق، ٢٠٢٣، ص ١٠٥٤.

<sup>(٢)</sup> المصدر نفسه، ص ١٠٥٥.

### ٣. تأثير هيمنة الاقتصاد الريعي على الجامعة وتقليل فرص الإنفاق :

يُعد التعليم، ولا سيما التعليم الجامعي، من العوامل الأساسية في تحقيق التقدم والتنمية في المجتمعات، لما له من دور مهم في بناء القدرات البشرية وتحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي، غير أن هذا الدور يتأثر بصورة كبيرة بحجم الإنفاق المخصص له وبطبيعة مصادر تمويله من قبل الدولة، إذ تمثل الموارد المالية الأساس الذي تقوم عليه العملية التعليمية بجميع أبعادها الأكاديمية والبشرية والتقنية، وفي ظل هيمنة الاقتصاد الريعي على بنية الدولة، يظل تمويل التعليم العالي محدوداً وغير مستقر، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف القدرة على توفير متطلبات العملية التعليمية من أبنية وتجهيزات وتقنيات حديثة وكوادر أكاديمية مؤهلة، فضلاً عن تقليص الدعم المخصص للبحث العلمي والأنشطة العلمية المساندة، كما أن ازدياد الإقبال على التعليم الجامعي يقابله عجز واضح في الاستجابة المالية اللازمة لاستيعاب هذا التوسع، مما يفاقم من ضعف البيئة التعليمية وتراجع مستوى الخدمات الأكاديمية<sup>(١)</sup>.

كما ويُعد الاستثمار في التعليم من أهم أشكال الاستثمار في التنمية البشرية، كونه استثماراً طويل الأمد ينعكس أثره بصورة مباشرة على مستوى إنتاجية الفرد وقدرته على المساهمة في النشاط الاقتصادي والمعرفي للمجتمع، فارتفاع مستوى التعليم والتأهيل العلمي يرتبط بزيادة فرص الدخل وتحسين الكفاءة المهنية، الأمر الذي يجعل التعليم أحد أهم عناصر بناء رأس المال البشري وتعزيز القدرة التنافسية للمجتمعات، غير أن هيمنة الاقتصاد الريعي في العراق أسهمت في إضعاف توجه الدولة نحو الاستثمار الحقيقي في التعليم، إذ بقي الاعتماد الأساسي على الإيرادات النفطية دون توظيف مستدام لها في تطوير القدرات البشرية والمؤسسات التعليمية، وأدى ذلك إلى محدودية الإنفاق على الجامعات وضعف دعم البحث العلمي وتراجع فرص تطوير البنية التحتية الأكاديمية، مما انعكس سلباً على جودة العملية التعليمية ومستوى إنتاج المعرفة<sup>(٢)</sup>.

وعليه، فإن هيمنة الاقتصاد الريعي تمثل أحد العوامل البنيوية التي تحد من فاعلية الإنفاق على التعليم العالي، وتُسهم في تقليص فرص تمويل الجامعات وتطويرها، وهو ما يشكل عائقاً أساسياً أمام إنتاج المعرفة الأكاديمية في العراق .

(١) فاطمة حسن كبش، انور محسن صكب، واقع وتطور التعليم الجامعي في العراق وعلاقته في التنمية الاقتصادية للمدة ٢٠١٨-٢٠١٤، مجلة كلية الإدارة واقتصاد / جامعة واسط، عدد ١٤، العراق واسط، ٢٠٢٢، ص ٢٣٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٠.

ومن الناحية البنوية فإن المعوقات التي تواجه الجامعات العراقية يبرز تأثيرها من حيث هيمنة الاقتصاد الريعي بوصفه أحد أهم العوامل التي أسهمت في إضعاف القدرة التمويلية لمؤسسات التعليم العالي، فاعتماد الدولة شبه الكامل على الإيرادات النفطية، مع ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى، أدى إلى هشاشة الاستقرار الاقتصادي واستمرار الاختلال في توزيع الموارد العامة، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على حجم الإنفاق المخصص للجامعات والبحث العلمي، ويؤكد الواقع الاقتصادي أن هذا النمط الريعي ترافق مع ضعف الاستقرار السياسي والإداري وتغشي الفساد المالي، مما أسهم في تعثر مسارات الإصلاح الاقتصادي واستمرار سياسات الإنفاق الحكومي غير المدروسة وهدر المال العام، وفي ظل هذا الوضع، تراجعت أولويات تمويل التعليم العالي والبحث العلمي، واقتصر الإنفاق في كثير من الأحيان على تسيير الشؤون التشغيلية دون توفير دعم فعال للنشاط البحثي أو تطوير البنية التحتية الأكاديمية.<sup>(١)</sup>

وتوضح الباحثة أن هذا الخلل المالي انعكس بصورة واضحة على واقع التدريسيين داخل الجامعات، حيث تقلصت فرص التمويل البحثي، وضعفت إمكانات المشاركة في المؤتمرات والبرامج العلمية، وتضاءلت فرص الإجازات البحثية، وهو ما حدّ من قدرة الجامعات على أداء دورها المعرفي بكفاءة، ويزداد أثر هذا التراجع حدةً بالنسبة للمرأة الأكاديمية التي تواجه، إلى جانب هذه القيود المالية والمؤسسية، أعباء اجتماعية ومهنية مضاعفة تقلل من فرصها في الاستفادة من الدعم البحثي المحدود أصلاً، وتضعف حضورها في مجال إنتاج المعرفة الأكاديمية .

كما أن عملية التخطيط والمتابعة والرقابة من الركائز الأساسية في نجاح أي سياسة تنموية، وإن حصل أي خلل في هذه العملية يعتبر هذا الخلل من أبرز المعوقات التي تواجه الجامعات العراقية، حيث تُطرح العديد من البرامج والمشاريع التطويرية دون وجود آليات رقابية فعالة تضمن استمراريتها أو تصحيح مسارها عند حدوث الانحرافات، وينعكس هذا الضعف في غياب التقييم للأداء الجامعي، وعدم رصد أوجه القصور في السياسات الأكاديمية والبحثية، بما فيها برامج دعم البحث العلمي والإجازات البحثية، كما أن غياب المتابعة الجادة يؤدي إلى محدودية الاستجابة لمشكلات التدريسيين والباحثين، ولا سيما المرأة الأكاديمية التي تتأثر بشكل خاص بضعف التخطيط المؤسسي وغياب الرقابة العادلة في توزيع الفرص البحثية والدعم

(١) عبد الوهاب محمد جواد، انغام فاضل عباس، مشاكل وتحديات الواقع الريعي للاقتصاد العراقي في ظل التحول، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد ٧٣، العراق، ٢٠٢٤، ص ١٥٧-١٥٥.

العلمي، ويترتب على ذلك استمرار الاختلالات الإدارية وتراجع مستوى البيئة الأكاديمية الحاضنة لإنتاج المعرفة، الأمر الذي يشكل عائقاً مباشراً أمام تطور البحث العلمي داخل الجامعات العراقية. <sup>(١)</sup> وعليه، فإن هيمنة الاقتصاد الريعي لا تمثل مجرد مشكلة اقتصادية عامة، بل تشكل معوقاً بنيوياً مباشراً أمام تطور التعليم العالي وإنتاج المعرفة الأكاديمية في العراق، وتفرض قيوداً إضافية على مشاركة المرأة الأكاديمية في الفعل البحثي والمعرفي .

#### ٤. عدم الاستقرار السياسي وتراجع الانفاق :

كان النظام التعليمي في العراق يُعد في فترات سابقة من بين أفضل الأنظمة التعليمية في المنطقة، وأسهمت إصلاحات السبعينيات والثمانينيات في تحقيق مستويات تعليمية مرتفعة بين فئات واسعة من السكان، غير أن هذا التقدم لم يستمر، إذ تعرض قطاع التعليم، شأنه شأن بقية القطاعات، لتدهور حاد نتيجة ما شهدته البلد من صراعات وحروب لفترات طويلة، إضافة إلى العقوبات الاقتصادية وما رافقها من اضطرابات سياسية وإدارية، وقد أظهرت المؤشرات التعليمية في السنوات اللاحقة تراجعاً ملحوظاً في مستويات التعليم، ولا سيما بين الفئات العمرية الشابة، الأمر الذي يعكس ضعف قدرة النظام التعليمي على المحافظة على مكتسباته السابقة، كما كشفت البيانات عن استمرار ارتفاع معدلات الأمية مقارنة بعدد من دول الجوار، إلى جانب انخفاض نسب الالتحاق المدرسي، ووجود فجوة تعليمية متزايدة بين الذكور والإناث، ولا سيما في المناطق الريفية التي تعاني فيها أعداد كبيرة من الفتيات من الحرمان التعليمي <sup>(٢)</sup>.

كما أن الحروب وعدم الاستقرار السياسي أسهما أيضاً في إحداث خلل واضح في بنية النظام التعليمي في العراق، ولا سيما في قطاع التعليم العالي، حيث انعكس ذلك على تراجع مستوى المهارات والقدرات لدى الخريجين، وقد رافق ذلك اضطراب في السياسات التعليمية، تمثل في (ضعف المناهج، وغياب المرونة المؤسسية، وعدم استقرار سياسة القبول في الجامعات من عام إلى آخر) مما أضعف من قدرة المؤسسات الجامعية على التخطيط طويل الأمد وأدى هذا الواقع إلى إرباك البيئة الأكاديمية وتعطيل كثير من برامج التطوير العلمي والبحثي، الأمر الذي حدّ من فرص التدريسيين والباحثين في بناء مسارات أكاديمية مستقرة، ولا سيما المرأة الأكاديمية التي تتأثر بصورة مضاعفة بغياب السياسات الواضحة والداعمة للبحث العلمي،

(١) عبد الوهاب محمد جواد، انغام فاضل عباس، مصدر سابق، ص ١٧٩.

(٢) حسين احمد دخيل، اثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة جامعة اهل البيت، عدد ١٨، العراق كربلاء، ٢٠٢٤، ص ٣٠.

وضعف العدالة في توزيع الفرص الأكاديمية، ويترتب على ذلك تراجع فاعلية الجامعة في إنتاج المعرفة، وتقييد مشاركة المرأة في الحقل الأكاديمي والبحثي. (١)

أما التراجع في نسبة الإنفاق على التعليم العالي فقد كان نتيجة التفاوت في العوائد النفطية والتقلبات في أسعار النفط العالمية، مما انعكس سلباً على النفقات الحكومية العامة ونفقات التعليم العالي بصورة خاصة. (٢)

وتعاني مؤسسات التعليم العالي من تحديات متزايدة في قدرتها على تحقيق الكفاءة والفاعلية في برامجها التعليمية والبحثية نتيجة الضغوط المالية المستمرة التي تواجهها، ويؤدي ضعف التمويل إلى تقييد قدرة الجامعات على تحديث المناهج، وتطوير المختبرات، وتوفير مصادر التعلم الحديثة، فضلاً عن محدودية دعم المشاريع البحثية وبرامج التطوير الأكاديمي، كما ينعكس هذا الواقع بصورة مباشرة على بيئة العمل الجامعي، حيث تتراجع فرص التدريب والتأهيل المستمر للتدريسين، وتضعف قدرة المؤسسات على استيعاب الكفاءات العلمية والاحتفاظ بها، الأمر الذي يؤثر سلباً في جودة العملية التعليمية ومخرجاتها المعرفية، وتظهر آثار هذا الخلل بشكل أوضح في ما يتعلق بالمرأة الأكاديمية، إذ تتقلص فرص مشاركتها في البرامج البحثية والمؤتمرات العلمية، وتواجه صعوبات أكبر في الحصول على الدعم المؤسسي اللازم لبناء مساهماتها الأكاديمية، مما يحد من حضورها في مجالات البحث العلمي وصنع المعرفة. (٣)

ويسهم ضعف الموارد المالية كذلك في إدامة نمط من الإدارة الجامعية القائمة على تسيير الأمور بأقل الإمكانيات، بدل التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد، وهو ما يضعف من قدرة الجامعة على أداء دورها التنموي والمعرفي في المجتمع، ونتيجة لذلك، تتراجع فاعلية مؤسسات التعليم العالي في إنتاج المعرفة الأكاديمية الرصينة، وتتسع الفجوة بين الأهداف المعلنة للسياسات التعليمية والواقع العملي لتطبيقها، وهو ما يمثل أحد المعوقات الأساسية أمام تطور البحث العلمي في العراق. (٤)

بناءً على ما سبق، يتوضح ان عدم الاستقرار السياسي والحروب المتتالية والعشوائية في وضع السياسات التي شهدتها العراق خلال فترات زمنية طويلة اثرت على العملية التعليمية سواء في التربية والتعليم العالي،

(١) اسراء حسين ناصر، الاستثمار الخاص في التعليم العالي : العراق حالة دراسية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة

القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٦، ص ٧٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٩.

(٤) المصدر نفسه، ص ٨٠.

وهذا ما أدى إلى قلة الانفاق والذي بدوره يؤدي إلى تقليص فرص المشاركة الأكاديمية للتدريسيات سواء على صعيد البحث العلمي أو مراكز صنع القرار .

#### ٥. التمثيل المحدود للنساء في مراكز القرار الأكاديمي :

يُعد ضعف تمثيل النساء في مراكز صنع القرار الأكاديمي أحد أبرز المعوقات التي تواجه المرأة الأكاديمية في العراق، إذ لا يمكن فصل هذا الواقع عن طبيعة البيئة الجامعية التي تتواجد فيها المرأة العراقية والتي تتأثر بعدم الاستقرار في السياسات التعليمية وضعف التخطيط المؤسسي، فالاضطراب الإداري وتذبذب السياسات، ولا سيما في ما يتعلق بإدارة التعليم العالي وتخطيطه، يؤديان إلى إضعاف فرص الوصول المعرفي للمرأة، وهو ما ينعكس سلباً على تمكين الكفاءات النسوية من الوصول إلى المواقع القيادية داخل المؤسسات الجامعية .<sup>(١)</sup>

كما أن محدودية الموارد المالية المخصصة للتعليم العالي تُعد عاملاً إضافياً في تكريس هذا الخلل، إذ يؤدي ضعف التمويل إلى تراجع برامج التطوير المؤسسي وبناء القدرات القيادية، وهي برامج تمثل مدخلاً أساسياً لإعداد القيادات الأكاديمية، وفي ظل هذه الظروف، تتأثر المرأة الأكاديمية بصورة أكبر، حيث تنقل فرص مشاركتها في الدورات القيادية وبرامج التأهيل الإداري، مما يحدّ من حضورها في مراكز اتخاذ القرار داخل الجامعات .<sup>(٢)</sup>

أن المشاركة الفاعلة في صنع القرار لا تتحقق بمعزل عن عملية تمكين المرأة المتكاملة والتي تقوم على تنمية قدراتها، وتوفير البيئة المؤسسية الداعمة لها، وإتاحة الفرص المتكافئة لاكتسابها الخبرة القيادية فالتمكن يُعد عملية تراكمية ترتبط بثقافة المجتمع وسرعة استجابته للتغيير، ويُسهّم بصورة مباشرة في تعزيز حضور المرأة في مواقع التأثير داخل المؤسسات، ومنها المؤسسات الأكاديمية .<sup>(٣)</sup>

وعلى ضوء ذلك، إن محدودية تمثيل النساء في مراكز صنع القرار الأكاديمي لا ترجع إلى نقص الكفاءة أو الجدارة العلمية، بل إلى تداخل عوامل مؤسسية وإدارية واقتصادية، أبرزها (ضعف التخطيط، وتراجع الدعم المالي، وغياب السياسات الواضحة للتمكين القيادي) الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة على قدرة

(١) اسراء حسين ناصر، مصدر سابق، ص ٧٦.

(٢) طارق بن صالح الزهراني، مجد بنت عبدالله المالكي وآخرون، واقع التمكين الإداري للقيادات النسائية في المشاركة في صنع القرار : دراسة استكشافية على الهيئات الحكومية، المجلة العربية للإدارة، مجلد ٤٥، عدد ٤، السعودية، ٢٠٢٥، ص ٢٥٠.

(٣) المصدر نفسه، ٢٥٥.

المرأة الأكاديمية على الإسهام في توجيه السياسات الجامعية والمشاركة الفاعلة في صناعة المعرفة داخل المجتمع الأكاديمي .

ولا يختلف قطاع التعليم العالي عن غيره من القطاعات في ضعف تحقيق المساواة بين الجنسين، غير أن خطورة هذا الخلل تكون أشد في الوسط الجامعي، بوصفه يفترض أن يكون نموذجاً للرقى الفكري والالتزام بالقيم المهنية التي تقوم على العدالة والإنصاف واحترام الحقوق، وتواجه المرأة الأكاديمية في العراق معاناة مركبة، فهي من جهة تشترك مع الرجل في تحمل آثار الأوضاع العامة التي يعيشها البلد، المتمثلة في سيادة نظام المحاصصة، وتغليب الانتماءات الحزبية، وانتشار المحسوبية والفساد الإداري، ومن جهة أخرى تعاني من ضغوط اجتماعية نابغة من هيمنة الثقافة الذكورية التي لا تزال تحد من حصولها على حقوقها واستحقاقاتها المهنية ، وفي ظل ضعف سلطة القانون وتزايد نفوذ القوى السياسية والاجتماعية التقليدية، بدأت تسود في الأوساط الجامعية أنماط من التعامل مع المرأة لا تقوم على أساس الزمالة والندية المهنية، بل تُبنى في كثير من الأحيان على تصورات اجتماعية تقليدية متأثرة بالبنية الأبوية للمجتمع، وهي بنية تركز التمييز النوعي وتُضعف من حضور المرأة ومكانتها داخل المؤسسة الأكاديمية، الأمر الذي ينعكس سلباً على مشاركتها في صناعة القرار العلمي والإداري ، ويظهر هذا الخلل بوضوح في آليات اختيار القيادات الجامعية، حيث تخضع هذه العملية في كثير من الأحيان لمنطق المحاصصة والاعتبارات غير الأكاديمية، مع غياب معايير واضحة وعادلة تضمن تكافؤ الفرص بين الجنسين في الترشيح والتعيين للمناصب القيادية، وعلى الرغم من أن الدستور العراقي ينص على ضمان تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، فإن الواقع العملي داخل الجامعات يكشف عن فجوة كبيرة بين النصوص القانونية والتطبيق الفعلي، حيث تجد المرأة الأكاديمية نفسها في موقع غير متكافئ مقارنة بزملائها الرجال، رغم بذلها الجهود نفسها في التحصيل العلمي، وتحملها الأعباء ذاتها في العمل التدريسي والبحثي .<sup>(١)</sup>

إن جوهر عملية صنع القرار الأكاديمي يكمن في مدى ارتباطه باحتياجات المجتمع الأكاديمي وقدرته على ترجمة تطلعات الباحثين وأعضاء هيئة التدريس، فقرارات الجامعات والمؤسسات البحثية تتطلب صياغة استراتيجية تراعي المصلحة العامة وتعزز من جودة المعرفة المنتجة، ولا يقتصر دور القرار الأكاديمي على لحظة صدوره، بل يمتد إلى مراحل تمهيدية تشمل اختيار القيادات الأكاديمية من عمداء ورؤساء أقسام ومجالس علمية، حيث يمثل توافق المجتمع الجامعي على منح الثقة لشخصيات ركيزة أساسية في بناء

(١) عواطف نصيف جاسم، رنا زهير طوبيا، مصدر سابق، ص ٣٠١.

شرعية القرار وضمان فاعليته في تطوير الأداء الأكاديمي والبحثي، كما تتجلى أهمية هذا التمثيل في دور أعضاء المجتمع الأكاديمي في الرقابة والتقييم المستمر للقرارات، ما يسهم في تحسين مسار السياسات الأكاديمية ورفع جودة مخرجات البحث والتعليم.<sup>(١)</sup>

وفي هذا السياق، تبرز إشكالية التمثيل المحدود للنساء في مراكز صنع القرار الأكاديمي كقضية تستوجب الدراسة والتحليل، فعلى الرغم من أن الكفاءة والقدرة على القيادة صفات مشتركة بين الجنسين، إلا أن وصول المرأة إلى هذه المواقع لا يزال مرهوناً بفرصها في إثبات كفاءتها العلمية والإدارية من خلال مشاركتها الفعالة في النشاطات الأكاديمية والبحثية، إذ أن هناك حاجة ملحة لمراجعة السياسات والإجراءات التي تحدد تعيين القيادات الأكاديمية، فبرغم وجود نصوص تنظيمية تدعم المساواة النظرية، إلا أن التطبيق العملي غالباً ما يشوبه ضعف في تمثيل المرأة، ما أدى إلى تراجع دورها في صنع القرار الأكاديمي وتقليل تأثيرها في توجيه مسارات البحث والتعليم.<sup>(٢)</sup>

## ٦. التمييز الأيديولوجي وتسييس البحث النسوي :

أن النظرة إلى المرأة لم تُبنى على أسس علمية محايدة، بل تشكّلت تاريخياً داخل منظومة فكرية أيديولوجية منحازة، جعلت من الذكورة معياراً للقيمة والمعرفة، ومن الأنوثة موضوعاً للتهميش والاضبط الاجتماعي، وأن هذا الانحياز الأيديولوجي لم يقتصر على المجال الاجتماعي فحسب، بل امتد إلى مجالات الفكر والبحث والمعرفة، حيث جرى إنتاج كثير من التصورات حول المرأة داخل إطار ثقافي ذكوري يبرّر الهيمنة ويُضفي عليها طابعاً طبيعياً أو أخلاقياً، وبذلك أصبح الخطاب المعرفي ذاته أداة لإعادة إنتاج التمييز بدل تفكيكه، وهو ما انعكس سلباً على طبيعة الدراسات المتعلقة بالمرأة ومكانتها في المجتمع.<sup>(٣)</sup>

يتأثر البحث النسوي في كثير من السياقات، ولاسيما في المجتمعات العربية، بمنظومة فكرية أيديولوجية ذات طابع ذكوري، وباعتبارات سياسية تتحكم في توجيه موضوعاته وأولوياته، إذ لا يُنتج الخطاب المتعلق بالمرأة بشكل معرفي محايد، بل يتشكل داخل بنى ثقافية ومؤسسية تُعيد إنتاج تصورات تقليدية حول أدوار المرأة ومكانتها الاجتماعية، الأمر الذي يجعل كثيراً من الدراسات حول المرأة خاضعة لتوجهات السلطة

(١) ايمان احمد علي، اثر التمثيل المحلي للمرأة على المشاركة في صنع القرار، بحث منشور في مؤتمر المرأة ومسيرة التطور التنويري بين الواقع والمأمول بكلية الدراسات، القاهرة مصر، ٢٠١٦، ص ٢٤.

(٢) المصدر نفسه، ٢٥.

(٣) نوال السعداوي، المرأة والجنس، الطبعة الرابعة، دار ومطابع المستقبل بالفجالة والإسكندرية، مصر، ١٩٩٠، ص ٨٠-١٠٩.

الاجتماعية والسياسية أكثر من كونها نابعة من حاجات الواقع الفعلي للمرأة، كما أن هذا التداخل بين الأيديولوجيا والسياسة يؤثر بشكل مباشر في طبيعة المعرفة المنتجة داخل المؤسسات الأكاديمية، حيث يتم في أحيان كثيرة تهميش خبرات المرأة وتقليل قيمتها العلمية، والتعامل مع قضاياها بوصفها موضوعات ثانوية أو غير أولوية في البحث العلمي، ويؤدي ذلك إلى إضعاف حضور المرأة في عملية إنتاج المعرفة، وتحويل البحث النسوي من أداة للتحليل النقدي والتحرر الاجتماعي إلى مجال تتجاذبه الضغوط الأيديولوجية والاجتماعية والسياسية، مما يحدّ من فاعليته في معالجة مشكلات المرأة معالجة علمية موضوعية. <sup>(١)</sup>

أن البحث النسوي في السياق العربي ولاسيما العراقي لا يتكوّن بوصفه نشاطاً معرفياً مستقلاً، بل يتأثر بصورة عميقة بالبيئات السياسية والأيديولوجية والثقافية التي يُنتج داخلها، وهو ما ينعكس مباشرة على طبيعة المعرفة المتعلقة بالمرأة داخل المؤسسات الأكاديمية، ففي كثير من الأحيان تُوجّه موضوعات البحث في شؤون المرأة وفق اعتبارات السلطة السياسية ورؤيتها للإصلاح الاجتماعي، الأمر الذي يحدّ من حرية الباحثات في اختيار موضوعاتهن، ويجعل بعض القضايا الحساسة المرتبطة بعدم المساواة الجندرية أو بالبنى الاجتماعية العميقة موضع تهميش أو إقصاء، وفي هذا الإطار، يمكن فهم كثير من المعوقات التي تواجه المرأة في إنتاج المعرفة الأكاديمية في العراق بوصفها جزءاً من هذا السياق الأوسع إذ تفرض حدوداً غير معلنة على طبيعة البحث، مما يُضعف استقلالية المعرفة النسوية ويحدّ من قدرتها على الإسهام الفاعل في تطوير الخطاب الأكاديمي المتعلق بقضايا المرأة. <sup>(٢)</sup>

وقد أسهمت الدراسات النسوية في رفق علم اجتماع المعرفة بنمط معرفي جديد، انطلق من التجربة الاجتماعية للمرأة داخل الأسرة والمؤسسات والمجتمع، وما يرافقها من أدوار وعلاقات يومية، وقد أفضى هذا المسار إلى بروز ما يُعرف بـ علم اجتماع المعرفة النسوية (Feminist Sociology of Knowledge)، الذي ركّز على إنتاج المعرفة من موقع المرأة الاجتماعي، معبراً عن خبرتها الخاصة في العمل، والأمومة، والعلاقة الزوجية، والتفاعل المهني داخل المؤسسات التعليمية. <sup>(٣)</sup>

(١) نوال السعداوي، مصدر سابق، ص ٢٠٠-١٣٤.

(٢) Makdisi, Jean Said, Noha Bayoumi & Rafif Rida Sidawi (Eds.), Arab Feminisms: Gender and Equality in the Middle East, 1st ed., I.B. Tauris/Bloomsbury, London/New York, 2014, pp.21-108.

(٣) معن خليل العمر، علم اجتماع الجندر، دار الشروق، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٥، ص ٢٤٨.

إلا أن هذا النمط المعرفي، وعلى الرغم من أهميته العلمية، تعرّض في كثير من السياقات الأكاديمية إلى تمييز إيديولوجي ناتج عن النظر إليه بوصفه معرفة "بسيطة" أو "غير محايدة"، مقابل المعرفة الذكورية التي تُقدّم غالبًا على أنها كلية وموضوعية، وقد أدى هذا التصنيف إلى تسييس البحث النسوي، بحيث لا يُقيّم أحيانًا على أساس معايير العلمية، بل من خلال خلفيات أيديولوجية أو ثقافية مسبقة تحدّ من شرعيته الأكاديمية، وفي السياق العراقي، ولاسيما داخل المؤسسات الجامعية، يظهر هذا التسييس بوصفه أحد المعوقات غير المباشرة لإنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة، إذ تواجه الباحثات صعوبات في الاعتراف بموضوعاتهن البحثية، أو في إدماج المقاربات النسوية ضمن البحث العلمي، أو في الوصول إلى مواقع التأثير الأكاديمي، كما ينعكس ذلك على طبيعة مشاركة المرأة في البحث العلمي، وحجم حضورها في المشاريع البحثية، واللجان العلمية، ومراكز صنع القرار داخل الجامعة.<sup>(١)</sup>

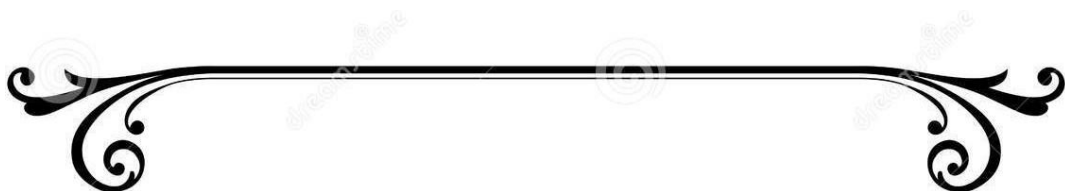
وبناءً على ذلك، يمكن اعتبار التمييز الإيديولوجي ضد المعرفة النسوية أحد المعوقات التي تسهم في إضعاف إنتاج المعرفة الأكاديمية للمرأة، ليس بسبب قصور علمي من قبل النساء، بل نتيجة لوجود تصورات معرفية تقليدية داخل المجتمع ما تزال تؤثر في بنية الحقل الأكاديمي .

---

(١)معن خليل العمر ، مصدر سابق ، ص ٢٤٩.

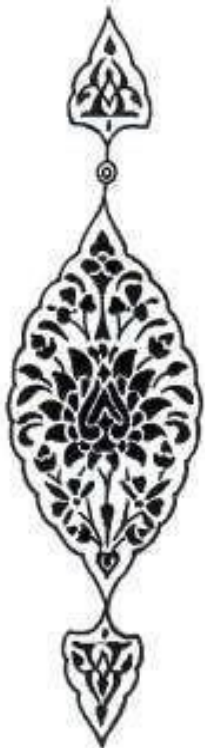
# **الباب الثاني**

## **الجانب الميداني في الدراسة**



# **الفصل الخامس**

## **الاطار المنهجي في الدراسة**



## التمهيد

تعتمد هذه الدراسة على المنهج العلمي بوصفه الإطار الأساسي لفهم موضوع الدراسة، إذ يُعد البحث العلمي وسيلة منظمة للوصول إلى تفسيرات دقيقة للظواهر الاجتماعية، وانطلاقاً من ذلك، تم بناء هذه الدراسة وفق خطوات منهجية واضحة ومتربطة، تهدف إلى تحليل العوامل التي تؤثر في مشاركة المرأة في الإنتاج المعرفي داخل البيئة الأكاديمية .

وقد شملت هذه الخطوات تحديد نوع الدراسة ومنهجها بما ينسجم مع طبيعة الموضوع، فضلاً عن صياغة فرضيات تعكس تصورات أولية حول أبرز المعوقات التي تواجه المرأة في هذا المجال، كما تم تحديد مجالات الدراسة البشرية والمكانية والزمانية، بما يساعد على تحديد سياق الظاهرة المدروسة، إلى جانب تصميم العينة الإحصائية بما يضمن تمثيل مجتمع الدراسة بشكل مناسب .

وفي هذا الإطار، اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأدوات البحثية التي تتلاءم مع المنهج المستخدم، فضلاً عن توظيف بعض الأساليب الإحصائية في تنظيم البيانات وتحليلها، بما يسهم في الوصول إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية .

## المبحث الاول

### نوع الدراسة ومنهجها وفرضياتها

#### اولاً : نوع الدراسة

تُصنّف البحوث الاجتماعية إلى نوعين رئيسيين هما: البحوث الكمية والبحوث الكيفية، ويضم كل منهما مجموعة من المناهج والأدوات العلمية المختلفة. ويعتمد اختيار نوع البحث بشكل أساسي على طبيعة المشكلة البحثية والأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها .

وبما أن هدف الدراسة الحالية يتمثل في فهم وتحليل المعوقات التي تواجه المرأة في إنتاج المعرفة الأكاديمية في العراق، من خلال آراء وتصورات التدريسيات داخل البيئة الجامعية، فإن ذلك يتطلب جمع بيانات ذات طابع كمي، ومن ثم إخضاعها لتحليل إحصائي دقيق يساعد في تفسير المعوقات والكشف عن أنماطها المختلفة.

وعليه، تسعى الدراسة إلى توظيف الأسلوب الكمي بوصفه الأسلوب المناسب لتنظيم البيانات وتحليلها بشكل علمي، بما يساهم في الوصول إلى نتائج واضحة تدعم تفسير الظاهرة موضوع البحث .

وتُعتبر هذه الدراسة من ضمن الدراسات الوصفية التحليلية، إذ تهدف إلى رصد واقع مشاركة المرأة في إنتاج المعرفة الأكاديمية في العراق، مع التركيز على المعوقات التي تواجهها في هذا المجال. ويعتمد هذا النوع من الدراسات على وصف الظواهر الاجتماعية كما هي في الواقع، ثم تحليلها للكشف عن طبيعة العلاقات والتحديات المرتبطة بها. كما تتناول الدراسة تحليل البيانات التي تم جمعها ميدانياً من عينة البحث، بهدف الوصول إلى تفسيرات علمية تساعد في فهم أعمق للظاهرة، وتقديم نتائج يمكن الاستفادة منها في تطوير البيئة الأكاديمية للمرأة في العراق .

#### ثانياً : منهج الدراسة

يُقصد بالمنهج الأسلوب الذي يعتمد عليه الباحث في التعامل مع الحقائق والمفاهيم والأفكار، إذ يمثل الإطار الذي يوجه خطوات البحث نحو الوصول إلى نتائج علمية دقيقة، فالمنهج هو الطريق الذي يسلكه الباحث للكشف عن الحقيقة وفهم الظواهر، من خلال خطة واضحة تتضمن مجموعة من العمليات الفكرية والتنظيمية.<sup>(١)</sup>

(١) علي معمر عبد المؤمن، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، دار الكتب الوطنية، الطبعة الاولى، ليبيا، ٢٠٠٨،

يُعرّف المنهج ايضاً بأنه الطريقة المنظمة التي يتبعها الباحث في تنفيذ دراسته، إذ يقوم على خطة واضحة تستند إلى أسس وقواعد علمية محددة تساعد في الوصول إلى أهداف البحث، ويعتمد هذا المنهج على خطوات مدروسة توجه مسار الدراسة بشكل علمي، من خلال جمع البيانات والمعلومات بصورة منهجية، ثم تحليلها بدقة اعتماداً على الملاحظة الموضوعية، بما يسهم في الوصول إلى نتائج موثوقة.<sup>(١)</sup>

واعتمدت الباحثة في هذه الدراسة، **منهج المسح الاجتماعي** : وهو أحد الأساليب المنهجية التي يعتمدها الباحث لجمع البيانات من مجتمع معين أو من عينة ممثلة له، وذلك بهدف التعرف على خصائص الظاهرة محل الدراسة، ويستند هذا المنهج إلى استخدام أدوات منظمة، مثل الاستبانة أو المقابلة، لجمع معلومات دقيقة بطريقة منهجية، مما يساعد في تحليلها والوصول إلى نتائج تعكس واقع المجتمع المدروس بصورة علمية.<sup>(٢)</sup>

يُعرّف كذلك بأنه احد البحوث الذي يستخدمه الباحث في الدراسات التي تعتمد على استجواب جميع أفراد مجتمع البحث أو عينة كبيرة منه، بهدف تقديم وصف دقيق للظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ومدى انتشارها، ويقتصر دور هذا النوع من الدراسات على الوصف فقط، دون التعمق في تحليل العلاقات بين المتغيرات أو البحث في الأسباب الكامنة وراءها.<sup>(٣)</sup>

وعلى اساس هذا المنهج، اختارت الباحثة جامعة القادسية، مجالاً مكانياً لدراساتها، وبشكل اكثر دقة اختارت الهيئة التدريسية من النساء لثُمّثل عينة الدراسة، لذلك فأن عملية المسح الاجتماعي تضمنت هنا، حصر اعداد الهيئة التدريسية من النساء في جامعة القادسية، لغرض اختبار الاسئلة والفرضيات الموضوعية سواء في اداة الاستبيان او اداة المقابلة، واستناداً الى ذلك اعتمدت الباحثة على عينة طبقية تناسبية والتي بلغت نحو ( ٢٨٢ ) وهي موزعة على الاناث من الهيئة التدريسية .

(١) علي معمر عبد المؤمن، مصدر سابق، ص ١٤.

(٢) عبد الرحمن سيد سليمان، مناهج البحث، دار الكتب، الطبعة الاولى، جامعة عين الشمس، مصر، ٢٠١٤، ص ١٤١.

(٣) محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، دار الكتب، الطبعة الثالثة، صنعاء اليمن، ٢٠١٩، ص ٥٢.

### ثالثاً : فرضيات الدراسة

تُعدّ الفرضية تصوراً أولياً يضعه الباحث كإجابة محتملة عن تساؤلات الدراسة، وهي ليست مجرد تخمين عشوائي، بل تقوم على أساس علمي يستند إلى معارف سابقة أو إطار نظري أو خبرة بحثية. وتوجّه الفرضية مسار البحث، إذ تساعد في تحديد ما ينبغي كاختباره وتحليله للوصول إلى نتائج علمية دقيقة.<sup>(١)</sup> وقامت الباحثة بصياغة فرضياتها على النحو التالي :

**الفرضية الصفرية الرئيسية :** لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمؤسسية وبين إنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة .

**فرضية البحث الرئيسية :** توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمؤسسية وبين إنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة .

#### الفرضيات الفرعية:

**الفرضية الصفرية الاولى :** لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المعوقات الاجتماعية وإنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة .

**فرضية البحث الاولى :** توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المعوقات الاجتماعية وإنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة .

**الفرضية الصفرية الثانية :** لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المعوقات الاقتصادية وإنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة .

**فرضية البحث الثانية :** توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المعوقات الاقتصادية وإنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة .

**الفرضية الصفرية الثالثة :** لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المعوقات السياسية وإنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة .

**فرضية البحث الثالثة :** توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المعوقات السياسية وإنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة .

**الفرضية الصفرية الرابعة :** لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المعوقات المؤسسية وإنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة .

(١) نوقان عبيدات وكايد عبد الحق وآخرون، البحث العلمي مفهومه وادواته واساليبه، دار الفكر، الطبعة السابعة عشر، عمان الاردن، ٢٠١٥، ص ٨٠.

فرضية البحث الرابعة : توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المعوقات المؤسساتية وإنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة .

## المبحث الثاني

### مجالات الدراسة وتصميم العينة الاحصائية

#### أولاً : مجالات الدراسة

يُعدّ تحديد حدود الدراسة من الخطوات الأساسية في البحث العلمي، إذ يحدد للباحث الإطار الذي يتحرك ضمنه في اختبار تساؤلاته وفرضياته، ويسهم هذا التحديد في بناء فهم منظم ومتكامل لموضوع الدراسة ومتطلباته، ومن هنا تبرز أهمية توضيح مجالات الدراسة بدقة، تمهيداً للانتقال إلى اختيار وتصميم العينة الإحصائية بما يتناسب مع أهداف البحث .

١. المجال البشري : استهدفت ادوات جمع البيانات في البحث ( الاستبيان والمقابلة )، اعضاء الهيئة التدريسية من الاناث فقط، اذ قامت الباحثة بأختيار ( ١٠ ) مبحوثات من التدريسيات للمقابلة ونحو ( ٢٨٢ ) تدريسية لأداة الاستبيان .

٢. المجال المكاني : يُقصد به الاطار الجغرافي الذي أجري فيه المسح الاجتماعي، والذي كان يتمثل في جامعة القادسية ضمن جميع كلياتها .

٣. المجال الزمني : هو المدة الزمنية التي استغرقتها الباحثة لجمع البيانات وعرضها وتحليلها، وقد استغرقت الدراسة البحثية بجانبها النظري من ( ٢٠٢٥/٩/١ ) لغاية ( ٢٠٢٦/١/١١ )، اما الجانب الميداني من ( ٢٠٢٦/١/١٢ ) لغاية ( ٢٠٢٦/٤/٣٠ ) .

#### ثانياً : تصميم العينة الاحصائية

يُعدّ الاعتماد على عينة من مجتمع الدراسة من المتطلبات الأساسية في البحث العلمي الميداني، خاصة بعد تحديد متغيرات الدراسة المستقلة والتابع، وتمثل العينة جزءاً من مجتمع البحث يتم اختياره بطريقة منهجية، بحيث يعكس خصائصه ويساعد في دراسة الظاهرة بشكل علمي، وقد تشمل العينة أفراداً أو مواقع محددة، تبعاً لطبيعة الدراسة وأهدافها .

ولكي نحدد العينة بدقة لجأت الباحثة في الدراسة الحالية الى اسلوب العينة الطبقية التناسبية : تُعدّ من أساليب العينات الاحتمالية، حيث يقوم الباحث بتقسيم مجتمع الدراسة إلى طبقات أو فئات تختلف فيما بينها وفق خاصية معينة مرتبطة بموضوع البحث، ويهدف هذا التقسيم إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من

التجانس داخل كل طبقة، بحيث تكون الوحدات داخلها متشابهة نسبياً، مقابل وجود اختلافات بين الطبقات نفسها، ويسهم ذلك في تقليل التباين داخل كل طبقة، مما يساعد في الحصول على نتائج أكثر دقة وتمثيلاً للمجتمع. (١)

اي ان تم توزيع حجم العينة على الكليات كافة في جامعة القادسية باستخدام أسلوب العينة الطبقية التناسبية، حيث جرى تحديد عدد الأستاذات المختارات من كل كلية وفق نسبتها في مجتمع البحث الأصلي، لضمان تمثيل جميع الكليات تمثيلاً عادلاً. وبذلك أصبحت العينة بواقع بلغ (٢٨٢) وحدة بنسبة (٢٦٪) من الاستاذات في جامعة القادسية، اما توزيع استمارات البحث تم بطريقة عشوائية بسيطة، يأتي بيانها في الجدول التالي :

جدول ( ١ ) يوضح اعداد الهيئة التدريسية من الاناث في جامعة القادسية :

| الكلية                  | عدد الاستاذات | حجم العينة من الكلية |
|-------------------------|---------------|----------------------|
| رئاسة الجامعة           | ٥٦            | ١٥                   |
| كلية الآثار             | ١٦            | ٤                    |
| كلية الآداب             | ٨٠            | ٢١                   |
| كلية الادارة والاقتصاد  | ٦٧            | ١٨                   |
| كلية التربية            | ٢٠١           | ٥٤                   |
| كلية التربية الرياضية   | ٢٥            | ٧                    |
| كلية التربية للبنات     | ٤٤            | ١٢                   |
| كلية التقانات الاحيائية | ٣٢            | ٩                    |
| كلية التمريض            | ٢٦            | ٧                    |
| كلية الزراعة            | ٢٩            | ٨                    |
| كلية الصيدلة            | ٣٣            | ٩                    |
| كلية الطب               | ٧٧            | ٢١                   |
| كلية العلوم             | ١١٨           | ٣٢                   |
| كلية الفنون الجميلة     | ١٣            | ٣                    |
| كلية القانون            | ٢٦            | ٧                    |
| كلية الهندسة            | ٦٨            | ١٦                   |
| كلية طب الاسنان         | ٣٦            | ١٠                   |
| كلية الطب البيطري       | ٦١            | ١٦                   |
| كلية علوم الحاسبات      | ٤٧            | ١٣                   |
| المجموع                 | ١٠٥٥          | ٢٨٢                  |

(١) محمد عبد العال النعيمي، طرق ومناهج البحث العلمي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان الاردن، ٢٠١٤، ص ٨٥.

وعلى هذا الاساس، يتضح ان تصميم العينة في الدراسة الحالية ارتكز على تحديد وحدات العينة من اعضاء الهيئة التدريسية من الاناث في جامعة القادسية، والتي حددت بـ ( ١٨ ) كلية اضافة الى رئاسة الجامعة، بوحدات بشرية بلغت ( ٢٨٢ ) من الاناث، والتي صنفتم عن طريق مجتمع الدراسة البالغ ( ١٠٥٥ )، علماً ان نوع العينة كما ذكرنا سابقاً طبقية تناسبية .

### المبحث الثالث

#### وسائل جمع البيانات والوسائل الاحصائية

##### اولاً : أدوات جمع البيانات

إن استخدام أدوات جمع البيانات في هذه الدراسة يأتي بهدف دعم تحقيق أهدافها الرئيسية، إذ اعتمدت الباحثة على أداتي المقابلة والاستبيان بوصفهما من الوسائل الملائمة للحصول على المعلومات المرتبطة بموضوع البحث، بما يسهم في الإجابة عن التساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات التي تم صياغتها، وذلك على النحو الآتي :

١. **المقابلة :** تُعدّ المقابلة إحدى أدوات جمع البيانات في البحث الميداني، حيث يقوم الباحث بالتواصل المباشر مع المبحوثين في أماكن تواجدهم، سواء في منازلهم أو مواقع عملهم، بهدف الحصول على معلومات تتعلق بموضوع الدراسة، انطلاقاً من كونهم يمتلكون خبرة أو معرفة تسهم في تحقيق أهداف البحث.<sup>(١)</sup>

اعتمدت الباحثة على أداة المقابلة بوصفها وسيلة أساسية لجمع البيانات من أفراد مجتمع البحث، لما توفره من فرصة للتوضيح والاستفهام المباشر حول بعض الأسئلة التي تتطلب تفاعلاً وجهاً لوجه، ولا يمكن الاكتفاء فيها بالإجابة المكتوبة فقط، وقد جاء استخدام المقابلة بشكل خاص في الموضوعات التي تتصل بفهم طبيعة المعوقات التي تواجه المرأة في إنتاج المعرفة الأكاديمية، والتي قد لا تكون واضحة أو قابلة للقياس من خلال الاستبيان وحده .

كما أسهمت هذه الأداة في تعميق الفهم حول التجارب الفعلية للتدريسيات داخل البيئة الجامعية، ولاسيما في جامعة القادسية، من خلال إجراء مقابلات دقيقة مع عدد من أعضاء الهيئات التدريسية، بما يساعد على تفسير أبعاد الظاهرة المدروسة ووضعها ضمن إطارها الاجتماعي والمعرفي في الدراسة الحالية .

٢. **الاستبيان :** يُعدّ الاستبيان من الأدوات الأساسية في جمع البيانات في البحث العلمي، إذ يُستخدم للحصول على معلومات تتعلق بالحقائق والظروف والآراء والاتجاهات المرتبطة بموضوع الدراسة، كما

(١) ابراهيم ابراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق، الطبعة الاولى، عمان الاردن، ٢٠٠٩، ص

يُسهّم في دعم الملاحظة واستكمالها، وقد يُعد في بعض الحالات الوسيلة الأكثر ملاءمة أو الخيار العملي المتاح لإجراء الدراسة الميدانية والوصول إلى بيانات منظمة يمكن تحليلها علمياً<sup>(١)</sup>.  
اذ تُعتبر الاستبانة إحدى الأدوات التفاعلية المهمة في جمع البيانات، إلا أن استخدامها يتطلب فهماً دقيقاً لطبيعة الإشكالية البحثية المرتبطة بموضوع الدراسة، فضلاً عن الإلمام بأهدافها الرئيسية. إذ إن إعداد أسئلة الاستبانة لا يُعدّ عملية بسيطة، بل يحتاج إلى عناية خاصة في الصياغة، بحيث تكون الأسئلة واضحة ومحددة، وقادرة في الوقت ذاته على قياس أبعاد الظاهرة المدروسة.

ولتحقيق الفائدة المرجوة من هذه الأداة، ينبغي على الباحثة امتلاك خبرة كافية في بناء الأسئلة، إلى جانب فهم خصائص العينة المستهدفة، ولاسيما التدريسيات في البيئة الجامعية العراقية، بما يسهم في صياغة أسئلة منسجمة مع واقعهنّ الاجتماعي والأكاديمي.

وبناءً على ذلك، فقد مرّ تصميم الاستبانة بعدة مراحل متسلسلة، سيتم عرضها تباعاً :

أ . مرحلة الاعداد : في هذه المرحلة تم إعداد ورقة الاستبيان من مجموعة اسئلة بلغت ( ٥٠ ) سؤالاً استندت الباحثة في صياغة هذه الاسئلة على اهداف بحثها وتسؤلاته، فضلاً عن الفرضيات، الى جانب مراجعة المقاربات النظرية في معاناة موضوع الدراسة، والدراسات السابقة التي تأتي ضمن نفس السياق، وبعد ذلك عرضت الاسئلة على الخبراء والمحكمين الذين ابدوا آراء اساسية في تقويم الاستبانة، ثم وزعت الاسئلة الى اربعة محاور وعلى النحو الآتي :

- البيانات الاساسية التي تضمنت ( ١٠ ) مؤشرات
- البيانات المتعلقة بالمحور الاول ( المعوقات الاجتماعية لإنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة ) والتي تضمنت نحو ( ١٠ ) اسئلة .
- البيانات المتعلقة بالمحور الثاني ( المعوقات الاقتصادية لإنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة ) والتي تضمنت نحو ( ١٠ ) اسئلة .
- البيانات المتعلقة بالمحور الثالث ( المعوقات السياسية لإنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة ) والتي تضمنت نحو ( ١٠ ) اسئلة .
- البيانات المتعلقة بالمحور الرابع ( المعوقات المؤسساتية لإنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة ) والتي تضمنت نحو ( ١٠ ) اسئلة .

(١) رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي اساسياته النظرية وممارسته العلمية، دار الفكر المعاصر، الطبعة الاولى، بيروت لبنان، ٢٠٠٠، ص ٣٢٩.

ب. اختبار صدق الاستبانة : يُقصد بصدق الاستبانة مدى قدرتها على قياس الظاهرة أو السلوك الذي صُممت من أجله بشكل دقيق، ويُعدّ الاختبار صادقاً عندما يعكس فعلياً ما يسعى إلى قياسه، وليس شيئاً آخر. كما يُعدّ الصدق أكثر أهمية من الثبات، إذ قد تعطي الأداة نتائج متسقة عند تكرارها، لكنها لا تكون بالضرورة معبرة عن الظاهرة المقصودة، مما يقلل من قيمتها العلمية .<sup>(١)</sup>

ويُعدّ التحقق من صدق الاستبانة من المتطلبات الأساسية في بناء أداة القياس، إذ تم عرض فقراتها على مجموعة من الخبراء المتخصصين في مجالات البحث العلمي، لما يمتلكونه من خبرة منهجية ومعرفية تسهم في تقييم مدى ملاءمة الفقرات لموضوع الدراسة. وقد تمثّل دورهم في مراجعة صياغة الأسئلة، وتحديد مدى قدرتها على قياس الأبعاد المرتبطة بموضوع “المرأة ومعوقات إنتاج المعرفة الأكاديمية في العراق”. وقد أسهمت الملاحظات التي قدمها المحكّمون في تعديل بعض الفقرات وتحسين دقتها ووضوحها، الأمر الذي انعكس إيجاباً على كفاءة الأداة في جمع البيانات من أفراد العينة. وقد بلغ عدد الخبراء المشاركين في عملية التحكيم كما هو موضح في الجدول أدناه :

جدول ( ٢ ) يوضح صدق اسئلة الاستبيان

| ت       | اسماء الخبراء            | مكان العمل                  | الاسئلة المقبولة | الاسئلة المعدلة | الاسئلة المرفوضة | درجة الاستبيان بالنسبة المئوية |
|---------|--------------------------|-----------------------------|------------------|-----------------|------------------|--------------------------------|
| ١       | أ.د صلاح كاظم جابر       | كلية الآداب، جامعة القادسية | ٥٠               | ١               | ٠                | ٪ ٩٨                           |
| ٢       | أ.د علي جواد وتوت        | كلية الآداب، جامعة القادسية | ٥٠               | ٢               | ٠                | ٪ ٩٦                           |
| ٣       | أ.د ثائر رحيم كاظم       | كلية الآداب، جامعة القادسية | ٥٠               | ٠               | ٠                | ٪ ١٠٠                          |
| ٤       | أ.د نصير محسن عبد الحسين | كلية الآداب، جامعة القادسية | ٥٠               | ١               | ٠                | ٪ ٩٨                           |
| ٥       | أ.م.د حسين عليوي عبدالله | كلية الآداب، جامعة القادسية | ٥٠               | ١               | ٠                | ٪ ٩٨                           |
| ٦       | أ.م.د وليدة عبد سماوي    | كلية الآداب، جامعة القادسية | ٥٠               | ١               | ٠                | ٪ ٩٨                           |
| ٧       | أ.م.د سحر كاظم نجم       | كلية الآداب، جامعة بغداد    | ٥٠               | ٢               | ٠                | ٪ ٩٦                           |
| ٨       | أ.م. أنيس شهيد محمد      | كلية الآداب، جامعة القادسية | ٥٠               | ٠               | ٠                | ٪ ١٠٠                          |
| المجموع |                          |                             |                  |                 |                  | ٪ ٩٨                           |

$$س = \frac{مج س}{ن} = \frac{٧٨٤}{٨} = ٩٨$$

(١) نادية سعيد، عبد الرحمن برقوق، منهجية البحث العلمي في البحوث الاجتماعية، مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الجزائر، ٢٠١٧، ص ٣٦٣

وعلى هذا الاساس تعتبر فقرات الاستبانة صادقة ويمكن الاعتماد عليها في معاينة اجابات المبحوثين وجمعها لغرض التحليل والتفسير

ت. **الثبات** : يُشير ثبات المقياس إلى مدى اتساق الأداة في قياس الظاهرة نفسها عبر الزمن، أي قدرتها على إعطاء نتائج متقاربة عند تكرار استخدامها في ظروف مشابهة، ويمكن التحقق من هذا الثبات من خلال إعادة تطبيق الأداة على نفس الأفراد، ثم مقارنة النتائج لمعرفة درجة استقرارها، وكلما كانت النتائج متقاربة، دلّ ذلك على انخفاض تأثير العوامل العشوائية وارتفاع مستوى دقة المقياس <sup>(١)</sup>.

ولغرض التحقق من ثبات الاستبانة، قامت الباحثة بتطبيقها على عينة استطلاعية بلغت (٣٠) استمارة من التدريسيات في جامعة القادسية، بوصفهن من الفئة المستهدفة بالدراسة. ثم أُعيد تطبيق الاستبانة على العينة نفسها بعد مرور أسبوعين، بهدف التأكد من مدى اتساق إجابات المبحوثات واستقرارها بمرور الزمن، وقد أظهرت النتائج وجود درجة واضحة من الثبات والاتساق في فقرات الاستبانة، مما يعزز من صلاحيتها للتطبيق الميداني .

#### ثانياً: الوسائل الإحصائية المستخدمة في الدراسة

يُعدّ استخدام الوسائل الإحصائية في البحوث والدراسات الاجتماعية من الجوانب الأساسية التي تسهم في تعزيز دقة النتائج العلمية وموضوعيتها، لما تؤديه من دور مهم في تحليل البيانات والكشف عن طبيعة الظواهر الاجتماعية وتفسيرها بصورة علمية منظمة، وصولاً إلى استنتاجات تساعد في فهم واقع الظاهرة المدروسة .

ومع التطور التقني، لم تعد العمليات الإحصائية تعتمد بصورة كاملة على الجهد الذهني للباحثة أو على إجراء الحسابات اليدوية المعقدة التي قد تكون عرضة للخطأ أو السهو، بل أصبحت تُنجز عبر برامج إحصائية حديثة تعتمد على الحاسوب، تمتاز بالدقة والسرعة في معالجة البيانات وتحليلها. ومن أبرز هذه البرامج برنامج SPSS، الذي يُعد من البرامج الإحصائية المستخدمة في البحوث الاجتماعية، إذ يتيح إدخال البيانات وتخزينها وإجراء التحليلات الإحصائية المختلفة فضلاً عن إعداد الجداول والرسوم البيانية الخاصة بالبيانات. وقد اعتمدت الباحثة في دراستها على عدد من الوسائل الإحصائية، منها :

#### ١ - النسبة المئوية (Percentage) :

استُعملت لمعرفة القيمة النسبية لإجابات أفراد العينة، وبيان تكرارات الاستجابات بصورة رقمية واضحة .

(١) نادية سعيد، عبد الرحمن برقوق، مصدر سابق، ص ٣٦١.

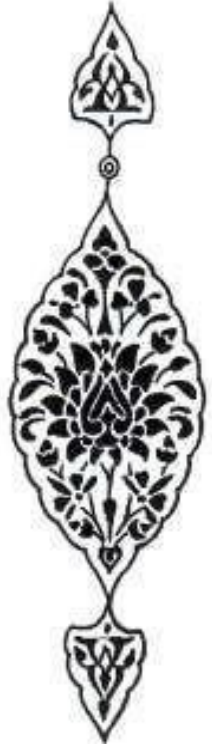
٢ - المتوسط الحسابي (Arithmetic Mean) :

استُخدم للتعرف على المعدل العام للبيانات الإحصائية الخاصة بوحدة عينة الدراسة .

٣ - الانحراف المعياري (Standard Deviation) :

استُعمل لقياس مقدار تشتت البيانات ومدى ابتعادها عن المتوسط الحسابي، وذلك للتعرف على درجة تجانس إجابات أفراد العينة أو تباينها .

٤ - مربع كاي (Chi-square test) : يُعد اختبار مربع كاي (Chi-Square)، ويرمز له بـ  $(\chi^2)$ ، من الاختبارات الإحصائية المهمة التي تُستخدم لقياس مدى توافق البيانات مع توزيع أو نظرية معينة. ويهدف هذا الاختبار إلى معرفة ما إذا كانت الفروق بين التكرارات الفعلية للعينة والتكرارات المتوقعة ذات دلالة إحصائية أم أنها حدثت بصورة عشوائية. ويُستخدم اختبار مربع كاي غالباً مع البيانات الاسمية أو البيانات التي تكون على شكل تكرارات، إذ يعتمد على مقارنة التكرارات المشاهدة (Observed) بالتكرارات المتوقعة (Expected) للمتغير محل الدراسة في المجتمع الأصلي، وذلك من أجل تحديد درجة حسن المطابقة بينهما. فإذا كانت الفروق بسيطة دلّ ذلك على وجود توافق، أما إذا كانت كبيرة فيشير ذلك إلى وجود اختلاف ذي دلالة إحصائية .



**الفصل السادس**  
**عرض وتحليل وتفسير بيانات**  
**الدراسة الميدانية**

## التمهيد :

يمثل الجانب الميداني القسم الثاني وهو القسم الاستقرائي بمعنى انه القسم الذي يتطلب جمع المعلومات والوحدات الخاصة بالدراسة، الى جانب انه القسم الذي يُعنى بتحليل وتبويب وتفسير وتصنيف المعلومات المستقاة الى مؤشرات كمية يسهل استخراج الاستنتاجات من وراءها .

لذا فان كمية المعلومات التي تتطلبها الدراسة الحالية توفقت على استجابات الباحثين في الاستبانة المصممة لهذا الغرض .

وعليه فان هذا الفصل يُعنى بالتحليل المستمد الى الميدان وهو المجال المكاني والبشري لوحدات العينة وفي ما يلي تعرض لمحاور التحليل لهذا الفصل كما موضح ادناه :

### المبحث الاول : البيانات الاولى

#### المبحث الثاني : البيانات المتعلقة بالمعوقات الرئيسية بإنتاج المعرفة الأكاديمية للمرأة

١. عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالمعوقات الاجتماعية في إنتاج المعرفة لدى المرأة
٢. عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالمعوقات الاقتصادية في إنتاج المعرفة لدى المرأة
٣. عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالمعوقات السياسية في إنتاج المعرفة لدى المرأة
٤. عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالمعوقات المؤسسية في إنتاج المعرفة لدى المرأة

#### المبحث الثالث : عرض البيانات المتعلقة بنتائج المقابلات

## المبحث الاول

### عرض وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالخصائص الاولى للعيينة

لاشك ان الخصائص الفردية والاجتماعية للمبحوثات تشكل مقدمة اساسية لفهم اجاباتهم في ما تم عرضه من اسئلة محددة في استبانات الدراسة .

و فيما يلي نعرض هذه الخصائص بشكل مفصل كما موضح أدناه :

اولاً : العمر

جدول رقم ( ٣ ) يبين توزيع افراد العينة بحسب الفئات العمرية

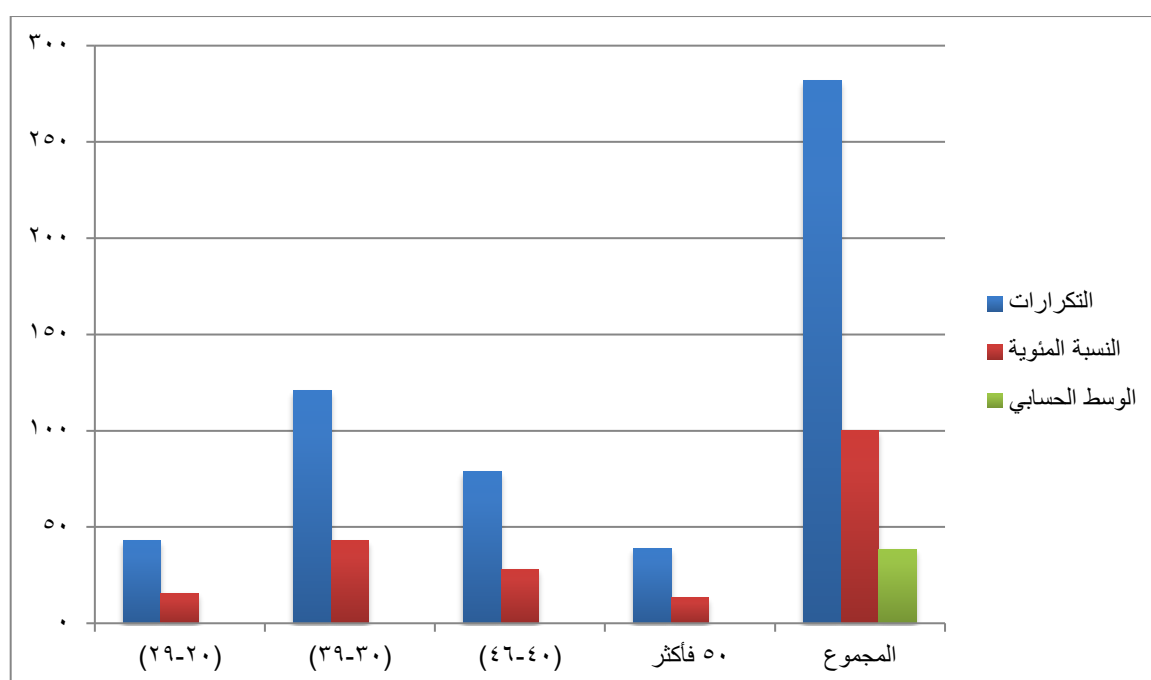
| الفئات العمرية | التكرارات | النسبة المئوية | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|----------------|-----------|----------------|---------------|-------------------|
| (٢٩-٢٣)        | ٤٣        | ١٥.٧           | ٣٨.٥٤         | ٩.٠٧              |
| (٣٩-٣٠)        | ١٢١       | ٤٢.٩           |               |                   |
| (٤٦-٤٠)        | ٧٩        | ٢٨.١           |               |                   |
| ٥٠ فأكثر       | ٣٩        | ١٣.٣           |               |                   |
| المجموع        | ٢٨٢       | ١٠٠            |               |                   |

يعرض الجدول (٣) البيانات المتعلقة بالفئات العمرية للمبحوثات في جامعة القادسية . وقد تبين ان النسبة الاكبر من المبحوثات تميل الى الفئة العمرية الواقعة ما بين ( ٣٩-٣٠ ) سنة في واقع ( ٤٣ % ) من العينة تقريباً، في حين جاء في المرتبة الثانية الفئة العمرية الواقعة ما بين ( ٤٩-٤٠ ) سنة في واقع ( ٢٨ % )، تلتها الفئة العمرية الواقعة ما بين ( ٢٩-٢٣ ) سنة في واقع ( ١٦ % ) من العينة تقريباً، تلتها الفئة العمرية ( ٥٠ فأكثر ) بواقع ( ١٣ % ) من العينة .

ان المعطيات اعلاه تشير الى الفئة العمرية الاكثر حضوراً من مجتمع الدراسة وهي الفئة العمرية ما بين ( ٣٩-٣٠ ) بواقع ( ٤٣ % ) تقريباً وهذا بطبيعة الحال يرتبط بالسمات الديموغرافية للمجتمع العراقي واحدى هذه السمات الواضحة هي ان المجتمع العراقي يصنف ضمن المجتمعات ذات المورد الشبابي . وهذا ما أكدته ايضاً معطيات التعداد السكاني الاخير في العراق <sup>(١)</sup>.

(١) وزارة التخطيط، التعداد السكاني العام في العراق وحسب الرابط <https://mop.gov.iq/archives/35531>

وقت الزيارة ٢٠٢٦/٤/٧ الساعة ١١:٣٥ م



شكل رقم (١) يبين توزيع افراد العينة بحسب الفئات العمرية

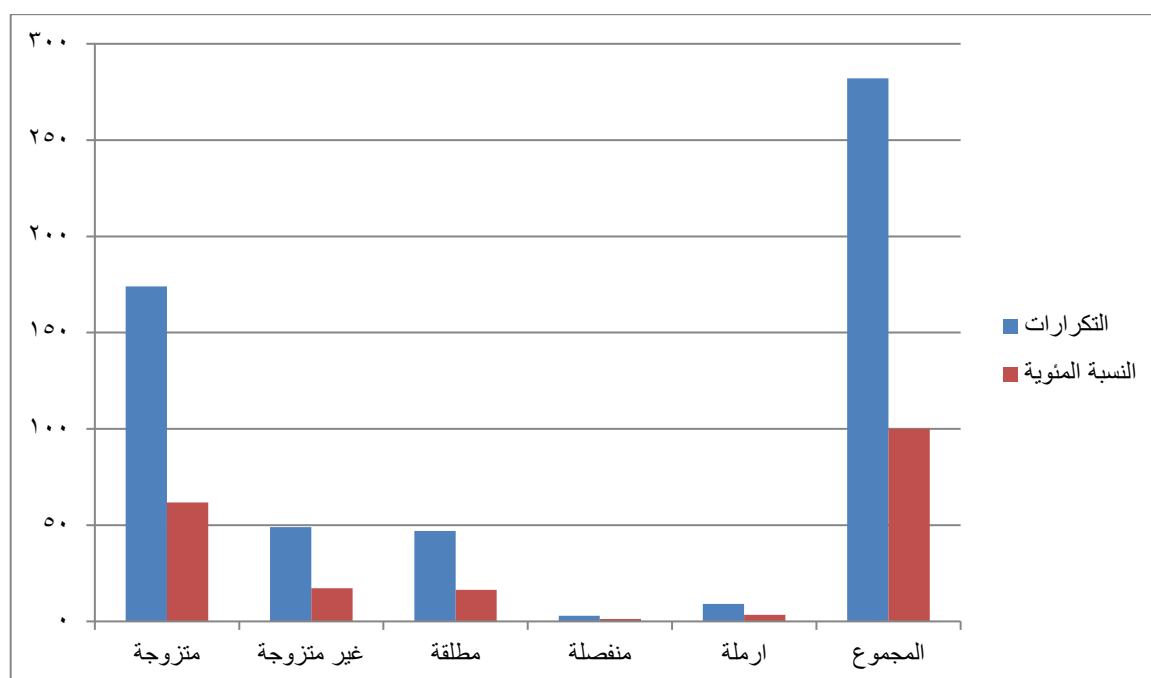
ثانياً : الحالة الزوجية

جدول رقم ( ٤ ) يبين توزيع افراد العينة بحسب الحالة الزوجية

| الحالة الزوجية | التكرارات | النسبة المئوية |
|----------------|-----------|----------------|
| متزوجة         | ١٧٤       | ٦١.٧           |
| غير متزوجة     | ٤٩        | ١٧.٣           |
| مطلقة          | ٤٧        | ١٦.٤           |
| منفصلة         | ٣         | ١.٢            |
| ارملة          | ٩         | ٣.٤            |
| المجموع        | ٢٨٢       | ١٠٠            |

يعرض الجدول (٤) البيانات المتعلقة بالحالة الزوجية للمبحوثات في جامعة القادسية . وقد تبين ان النسبة الاكبر من التدريسيات متزوجات بنسبة ( ٦٢ ٪ ) من العينة تقريباً، تليها التدريسيات غير المتزوجات بواقع (١٧٪)، تليها المطلقات بواقع ( ١٦ ٪ )، تلتها الارامل بواقع ( ٣ ٪ )، واخيراً تلتها المنفصلات بواقع ( ١ ٪ ) .

ويبدو واضحاً ان النسبة الاكبر تميل لصالح التدريسيات المتزوجات في جامعة القادسية، وهو ربما ما يشكل تحدياً في المسؤوليات والمهام الملقاة على عاتق التدريسيات . فضلاً عن ذلك فان الحالات الزوجية الاخرى ايضاً تشكل تحديات بالنسبة للتدريسيات اذا ما عرفنا ان المسؤوليات الادارية والعلمية تشكل ايضاً مسؤوليات مهمه تحتاج الى تحمل واضح . ولذلك سيتم قياس ذلك من فهم العلاقات المتداخلة ما بين الحالة الزوجية والمعوقات الاجتماعية من وجهة نظر التدريسيات .



شكل رقم (٢) يبين توزيع افراد العينة بحسب الحالة الزوجية

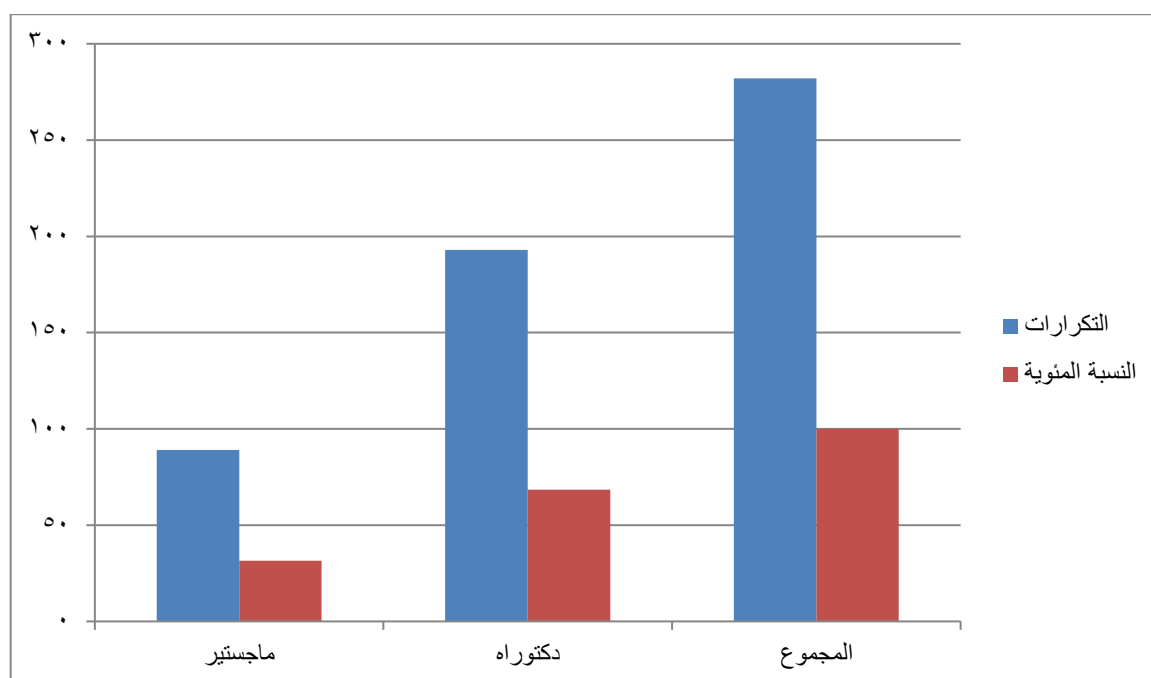
### ثالثاً : التحصيل العلمي

جدول رقم ( ٥ ) يبين توزيع افراد العينة بحسب التحصيل العلمي

| البدائل | التكرارات | النسبة المئوية |
|---------|-----------|----------------|
| ماجستير | ٨٩        | ٣١.٥           |
| دكتوراه | ١٩٣       | ٦٨.٥           |
| المجموع | ٢٨٢       | ١٠٠            |

يعرض الجدول (٥) البيانات المتعلقة بالتحصيل العلمي للتدريسيات في جامعة القادسية، وقد تبين ان النسبة الاكبر لحملة شهادات الدكتوراه في كليات جامعة القادسية بواقع بلغ ( ٦٨ % ) من العينة، في حين

ان حملة شهادات الماجستير للتدريسيات في كليات جامعة القادسية بواقع ( ٣١ ٪ ) من العينة، ويتضح من عرض البيانات اعلاه ان حملة الدكتوراه من التدريسيات في جامعة القادسية كانت الاغلب بين وحدات العينة وهذا يرتبط بطبيعة الحال بإتاحة فرص متعددة للحصول على الشهادات العليا ولاسيما شهادة الدكتوراه علماً ان الفرص لا تتوقف على الجامعات المحلية وانما تتعداها الى الجامعات الإقليمية والدولية وهو ما يفسر ايضاً القيمة الاقتصادية المتعلقة في الحصول على شهادة عليا التي تسمح بإضافة مخصصات مالية إضافية للتدريسيات .



شكل رقم (٣) يبين توزيع افراد العينة بحسب التحصيل العلمي

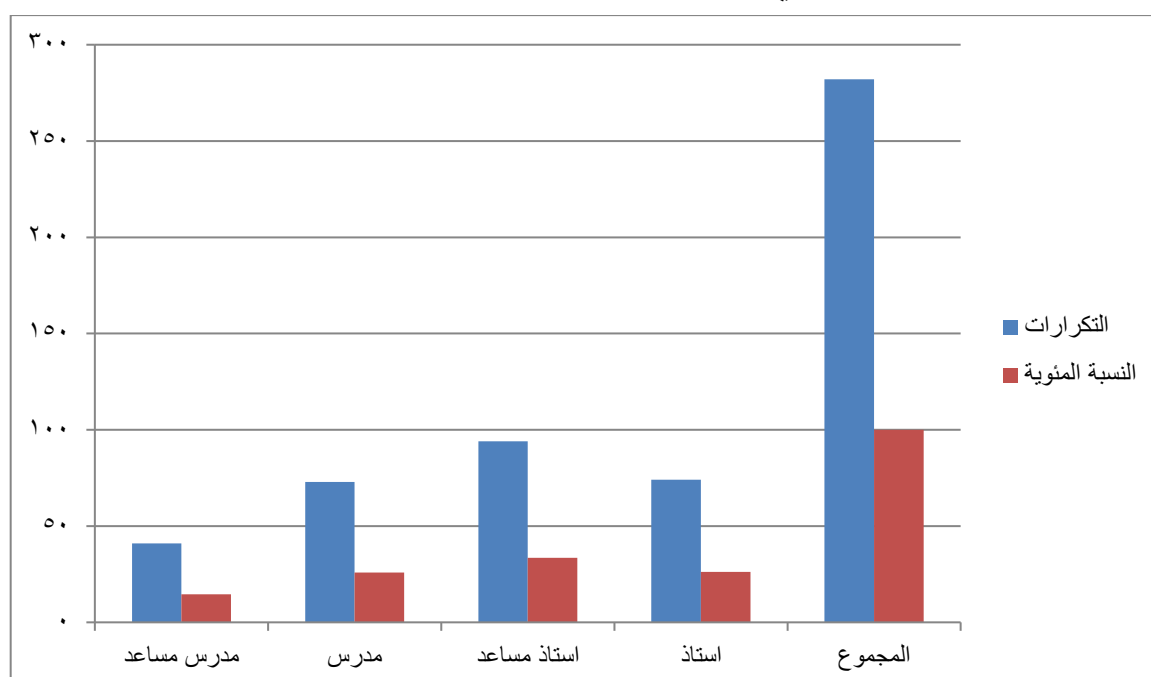
رابعاً : اللقب العلمي

جدول رقم ( ٦ ) يبين توزيع افراد العينة بحسب اللقب العلمي

| البدائل     | التكرارات | النسبة المئوية |
|-------------|-----------|----------------|
| مدرس مساعد  | ٤١        | ١٤.٥           |
| مدرس        | ٧٣        | ٢٥.٨           |
| استاذ مساعد | ٩٤        | ٣٣.٥           |
| استاذ       | ٧٤        | ٢٦.٢           |
| المجموع     | ٢٨٢       | ١٠٠            |

يعرض الجدول (٦) البيانات المتعلقة باللقب العلمي بالمبحوثات في جامعة القادسية وقد تبين النسبة الأكبر لصالح لقب الاستاذ مساعد بواقع ( ٣٣.٥ ٪ ) من العينة، تلاها لقب الاستاذ بواقع ( ٢٦.٢ ٪ ) من العينة، تلاها لقب المدرس بواقع ( ٢٥.٨ ٪ ) من العينة، واخيراً تلاها لقب المدرس مساعد بواقع ( ١٤.٥ ٪ ) من العينة .

ان المعطيات اعلاه تؤكد التدرج العلمي الواضح في الحصول على الالقاب العلمية للتدريسيات ولاسيما مرتبة الاستاذ مساعد والاستاذ اللتان تؤشران على الاقبال الواضح للتدريسيات في الترقى العلمي داخل جامعة القادسية وعند جمع التكرارات من الاستاذ مساعد والاستاذ فان النسبة تكون اكبر بكثير بواقع ( ٦٠ ٪ ) تقريباً وهذا ما يفسر ايضاً ان الجنبه الاقتصادية في اللقب العلمي ربما احد الاسباب الرئيسية في هذا الاقبال على اللقب العلمي، وكذلك يفسر ايضاً انسيابية الاجراءات الادارية في الترقيات العلمية لإتاحة الفرصة للتدريسيات في الترقى العلمي، وهذا ما ينعكس تبعاً على اجابات المبحوثات فيما يلي من الاسئلة اثناء التحليل والشكل الآتي يوضح ذلك :



شكل رقم (٤) يبين توزيع افراد العينة بحسب اللقب العلمي

## خامساً : التخصص

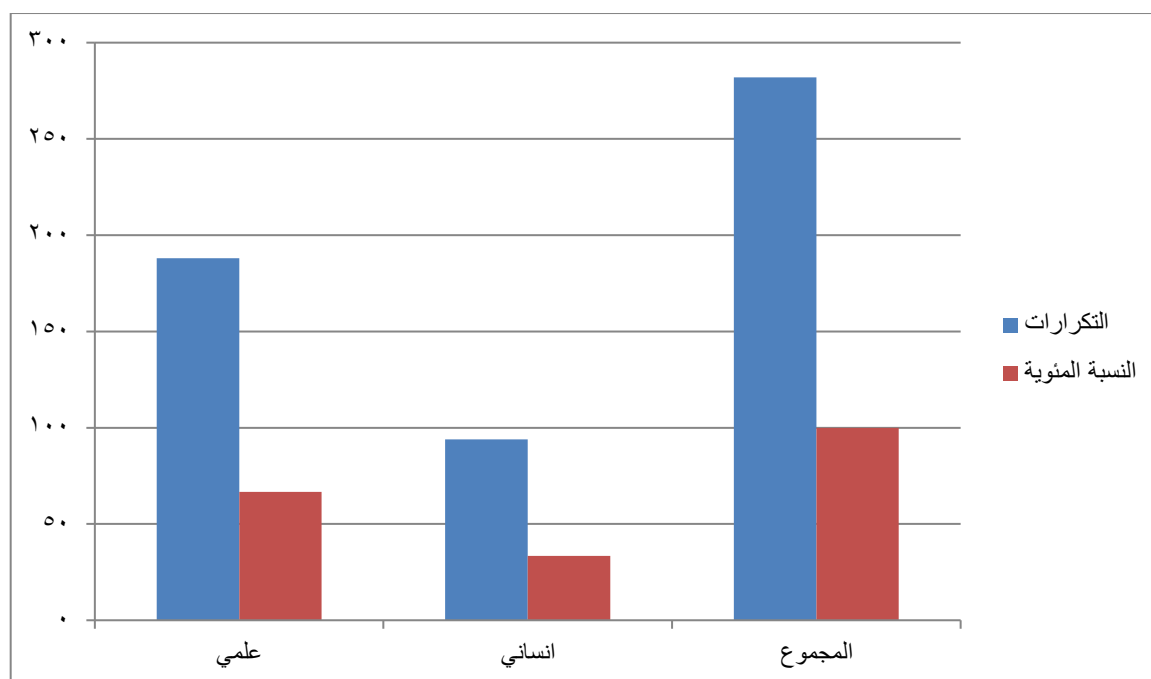
جدول رقم ( ٧ ) يبين توزيع افراد العينة بحسب التخصص

| النسبة المئوية | التكرارات | البدائل |
|----------------|-----------|---------|
| ٦٦.٦           | ١٨٨       | علمي    |
| ٣٣.٤           | ٩٤        | انساني  |
| ١٠٠            | ٢٨٢       | المجموع |

يعرض الجدول (٧) البيانات المتعلقة بالتخصص للتدريسيات في جامعة القادسية . وقد تبين ان النسبة الاكبر كانت لصالح المبحوثات اللواتي تخصصهن علمي بواقع ( ٦٧ ٪ ) من العينة تقريباً، في حين اشارت نسبة من المبحوثات بواقع ( ٣٣ ٪ ) تخصصهن انساني .

و يبدو واضحاً ان المعطيات المتعلقة بالجدول اعلاه يشير الى تفوق التخصصات العلمية وذلك اسناداً الى مؤشرات اخرى تدعم هذه المعطيات على سبيل المثال عدد الكليات العلمية في جامعة القادسية والبالغة نحو (١١) كلية من مجموع (١٨) كلية وهو ما يعتبر التوجه العام للاناث نحو التخصصات العلمية الى جانب انه يشكل ايضاً التوجه العام للمجتمع العراقي نحو تفضيل هذه التخصصات لأسباب اقتصادية واجتماعية معينة .

وكذلك ايضاً يتعلق التفضيل للتخصصات العلمية في مدى إتاحتها لفرص العمل الموازية (ان جاز المعنى ) أي ان التدريسية بإمكانها الاستفادة من تخصصها العلمي الذي يتيح لها فرص ثانوية . وفي الجانب الاخر فان التخصصات الانسانية تواجه تراجعاً واضحاً في الاقبال عليها وهذا ما يرتبط ايضاً بأسباب معينة منها على سبيل المثال : ( فرص الوظائف من وراءها وعدم وجود سياسة تعليمية واضحة لتحديد حاجة الجامعات من التخصصات الانسانية مقابل التخصصات العلمية، يضاف اليها ايضاً قلة فرص البعثات الانسانية مقارنة بالتخصصات العلمية ) .



شكل رقم (٥) يبين توزيع افراد العينة بحسب التخصص

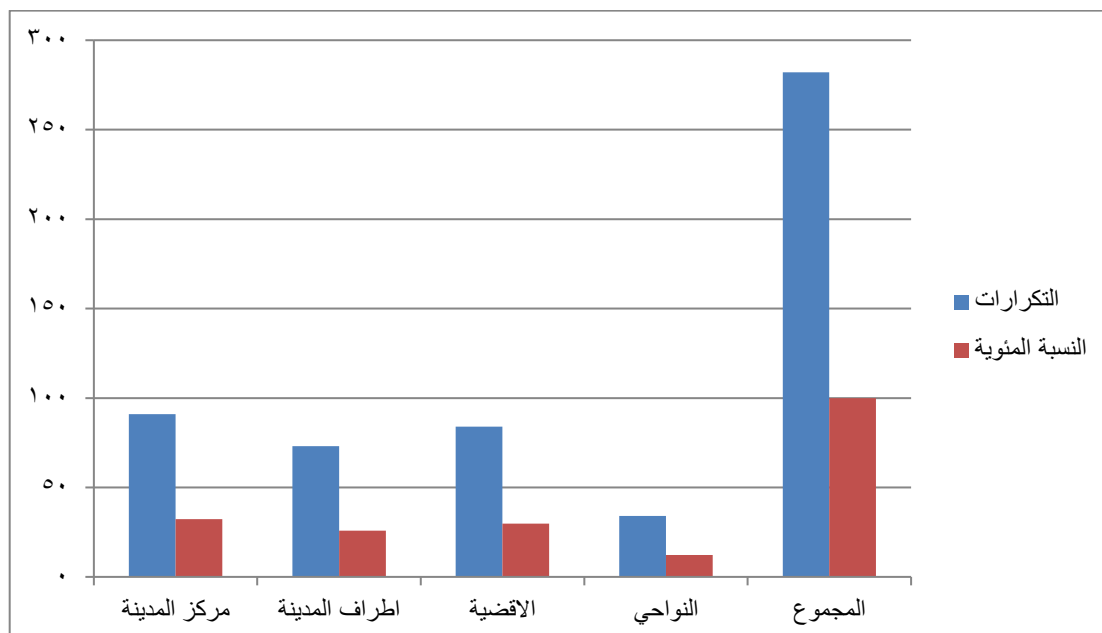
#### سادساً : محل الإقامة

جدول رقم ( ٨ ) يبين توزيع افراد العينة بحسب محل الإقامة

| البدائل       | التكرارات | النسبة المئوية |
|---------------|-----------|----------------|
| مركز المدينة  | ٩١        | ٣٢.٢           |
| اطراف المدينة | ٧٣        | ٢٥.٨           |
| الاقضية       | ٨٤        | ٢٩.٨           |
| النواحي       | ٣٤        | ١٢.٢           |
| المجموع       | ٢٨٢       | ١٠٠            |

يعرض الجدول (٨) البيانات المتعلقة بمحل الإقامة التي تم تصنيفها وفق معايير الباحثة الشخصية والتي استندت فيها على تغيير شكل المكان المتمثل في مدينة الديوانية وتشيديه، مما جعلنا نضيف ما أسميناه بـ ( أطراف المدينة ) المتمثلة بسعة الاراضي الزراعية التي تحولت الى سكن محيط لتكون مركز المدينة . وقد تبين وفقاً لمعطيات الجدول اعلاه ان ما نسبته ( ٣٢ ٪ ) من العينة أشرنا الى سكنهم في مركز المدينة، تلتها ( ٣٠ ٪ ) من العينة تقريباً أشرن الى سكنهم ضمن الاقضية، تلتها ( ٢٦ ٪ ) من العينة تقريباً أشرن الى سكنهم في اطراف المدينة، تلتها اخيراً ( ١٢ ٪ ) أشرن الى سكنهم في النواحي . ويمكن الاشارة

منها الى ان المعاينة بواقع مدينة الديوانية ان فيها من التحضر المفرط <sup>(١)</sup> واضح المعالم في مدينة الديوانية من خلال تزايد عدد السكان والضغط الكبير على الخدمات العامة ولاسيما السكن، لذلك من المبحوثات ما اشرن الى سكنهن في اطراف المدينة بواقع ( ٢٦ ٪ ) من العينة تقريباً .



شكل رقم (٦) يبين توزيع افراد العينة بحسب محل الإقامة

سابعاً : سنوات الخدمة

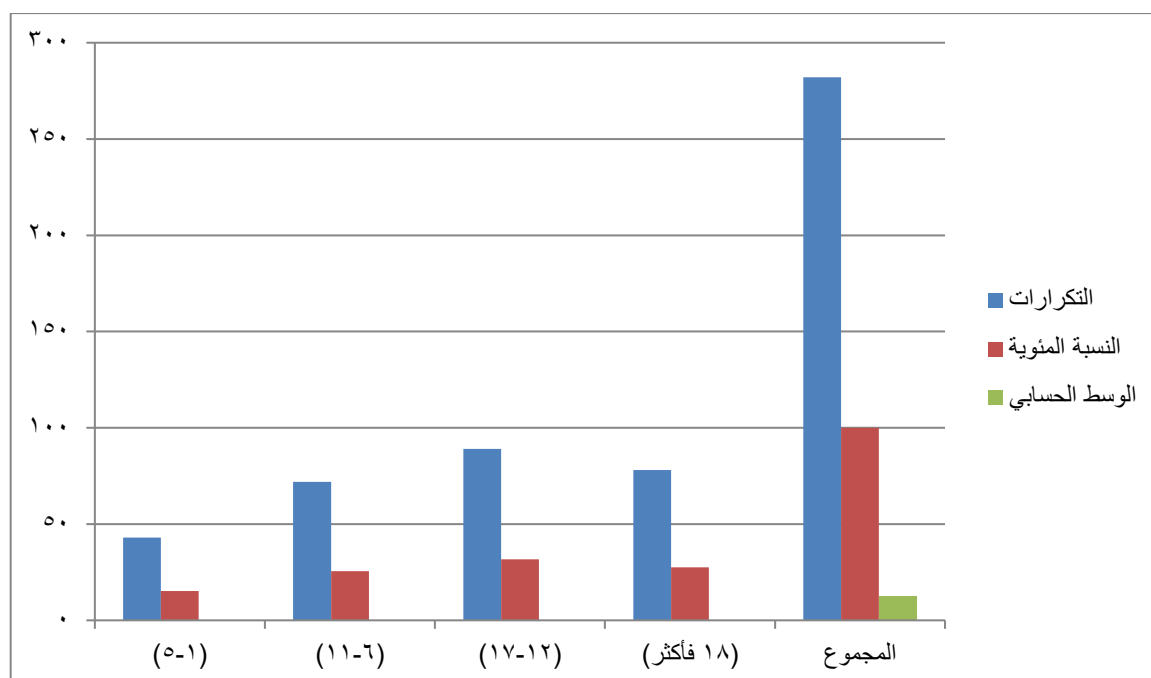
جدول رقم ( ٩ ) يبين توزيع افراد العينة بحسب سنوات الخدمة الفعلية

| سنوات الخدمة بالفئات | التكرارات | النسبة المئوية | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|----------------------|-----------|----------------|---------------|-------------------|
| (٥-١)                | ٤٣        | ١٥.٢           | ١٢.٧٣         | ٥.٨٩              |
| (١١-٦)               | ٧٢        | ٢٥.٥           |               |                   |
| (١٧-١٢)              | ٨٩        | ٣١.٧           |               |                   |
| (١٨ فأكثر)           | ٧٨        | ٢٧.٦           |               |                   |
| المجموع              | ٢٨٢       | ١٠٠            |               |                   |

<sup>(١)</sup> يُستخدم مفهوم التحضر المفرط (Over-urbanization) لوصف حالة تظهر غالباً في الدول التي ما تزال في بدايات مسار التصنيع. وتتمثل هذه الحالة في وجود خلل واضح بين حجم السكان في المدن وبين مستوى التطور الاقتصادي، إذ ترتفع نسبة المقيمين في المناطق الحضرية بشكل يفوق قدرة الاقتصاد على استيعابهم. للمزيد تنتظر: عياصرة وثائر مطلق، التحضر المفرط: دراسة على المستوى العالمي، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد ٤٣، ملحق، الاردن، ٢٠١٦، ص ١٤٣

يعرض الجدول (٩) من البيانات المتعلقة بعدد سنوات الخدمة الفعلية للتدريسيات في جامعة القادسية وقد تبين ان البيئة الاكبر تميل لصالح التدريسيات ممن لديهن خدمة فعلية في الجامعة ضمن الفئة الواقعة ما بين ( ١٢-١٧ ) سنة بواقع ( ٣٢ ٪ ) من العينة تقريباً، تلتها الفئة الواقعة ما بين ( ١٨ سنة فأكثر ) بواقع ( ٢٨ ٪ ) من العينة تقريباً، تلتها الفئة الواقعة ما بين ( ٦-١١ ) سنة بواقع ( ٢٥ ٪ ) من العينة، واخيراً تلتها الفئة الواقعة ما بين ( ١-٥ ) سنة بواقع ( ١٥ ٪ ) من العينة .

ان المعطيات اعلاه تكشف لنا ان الخبرات التدريسية والادارية للمبحوثات واضحة ومتراكمة ولاسيما اننا لاحظنا الفئات الواقعة المتدرجة من ( ٦- ١٨ ) سنة بواقع يبلغ اجمالاً ( ٨٥ ٪ ) من العينة تقريباً، وهذه النسبة تشكل مؤشراً واضحاً على النضج المهني والخبرات الكفيلة بالاستجابة للاسئلة الدراسية الراهنة والتي يتطلب في معظمها هذه الخبرات في المسار الاكاديمي للتدريسيات وهذا ما يساعدنا لاحقاً في معاينة وتفسير العلاقة مع البيانات المتحصلة من الميدان بخصوص المعوقات الاجتماعية في العمل الاكاديمي .



شكل رقم (٧) يبين توزيع افراد العينة بحسب سنوات الخدمة الفعلية

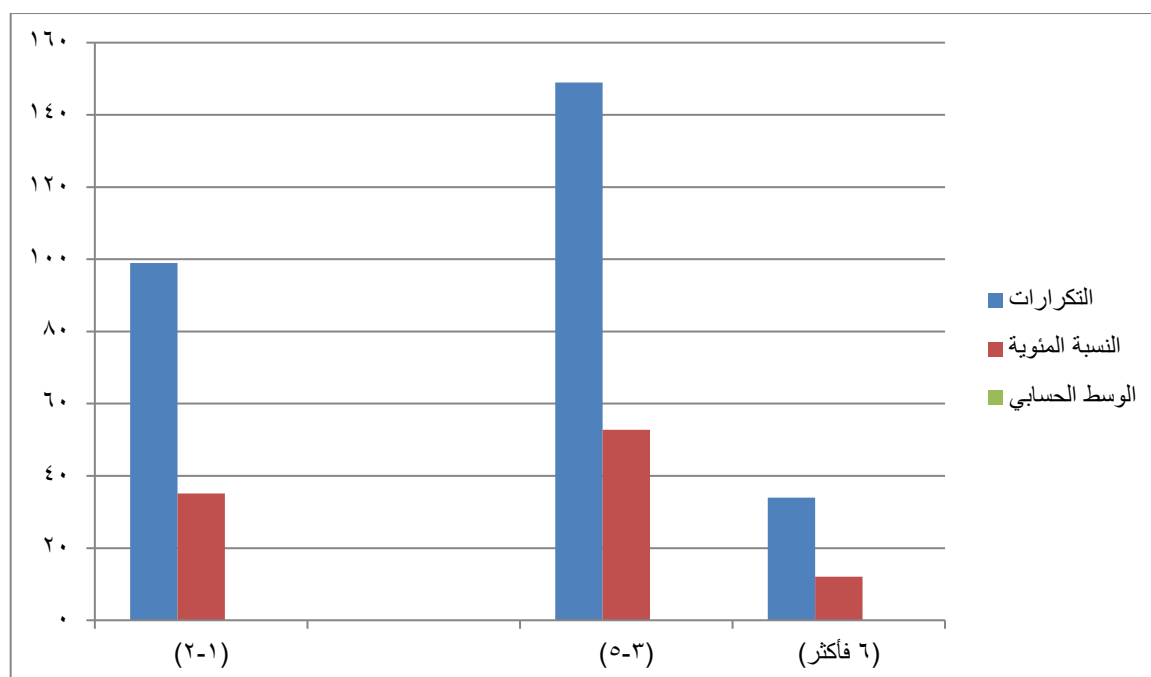
ثامناً : عدد افراد العائلة

جدول رقم ( ١٠ ) يبين توزيع افراد العينة بحسب عدد افراد العائلة

| البدائل   | التكرارات | النسبة المئوية | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|-----------|-----------|----------------|---------------|-------------------|
| (٢-١)     | ٩٩        | ٣٥.١           | ٣.٤٨          | ١.٧٣              |
| (٥-٣)     | ١٤٩       | ٥٢.٨           |               |                   |
| (٦ فأكثر) | ٣٤        | ١٢.١           |               |                   |
| المجموع   | ٢٨٢       | ١٠٠            |               |                   |

يعرض الجدول ( ١٠ ) البيانات المتعلقة بأجابات المبحوثات حول عدد الابناء لديهم . وقد تبين ان النسبة الاكبر من المبحوثات أشرن الى الخيار الثاني المتمثل بعدد الابناء ما بين ( ٥-٣ ) بواقع (٥٢.٨%) من العينة، في حين اجابت المبحوثات على الخيار الاول المتمثل ما بين ( ٢-١ ) من الابناء بواقع ( ٣٥.١ % )، واخيراً أشرن المبحوثات الى الخيار الثالث وهو ( ٦ أبناء فأكثر ) بواقع ( ١٢.١ % ) من العينة .

ويبدو من المعطيات في الجدول اعلاه ان نصف العينة من المبحوثات أشرن الى عدد الابناء ما بين ( ٥-٣ ) بواقع ( ٥٢.٨ % ) من العينة وهذه دلالة تتعلق بدور العادات والتقاليد الاجتماعية في تحييد التكاثر للأبناء . فما زال المجتمع العراقي مجتمعاً تقليدياً يميل بشكل كبير الى التقاخر بعدد الابناء . لكن في المقابل وحسب ما اظهرته المعطيات في اعلاه ان هناك نزوعاً نحو عقلنة الأسرة بمعنى ان توجهات بعض المبحوثات تميل بشكل واضح نحو الاقتصار على عدد محدود جداً من الابناء لأسباب تتعلق بالتكلفة الاقتصادية والمعيشية في ظل متغيرات الحياة المتسارعة والتي تفرض على الأسر مراعاة عدد الابناء بين الزوج والزوجة وهو ما يُفسر علاقة المسؤوليات المهنية الملقاة على عاتق المبحوثات ما يجعل الاقتصار على عدد ابناء محدود وكما اظهره الجدول اعلاه ما بين ( ٢-١ ) بواقع ( ٣٥.١ % ) من العينة .



شكل رقم (٨) يبين توزيع أفراد العينة بحسب عدد أفراد العائلة

#### تاسعاً: المنصب

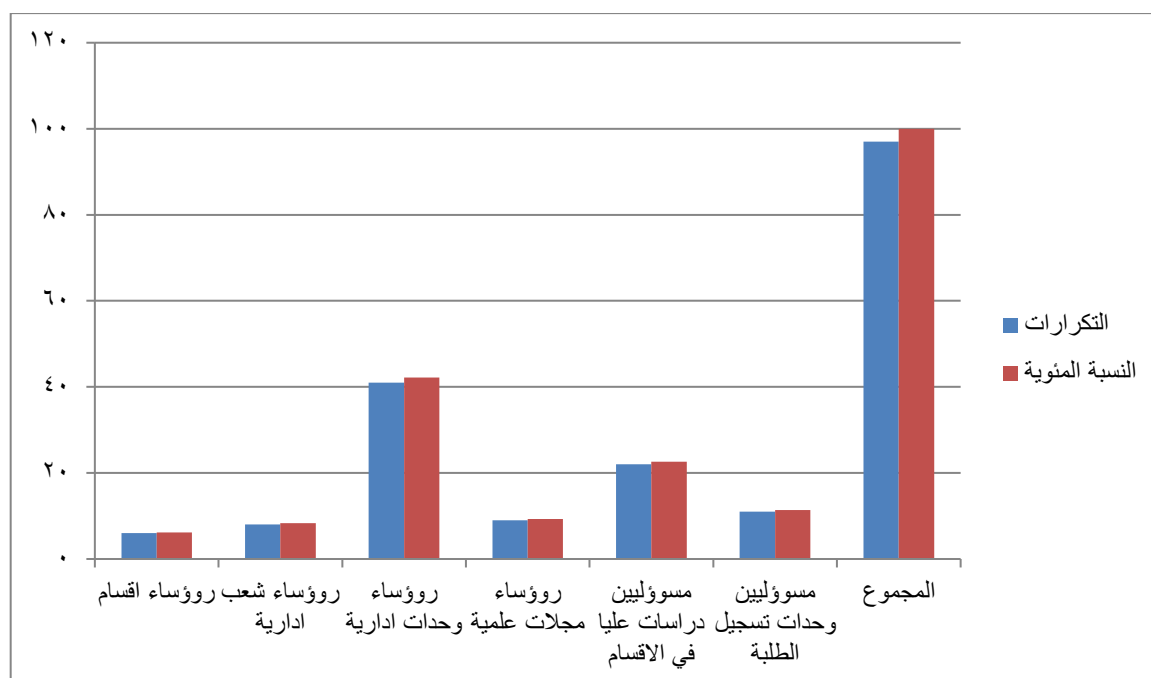
جدول رقم ( ١١ ) يبين توزيع أفراد العينة بحسب المنصب

| البدائل                        | التكرارات | النسبة المئوية |
|--------------------------------|-----------|----------------|
| رؤساء اقسام                    | ٦         | ٦.٢            |
| رؤساء شعب ادارية               | ٨         | ٨.٣            |
| رؤساء وحدات ادارية             | ٤١        | ٤٢.٢           |
| رؤساء مجلات علمية              | ٩         | ٩.٣            |
| مسؤولين دراسات عليا في الاقسام | ٢٢        | ٢٢.٦           |
| مسؤولين وحدات تسجيل الطلبة     | ١١        | ١١.٤           |
| المجموع                        | ٩٧        | ١٠٠            |

يعرض الجدول ( ١١ ) البيانات المتعلقة بالمناصب التي وجدت لدى المبحوثات . وقد تبين ان قسماً من التدريسيات مسؤولي وحدات ادارية في الجامعة بواقع ( ٤٢ ٪ ) وهي المرتبة الاولى، تلتها الدراسات العليا

بواقع ( ٢٢.٦ % ) من العينة، تلتها المرتبة الثالثة مسؤولي وحدات تسجيل الطلبة بواقع ( ١١.٤ %) من العينة، تلتها بالمرتبة الرابعة رؤساء مجلات علمية بواقع ( ٩.٣ % ) من العينة، تلتها بالمرتبة الخامسة رؤساء شعب إدارية بواقع ( ٨.٣ % ) من العينة، وأخيراً بالمرتبة السادسة رؤساء الأقسام بواقع ( ٦.٢ % ) من العينة .

إن اللافت للنظر في المعطيات أعلاه أن ما مجموعه ( ٩٧ ) من التدريسيات بواقع ( ٣٤ % ) من المجموع العام للعينة البالغ عددها ( ٢٨٢ ) لديهن مناصب ومسؤوليات داخل الجامعة وهو ما يؤثر على حضور واضح للعنصر النسوي في تحمل المسؤوليات الإدارية والعلمية داخل الجامعة كما أنه يدل على المنافسة الواضحة للتدريسيات مقارنة بالتدريسيين في الجامعة وهذا ما اتضح لدى الباحثة عند إجراء المقابلات، فهن أي التدريسيات أكدن لنا حضورهن المنافس في تقلد المناصب العلمية والإدارية في الجامعة .



شكل رقم (٩) يبين توزيع أفراد العينة بحسب المنصب

## عاشراً : كمية النشر العلمي

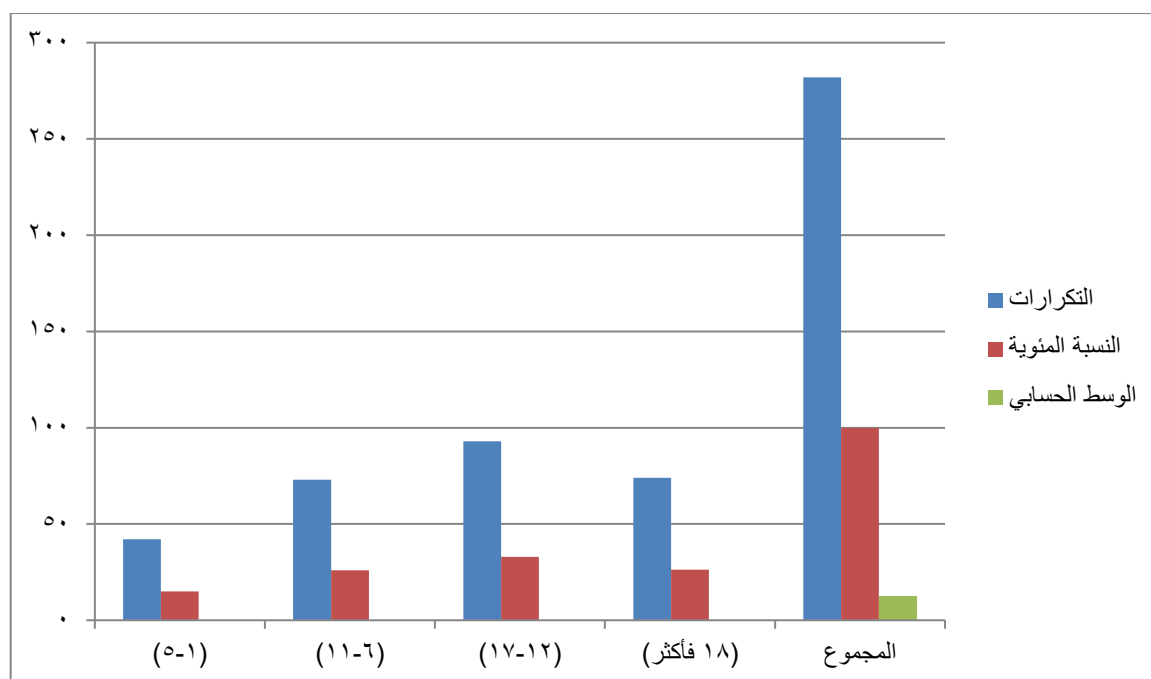
جدول ( ١٢ ) يبين توزيع افراد العينة بحسب كمية النشر العلمي

| البدائل    | التكرارات | النسبة المئوية | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|------------|-----------|----------------|---------------|-------------------|
| (٥-١)      | ٤٢        | ١٤.٩           | ١٢.٦٨         | ٥.٨٠              |
| (١١-٦)     | ٧٣        | ٢٥.٩           |               |                   |
| (١٧-١٢)    | ٩٣        | ٣٢.٩           |               |                   |
| (١٨ فأكثر) | ٧٤        | ٢٦.٣           |               |                   |
| المجموع    | ٢٨٢       | ١٠٠            |               |                   |

يعرض الجدول ( ١٢ ) البيانات المتعلقة بكمية النشر العلمي للتدريسيات في جامعة القادسية . وقد تبين ان عدد المنشورات العلمية في الاختصاص ما بين ( ١٧-١٢ ) جاءت في المرتبة الاولى بواقع (٣٣٪) من العينة تقريباً، تلتها كمية المنشورات العلمية ما بين ( ١٨ فأكثر ) بواقع ( ٢٦ ٪ ) من العينة تقريباً، تلتها كمية المنشورات العلمية ما بين ( ٥-١ ) بواقع ( ١٥ ٪ ) من العينة تقريباً .

ان البيانات اعلاه تكشف لنا كمية المنشورات العلمية للتدريسيات وهو على ما يبدو مرتبط بكمية الخدمة بالسنوات والتي تتطلب من التدريسيات انجاز ابحاثهن ودراستهن لغرض الترقيات العلمية، وهو ما اكدته البيانات المؤشرة في اعلاه ولا سيما ( ١١-٦ ) و ( ١٧-١٢ )، فضلاً عن ذلك ان طبيعة الخبرات المتراكمة عبر السنوات تفرض على التدريسيات هذه الكمية من المنشورات العلمية سواء دراسات علمية او مقالات او كتب مؤلفة ومترجمة ومشاركات في الندوات والمؤتمرات العلمية . وقد اظهرت دراسات سابقة تلك العلاقات المتداخلة بين كمية النشر واللقب العلمي وعدد السنوات <sup>(١)</sup>.

(١) للمزيد تنتظر : حاتم راشد علي، التراتب الهرمي وراس المال العلمي في الحقل الاكاديمي العراقي، دراسة تطبيقية تحليلية في اقسام علم الاجتماع، مجلة اوروك للعلوم الانسانية جامعة المثنى ،كلية التربية للعلوم الانسانية، مجلد ١٦، عدد ٣، ٢٠٢٣.



شكل رقم (١٠) يبين توزيع افراد العينة بحسب كمية النشر العلمي

## المبحث الثاني

### عرض وتحليل وتفسير المعوقات الرئيسية في إنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة

أن دراسة المعوقات التي تواجه المرأة في إنتاج المعرفة الأكاديمية تتطلب النظر إليها بوصفها ظاهرة تتداخل فيها أبعاد اجتماعية ومؤسسية وثقافية. لذلك، فإن تحليل هذه المعوقات لا يمكن فصله عن السياق العام الذي تعمل فيه المرأة داخل الحقل الأكاديمي، وما يحيط به من شروط وبُنى تؤثر في فرصها وقدرتها على الإنتاج العلمي .

وبما أن الإطار النظري قد تناولنا فيه هذه المعوقات من حيث المفهوم والتصنيف، فإن هذا المبحث يركز على عرض وتحليل وتفسير المعوقات الرئيسية والتي عبّرت عنها عينة الدراسة. كما نسعى للخوض في الدراسة الميدانية لبيان الاشتباك بين المتغيرات ( المعوقات الرئيسية وإنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة ) في ضوء الواقع الاجتماعي والأكاديمي، مع بيان طبيعة العلاقات بينها، سواء كانت علاقات سببية أو ارتباطية .

وفيما يلي عرض تفصيلي لمحاور الدراسة الميدانية والتي تكمن في هدف الدراسة :

### المحور الاول : عرض وتحليل المعوقات الاجتماعية في إنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة

تشكل المعوقات الاجتماعية أحد أبرز التحديات التي تواجه الواقع الأكاديمي في المجتمع العراقي، نظراً لارتباطها بالبنية الاجتماعية السائدة وما تحمله من قيم وعادات وأعراف قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في أدوار الأفراد داخل المؤسسات التعليمية. وتعد هذه المعوقات أكثر تعقيداً لأنها تتداخل مع التنشئة الاجتماعية، والأدوار الجندرية، والتصورات النمطية السائدة حول المرأة ومكانتها في المجتمع. وفيما يتعلق بموضوع إنتاج المعرفة الأكاديمية للمرأة في جامعة القادسية، فإن هذه العملية لا يمكن فصلها عن السياق الاجتماعي المحيط بها، إذ تتأثر بشكل واضح بطبيعة العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة والمجتمع، ومدى تقبل البيئة الاجتماعية لدور المرأة الأكاديمي. ومن ثم فإن هذه المعوقات قد تسهم في الحد من فاعلية المرأة الأكاديمية أو دعمها، بحسب طبيعة تلك البيئة الاجتماعية . وفيما يلي تُعرض آراء التدريسيات حول المعوقات الاجتماعية وعلاقتها بإنتاج المعرفة الأكاديمية لديهن :

جدول ( ١٣ ) يوضح آراء التدريسيات حول علاقة المسؤوليات الاسرية ( الزواج، الاطفال وشؤون المنزل ) على قدرة المرأة الاكاديمية في التفرغ للبحث العلمي

| البدائل | التكرارات | النسبة المئوية | قيمة كاي المحسوبة | درجة الحرية | قيمة كاي الجدولية | الدلالة ٥ % |
|---------|-----------|----------------|-------------------|-------------|-------------------|-------------|
| نعم     | ١٣٩       | ٤٩.٣           | ٣٤.٢٣             | ٢           | ٥.٩٩              | ٠.٠٥        |
| لا      | ٨١        | ٢٨.٨           |                   |             |                   |             |
| احياناً | ٦٢        | ٢١.٩           |                   |             |                   |             |
| المجموع | ٢٨٢       | ١٠٠            |                   |             |                   |             |

يعرض الجدول ( ١٣ ) البيانات المتعلقة بعلاقة المسؤوليات الاسرية مثل الزواج والاطفال وشؤون المنزل على قدرة المرأة الاكاديمية في التفرغ للبحث العلمي . وقد تبين ان ما نسبته ( ٤٩ % ) من التدريسيات اكدن وجود علاقة ارتباطية بين المسؤوليات الاسرية المذكورة وعلاقتها في التأثير على قدرتهن في التفرغ على البحث العلمي، في حين ان ما نسبته ( ٢٩ % ) من العينة تقريباً اكدن عدم وجود علاقة ارتباطية بين المسؤوليات المذكورة وقدرتهن على التفرغ للبحث العلمي، بينما اكدن ما نسبته ( ٢٢ % ) من العينة تقريباً وجود علاقة بشكل محدود اي ان المسؤوليات الاسرية لا تؤدي دائماً الى إعاقة تفرغ المرأة للبحث العلمي .

أنَّ المعطيات في الجدول اعلاه تؤكد علاقة المسؤوليات الاسرية مثل الزواج والاطفال وشؤون المنزل في التأثير السلبي على التفرغ للبحث العلمي من قبل التدريسيات .

وهنا لابد ان نُشير وفقاً لما قامت به الباحثة من المقابلات والمداخلات المباشرة مع التدريسيات ان السياق العام لمؤشرات الحياة في البلد صعبة وهي تتم عن خلل واضح وكبير في قدرة المؤسسات الساندة للأسرة في تقاسم المسؤوليات بشكل أنسيابي، وذلك لان هذه المؤسسات كالمدارس ورياض الاطفال وغيرها لا يمكن الثقة بها دون المتابعة المستمرة من التدريسيات فضلاً عن ذلك ان مشكلة الاستهلاك والانفاق في الوقت الراهن فاقت المدخلات ولاسيما الدخل الشهري الذي بدوره لا يكفي الى جانب المسؤوليات الاسرية الاخرى في استيعاب النفقات للبحث العلمي . كما انه تلك المسؤوليات مرتبطة بنيوياً بالاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد الذي حتم على بعض التدريسيات في إعادة النظر في الانفاق والاستهلاك، يضاف الى كل ذلك تراجع الانفاق على البحث العلمي من قبل المؤسسات الاكاديمية في الجامعات وهو ما شكل عبئاً

واضحاً على كاهل التدريسيات اللواتي أُجبرن على ترشيد ما يمكن ترشيده والاقتصار ربما على الدرس الأكاديمي دون البحث العلمي مما يتطلب انفاقه .

جدول ( ١٤ ) يوضح آراء التدريسيات حول علاقة النظرة الاجتماعية التقليدية لدور المرأة في الحد من مشاركتها في الأنشطة الأكاديمية والبحثية

| البدائل | التكرارات | النسبة المئوية | قيمة كاي المحسوبة | درجة الحرية | قيمة كاي الجدولية | الدالة ٥ % |
|---------|-----------|----------------|-------------------|-------------|-------------------|------------|
| نعم     | ١٢٢       | ٤٣.٣           | ٢٨.٠٢             | ٢           | ٥.٩٩              | ٠.٠٥       |
| لا      | ١٠٧       | ٣٧.٩           |                   |             |                   |            |
| أحياناً | ٥٣        | ١٨.٨           |                   |             |                   |            |
| المجموع | ٢٨٢       | ١٠٠            |                   |             |                   |            |

يعرض الجدول ( ١٤ ) البيانات المتعلقة بالنظرة الاجتماعية التقليدية لدور المرأة للحد من مشاركتها في الأنشطة الأكاديمية والبحثية . وقد تبين ان نسبة من التدريسيات اشرن الى وجود هذه العلاقة المذكورة اعلاه بواقع ( ٤٣ % ) من العينة، في حين ان نسبة من التدريسيات بواقع ( ٣٨ % ) من العينة تقريباً رفضن وجود هذه العلاقة المذكورة اي ان النظرة الاجتماعية التقليدية لدور المرأة لا تحد من مشاركتها في الأنشطة الأكاديمية والبحثية، اما النسبة المتبقية التي اجابت بـ ( أحياناً ) كانت بواقع ( ١٩ % ) من العينة تقريباً اي ربما هنالك علاقة بين النظرة الاجتماعية لدور المرأة والحد من مشاركتها الأكاديمية. هنالك انطباع لدى بعض التدريسيات ان النظرة الاجتماعية التقليدية للمرأة ودورها في الوسط الأكاديمي ما زالت قائمة رغم التحسن الملحوظ للدخل الاقتصادي المتحصل من الشهادة الا ان النظرة للمرأة بوصفها زوجة اكثر من النظرة اليها كمنافس للرجل، وهذا يعني بطبيعة الحال ان التقاليد ما زالت حاضرة بقوة في المجتمع العراقي والتي تؤكد على الدور الاسري للمرأة مقارنة بدورها الأكاديمي، اي ان دورها الاسري ما زال متفوق على دورها الأكاديمي وهو ما يحد من مشاركتها في الأنشطة الأكاديمية والبحثية .

جدول ( ١٥ ) يوضح آراء التدريسيات حول الضغوط الاجتماعية وعلاقتها بتقليل فرص الاستمرار في النشر والتأليف الأكاديمي للمرأة مقارنة بالرجل

| البدائل | التكرارات | النسبة المئوية | قيمة كاي المحسوبة | درجة الحرية | قيمة كاي الجدولية | الدلالة %٥ |
|---------|-----------|----------------|-------------------|-------------|-------------------|------------|
| نعم     | ١٣٩       | ٤٩.٢           | ٣٨.١٠             | ٢           | ٥.٩٩              | ٠.٠٥       |
| لا      | ٨٨        | ٣١.٣           |                   |             |                   |            |
| أحياناً | ٥٥        | ١٩.٥           |                   |             |                   |            |
| المجموع | ٢٨٢       | ١٠٠            |                   |             |                   |            |

يعرض الجدول ( ١٥ ) البيانات المتعلقة بعلاقة الضغوط الاجتماعية بتقليل فرص الاستمرار في النشر والتأليف الأكاديمي للمرأة مقارنة بالرجل . وقد تبين ان نسبة من التدريسيات أكدن وجود هذه العلاقة بواقع ( ٤٩ % ) من العينة اي ان الضغوط الاجتماعية المتمثلة بالمسؤوليات الاسرية وتربية الابناء ومشاكل الانفاق على الاسرة والخلافات الزوجية كلها تؤثر سلباً في النشر والتأليف للمرأة قياساً بالرجل، في حين ان نسبة من التدريسيات بواقع ( ٣١ % ) من العينة أشرن الى عدم وجود علاقة بين الضغوط الاجتماعية المذكورة وقدرة المرأة في المجال الأكاديمي على النشر والتأليف، بينما هنالك نسبة محدودة من التدريسيات أكدن وجود العلاقة المذكورة بالشكل المحدود بواقع بلغ ( ١٩ % ) من العينة.\*

\* كما اظهرت بعض الدراسات السابقة ونتائجها ما يلي: ان الضغوط الاجتماعية والأدوار الجندرية التقليدية تمثل عاملاً حاسماً في تقليل فرص استمرار المرأة في النشر والتأليف الأكاديمي مقارنة بالرجل، إذ تتحمل الأكاديميات عبئاً أكبر في المسؤوليات الأسرية كالعناية بالأطفال والأعمال المنزلية، الأمر الذي يحدّ من الوقت والجهد المتاحين للبحث العلمي والإنتاج المعرفي، كما ان ضعف البنى الداعمة داخل المؤسسات الأكاديمية، مثل غياب خدمات رعاية الأطفال وقلة برامج الإرشاد البحثي، يزيد من صعوبة تحقيق التوازن بين العمل الأكاديمي والحياة الخاصة، وفي المقابل، لا يواجه الرجال نفس المستوى من الضغوط الاجتماعية، مما يمنحهم فرصاً أكبر للاستمرار في النشر والمشاركة في النشاطات البحثية، وهو ما ينعكس على تفاوت الإنتاج العلمي بين الجنسين داخل البيئة الجامعية العراقية. للمزيد تنظر :

Irada Al-Jubouri, N., Al-Anzi, I., & Al-Dajili, H. (2011). Iraqi Academics in Iraq after the invasion: Roles, challenges, and capacities. SOAS, University of London & IRFP (Zamama Karah Iraq Program), pp. 12-18.

ان الضغوط الاجتماعية المذكورة تؤثر سلباً على قدرة المرأة في المجال الاكاديمي على النشر والتأليف، وهذه بدون شك تشكل عائقاً اجتماعياً يعبر عن امتداد التأثيرات الاجتماعية والثقافية في المجتمع على العمل الاكاديمي للمرأة، وهو ايضاً يرتبط بعدم استقرار المؤسسات، نتيجة لانعكاسات اللااستقرار السياسي والاقتصادي ما يؤثر سلباً ايضاً على استمرار المرأة بالنشر مقارنة بالرجال، وكل هذه الاسباب تشكل اجمالاً ضغوطاً اجتماعية تجد المرأة نفسها مضطرة للتعامل معها على حساب مسؤولياتها الاكاديمية ولاسيما الاستمرار بالبحث العلمي نشرأ وتأليفاً وما الى ذلك .

**جدول ( ١٦ ) يوضح آراء التدريسيات حول علاقة الاعراف والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع بأختيار المرأة لمسارها البحثي**

| البدائل | التكرارات | النسبة المئوية | قيمة كاي المحسوبة | درجة الحرية | قيمة كاي الجدولية | الدلالة ٥ % |
|---------|-----------|----------------|-------------------|-------------|-------------------|-------------|
| نعم     | ١٢٨       | ٤٥.٤           | ٦٧.٤٧             | ٢           | ٥.٩٩              | ٠.٠٥        |
| لا      | ١٢٥       | ٤٤.٤           |                   |             |                   |             |
| احياناً | ٢٩        | ١٠.٢           |                   |             |                   |             |
| المجموع | ٢٨٢       | ١٠٠            |                   |             |                   |             |

يعرض الجدول ( ١٦ ) البيانات المتعلقة بعلاقة الاعراف والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع لاختيار المرأة لمسارها البحثي . وقد تبين ان نسبة من التدريسيات أشرن الى وجود هذه العلاقة بواقع ( ٤٥ % ) من العينة، اي انهن يتأثرن بهذه الاعراف والتقاليد في تحديد مساراتهن الاكاديمية والبحثية، في حين نسبة من التدريسيات رفضن وجود هذه العلاقة بواقع ( ٤٤ % ) من العينة، اي ان لا دخل للأعراف والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع واختياراتهن لتخصصاتهن الاكاديمية وانشغالاتهن البحثية، بينما هنالك نسبة من التدريسيات أكدن وجود علاقة بشكل محدود جداً بواقع ( ١٠ % ) من العينة، اي ان هنالك تأثير محدود للأعراف والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع في تحديد مسار التخصص الذي يرغبن فيه والموضوعات البحثية التي يكتبن فيها .

ولابد من الاشارة الى ان بعض التدريسيات في العلوم الانسانية والاجتماعية اللواتي اوضحن للباحثة ابتعادهن عن دراسة بعض الموضوعات التي تمثل مخاطرة بالنسبة لهن كالموضوعات المتعلقة بالدولة، السلطة والدين وغيرها .

جدول ( ١٧ ) يوضح آراء التدريسيات حول علاقة عدم تفهم الاسرة والمحيط الاجتماعي لطبيعة عمل المرأة الاكاديمي

| البدائل | التكرارات | النسبة المئوية | قيمة كاي المحسوبة | درجة الحرية | قيمة كاي الجدولية | الدلالة %٥ |
|---------|-----------|----------------|-------------------|-------------|-------------------|------------|
| نعم     | ١٣٤       | ٤٧.٥           | ٧٦.٦٢             | ٢           | ٥.٩٩              | ٠.٠٥       |
| لا      | ١٢٣       | ٤٣.٦           |                   |             |                   |            |
| احياناً | ٢٥        | ٩.٨            |                   |             |                   |            |
| المجموع | ٢٨٢       | ١٠٠            |                   |             |                   |            |

يعرض الجدول ( ١٧ ) البيانات المتعلقة بعلاقة عدم تفهم الاسرة والمحيط الاجتماعي لطبيعة العمل الاكاديمي للمرأة والذي يقلل بدوره من نتائجها الاكاديمي . وقد تبين ان نسبة من التدريسيات بواقع ( ٤٧ % ) من العينة أكدن وجود هذه العلاقة اي ان عدم تفهم الاسرة والمحيط الاجتماعي لطبيعة العمل الاكاديمي، ما يقلل من إنتاجهن العلمي، في حين ان نسبة من التدريسيات بواقع ( ٤٤ % ) من العينة تقريباً رفضن وجود العلاقة، اي ان ذلك لا يؤثر على إنتاجهن العلمي، فيما نسبة من التدريسيات اشرن بشكل محدود جداً بواقع ( ١٠ % ) من العينة تقريباً الى وجود علاقة بين عدم تفكك الاسرة والمحيط الاجتماعي بطبيعة العمل الاكاديمي للمرأة والذي يقلل بدوره من إنتاجها العلمي .

ان المعطيات اعلاه تكشف لنا مناصفة واضحة في الاجابة من قبل التدريسيات في جامعة القادسية بمعنى ان نصفهن أشرن الى وجود العلاقة في حين النصف الاخر تقريباً بواقع ( ٤٤ % ) تقريباً اشرن الى عدم وجود العلاقة وهو ما يعني ان هذه العلاقة تتوقف على مدى قدرات النساء في المجال الاكاديمي على تجاوز هذه العقبة او التعاطي معها بعقلانية لتفادي آثارها السلبية على النتائج العلمية، وهذا بطبيعة الحال لا يسري على جميع التدريسيات لان هناك من النساء ما يخضعن بسهولة حقيقية الى هذا التأثير المتمثل بالنظرة الى عدم التفهم الاسري والمحيط الاجتماعي بطبيعة عملهن وهو ما يجعلهن ربما يميلن الى الاكتفاء الضروري من النشر العلمي ولأغراض محدودة جداً تتعلق جلها بالترقية العلمية، اي ان الاسرة والمحيط الاجتماعي اسهما بشكل سلبي في بث عدم الثقة واللامبالاة .

جدول ( ١٨ ) يوضح آراء التدريسيات حول علاقة تعدد الأدوار الاجتماعية للمرأة والحد من قدراتها على تخصيص وقت كافٍ للبحث العلمي

| البدائل | التكرارات | النسبة المئوية | قيمة كاي المحسوبة | درجة الحرية | قيمة كاي الجدولية | الدلالة %٥ |
|---------|-----------|----------------|-------------------|-------------|-------------------|------------|
| نعم     | ١٢٣       | ٤٣.٦           | ١٣.٥              | ٢           | ٥.٩٩              | ٠.٠٥       |
| لا      | ٨٢        | ٢٩.٢           |                   |             |                   |            |
| احياناً | ٧٧        | ٢٧.٢           |                   |             |                   |            |
| المجموع | ٢٨٢       | ١٠٠            |                   |             |                   |            |

يعرض الجدول ( ١٨ ) البيانات المتعلقة بتعدد الادوار للمرأة مع الحد من قدراتها على تخصيص وقت كافٍ للبحث العلمي . وقد تبين ان نسبة من التدريسيات بواقع ( ٤٤ % ) من العينة تقريباً أجبن بـ (نعم) اي ان تعدد الادوار الاجتماعية للمرأة يحد من قدراتها على تخصيص وقت كافٍ للبحث العلمي، في حين ان نسبة من التدريسيات بواقع (٢٩%) من العينة أجبن بـ (لا)، اي ان تعدد الادوار الاجتماعية للمرأة لا يحد من قدراتهن على تخصيص وقت كافٍ للبحث العلمي، واخيراً، فان نسبة من التدريسيات أجبن بـ ( احياناً ) بواقع ( ٢٧ %) فقط، اي ان تعدد الادوار الاجتماعية لا يؤدي دائماً للحد من قدرات المرأة على تخصيص وقت كافٍ للبحث العلمي .

واجمالاً، فان المعطيات اعلاه تؤشر على وجود دلالة احصائية تميل لصالح الفروق بين التدريسيات ازاء الاجابة حول تأثير تعدد الادوار الاجتماعية للمرأة والحد من قدراتها على تخصيص وقت كافٍ للبحث العلمي، وقد اتضح ان التدريسيات اللاتي أجبن بـ (نعم)، أكدن علاقة تعدد الادوار وتأثيرها السلبي في الحد من قدراتهن البحثية . وهذا بطبيعة الحال يضاف الى جملة المعوقات الاجتماعية التي تم بحثها لاحقاً، وهو ما يؤكد ان المسؤوليات الاجتماعية على اختلاف انواعها تلقي بظلالها على ادوار المرأة الاكاديمية، وهو ما يعني ان ثمة حالة من الاستقرار في المجتمع يجعل من امكانية التناقص والتضارب في الادوار الاجتماعية والمهنية حاضرة في عمل المرأة الاكاديمي . يضاف الى ذلك، ان هذا التناقص في الادوار قد يبرر النزعة الذكورية في المجتمع والتي ترى ان مسؤولية المرأة الا وهي رعاية الاسرة ومسؤولياتها، وهو ما يجعل المرأة تحت هذا الضغط الاجتماعي والثقافي السائد ان تحاول عمل موائمة بسبب ادوارها الاكاديمية وادوارها الاجتماعية، لكن - كما قلنا- ان الاشكالية تكمن في الظروف المؤسسية غير المستقرة

والظروف الاجتماعية التي تؤثر على وجود ازمات واضحة، تجعل المرأة وسط هذا التناقض مجبرة على الانصياع لتأثيره، وهو ما يدفعها للاقتصار في جهودها البحثي وتخصيص وقت كافٍ للبحث العلمي .

جدول ( ١٩ ) يوضح آراء التدريسيات حول علاقة الالتزامات العائلية الطارئة وتأثيرها على انتظام عمل المرأة البحثي

| البدائل | التكرارات | النسبة المئوية | قيمة كاي المحسوبة | درجة الحرية | قيمة كاي الجدولية | الدلالة ٥ % |
|---------|-----------|----------------|-------------------|-------------|-------------------|-------------|
| نعم     | ١١٣       | ٤٠.٠           | ٦٦.٦              | ٢           | ٥.٩٩              | ٠.٠٥        |
| لا      | ٩١        | ٣٢.٨           |                   |             |                   |             |
| احياناً | ٧٨        | ٢٧.٢           |                   |             |                   |             |
| المجموع | ٢٨٢       | ١٠٠            |                   |             |                   |             |

يعرض الجدول ( ١٩ ) البيانات المتعلقة بدور الالتزامات العائلية الطارئة ( كالامراض وحالات الوفاة والخلافات الاسرية الطارئة وغيرها ) على انتظام العمل البحثي واستمراريته بالنسبة للتدريسيات . وقد تبين ان نسبة من التدريسيات بواقع ( ٤٠ % ) من العينة أكدن وجود دور سلبي لهذه الالتزامات المتمثلة في ( الامراض وحالات الوفاة والخلافات الاسرية الطارئة وغيرها )، في حين ان نسبة من التدريسيات لم يؤكدن وجود هذه العلاقة ودورها السلبي في انتظام عملهن البحثي واستمراريته بواقع ( ٣٣ % ) من العينة تقريباً، بينما ان نسبة من التدريسيات أكدن وجود العلاقة بشكل محدود بواقع ( ٢٧ % ) من العينة .

يبدو واضحاً ان المعطيات في الجدول اعلاه تؤكد ان الالتزامات العائلية، لها تأثير سلبي على انتظام العمل البحثي واستمراريته بالنسبة للتدريسيات وهو ما يضاف كما اتضح في الجداول السابقة الى جملة المعوقات الاجتماعية التي تحد من قدرات التدريسيات الى حد ما في البحث والدرس . كما ان هذه المعطيات تكشف لنا ان هناك رفض واضح لمجموعة من التدريسيات حول وجود هذه العلاقة السلبية اذ انهن أكدن قدرتهن على التعاطي مع هذه المشكلات الطارئة والاستمرار في البحث العلمي والدرس الاكاديمي وهذا ما أكدته ( ٣٣ % ) من التدريسيات . واخيراً فان هذا السؤال والتعاطي معه من قبل التدريسيات كما اتضح في بعض مقابلات الباحثة انه يتوقف على القدرات النفسية والاجتماعية والاقتصادية والتدريسية فاذا

ما كانت هذه المؤشرات متأزمة فأنها تلقي بظلالها الواضح على عمل المرأة الاكاديمي، اما خلاف ذلك فان المرأة الاكاديمية بأماكنها التعاطي مع هذه المؤشرات بطريقة إيجابية .

جدول ( ٢٠ ) يوضح آراء التدريسيات حول علاقة ضعف المعايير الضابطة للسلوك الاجتماعي في

المجتمع وانعكاساته في خلق الاحباط وضعف المبادأة للمرأة في المجال الاكاديمي

| البدائل | التكرارات | النسبة المئوية | قيمة كاي المحسوبة | درجة الحرية | قيمة كاي الجدولية | دلالة ٥ % |
|---------|-----------|----------------|-------------------|-------------|-------------------|-----------|
| نعم     | ١٩١       | ٦٧,٧           | ١٥٤.٠٢            | ٢           | ٥.٩٩              | ٠.٠٥      |
| لا      | ٣٢        | ١١,٤           |                   |             |                   |           |
| احياناً | ٥٩        | ٢٠.٩           |                   |             |                   |           |
| المجموع | ٢٨٢       | ١٠٠            |                   |             |                   |           |

يعرض الجدول ( ٢٠ ) البيانات المتعلقة بضعف المعايير الضابطة للسلوك الاجتماعي في المجتمع وانعكاساته في خلق الاحباط وضعف المبادأة\* للمرأة في المجال الاكاديمي . وقد تبين ان نسبة من التدريسيات بنسبة كبيرة بلغت ( ٦٨ % ) من العينة تقريباً، اكدت وجود علاقة ارتباطية واضحة بين ضعف المعايير الضابطة للسلوك الاجتماعي في المجتمع وتوليدها لأحباط وضعف المبادأة للمرأة في المجال الاكاديمي، وقد اكدت وجود هذه العلاقة ايضاً بشكل محدود نسبة من التدريسيات بواقع ( ٢١ % ) من العينة تقريباً، بينما ان نسبة من التدريسيات رفضن وجود هذه العلاقة بواقع ( ١١ % ) من العينة فقط. يتضح من الجدول اعلاه ان الجامعة ليست مكاناً مستقلاً ومنعزلاً عن التأثيرات الخارجية في المجتمع سواء كانت تأثيرات سياسية كالصراع على السلطة والنفوذ وما شاكل ذلك او تأثيرات اجتماعية من ضعف المعايير الرسمية المتمثلة بالقانون وغير الرسمية المتمثلة بالأعراف والتقاليد في ضبط سلوك الافراد وعدم التعدي على بعضهم البعض او التدخل في خصوصيات بعضهم البعض وما الى ذلك، وهذا كله بطبيعة الحال ينعكس سلبياً على اداء المرأة في المجال الاكاديمي اذ يسبب ذلك نوعاً من الاحباط وضعف المبادأة لديهن في البحث والدرس ومن ثم ينعكس سلباً على مجمل البيئة الاكاديمية .

\* المبادأة هي قدرة الباحثة على التحرك والعمل بشكل ذاتي، وهي عامل مهم في زيادة إنتاجها العلمي، لكن من الممكن ان تتأثر بالظروف الاجتماعية والمؤسسية المحيطة بها .

جدول ( ٢١ ) يوضح آراء التدريسيات حول علاقة المزاج السائد في المجتمع من مظاهر التحزب والتمييز الطائفي على عمل المرأة الاكاديمي ودوره السلبي في حرية كتابة البحوث

| البدائل | التكرارات | النسبة المئوية | قيمة كاي المحسوبة | درجة الحرية | قيمة كاي الجدولية | دلالة ٥ % |
|---------|-----------|----------------|-------------------|-------------|-------------------|-----------|
| نعم     | ١٨٧       | ٦٦.٤           | ١٣٩.٥٥            | ٢           | ٥.٩٩              | ٠.٠٥      |
| لا      | ٣٩        | ١٣.٨           |                   |             |                   |           |
| احياناً | ٥٦        | ١٩.٨           |                   |             |                   |           |
| المجموع | ٢٨٢       | ١٠٠            |                   |             |                   |           |

يعرض الجدول ( ٢١ ) البيانات المتعلقة بعلاقة المزاج السائد في المجتمع من مظاهر التحزب والتمييز الطائفي على عمل المرأة الاكاديمي ودوره السلبي في حرية كتابة البحوث العلمية . وقد تبين ان غالبية التدريسيات بواقع ( ٦٦ % ) من العينة أكدن علاقة مظاهر التحزب والتمييز الطائفي بقييد عمل المرأة الاكاديمي وحريتها في البحث العلمي، بينما نسبة من التدريسيات بواقع ( ٢٠ % ) من العينة تقريباً اكدن وجود هذه العلاقة بشكل محدود اي ان تأثيرها لا يتعدى حدود معينة، واخيراً ان نسبة من التدريسيات رفضن وجود هذه العلاقة اصلاً بواقع ( ١٤ % ) من العينة تقريباً، اي ان مظاهر التحزب والتمييز الطائفي لا يؤثر على عمل المرأة الاكاديمي .

ان اللافت في المعطيات اعلاه ان هنالك حقيقة واضحة بشكل جلي وهي ان مظاهر التحزب وارتفاع صوت التمييز الطائفي يجد تأثيره الواضح على البيئة الاكاديمية او المجال الاكاديمي . وأشارت دراسات سابقة\* في هذا الخصوص الى ان هذه المظاهر من التحزب والتمييز الطائفي تخلق حالة من رد فعل المرأة الاكاديمية في تقادي مضار هذه الظواهر فتلجأ المرأة الى ادارة هذا المزاج بطريقة يضمن لها الاستمرار في العمل الاكاديمي لكن بدون ضمانات اكيدة في حرية الخوض في موضوعات قابلة للبحث

\* تشير نتائج دراسة فادية حطيط في المبحث الاول من الفصل الثاني من هذا البحث إلى ان البيئة الأكاديمية، وخصوصاً في سياقات تتداخل فيها العوامل السياسية والطائفية، تدفع النساء الأكاديميات إلى تبني أساليب غير مباشرة في التعامل مع مراكز النفوذ داخل الجامعة. إذ ان تصاعد مظاهر التحزب والتمييز الطائفي يخلق نوعاً من الحذر لدى المرأة الأكاديمية، فتنحى إلى المهادنة أو التكيّف حفاظاً على استمراريتها المهنية. كما تؤكد الدراسة ان هذا النمط من السلوك لا يعكس ضعفاً بقدر ما هو استراتيجية للتعامل مع واقع معقد. وبالتالي، فان تأثير هذه الظروف لا يقتصر على بيئة العمل، بل يمتد ليؤثر على حرية اختيار الموضوعات البحثية، خاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية .

العلمي ولاسيما العلوم الانسانية\* والاجتماعية<sup>(١)</sup>\*. وهذا بطبيعة الحال يثير تساؤل اخر وهو مدى استغلالية المؤسسات الاكاديمية من عدمها، اذ ان النفوذ الحزبي والطائفي قد يعرقل استغلالية هذه المؤسسات ويحد من حرية المرأة في المجال الاكاديمي، ما يجعلها مجبرة دوماً على مداراة حذرة في هذا المزاج حماية لوجودها وحقوقها الاكاديمية .

### جدول ( ٢٢ ) يوضح آراء التدريسيات حول ما اذا كانت المعوقات الاجتماعية تحد من إنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة في الجامعة

| العينة  | متزوجة  |      | غير متزوجة |      | مطلقة   |      | منفصلة  |     | ارملة   |      | المجموع | النسبة المئوية | قيمة كاي المحوسبة | درجة الحرية | قيمة كاي الجدولية | الدالة %٥ |
|---------|---------|------|------------|------|---------|------|---------|-----|---------|------|---------|----------------|-------------------|-------------|-------------------|-----------|
|         | التكرار | %    | التكرار    | %    | التكرار | %    | التكرار | %   | التكرار | %    |         |                |                   |             |                   |           |
| البديل  |         |      |            |      |         |      |         |     |         |      |         |                |                   |             |                   |           |
| نعم     | ٩٩      | ٥٦.٨ | ١٨         | ٣٦.٦ | ٢٨      | ٥٩.١ | ٣       | ١.٠ | ٧       | ٧٧.٨ | ١٥٥     | ٥٤.٩           | ١٩.٢              | ٨           | ١٥.٥١             | ٠.٠٥      |
| لا      | ٣٢      | ١٨.٨ | ٢١         | ٤٢.٨ | ٨       | ١٧.٧ | -       | -   | ١       | ١١.١ | ٦٢      | ٢١.٩           |                   |             |                   |           |
| احياناً | ٤٣      | ٢٤.٤ | ١٠         | ٢٠.٦ | ١١      | ٢٣.٢ | -       | -   | ١       | ١١.١ | ٦٥      | ٢٣.٢           |                   |             |                   |           |
| المجموع | ١٧٤     | ١٠٠  | ٤٩         | ١٠٠  | ٤٧      | ١٠٠  | ٣       | ١.٠ | ٩       | ١٠٠  | ٢٨٢     | ١٠٠            |                   |             |                   |           |

يعرض الجدول ( ٢٢ ) البيانات المتعلقة بأراء التدريسيات حول ما اذا كانت المعوقات الاجتماعية التي تم بحثها سابقاً تحد من إنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة في الجامعة . وقد تبين ان ما مجموعه ( ١٥٥ )

\*تُعَدّ العلوم الاجتماعية من المجالات التي يعمل فيها الباحثون على تطوير المعرفة المتعلقة بالإنسان والمجتمع، وتشمل تخصصات متعددة مثل التاريخ، والجغرافيا البشرية، والعلوم السياسية، والاقتصاد، وعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا وغيرها. وبشكل عام، يُستخدم مصطلح العلوم الاجتماعية للدلالة على كل دراسة تهتم بفهم الإنسان في إطار حياته الاجتماعية، أي دراسة سلوكه وعلاقاته داخل المجتمع الذي يعيش فيه . للمزيد تنظر: محمد بوجحلة، أطروحة وحدة المنهج بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية عند كارل بوبر، مجلة الحوار الثقافي، مجلد ٣، عدد ٢، ٢٠١٤، ص ٦

\* يُقصد بالعلوم الإنسانية تلك العلوم التي تركز على دراسة الإنسان بشكل أساسي، سواء من حيث سلوكه أو تاريخه أو علاقاته داخل المجتمع. ونظراً لان الإنسان يمتلك أبعاداً متعددة، مثل البعد التاريخي والنفسي والاجتماعي، فقد نشأت عدة علوم تهتم بكل جانب من هذه الجوانب، مثل علم التاريخ وعلم النفس وعلم الاجتماع. وهذه الأمثلة ليست حصرية، لان دراسة الإنسان بطبيعتها تحتاج إلى مجالات أوسع وأكثر تنوعاً . للمزيد تنظر: لصفر محمد، العلوم الانسانية والاجتماعية دراسة مقارنة، مجلة قيس للدراسات الاجتماعية والانسانية، مجلد ٣، عدد ١، الجزائر، ٢٠١٩، ص ٦٧٠

بواقع ( ٥٥ ٪ ) تقريباً أكد ان المعوقات الاجتماعية تحد من إنتاج المعرفة الاكاديمية لديهم، منهم المتزوجات بواقع ( ٥٦ ٪ )، وغير المتزوجات بواقع ( ٣٧ ٪ ) تقريباً، والمطلقات بواقع ( ٥٩ ٪ )، والمنفصلات بواقع ( ١٠٠ ٪ )، والارامل بواقع ( ٧٨ ٪ ) تقريباً . في حين ان ما مجموعه ( ٦٢ ) بواقع ( ٢٢ ٪ ) من التدريسيات أكدن عدم وجود علاقة بين المعوقات الاجتماعية ودورها في الحد من إنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة في الجامعة، منهم ( ١٩ ٪ ) من المتزوجات، وغير المتزوجات بواقع ( ٤٣ ٪ )، والمطلقات بواقع ( ١٨ ٪ ) تقريباً، والارامل بواقع ( ١١ ٪ ) .

يتضح من المعطيات اعلاه ان الحالة الاجتماعية للتدريسيات ذات علاقة ارتباطية واضحة بالحد من قدراتهن البحثية والعلمية عموماً في الجامعة وهذا يعني بطبيعة الحال ان المعوقات الاجتماعية المستندة في الجزء منها كما في الجدول اعلاه على الخصائص الزوجية تمارس دورها السلبي في الحد من قدرات التدريسيات في البحث والدرس وهي معوقات لا يمكن تجاهل دورها وهذا ما اكدته نصف العينة تقريباً بواقع ( ٥٥ ٪ ) . يضاف الى ذلك ان هذه المعوقات الاجتماعية تختزل جملة من الاشكاليات الاجتماعية المتأزمة اصلاً في بنية المجتمع العراقي، وثمة ادراك في ذلك أشرته المبحوثات يتعلق بتأثير هذه الإشكاليات المتأزمة على الواقع الاكاديمي عموماً، فالجامعة فضاءً اجتماعياً يتأثر بهذه الاشكاليات مما ينعكس على اجابات التدريسيات .

### المحور الثاني : المعوقات الاقتصادية لإنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة في العراق

ان المعرفة الاكاديمية هي نتاج تفاعلات عدة تشكل اجمالاً البنية الاجتماعية لها واحدى هذه التفاعلات يمكن وصفها بالتفاعلات السوسيو اقتصادية، اي انها تفاعلات تخضع لمنطق توفر رأس مال اقتصادي عبر إنتاجه واستهلاكه لدواعي عدة، ولعل اهمها لدينا هنا هو الانفاق المالي على البحث العلمي وما يستتبع ذلك من انفاق على المشاركات في المؤتمرات والندوات والورش ودعم الباحثين عبر الجوائز المادية وغير ذلك .

وفي هذا المحور فإننا نبحث في ما يعيق تحقيق مستويات الانفاق المادي على البحث العلمي وتفرعاته من وجهة نظر التدريسيات .

جدول ( ٢٣ ) يوضح آراء التدريسيات حول علاقة مستويات الدخل المادي للمرأة الاكاديمية بقدرتها في الكتابة والاستمرار في البحث العلمي

| البدائل | التكرارات | النسبة المئوية | قيمة كاي المحسوبة | درجة الحرية | قيمة كاي الجدولية | دلالة ٥ % |
|---------|-----------|----------------|-------------------|-------------|-------------------|-----------|
| نعم     | ١٨٣       | ٦٤.٨           | ١٣٦.٢٤            | ٢           | ٥.٩٩              | ٠.٠٥      |
| لا      | ٢٨        | ٩.٩            |                   |             |                   |           |
| احياناً | ٧١        | ٢٥.٣           |                   |             |                   |           |
| المجموع | ٢٨٢       | ١٠٠            |                   |             |                   |           |

يعرض جدول ( ٢٣ ) البيانات المتعلقة بعلاقة مستويات الدخل المادي للمرأة الاكاديمية على قدرتها في الكتابة والاستمرار في البحث العلمي . وقد تبين ان اغلب التدريسيات بواقع ( ٦٥ % ) من العينة تقريباً أكدن علاقة انخفاض مستويات الدخل المادي بقدراتهن على الاستمرار والكتابة في البحث العلمي، في حين ان نسبة من التدريسيات اكدن وجود هذه العلاقة بشكل محدود بواقع ( ٢٥ % ) من العينة اي ان انخفاض مستوى الدخل المادي مسؤول على انخفاض القدرة في الكتابة والاستمرار في البحث العلمي، بينما هنالك نسبة من التدريسيات رفضن وجود هذه العلاقة بواقع ( ١٠ % ) من العينة تقريباً اي ان انخفاض مستوى الدخل المادي لا علاقة له على تحييد قدراتهن في الكتابة والاستمرار في البحث العلمي.

ان البيانات المعروضة في الجدول اعلاه تؤكد بلا شك ان هنالك مؤشر اساسي وجوهري في قياس مستويات الكتابة والنشر في البحث العلمي من قبل التدريسيات . وهذا ما اشار اليه كل من ( جوناثون كول وهارييت زوكرمان ) في دراستهما السابقة بما يعرف بمقاربة ( لغز الإنتاجية ) \* للمرأة مقارنة بالرجال في المجال الاكاديمي اذ اتضح من خلالها ان توزيع الموارد والدعم كحصول المرأة على فرص لتمويل المشاريع البحثية والمختبرات والمصادر العلمية اقل ما يجعل إنتاجها البحثي منخفض .

\*مقاربة "لغز الإنتاجية" التي قدمها هارييت زوكرمان وجوناثان كول هي محاولة لتفسير الفجوة في الإنتاج العلمي بين النساء والرجال داخل الوسط الأكاديمي، إذ لا تعود هذه الفجوة إلى القدرات الفردية بقدر ما ترتبط بعدم تكافؤ الفرص في الحصول على الموارد والدعم العلمي. حيث ان تأكيد غالبية التدريسيات على تأثير انخفاض الدخل المادي في قدرتهن على الاستمرار في البحث والكتابة يعكس أحد أوجه هذا الخلل البنيوي .

كما يقاس انخفاض إنتاجية المرأة في النشر والكتابة من خلال استمرار هذا الانخفاض المتعلق بضعف التمويل الذي نبهته في الجدول اللاحق، فضلاً عن الازمات المالية الطارئة التي تعصف بالبلد بين الحين والحين ما يؤثر سلباً على إنتاجية التدريسيات في النشر والكتابة عموماً\* .

**جدول ( ٢٤ ) يوضح آراء التدريسيات حول علاقة محدودية الدعم المادي المخصص للبحث العلمي في الجامعة بأنخفاض الإنتاج البحثي للتدريسيات**

| البدائل | التكرارات | النسبة المئوية | قيمة كاي المحسوبة | درجة الحرية | قيمة كاي الجدولية | دلالة ٥ % |
|---------|-----------|----------------|-------------------|-------------|-------------------|-----------|
| نعم     | ١٧٩       | ٦٣.٥           | ١٢٢.٥٨            | ٢           | ٥.٩٩              | ٠.٠٥      |
| لا      | ٣٣        | ١١.٧           |                   |             |                   |           |
| احياناً | ٧٠        | ٢٤.٨           |                   |             |                   |           |
| المجموع | ٢٨٢       | ١٠٠            |                   |             |                   |           |

يعرض الجدول ( ٢٤ ) البيانات المتعلقة بمحدودية الدعم المادي المخصص للبحث العلمي في الجامعة وعلاقته في انخفاض الإنتاج البحثي للتدريسيات. وقد تبين ان نسبة من التدريسيات بواقع ( ٦٣.٥ %) من العينة اكدن وجود علاقة مباشرة بين محدودية الدعم المادي المخصص للبحث العلمي وعلاقته في انخفاض مستوى الإنتاج البحثي للمرأة، في حين اكدن محدودية وجود هذه العلاقة بواقع ( ٢٥ % ) من العينة تقريباً اي ان ليس بالضرورة دائماً ان انخفاض محدودية الدعم المادي المخصص للبحث العلمي يؤدي الى انخفاض مستوى الإنتاج البحثي للمرأة، في حين اكدن عدم وجود هذه العلاقة نسبة من التدريسيات بواقع ( ١٢ % ) من العينة تقريباً .

ويبدو واضحاً ان الدلالة الاحصائية في الجدول اعلاه تؤكد وجود العلاقة بشكل مباشر بين محدودية الدعم المادي المخصص للبحث العلمي او انعدامه اصلاً وعلاقته بالانخفاض الواضح بالإنتاج البحثي للمرأة .

\*فيما يتعلق بالازمة المالية للبلاد. قامت الباحثة خلال توزيع الاستبانة وإجراء بعض المقابلات مع التدريسيات ان تأخر دفع الرواتب والتضخم الحاصل في الأسعار ينعكس سلباً على مدخلات الأسرة وانفاقها، ما يجعلها لا تعطي أولوية للانفاق على البحث العلمي مع ظل انعدام التمويل الذاتي للجامعة، وهو ما يدفع نحو ادخار ما يمكن ادخاره تقادياً لمخاطر مستقبلية، ولاسيما ظروف الحرب في المنطقة .

ومرة أخرى تتطابق هذه النتيجة مع ما اشار اليه كل من ( جوناثون كول وهارييت زوكرمان ) في دراستهما السابقة التي اوضحت مؤشرات النظرية الاجرائية في الفصل الثاني من هذه الدراسة الراهنة من ان قلة الدعم او انعدامه يقابله انخفاض الإنتاج البحثي للمرأة وهو ما ينعكس سلبياً على فرص الترقى في المسار الاكاديمي للمرأة . \*

لاشك ان المعطيات السابقة التي مررنا على تحليلها وتفسيرها تعطينا تصوراً اولياً حول دور المعوقات الاجتماعية في تقييد حرية المرأة الاكاديمية ولاسيما فيما يتعلق في الانفاق على ابحاثها وتطوير قدراتها المعرفية، وذلك نتيجة لما يتراكم امامها من مسؤوليات اسرية واجتماعية اخرى تجعلها تعيد النظر بسلم الأولويات لديها، وهنا يأتي اعادة ترتيب هذه الأولويات وفقاً لاهمية الانفاق فيكون الانفاق على البحث والتطوير مهاراتها المعرفية الاقل ما بين سلم هذه الأولويات .

جدول ( ٢٥ ) يوضح آراء التدريسيات حول ما يواجهن من صعوبة في تغطية تكاليف النشر في

#### المجلات العالمية

| البدائل | التكرارات | النسبة المئوية | قيمة كاي المحسوبة | درجة الحرية | قيمة كاي الجدولية | دلالة ٥ % |
|---------|-----------|----------------|-------------------|-------------|-------------------|-----------|
| نعم     | ١٨٩       | ٦٧.١           | ١٤٦.٣٧            | ٢           | ٥.٩٩              | ٠.٠٥      |
| لا      | ٣٦        | ١٢.٧           |                   |             |                   |           |
| احياناً | ٥٧        | ٢٠.٢           |                   |             |                   |           |
| المجموع | ٢٨٢       | ١٠٠            |                   |             |                   |           |

يعرض الجدول ( ٢٥ ) البيانات المتعلقة بآراء التدريسيات حول ما اذا يواجهن صعوبة في تغطية تكاليف النشر في المجلات العالمية . وقد تبين ان نسبة من التدريسيات بواقع ( ٦٧ % ) من العينة اكدن وجود صعوبة واضحة في تغطية تكاليف النشر في المجلات العالمية، بينما اكدن محدودية هذه العلاقة نسبة من

\* ان التدريسيات في جامعة القادسية يشاركن بفاعلية في النشر العلمي الرصين، مع إظهار أبحاث نوعية (Q1/Q2) في التخصصات العلمية الدقيقة. ورغم التحديات الاجتماعية العامة، فان البيانات تظهر تقلص الفجوة في النشاط العلمي النوعي والتركيز على النشر الدولي، اي انه يوجد حضور نسوي واضح في نشر البحوث وخاصة ضمن مستوعبات سكوباس .

مصدر إنترنت وحسب الرابط [https://eng.qu.edu.iq/?page\\_id=14835](https://eng.qu.edu.iq/?page_id=14835) وقت الزيارة ٢٠٢٦/٤/٢٢ الساعة ٩:٥٦ مساءً

التدريسيات بواقع ( ٢٠ ٪ ) من العينة، في حين نسبة من التدريسيات اكدن عدم وجود هذه العلاقة بواقع ( ١٣ ٪ ) من العينة تقريباً، اي ان ليست هنالك صعوبة في تغطية تكاليف النشر في المجلات العالمية . ان تكاليف النشر في المجلات العالمية هي احدى المعوقات الاقتصادية التي تم تأشيرها من قبل التدريسيات، علماً ان النشر في المجلات العالمية الراهنة ولاسيما فيما يعرف ( بالمجلات الداخلة ضمن قواعد سكوباس وكلاريفيت ) \* تتطلب تكاليف مالية باهظة وهذا ما لا يسمح للتدريسيات للنشر المستمر فيها لكلفتها المالية ولتشكيلها ضغطاً مالياً واضحاً على مدخلات التدريسيات وهو ما يعيق ربما الاستمرار في النشر في هذه المجلات، وهذا بطبيعة الحال يؤثر سلباً على الترقى في المراتب العلمية والمناصب الى جانب الاستشهاد بالنتاجات المحلية للمرأة الاكاديمية ولاسيما في جامعة القادسية . \*

\*مجلات سكوباس هي مجلات علمية محكمة يتم فهرستها ضمن قاعدة بيانات سكوباس، وهي إحدى أكبر قواعد البيانات العالمية التي تضم الإنتاج البحثي في مختلف التخصصات. تخضع هذه المجلات لمعايير تقييم دقيقة قبل إدراجها، مثل جودة المحتوى العلمي، وانتظام النشر، ووجود تحكيم علمي رصين، فضلاً عن التأثير البحثي للمجلة على مستوى المجتمع الأكاديمي ، وتُصنّف هذه المجلات إلى مستويات (Q1, Q2, Q3, Q4) بحسب قوة تأثيرها وانتشارها في المجال التخصصي ، اما مجلات كلاريفيت فتشير إلى المجلات المفهرسة ضمن قاعدة بيانات Web of Science التابعة لمؤسسة Clarivate Analytics، وهي منصة عالمية تُعنى بتقييم وتصنيف المجلات العلمية وفق معايير جودة صارمة. وتعتمد هذه المجلات على نظام تحكيم علمي دقيق، وتركز بشكل كبير على عامل التأثير (Impact Factor) الذي يعكس مدى الاستشهاد بالأبحاث المنشورة فيه .

\*هنالك تعليمات واضحة في وزارة التعليم العالي فيما يتعلق بتقييم مستويات الاداء الجامعي للتدريسيين والتدريسيات، وهو تقييم سنوي لمستوى اداء التدريسيين، وهذا يتطلب حداً أدنى للدرجات في التقييم ويشترط ممن يجريه رفع مستوى تقييمه في النشر في مجلات سكوباس وكلاريفيت وقواعد البيانات الاخرى، وهو ما يتطلب تكاليف مالية للنشر وهي باهظة فضلاً عن ذلك، هنالك تعليمات ايضاً تخص الترقيات العلمية ولاسيما في الاختصاصات الطبية والعلمية يطلب شرطاً النشر في هذه المجلات . للمزيد ينظر : استمارة تقييم الاداء للتدريسي وشريط الترقيات العلمي في الجامعة والتي نتحفظ على توثيقها هنا، لعدم تزويدنا بها بشكل رسمي .

جدول ( ٢٦ ) يوضح آراء التدريسيات حول ما اذا كان هنالك علاقة بين ارتفاع تكاليف المشاركة في

المؤتمرات الخارجية والحد من مستوى مشاركتهن فيها

| البدائل | التكرارات | النسبة المئوية | قيمة كاي المحسوبة | درجة الحرية | قيمة كاي الجدولية | دلالة ٥ % |
|---------|-----------|----------------|-------------------|-------------|-------------------|-----------|
| نعم     | ١٧٧       | ٦٣.١           | ١١٥.٧٣            | ٢           | ٥.٩٩              | ٠.٠٥      |
| لا      | ٣٦        | ١٢.٧           |                   |             |                   |           |
| احياناً | ٦٩        | ٢٤.٢           |                   |             |                   |           |
| المجموع | ٢٨٢       | ١٠٠            |                   |             |                   |           |

يعرض الجدول ( ٢٦ ) البيانات المتعلقة في آراء التدريسيات حول ما اذا كان هنالك علاقة بين ارتفاع تكاليف المشاركة في المؤتمرات الخارجية والحد من مستوى مشاركتهن فيها، اي في هذه المؤتمرات . وقد تبين ان نسبة من التدريسيات بواقع ( ٦٣ % ) من العينة أكد وجود علاقة مباشرة بين ارتفاع تكاليف المشاركة في المؤتمرات الخارجية ودورها في الحد من مستوى مشاركتهن، في حين ان نسبة من التدريسيات اشرن الى وجود تأثير محدود للعلاقة المذكورة بواقع ( ٢٤ % ) من العينة، واخيراً فان نسبة من التدريسيات فضلن الاجابة بـ ( لا )، اي انهن لا يجدن علاقة مباشرة بين ارتفاع تكاليف المشاركة في المؤتمرات الخارجية ومستوى مشاركتهن فيها بواقع ( ١٣ % ) من العينة تقريباً .

ان اغلب التدريسيات أكدن ان تكاليف النشر في المؤتمرات الخارجية فضلاً عن بعض تكاليف الإقامة والسفر وهو ما يؤثر سلباً على مدخلاتهن وبالتالي يؤثر سلباً على الحد من مشاركتهن في هذه المؤتمرات. كما ان هذه المعطيات لا تخرج عن سياق الوضع المالي العام للبلد وعدم توفر السيولة النقدية في الجامعات عموماً مما يتعلق بسد نفقات المشاركة الدولية وتحفيز الباحثين للمشاركة فيها، ولا سيما ان الوضع الحالي يؤثر على المزيد من التأزم الاقتصادي الذي يلقي بظلاله على واقع التدريسيات فيما يتعلق بالمشاركات الدولية، علماً ان الجامعات العراقية ليست مستقلة ذاتياً في تمويلها المالي، فيكون الاعتماد على الموازنات الاقتصادية في الدولة .

جدول ( ٢٧ ) يوضح آراء التدريسيات حول علاقة الالعباء الاقتصادية الاسرية وتفرغهن للعمل البحثي ورفع مستوى وتيرة النشر

| البدائل | التكرارات | النسبة المئوية | قيمة كاي المحسوبة | درجة الحرية | قيمة كاي الجدولية | دلالة ٥ % |
|---------|-----------|----------------|-------------------|-------------|-------------------|-----------|
| نعم     | ١٩١       | ٦٧.٧           | ١٥٧.٤٣            | ٢           | ٥.٩٩              | ٠.٠٥      |
| لا      | ٢٧        | ٩.٦            |                   |             |                   |           |
| احياناً | ٦٤        | ٢٢.٧           |                   |             |                   |           |
| المجموع | ٢٨٢       | ١٠٠            |                   |             |                   |           |

يعرض الجدول ( ٢٧ ) البيانات المتعلقة بعلاقة آراء التدريسيات ما اذا كانت الالعباء الاقتصادية للأسرة على تفرغ التدريسيات للبحث العلمي ورفع وتيرة النشر . وقد تبين ان نسبة من التدريسية بواقع ( ٦٨ % ) من العينة تقريباً أكدن وجود علاقة واضحة بين علاقة الالعباء الاقتصادية للأسرة وتفرغ التدريسية للعمل البحثي ورفع مستوى نشرها للأبحاث، في حين ان نسبة من التدريسيات أكدن ان هنالك علاقة محدودة بين الالعباء الاقتصادية للأسرة وتفرغهن للبحث والنشر بواقع ( ٢٣ % ) من العينة تقريباً، في حين ان نسبة من التدريسيات بواقع ( ١٠ % ) من العينة تقريباً رفضت وجود علاقة بين الالعباء الاقتصادية للأسرة وتفرغهن للبحث ورفع مستوى وتيرة النشر .

يبدو واضحاً ان انعكاسات الالعباء الاقتصادية للأسرة تؤثر سلباً على تفرغ التدريسيات للعمل البحثي ورفع مستوى النشر لديهن، وقد اتضح لنا سابقاً كما في الخصائص الاولى ولاسيما كمية النشر العلمي ان النشر لم يتجاوز ( ٢٦ % ) . \*

ان الالعباء الاقتصادية للأسرة قد تتعدى مسألة النشر لدى التدريسيات، لتصل الى خلق حالة من اللامبالاة في الكتابة العلمية فضلاً عن الاكتفاء بالحد الأدنى من النشر وهذا ما يؤثر سلباً على تقييم واقع الاداء الاكاديمي للتدريسيات، وربما ينتج عن ذلك ايضاً غياب روح المبادرة والتنافس العلمي بين التدريسيات، وهو ما يقود الى حالة من الجمود وإنتاج حلقات مفرغة تتراوح بشكل دوري بين الالزمات الاقتصادية وانعكاسها على الاداء الاكاديمي للتدريسيات .

\* ينظر الجدول ( ١٠ ) توزيع افراد العينة بحسب كمية النشر العلمي، ص ١٣١ من هذا الفصل

جدول ( ٢٨ ) يوضح آراء التدريسيات حول ما اذا كُن يواجهن ندرة فرص الحصول على المنح البحثية

| البدائل | التكرارات | النسبة المئوية | قيمة كاي المحسوبة | درجة الحرية | قيمة كاي الجدولية | دلالة ٥ % |
|---------|-----------|----------------|-------------------|-------------|-------------------|-----------|
| نعم     | ١٩٩       | ٧٠.٥           | ١٩٨.٤١            | ٢           | ٥.٩٩              | ٠.٠٥      |
| لا      | ٩         | ٣.٣            |                   |             |                   |           |
| احياناً | ٧٤        | ٢٦.٢           |                   |             |                   |           |
| المجموع | ٢٨٢       | ١٠٠            |                   |             |                   |           |

يعرض الجدول ( ٢٨ ) البيانات المتعلقة بآراء التدريسيات ما اذا كُن يواجهن ندرة او قلة فرص الحصول على المنح البحثية . وقد تبين ان نسبة من التدريسيات بواقع ( ٧٠ % ) من العينة أكدن ندرة فرص الحصول على المنح البحثية، في حين أكدن وجود قلة فرص الحصول على المنح البحثية بشكل محدود جداً بواقع ( ٢٦ % ) من العينة، بينما نسبة من التدريسيات بواقع ( ٣ % ) فقط من العينة أكدن ان ليس هنالك قلة او ندرة في فرص الحصول على المنح البحثية .

أنَّ المؤشرات في الجدول اعلاه تؤكد ان غالبية التدريسيات أخترن الاجابة ب (نعم) بواقع اكثر من (٧٠ % )، اي انهن يذهبن الى تأكيد وجود ندرة في الحصول على منح بحثية، وهذا بطبيعة الحال يرتبط كما في تحليل نتائج الجداول السابقة، بالأزمات المالية للبلد، وهذا يمنع إعطاء المنح الدراسية المتعلقة بمشاريع مشتركة من قبيل اجراء بحوث في مختبرات، او دورات تدريبية وما شاكل ذلك .

أنَّ ندرة فرص الحصول على المنح البحثية ينعكس سلباً على اداء تطوير التدريسيات ولاسيما التخصصات الطبية والعلمية، باستثناء عدد محدود جداً من التدريسيات أكدن وجود منح بحثية محدودة جداً لبعض الاقسام العلمية وهذا كان مرتبطاً ايضاً بتوفر سيولة نقدية في الجامعة، ويمكن فهم ايضاً انعكاسات ندرة المنح البحثية من خلال قطع التواصل العلمي مع الجامعات العالمية الرصينة وعدم نقل الخبرات العلمية بهذه الجامعات وانعكاسها على تطوير قدرات التدريسيات في البحث والدرس .\*

\*هنالك اقسام يوجد فيها منح بحثية مثل قسم الآثار، كما اتضح لنا ذلك من خلال بعض المقابلات التي اجرتها الباحثة، فضلاً عن ذلك هنالك مذكرات تفاهم بحثي بين رئاسة جامعة القادسية وبعض الجامعات الإقليمية والدولية ولكن كل هذا لا يعطي مؤشراً واضحاً على توافر منح بحثية بنسبة معقولة.

جدول ( ٢٩ ) يوضح آراء التدريسيات حول ضعف التخصيصات المالية والحد من امكانية تنفيذ

الدراسات الميدانية والمختبرية

| البدائل | التكرارات | النسبة المئوية | قيمة كاي المحسوبة | درجة الحرية | قيمة كاي الجدولية | دلالة ٥ % |
|---------|-----------|----------------|-------------------|-------------|-------------------|-----------|
| نعم     | ١٩٦       | ٦٩.٥           | ١٧٦.٣٣            | ٢           | ٥.٩٩              | ٠.٠٥      |
| لا      | ٢١        | ٧.٤            |                   |             |                   |           |
| احياناً | ٦٥        | ٢٣.١           |                   |             |                   |           |
| المجموع | ٢٨٢       | ١٠٠            |                   |             |                   |           |

يعرض الجدول ( ٢٩ ) البيانات المتعلقة بآراء التدريسيات حول ما اذا كان ضعف التخصيصات المالية يحد من امكانية تنفيذ الدراسات الميدانية والمختبرية . وقد تبين ان اغلب التدريسيات بواقع (٦٩%) من العينة أكدن ان ضعف التخصيصات المالية يحد من إمكانيتهن في تنفيذ الدراسات الميدانية والمختبرية، بينما ان نسبة من التدريسيات بواقع ( ٢٣ % ) من العينة أكدن ان هنالك علاقة محدودة جداً بين ضعف التخصيصات المالية وإمكانية تنفيذ الدراسات الميدانية والمختبرية، واخيراً ان نسبة من التدريسيات أكدن توفر التخصيصات المالية ولا يوجد هناك ضعف في هذا المجال كي يحد من إمكانية تنفيذ الدراسات الميدانية والمختبرية بواقع ( ٧ % ) من العينة .

ان المعطيات في الجدول اعلاه تؤكد الدلالة الواضحة حول ضعف التخصيصات المالية وتأثيرها السلبي على امكانية تنفيذ الدراسات الميدانية والمختبرية وهذا ما أكدته اغلب التدريسيات بواقع (٦٩%)، ومرة اخرى يتأكد لدينا ان الازمات المالية وضعف السيولة النقدية وانعكاسه على ضعف التخصيصات المالية للجامعة يحد من هذا النوع من الدراسات وبالتالي يحد من خلق حالة من التفاعلات السوسيو علمية داخل الجامعة ما بين التدريسيات بعضهن البعض من جهة والتدريسيات والطلبة من جهة ثانية، وهو ما يضر برأس المال العلمي الذي أشار اليه بورديو\* على اعتبار ان هذه الدراسات الميدانية والمختبرية والتفاعلات المتحصلة

\*ينسجم هذا الطرح مع مقاربة بيار بورديو الذي اشرنا اليها في المبحث الثاني من الفصل الثاني من هذه الدراسة، إذ يؤكد ان الحقل الأكاديمي يقوم على امتلاك وتراكم أشكال مختلفة من رأس المال، ولاسيما رأس المال العلمي الذي يُعدّ أساساً في تحديد المكانة الأكاديمية. وفي ضوء ذلك، فان ضعف التخصيصات المالية يحدّ من قدرة التدريسيات على إنجاز البحوث الميدانية والمختبرية، وهو ما يقلل من فرص تراكم هذا النوع من رأس المال. كما ان تراجع التفاعلات العلمية =داخل الجامعة،

من وراءها ترفع من مستوى رأس المال العلمي للتدريسيات والطلبة ويصبح رهاناً حتمياً في الترقى وتطور المعرفة الأكاديمية فضلاً عن دوره الواضح في سد الفجوات العلمية والبشرية، خاصة فيما يتعلق بأحلال تدريسين جدد في الأقسام والكليات من أحلالهم يتوقف على رأس المال العلمي هذا، لكن ما يلاحظ ان عملية الاحلال تلك ليست واردة على مساحة واضحة وهو ما يؤثر على خطر واضح بتهدد مستقبل البحث العلمي وإنتاج المعرفة في الجامعة فضلاً عن الجامعات الاخرى .

جدول ( ٣٠ ) يوضح آراء التدريسيات حول غياب الدعم المالي وتأجيل المشاريع البحثية

| البدايل | التكرارات | النسبة المئوية | قيمة كاي المحسوبة | درجة الحرية | قيمة كاي الجدولية | دلالة ٥ % |
|---------|-----------|----------------|-------------------|-------------|-------------------|-----------|
| نعم     | ١٧٩       | ٦٣.٤           | ١١٦.٨٣            | ٢           | ٥.٩٩              | ٠.٠٥      |
| لا      | ٤٣        | ١٥.٢           |                   |             |                   |           |
| احياناً | ٦٠        | ٢١.٢           |                   |             |                   |           |
| المجموع | ٢٨٢       | ١٠٠            |                   |             |                   |           |

يعرض الجدول ( ٣٠ ) البيانات المتعلقة بآراء التدريسيات حول ما اذا كان غياب الدعم المالي يؤدي الى تأجيل بعض المشاريع البحثية . وقد تبين ان اغلب التدريسيات بواقع ( ٦٣ % ) من العينة أجبن ب (نعم)، اي ان غياب الدعم المالي المستمر يؤدي بهن الى تأجيل بعض المشاريع البحثية، في حين ان نسبة من التدريسيات أجبن ب (احياناً)، اي ان غياب الدعم المالي المستمر قد يؤدي الى حد ما الى تأجيل بعض المشاريع البحثية بواقع ( ٢١ % ) من العينة، واخيراً فان نسبة من التدريسيات أجبن ب (لا) اي ان غياب الدعم المالي لا يؤدي بالضرورة الى تأجيل بعض مشاريعهن البحثية بواقع ( ١٥ % ) من العينة . ان المؤشرات الاحصائية في الجدول اعلاه تؤكد بدون شك العلاقة الارتباطية بين غياب الدعم المالي وتأجيل المشاريع البحثية للتدريسيات وهذا ما اكدته المعطيات البالغة ( ٨٥ % ) تقريباً من التدريسيات اللواتي أجبن ب (نعم)، (احياناً) . وهذه نسبة كبيرة تؤكد العلاقة الواضحة بين غياب الدعم المالي وتأجيل المشاريع البحثية . ويمكننا ان نفهم دلالات الدعم المالي من خلال الدعم المؤسسي المتمثل بتخصيص المال

نتيجة ضعف التمويل، ينعكس سلباً على إنتاج المعرفة وتبادلها. وبذلك، فان هذه الظروف تسهم في إضعاف موقع المرأة الأكاديمية داخل الحقل، وتحدّ من فرص تطورها وترقيها العلمي، بما ينسجم مع طرح بورديو حول تأثير البنية المؤسسية في إعادة إنتاج التفاوت داخل المجال الأكاديمي .

للجامعات في دعم المشاريع البحثية محلياً وخارجياً والدعم المالي الشخصي للتدريسيات أنفسهن، وهذا ما يتعلق بعلاقة المدخلات ولاسيما (الراتب) اضافة الى مصادر مادية اخرى .

جدول ( ٣١ ) يوضح آراء التدريسيات حول علاقة التضخم في الاسعار والتكاليف المدرسية والتأثير

السلبي لها على تطوير القدرات الاكاديمية والبحثية للتدريسية

| البدائل | التكرارات | النسبة المئوية | قيمة كاي المحسوبة | درجة الحرية | قيمة كاي الجدولية | دلالة ٥ % |
|---------|-----------|----------------|-------------------|-------------|-------------------|-----------|
| نعم     | ١٨٢       | ٦٤.٥           | ١٣٠.٤٦            | ٢           | ٥.٩٩              | ٠.٠٥      |
| لا      | ٣٢        | ١١.٣           |                   |             |                   |           |
| احياناً | ٦٨        | ٢٤.٢           |                   |             |                   |           |
| المجموع | ٢٨٢       | ١٠٠            |                   |             |                   |           |

يعرض الجدول ( ٣١ ) البيانات المتعلقة بآراء التدريسيات فيما اذا كان هنالك علاقة بين التضخم في الاسعار والتكاليف المدرسية تؤثر سلباً على تطوير القدرات الاكاديمية والبحثية للتدريسية . وقد تبين ان اغلب التدريسيات بواقع ( ٦٤ % ) من العينة أجبن ب (نعم)، اي ان هنالك علاقة واضحة بين تضخم بالأسعار الراهنة والتكاليف المدرسية الباهظة على تطوير قدراتهن الاكاديمية والبحثية، في حين ان نسبة من التدريسيات بواقع ( ٢٤ % ) من العينة أجبن ب (احياناً) اي ان هنالك علاقة محدودة بين تضخم في الاسعار والتكاليف المدرسية على تطوير القدرات الاكاديمية والبحثية لهن، واخيراً ان نسبة من التدريسيات بواقع ( ١١ % ) من العينة أجبن ب (لا) اي ان ليست هنالك علاقة بين التضخم في الاسعار وارتفاع التكاليف المدرسية على تطوير القدرات الاكاديمية والبحثية للتدريسيات .

ويبدو واضحاً ان المعطيات اعلاه تؤثر على وجود علاقة قوية بين ارتفاع معدلات التضخم في الاسعار الى جانب التكاليف المدرسية ولاسيما ما يعرف ب ( الدروس الخصوصية )\* تؤثر سلباً على تطوير القدرات الاكاديمية والبحثية للتدريسيات، وهذا يعطينا تصوراً ان المؤسسة الاكاديمية لا يمكن تتأني بنفسها عن

\*يقصد بالدروس الخصوصية قيام المدرّس بتقديم تعليم إضافي لتلميذ واحد أو لمجموعة من التلاميذ خارج أوقات الدوام الرسمي، في مادة دراسية واحدة أو أكثر، مقابل أجر يتم الاتفاق عليه مسبقاً. وتمثل هذه الدروس شكلاً من أشكال التعليم غير النظامي الذي يتسم بالاستمرارية والتنظيم، إذ يتلقّى فيه التلميذ دعماً تعليمياً خارج إطار الصف المدرسي. ويُستثنى من هذا التعريف ما يقدمه الآباء أو أفراد الأسرة من مساعدة تعليمية لأبنائهم، لكونها لا تندرج ضمن النشاط التعليمي المدفوع . للمزيد تنظر : عبد العزيز المعاينة ومحمد عبدالله الجعيان، مشكلات تربوية معاصرة، الطبعة الاولى، دار الثقافة، عمان، ٢٠٠٩، ص ١٦٤

التأثيرات الاقتصادية في المجتمع فهذه الأخيرة تلقي بظلالها الواضحة على تطوير القدرات الأكاديمية والبحثية للتدريسيات فيما يتعلق بتسارع وتيرة النشر البحثي والتأليف فضلاً عن المشاركة في الدورات والورش التطويرية وما إلى ذلك .

**جدول ( ٣٢ ) يوضح آراء التدريسيات بعلاقة المعوقات الاقتصادية في الحد من إنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة في الجامعة**

| العينة<br>البديل | علمي    |      | انساني  |      | المجموع | النسبة<br>المئوية | قيمة كاي<br>المحسوبة | درجة<br>الحرية | قيمة كاي<br>الجدولية | الدلالة ٥ % |
|------------------|---------|------|---------|------|---------|-------------------|----------------------|----------------|----------------------|-------------|
|                  | التكرار | %    | التكرار | %    | ١٨٢     | ٦٤.٣              | ١٣٠.١٧               | ٢              | ٥.٩٩                 | ٠.٠٥        |
| نعم              | ١٢٣     | ٦٤.٨ | ٥٩      | ٦٢.٧ |         |                   |                      |                |                      |             |
| لا               | ٤٦      | ٢٤.١ | ٢٦      | ٢٧.٦ | ٧٢      | ٢٥.٣              |                      |                |                      |             |
| أحياناً          | ٢١      | ١١.١ | ٩       | ٩.٧  | ٣٠      | ١٠.٦              |                      |                |                      |             |
| المجموع          | ١٨٨     | ١٠٠  | ٩٤      | ١٠٠  | ٢٨٢     | ١٠٠               |                      |                |                      |             |

يعرض الجدول ( ٣٢ ) البيانات المتعلقة بعلاقة المعوقات الاقتصادية في الحد من إنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة في الجامعة . وقد تبين ان ما مجموعه ( ١٨٢ ) بواقع ( ٦٤ %) من التدريسيات حسب التخصصات العلمية والانسانية لديهن أجبن بـ (نعم)، اي ان هنالك علاقة واضحة بين المعوقات الاقتصادية التي مررنا على تحليل مؤشرات المتعددة في الجداول السابقة والحد من إنتاج المعرفة الأكاديمية لديهن، منهن التدريسيات حسب التخصص العلمي بواقع ( ٦٥ %) تقريباً، والتدريسيات في التخصصات الانسانية بواقع ( ٦٣ %) تقريباً، في حين ان ما مجموعه ( ٧٢ ) تدريسية بواقع ( ٢٥ %) أجبن بـ (لا)، منهن التدريسيات حسب التخصصات الانسانية ( ٢٨ %) تقريباً، واخيراً فان ما مجموعه ( ٣٠ ) تدريسية بواقع ( ١١ %) أجبن بـ ( أحياناً ) من العينة، اي ان هنالك علاقة محدودة بين المعوقات الاقتصادية والحد من الإنتاج الأكاديمي للمرأة .

ان قياس المعوقات الاقتصادية في هذا الجدول اعتمد على المؤشرات الاقتصادية في الجداول السابقة والتي أعطت للمبحوثات تصوراً نهائياً حول علاقة المعوقات الاقتصادية للحد من الإنتاج الأكاديمي للمرأة\*، وهي بدون شك تعطينا ايضاً تصوراً واضحاً حول علاقة المعوقات الاقتصادية في التأثير على الإنتاج البحثي والأكاديمي عموماً للتدريسيات في جامعة القادسية . كما ان معطيات الجدول الحالي الى جانب معطيات الجداول السابقة المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية تحيلنا الى معطيات الواقع الراهنة ولاسيما الأزمة المالية الواضحة للبلد فيما يتعلق بـ ( دفع الرواتب ) وانخفاض واضح في مستويات الانفاق فيما يتعلق بصرف مخصصات المحاضرات والإشراف والمخصصات الأخرى للتدريسيات فضلاً عن ذلك ارتفاع معدلات التضخم وتكاليف المعيشة عموماً، جميع هذا بدون شك يؤثر سلباً على الواقع الأكاديمي والبحثي للتدريسيات في جامعة القادسية بوصفها جزءاً من الواقع الاجتماعي العام .

### المحور الثالث : المعوقات السياسية لإنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة

تشكل المعوقات السياسية احد ابرز المعوقات في الواقع الاجتماعي العراقي لكونها مرتبطة ارتباطاً مباشراً بمدى استقرار النظام السياسي وانعكاساته على كافة المؤسسات في المجتمع، ولاسيما ان الحديث هنا عن علاقة إنتاج المعرفة الأكاديمية للمرأة في جامعة القادسية، وهو بدون شك موضوع يتأثر سلباً او ايجاباً بمدى استقرار النظام السياسي عموماً وفيما يلي آراء التدريسيات في المعوقات السياسية وعلاقتها بإنتاج المعرفة الأكاديمية عندهن :

---

\* ان المعوقات الاقتصادية المشار اليها اعلاه تعكس بصورة مباشرة طبيعة البيئة الاقتصادية التي تعمل ضمنها المرأة، إذ ان محدودية الحماية القانونية وضعف فرص العمل المتكافئ ينعكسان سلباً على استقرارها المهني. كما ان القيود المرتبطة بالعمل التجاري وضعف التمويل والمهارات الاقتصادية تسهم في تقليص إمكانياتها في تطوير نشاطها المهني والأكاديمي. ويضاف إلى ذلك ان التمييز في سوق العمل وضعف الاعتراف بقدرات المرأة يعمق من حالة عدم المساواة الاقتصادية. هذه العوامل مجتمعة تفسر بصورة أوضح كيف يمكن للمعوقات الاقتصادية ان تحد من فرص التفرغ والبحث والإنتاج العلمي لدى التدريسيات. وبذلك يمكن فهم نتائج الجدول بوصفها انعكاساً عملياً لهذه المؤشرات، وما تفرزه من تأثير واضح على الإنتاج الأكاديمي في جامعة القادسية. للمزيد تنظر عبير مرتضى حميد، تمكين المرأة اقتصادياً في العراق : تحليل المعوقات والسياسات الحكومية، مجلة ابن خلدون للدراسات والابحاث، مجلد ٤، عدد ٣، ٢٠٢٤، ص ٢١٤.

جدول ( ٣٣ ) يوضح آراء التدريسيات حول علاقة اللااستقرار السياسي في البلد وانعكاساته السلبية على واقع البحث العلمي في الجامعات

| البدائل | التكرارات | النسبة المئوية | قيمة كاي المحسوبة | درجة الحرية | قيمة كاي الجدولية | دلالة ٥ % |
|---------|-----------|----------------|-------------------|-------------|-------------------|-----------|
| نعم     | ١٨٤       | ٦٥.٢           | ١٣٤.٠٠٤           | ٢           | ٥.٩٩              | ٠.٠٠٥     |
| لا      | ٣٤        | ١٢.٢           |                   |             |                   |           |
| احياناً | ٦٤        | ٢٢.٦           |                   |             |                   |           |
| المجموع | ٢٨٢       | ١٠٠            |                   |             |                   |           |

يعرض الجدول ( ٣٣ ) البيانات المتعلقة بآراء التدريسيات حول ما اذا كانت هنالك علاقة واضحة بين اللااستقرار السياسي في البلد وانعكاساته السلبية على واقع البحث العلمي في الجامعات . وقد تبين ان اغلب التدريسيات بواقع ( ٦٥ % ) من العينة أجبن بـ (نعم) اي ان اللااستقرار السياسي له تأثير سلبي واضح على واقع البحث العلمي في الجامعات، في حين ان نسبة من التدريسيات ذهبن نحو الإجابة الثالثة وهي (احياناً) بواقع ( ٢٣ % ) من العينة تقريباً، بمعنى ان ثمة علاقة محدودة جداً بين اللااستقرار السياسي وانعكاساته السلبية على واقع البحث العلمي، واخيراً فان بعض التدريسيات ذهبن باتجاه الخيار الثاني وهو (لا) بواقع ( ١٢ % ) من العينة، وهو ان اللااستقرار السياسي لا ينعكس سلباً على واقع البحث العلمي في الجامعات، اذ الانشغال بالصراعات على السلطة لا يعطي مجالاً لتشريع سياسات ناهضة تتضمن الارتقاء بواقع البحث العلمي اذ من شأن تلك السياسات ان تضع الأولويات والبدايل والمدد الزمنية في الارتقاء بواقع البحث العلمي وهذا بطبيعة الحال يفوق طبيعة الاستقرار السياسي ومستوياته وبالتالي الارتقاء بالجامعات عموماً . \*

\* وقد أشارت بعض الادبيات الحديثة إلى أن حالات الصراع وعدم الاستقرار السياسي تُعد من أبرز العوامل التي تُضعف قدرة مؤسسات التعليم العالي على أداء وظائفها العلمية والبحثية، إذ تؤدي الاضطرابات السياسية إلى تراجع الدعم المؤسسي والمالي المخصص للجامعات، فضلاً عن غياب السياسات التعليمية طويلة الأمد القادرة على تطوير البحث العلمي وتعزيز إنتاج المعرفة. كما أن انشغال الأنظمة السياسية بالأمورات والصراعات الداخلية يجعل قطاع التعليم العالي خارج سلم الأولويات، الأمر الذي ينعكس سلباً على كفاءة الجامعات ودورها في التنمية وإنتاج المعرفة الأكاديمية . للمزيد تنظر Heleta, Savo & Logan Cochrane, The Neglect of Higher Education in Conflict Settings: Analysis of a Decade of Foreign Aid Flows, Globalisation, Societies and Education, Taylor & Francis, London, 2025, pp. 1-18.

ان الباحثة عند اجراءها لبعض المقابلات أتضح لها ان اغلب التدريسيات يذهبن باتجاه إيلاء المسؤولية الكبيرة للصراعات السياسية وما ينتج عنها من مؤشرات فساد عديدة تطالع واقع المؤسسات الاكاديمية .

جدول ( ٣٤ ) يوضح آراء التدريسيات حول علاقة ضعف السياسات الداعمة للمرأة الاكاديمية

وتأثيرها على إنتاجها المعرفي

| البدائل | التكرارات | النسبة المئوية | قيمة كاي المحسوبة | درجة الحرية | قيمة كاي الجدولية | دلالة ٥ % |
|---------|-----------|----------------|-------------------|-------------|-------------------|-----------|
| نعم     | ١٨٣       | ٦٤.٨           | ١٣٢.٩٢            | ٢           | ٥.٩٩              | ٠.٠٥      |
| لا      | ٣٢        | ١١.٥           |                   |             |                   |           |
| احياناً | ٦٧        | ٢٣.٧           |                   |             |                   |           |
| المجموع | ٢٨٢       | ١٠٠            |                   |             |                   |           |

يعرض الجدول ( ٣٤ ) البيانات المتعلقة بآراء التدريسيات حول ما اذا كان ضعف السياسات الداعمة للمرأة الاكاديمية يؤثر سلباً على إنتاجها المعرفي . وقد تبين ان اغلب التدريسيات بواقع ( ٦٥ % ) تقريباً أجبن بـ (نعم) اي ان ضعف السياسات الداعمة للمرأة الاكاديمية يؤثر سلباً على إنتاجها الاكاديمي، في حين ان نسبة من التدريسيات أشرن الى وجود هذه العلاقة بشكل محدود بواقع ( ٢٤ % ) من العينة تقريباً، اي ان ضعف السياسات الداعمة يؤثر بشكل سلبي ومحدود على الإنتاج المعرفي للمرأة، بينما هنالك من التدريسيات فضّلن الاجابة بـ (لا) اي ان ضعف السياسات الداعمة لا يؤثر سلباً على الإنتاج المعرفي للمرأة بواقع ( ١١ % ) من العينة .

ان ضعف السياسات الداعمة يتضمن غياب الخطط او الاستراتيجيات القصيرة المدى والمتوسطة المدى لدعم الواقع الإنتاجي البحثي للمرأة الاكاديمية الى جانب أنشغال المؤسسات الاكاديمية بالمشكلات الادارية، وذلك يؤثر سلباً على الإنتاج المعرفي للمرأة الاكاديمية وهو ما يقود نحو خلق حالة من التلقائية والعشوائية في الإنتاج البحثي، بمعنى ان الامر يصبح متروكاً للجهود الذاتية والتي غالباً ما تكون غير منظمة نتيجة لتعدد المسؤوليات والادوار مما يجعل تلك الجهود تلقائية وعشوائية كما قلنا، ومن ثم يكون الإنتاج البحثي محدوداً ويخضع للمزاجية المفرطة وهو ما يعقل ما هو البحث العلمي .

جدول ( ٣٥ ) يوضح آراء التدريسيات حول علاقة تسييس بعض القضايا الاكاديمية على حرية اختيار

موضوع البحث

| البدائل | التكرارات | النسبة المئوية | قيمة كاي المحسوبة | درجة الحرية | قيمة كاي الجدولية | دلالة ٥ % |
|---------|-----------|----------------|-------------------|-------------|-------------------|-----------|
| نعم     | ١٨٩       | ٦٧.١           | ١٥٢.٩٦            | ٢           | ٥.٩٩              | ٠.٠٥      |
| لا      | ٢٦        | ٩.٢            |                   |             |                   |           |
| احياناً | ٦٧        | ٢٣.٧           |                   |             |                   |           |
| المجموع | ٢٨٢       | ١٠٠            |                   |             |                   |           |

يعرض الجدول ( ٣٥ ) البيانات المتعلقة بآراء التدريسيات حول ما اذا كان تسييس بعض القضايا الاكاديمية يؤثر على حرية اختيار موضوع البحث . وقد تبين ان غالبية التدريسيات بواقع ( ٦٧ % ) من العينة أجبن بـ (نعم) اي ان تسييس بعض القضايا ذات الطابع الاكاديمي يؤثر سلباً على حرية اختيار موضوعات البحث، في حين ان نسبة من التدريسيات أشرن الى وجود هذه العلاقة بشكل محدود بواقع ( ٢٤ % ) من العينة تقريباً، بينما نسبة من التدريسيات أجبن بـ (لا) بمعنى ان تسييس بعض القضايا الاكاديمية لا يؤثر سلباً على حرية اختيار موضوعات البحث بواقع ( ٩ % ) من العينة .

ان المقصود بتسييس بعض القضايا الاكاديمية هو إغفاء الطابع السياسي على النزاهة العلمية والنقد العلمي والحرية الاكاديمية، وعلاقة كل ذلك في حرية التدريسيات في اختيار موضوعات البحث ذات الطابع الاجتماعي والانساني، ولاسيما اننا في صدى التخصصات الانسانية العديدة في الجامعة والتي اشرنا الى عددها في الخصائص الاولى، الى جانب آراء التدريسيات في التخصصات العلمية ايضاً ويبدو ان الجميع هنا سواء التدريسيات في التخصصات الانسانية او التدريسيات في التخصصات العلمية يدركن جيداً ان القضايا الاكاديمية التي اشرنا اليها في اعلاه تم تسييسها وهو ما ينعكس سلباً على اختيار موضوعات البحث بحرية ونزاهة علمية .

**جدول ( ٣٦ ) يوضح آراء التدريسيات حول علاقة المشكلات السياسية المستمرة وتأثيرها على  
اضعاف الاستقرار الاكاديمي**

| البدائل | التكرارات | النسبة<br>المئوية | قيمة كاي<br>المحسوبة | درجة<br>الحرية | قيمة كاي<br>الجدولية | دلالة ٥ % |
|---------|-----------|-------------------|----------------------|----------------|----------------------|-----------|
| نعم     | ١٩١       | ٦٧.٧              | ١٦١.٩٠               | ٢              | ٥.٩٩                 | ٠.٠٥      |
| لا      | ٢٢        | ٧.٨               |                      |                |                      |           |
| احياناً | ٦٩        | ٢٤.٥              |                      |                |                      |           |
| المجموع | ٢٨٢       | ١٠٠               |                      |                |                      |           |

يعرض الجدول (٣٦) البيانات المتعلقة بآراء التدريسيات حول ما اذا كانت المشكلات السياسية الراهنة والمستمرة في البلد تؤدي الى اضعاف الاستقرار الاكاديمي وعلاقته بتردي البحث العلمي . وقد تبين ان غالبية التدريسيات أجبن بـ (نعم) بواقع ( ٦٨ % ) من العينة تقريباً بأن هذه المشكلات السياسية تؤثر سلباً على الاستقرار الاكاديمي ومن ثم ينعكس ذلك على واقع البحث العلمي، فيما ان نسبة من التدريسيات أجبن بتأثير المشكلات السياسية بشكل محدود على الاستقرار الاكاديمي والبحث العلمي خصوصاً بواقع ( ٢٤ % ) من العينة، واخيراً فان نسبة من التدريسيات أخترن الاجابة بـ (لا) بواقع ( ٨ % ) من العينة تقريباً، اي ان لا علاقة للمشكلات السياسية في اضعاف الاستقرار الاكاديمي وتردي البحث العلمي .

يبدو واضحاً ان هنالك ادراكاً واسعاً لدى التدريسيات حول مخاطر المشكلات السياسية التي تعصف بواقع الجامعات والتي تؤثر سلباً على العمل الاكاديمي ومن ثم على واقع البحث العلمي عموماً، وربما لا يشك احداً ان تلك المشكلات ما زالت لغاية الان تؤثر ليس فقط على المؤسسات الاكاديمية بل على المؤسسات الاخرى وهو ما يعني ان مخرجات المؤسسات الاكاديمية سواء في النشر والتأليف وتسويق الايدي والخبرات العلمية الماهرة كله يتأثر بشكل او بآخر بالمشكلات السياسية الراهنة .

جدول ( ٣٧ ) يوضح آراء التدريسيات حول علاقة ضعف تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار  
الاكاديمي وتأثيره على فرصها البحثية

| البدائل | التكرارات | النسبة<br>المئوية | قيمة كاي<br>المحسوبة | درجة<br>الحرية | قيمة كاي<br>الجدولية | دلالة ٥ % |
|---------|-----------|-------------------|----------------------|----------------|----------------------|-----------|
| نعم     | ١٨٧       | ٦٦.٣              | ١٥٠.٧٨               | ٢              | ٥.٩٩                 | ٠.٠٥      |
| لا      | ٢٣        | ٨.٢               |                      |                |                      |           |
| احياناً | ٧٢        | ٢٥.٥              |                      |                |                      |           |
| المجموع | ٢٨٢       | ١٠٠               |                      |                |                      |           |

يعرض الجدول ( ٣٧ ) البيانات المتعلقة بآراء التدريسيات حول ما اذا كان ضعف التمثيل للمرأة في مواقع صنع القرار الاكاديمي يؤثر سلباً على فرصها البحثية . وقد تبين ان غالبية التدريسيات أجبن بـ (نعم) بواقع ( ٦٦ % ) من العينة وهو ان ضعف التمثيل للمرأة في مواقع صنع القرار الاكاديمي يؤثر سلباً فعلاً على فرصها البحثية، في حين ان نسبة من التدريسيات أجبن بـ (احياناً) بواقع ( ٢٥ % ) من العينة اي ان تلك الإشكالية المتمثلة بضعف تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار الاكاديمي يؤثر بشكل محدود على فرصها البحثية، واخيراً فان نسبة من التدريسيات أخترن الاجابة بـ (لا) اي ان ضعف تمثيل المرأة في مراكز صنع القرار الاكاديمي لا يؤثر سلبياً على فرصها البحثية بواقع ( ٨ % ) من العينة.

ان هنالك ادراك واضح لدى التدريسيات عموماً ان الوصول الى المناصب الادارية العليا في الجامعة ساعد كثيراً في الحصول على فرص تتعلق بالمشاركات الدولية والمحلية فضلاً عن فرص اخرى لا يمكن إيضاحها جميعاً هنا لكنها تتعلق بالمجمل بطبيعة العمل الاكاديمي وعلاقات القوة داخل الجامعة وما ينتج عن ذلك من تفضيلات معينة سواء في التدريس والكتابة او النشر وما شاكل ذلك .

جدول ( ٣٨ ) يوضح آراء التدريسيات حول علاقة ضعف الاهتمام المؤسسي بالبحث العلمي وتأثيره سلباً على تمكين المرأة اكااديمياً

| البدائل | التكرارات | النسبة المئوية | قيمة كاي المحسوبة | درجة الحرية | قيمة كاي الجدولية | دلالة ٥ % |
|---------|-----------|----------------|-------------------|-------------|-------------------|-----------|
| نعم     | ١٧٩       | ٦٣.٥           | ١١٩.١٧            | ٢           | ٥.٩٩              | ٠.٠٥      |
| لا      | ٣٨        | ١٣.٤           |                   |             |                   |           |
| احياناً | ٦٥        | ٢٣.١           |                   |             |                   |           |
| المجموع | ٢٨٢       | ١٠٠            |                   |             |                   |           |

يعرض الجدول ( ٣٨ ) البيانات المتعلقة بآراء التدريسيات حول ما اذا كان ضعف الاهتمام المؤسسي بالبحث العلمي يؤثر سلباً على تمكين المرأة اكااديمياً . وقد تبين ان اغلب التدريسيات بواقع (٦٣%) من العينة أجبن بـ (نعم) اي ان ضعف الاهتمام المؤسسي بالبحث العلمي يؤثر سلباً على تمكين المرأة اكااديمياً، في حين ان نسبة من التدريسيات أجبن بـ (احياناً) بواقع (٢٣%) من العينة بمعنى ان هنالك تأثير محدود بين ضعف الاهتمام المؤسسي بالبحث العلمي وتمكين المرأة اكااديمياً، بينما نسبة من التدريسيات أجبن بـ (لا) بواقع ( ١٣ % ) من العينة، اي ان ضعف الاهتمام المؤسسي بالبحث العلمي لا علاقة له بتمكين المرأة اكااديمياً .

ان البيانات المعروضة في اعلاه تشير بشكل واضح الى وجود علاقة بين ضعف الاهتمام المؤسسي بالبحث العلمي وتمكين المرأة اكااديمياً اي تطوير قدراتها وتحفيزها على الكتابة والنشر، وهذا بطبيعة الحال يعد من ابرز المشكلات الراهنة وهو لا ينفصل عن السياق السياسي العام غير المستقر في البلد .

جدول ( ٣٩ ) يوضح آراء التدريسيات حول علاقة الاجراءات الادارية العامة وتأثيرها السلبي على

#### مرونة العمل البحثي

| البدائل | التكرارات | النسبة المئوية | قيمة كاي المحسوبة | درجة الحرية | قيمة كاي الجدولية | دلالة ٥ % |
|---------|-----------|----------------|-------------------|-------------|-------------------|-----------|
| نعم     | ١٦٩       | ٥٩.٩           | ٩٣.٦٤             | ٢           | ٥.٩٩              | ٠.٠٥      |
| لا      | ٤٣        | ١٥.٣           |                   |             |                   |           |
| احياناً | ٧٠        | ٢٤.٨           |                   |             |                   |           |
| المجموع | ٢٨٢       | ١٠٠            |                   |             |                   |           |

يعرض الجدول ( ٣٩ ) البيانات المتعلقة بآراء التدريسيات حول ما اذا كانت الاجراءات الادارية العامة تؤثر سلباً على مرونة العمل البحثي سواء فيما يتعلق بالروتين الاداري والتكليفات الادارية . وقد تبين ان نسبة من التدريسيات بواقع ( ٦٠٪ ) من العينة تقريباً أجبن بـ (نعم) بمعنى ان تلك الاجراءات الادارية تؤثر سلباً على مرونة العمل البحثي، في حين ان نسبة من التدريسيات أجبن بـ (احياناً) بواقع ( ٢٥٪ ) من العينة تقريباً، بمعنى ان تلك الاجراءات تؤثر بشكل محدود على مرونة العمل البحثي، واخيراً ان نسبة من التدريسيات فضلن الاجابة بـ (لا) بواقع ( ١٥٪ ) من العينة، اي ان تلك الاجراءات الادارية لا تؤثر بشكل سلبي على مرونة العمل البحثي .

ان المعطيات في الجدول اعلاه تؤكد لنا ان الاجراءات الادارية المعقدة الى جانب التكاليفات الادارية المتعددة تثقل كاهل التدريسيات وهو ما ينعكس سلباً على مرونة العمل البحثي فبدلاً من ان تكون هذه الاجراءات الادارية داعمة للبحث العلمي فهي تعيق تطوره، فضلاً عن ذلك فان عدم توجيه هذه الاجراءات الادارية نحو تسهيلات ادارية داعمة للبحث العلمي لا يساعد التدريسيات على الانجاز البحثي المستمر ولاسيما الاجراءات المتعلقة بالنشر .

**جدول ( ٤٠ ) يوضح آراء التدريسيات حول علاقة غياب المبادرات الداعمة لهن ومدى تأثيره السلبي على مستوى مشاركتهن العلمية**

| البدائل | التكرارات | النسبة المئوية | قيمة كاي المحسوبة | درجة الحرية | قيمة كاي الجدولية | دلالة ٥٪ |
|---------|-----------|----------------|-------------------|-------------|-------------------|----------|
| نعم     | ١٨٢       | ٦٤.٧           | ١٢٤.٩٤            | ٢           | ٥.٩٩              | ٠.٠٥     |
| لا      | ٤٢        | ١٤.٨           |                   |             |                   |          |
| احياناً | ٥٨        | ٢٠.٥           |                   |             |                   |          |
| المجموع | ٢٨٢       | ١٠٠            |                   |             |                   |          |

يعرض الجدول ( ٤٠ ) البيانات المتعلقة بآراء التدريسيات حول ما اذا كان غياب المبادرات الداعمة للتدريسيات الباحثات يؤثر سلباً على مستوى مشاركتهن العلمية . وقد تبين ان اغلب التدريسيات بواقع ( ٦٥٪ ) من العينة تقريباً أجبن بـ (نعم) اي ان غياب المبادرات الداعمة في الجامعة لهن يؤثر سلباً على مستوى مشاركتهن العلمية، في حين ان نسبة من التدريسيات بواقع ( ٢٠٪ ) من العينة أكدن وجود العلاقة بشكل محدود بين غياب المبادرات الداعمة لهن ومستوى مشاركتهن العلمية، بينما ذهبن نسبة من التدريسيات

نحو الاجابة بـ (لا) بواقع ( ١٥ %) من العينة تقريباً اي ان غياب المبادرات الداعمة في الجامعة للباحثات لا علاقة له بمستوى مشاركتهن العلمية .

ويبدو واضحاً ان غياب الحافز الاداري والتنظيمي الداعم للباحثات داخل الجامعة يؤثر سلباً على مستوى مشاركتهن العلمية، وهنا يبدو ان غياب معيار التفوق بين التدريسيات الباحثات يجعل الاهتمام بالبحث العلمي ثانوياً وهذا بطبيعة الحال لا يساعد على تطوير الإنتاج البحثي بل يصبح تكراراً واجتراراً للأفكار دون تقديم شيء جديد باستثناء ربما حالات قليلة تدل على الاصالة والكتابة والنشر .

#### جدول ( ٤١ ) يوضح آراء التدريسيات حول علاقة ضعف التخطيط الاستراتيجي في الجامعة وتأثيره على تقليل فرص التمييز الاكاديمي للمرأة

| البدائل | التكرارات | النسبة المئوية | قيمة كاي المحسوبة | درجة الحرية | قيمة كاي الجدولية | دلالة ٥ % |
|---------|-----------|----------------|-------------------|-------------|-------------------|-----------|
| نعم     | ١٨٦       | ٦٥.٩           | ١٣٧.١٩            | ٢           | ٥.٩٩              | ٠.٠٥      |
| لا      | ٣٨        | ١٣.٤           |                   |             |                   |           |
| احياناً | ٥٨        | ٢٠.٧           |                   |             |                   |           |
| المجموع | ٢٨٢       | ١٠٠            |                   |             |                   |           |

يعرض الجدول ( ٤١ ) البيانات المتعلقة بآراء التدريسيات حول ما اذا كان هنالك علاقة واضحة بين ضعف التخطيط الاستراتيجي في الجامعة وتقليل فرص التمييز الاكاديمي للمرأة . وقد تبين ان نسبة من التدريسيات بواقع ( ٦٦ %) من العينة تقريباً أجبن بـ (نعم)، اي ان هنالك علاقة بين ضعف التخطيط الاستراتيجي في الجامعة وتقليل فرص التمييز الاكاديمي للمرأة، في حين ان نسبة من التدريسيات اجبن بـ (احياناً) بواقع ( ٢١ %) من العينة تقريباً، اي ان هنالك علاقة محدودة بين ضعف التخطيط الاستراتيجي وتقليل فرص التمييز الاكاديمي للمرأة، بينما هنالك نسبة من التدريسيات أخترن الاجابة بـ (لا) بواقع ( ١٣ %) من العينة بمعنى ان ليس هنالك علاقة بين ضعف التخطيط الاستراتيجي وتقليل فرص التمييز الاكاديمي للمرأة .

ان تطور الجامعات وازدهار مخرجاتها العلمية يتوقف على الخطط الاستراتيجية التي تتبناها الادارات في الجامعات اذ هذه الخطط تشكل الرؤية الواضحة للعمل الاكاديمي اجمالاً وعلى اساسه يتم قياس مستويات

التميز والتنافس بين التدريسيات وهو ما يعطي فرص حقيقية لظهور معالم عدالة اكااديمية، وهذا ما يشجع التميز والتنافس في اعلى مستويات \*.

جدول ( ٤٢ ) يوضح آراء التدريسيات حول علاقة المعوقات السياسية في الحد من إنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة في الجامعة تبعاً للتحصيل العلمي ( الماجستير، الدكتوراه )

| العينه<br>البديل | ماجستير |      | دكتوراه |      | المجموع | النسبة<br>النئوية | قيمة كاي<br>المحوسبة | درجة<br>الحرية | قيمة كاي<br>الجدولية | الدالة %٥ |
|------------------|---------|------|---------|------|---------|-------------------|----------------------|----------------|----------------------|-----------|
|                  | النكرار | %    | التكرار | %    |         |                   |                      |                |                      |           |
| نعم              | ٣٩      | ٤٣.٨ | ١٣٣     | ٦٨.٩ | ١٧٢     | ٦٠.٩              | ١٨.٩٦                | ٢              | ٥.٩٩                 | ٠.٠٥      |
| لا               | ١٩      | ٢١.٤ | ٣١      | ١٦.١ | ٥٠      | ٢١.٧              |                      |                |                      |           |
| احياناً          | ٣١      | ٣٤.٨ | ٢٩      | ١٥.٠ | ٦٠      | ١٧.٤              |                      |                |                      |           |
| المجموع          | ٨٩      | ١٠٠  | ١٩٣     | ١٠٠  | ٢٨٢     | ١٠٠               |                      |                |                      |           |

يعرض الجدول ( ٤٢ ) البيانات المتعلقة بآراء التدريسيات حول علاقة المعوقات السياسية في الحد من إنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة في الجامعة تبعاً للتحصيل العلمي ( الماجستير، الدكتوراه ) . وقد تبين ان ما مجموعه (١٧٢) بواقع ( ٦١٪) من التدريسيات تقريباً أجبن ب (نعم) اي ان المعوقات السياسية تسهم في الحد من إنتاج المعرفة الاكاديمية في الجامعة، منهن حملة شهادة الماجستير أجبن ب (نعم) بواقع

\*ان ارتقاء المؤسسات الأكاديمية وجودة مخرجاتها يرتكز جوهرياً على كفاءة الخطط الاستراتيجية التي ترسم رؤية العمل الأكاديمي، وبها تُقاس معايير التميز والعدالة بين الكوادر التدريسية. وان التخطيط الاستراتيجي يمثل المحرك الأساسي لتطوير أداء القيادات الأكاديمية بالجامعات ، كونه يمنحها القدرة على مواجهة التحديات المعاصرة وتحقيق الريادة. فتبني هذه الخطط لا يعزز التنافسية فحسب، بل يؤسس لبيئة محفزة تدفع بالجامعات نحو الكفاءة المؤسسية والنهوض بالمجتمع وفق رؤية منظمة وطموحة . للمزيد تنظر : تغريد بنت عبدالله بن هبدان، دور التخطيط الاستراتيجي في تطوير أداء القيادات الاكاديمية بالجامعات السعودية، المجلة العلمية لكلية التربية، مجلد ٣٧، عدد ١٢، ٢٠٢١، ص ٧٢-١٠٣.

( ٤٤ ٪ ) تقريباً، والدكتوراه بواقع ( ٦٩ ٪ ) تقريباً . في حين ان ما مجموعه ( ٥٠ ) من التدريسيات بواقع ( ٢٢ ٪ ) تقريباً اجبن ب ( لا ) وهو ان المعوقات السياسية لا تسهم في الحد من إنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة في الجامعة، منهن حملة شهادة الماجستير بواقع ( ٢١ ٪ ) والدكتوراه بواقع ( ١٦ ٪ )، بينما ما مجموعه ( ٦٠ ) من التدريسيات بواقع ( ١٧ ٪ ) اجبن ب ( احياناً ) اي ان هنالك علاقة محدودة بين المعوقات السياسية ودورها في الحد من إنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة في الجامعة، منهن حملة شهادة الماجستير بواقع ( ٣٥ ٪ ) تقريباً والدكتوراه بواقع ( ١٥ ٪ ) .

وهكذا يتضح وفقاً لبيانات الجدول اعلاه ان التدريسيات تبعاً للتحصيل العلمي (الماجستير، الدكتوراه) أتفقوا حول صيغة السؤال المقترح وهو اسهام المعوقات السياسية في الحد من إنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة في الجامعة، وهذا يعطينا تصوراً نهائياً ان الجامعة كفضاء علمي تتأثر سلباً او ايجاباً بالمؤشرات السياسية التي تم قياسها في الجداول السابقة وتم تأكيدها اجمالاً في هذا الجدول الحالي ومن ثم فان إنتاج المعرفة يتأثر سلباً بالمعوقات السياسية ولاسيما لدى التدريسيات فيما يتعلق بمجمل ما تم الاشارة اليه سابقاً من الاستقرار السياسي، غياب التخطيط الاستراتيجي، مبادرات الدعم لتميز البحث العلمي وما الى ذلك من مؤشرات .

#### المحور الرابع : المعوقات المؤسسية لإنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة

تُعدّ المعوقات المؤسسية من أبرز التحديات التي تبرز في السياق الجامعي العراقي، نظراً لارتباطها بطبيعة عمل المؤسسات الأكاديمية وآليات إدارتها، فضلاً عن تأثيرها المباشر في بيئة البحث العلمي. إذ يتأثر إنتاج المعرفة الأكاديمية للمرأة بدرجة كفاءة التنظيم المؤسسي، وتوافر الدعم الإداري، ووضوح السياسات الجامعية المتعلقة بالبحث العلمي. وعليه، فان مستوى فاعلية المؤسسة الأكاديمية قد ينعكس إيجاباً أو سلباً على قدرة التدريسيات في الاستمرار بالإنتاج المعرفي. وفيما يلي عرض لآراء التدريسيات حول طبيعة المعوقات المؤسسية وعلاقتها بإنتاج المعرفة الأكاديمية لديهن :

جدول ( ٤٣ ) يوضح آراء التدريسيات حول علاقة السياسات الجامعية غير الواضحة في دعم البحث العلمي على إنتاجهن المعرفي

| البدائل | التكرارات | النسبة المئوية | قيمة كاي المحسوبة | درجة الحرية | قيمة كاي الجدولية | دلالة ٥ % |
|---------|-----------|----------------|-------------------|-------------|-------------------|-----------|
| نعم     | ١٧٨       | ٦٣.١           | ١١٦.١٩            | ٢           | ٥.٩٩              | ٠.٠٥      |
| لا      | ٣٩        | ١٣.٨           |                   |             |                   |           |
| احياناً | ٦٥        | ٢٣.١           |                   |             |                   |           |
| المجموع | ٢٨٢       | ١٠٠            |                   |             |                   |           |

يعرض الجدول ( ٤٣ ) البيانات المتعلقة بآراء التدريسيات حول ما اذا كانت هنالك علاقة بين السياسات الجامعية غير الواضحة في دعم البحث العلمي وإنتاج المعرفة للتدريسيات . وقد تبين ان نسبة من التدريسيات بواقع ( ٦٣ %) من العينة أجبن بـ (نعم) اي ان السياسات الجامعية غير الواضحة لدعم البحث العلمي يؤثر سلباً على الإنتاج المعرفي للتدريسيات، بينما نسبة من التدريسيات ذهبن بإتجاه الاختيار (احياناً) بواقع ( ٢٣ % ) من العينة، اي هنالك علاقة محدودة بين السياسات الجامعية غير الواضحة في دعم البحث العلمي واثره السلبي على الإنتاج المعرفي للتدريسيات، بينما نسبة من التدريسيات ذهبن خلاف ذلك واخترن الاجابة بـ (لا) بواقع ( ١٤ % ) من العينة تقريباً، اي ان ليست هنالك علاقة بين السياسات الجامعية غير الواضحة لدعم البحث العلمي واثره السلبي على الإنتاج المعرفي للتدريسيات .

ان البيانات المعروضة في الجدول اعلاه تؤشر بدون شك ان اغلب التدريسيات يتفقن على الدور السلبي للسياسات الجامعية غير الواضحة في دعم البحث العلمي واثره السلبي على الإنتاج المعرفي لهن، وهو ما يعني ان البحث العلمي والإنتاج المعرفي عموماً يتأثران بشكل واضح بمدى وضوح السياسات الجامعية في هذا السياق ،فتلك السياسات تشكل المجال الاكاديمي الداعم للبحث العلمي وهو ما يعطي استقراراً في وضع المعايير العلمية التي من شأنها ان تساعد التدريسيات على الإنتاج والابداع وفي نفس الوقت تحافظ على مستوى التفوق والتميز ، لان المعايير تحفظ حقوق التميز والابداع وتعطي صورة نهائية بمخرجات الجامعة الايجابية .

جدول ( ٤٤ ) يوضح آراء التدريسيات حول ما اذا كانت محدودية الفرص المتكافئة في الجامعة تؤثر سلباً على المشاركات البحثية للمرأة الاكاديمية

| البدائل | التكرارات | النسبة المئوية | قيمة كاي المحسوبة | درجة الحرية | قيمة كاي الجدولية | دلالة ٥ % |
|---------|-----------|----------------|-------------------|-------------|-------------------|-----------|
| نعم     | ١٦٩       | ٥٩.٩           | ٩٣.٦٤             | ٢           | ٥.٩٩              | ٠.٠٥      |
| لا      | ٤٣        | ١٥.٣           |                   |             |                   |           |
| احياناً | ٧٠        | ٢٤.٨           |                   |             |                   |           |
| المجموع | ٢٨٢       | ١٠٠            |                   |             |                   |           |

يعرض الجدول ( ٤٤ ) البيانات المتعلقة بآراء التدريسيات حول ما اذا كانت محدودية الفرص المتكافئة في الجامعة تؤثر سلباً على تقليل المشاركات البحثية للمرأة الاكاديمية . وقد تبين ان نسبة من التدريسيات بواقع ( ٦٠ %) من العينة تقريباً أجبن ب (نعم)، اي ان محدودية الفرص المتكافئة في الجامعة تؤثر سلباً على المشاركات البحثية للمرأة الاكاديمية، في حين ان نسبة من التدريسيات ذهبن باتجاه محدودية هذه العلاقة بواقع ( ٢٥ %) من العينة تقريباً وهو ما يعني ان محدودية الفرص المتكافئة في الجامعة تؤثر الى حدٍ ما على مشاركتهن البحثية، واخيراً فان نسبة من التدريسيات اخترن الاجابة ب (لا) بواقع ( ١٥ %) من العينة اي ان محدودية الفرص المتكافئة في الجامعة لا تؤثر سلباً على المشاركات البحثية للمرأة الاكاديمية .

يلاحظ على معطيات الجدول اعلاه ان محدودية الفرص المتكافئة والتي يمكن وصفها بإشكالية العدالة في المؤسسة والتي تعني في جملة ما تعني الحصول على منح او اجازات دراسية او مناصب علمية وأدارية وغيرها لا تخضع للتكافؤ في منحها للتدريسيات بل يعني ربما انها خاصة لآليات المحاباة والمحسوبية، وهو ايضاً يرتبط ارتباطاً واضحاً بالظروف العامة السياسية والاجتماعية غير المستقرة والتي تنعكس بدون شك على الاداء الاكاديمي مما يلقي بظلاله على مراعاة تكافؤ الفرص بناءً على القدرات والإمكانات للتدريسيات .

ويشكل هذا الموضوع في الوقت الحاضر احد ابرز التحديات بالنسبة للتدريسيات بصورة خاصة لان ذلك لا يساعد على ابراز الكفاءات ودعمها ومن ثم منح الفرص لهن للتميز اكثر الا ان الواقع الاكاديمي خلاف

ما اوضحته التدريسيات في معطيات الجدول اعلاه وهذه إشكالية لا يمكن تضيقها لانها مرتبطة في الوقت الراهن بمدى كفاءة مؤسسات الدولة وانعكاس ذلك على واقع المؤسسات الاكاديمية .

جدول ( ٤٥ ) يوضح آراء التدريسيات حول اذا كُن يواجهن نقصاً في برامج التدريب والتطوير البحثي

داخل الجامعة

| البدائل | التكرارات | النسبة المئوية | قيمة كاي المحسوبة | درجة الحرية | قيمة كاي الجدولية | دلالة ٥ % |
|---------|-----------|----------------|-------------------|-------------|-------------------|-----------|
| نعم     | ١٦٣       | ٥٧.٩           | ٧٨.٣٢             | ٢           | ٥.٩٩              | ٠.٠٥      |
| لا      | ٤٩        | ١٧.٣           |                   |             |                   |           |
| احياناً | ٧٠        | ٢٤.٨           |                   |             |                   |           |
| المجموع | ٢٨٢       | ١٠٠            |                   |             |                   |           |

يعرض الجدول ( ٤٥ ) البيانات المتعلقة بآراء التدريسيات حول ما اذا كُن يواجهن نقصاً في برامج التدريب والتطوير البحثي داخل الجامعة . وقد تبين ان اكثر من نصف العينة بواقع ( ٥٨ %) تقريباً من التدريسيات أجبن بـ (نعم) بمعنى ان هنالك نقصاً في برامج التدريب والتطوير البحثي داخل الجامعة، في حين ان نسبة منهن أجبن بـ (احياناً) بواقع ( ٢٥ %) تقريباً، اي ان هنالك نقصاً محدوداً في برامج التدريب والتطوير البحثي داخل الجامعة، واخيراً ان نسبة من التدريسيات أجبن بـ (لا) بواقع ( ١٧ %) من العينة، اي ان ليس هنالك نقصاً في برامج التدريب والتطوير البحثي داخل الجامعة .

ويبدو واضحاً ان الدلالة الاحصائية تشير الى وجود نقص واضح في برامج التدريب والتطوير البحثي داخل الجامعة، وهو ما يعني ان تطوير المهارات البحثية للتدريسيات لابد ان يتطلب برامج التدريب والتطوير البحثي داخل الجامعة وهذا من شأنه بطبيعة الحال الارتقاء بالمستويات البحثية للتدريسيات بما يلائم التطورات البحثية في العالم .

جدول ( ٤٦ ) يوضح آراء التدريسيات حول علاقة آليات التقييم والترقية الاكاديمية في تحقيق العدالة بين التدريسيين

| البدائل | التكرارات | النسبة المئوية | قيمة كاي المحسوبة | درجة الحرية | قيمة كاي الجدولية | دلالة ٥ % |
|---------|-----------|----------------|-------------------|-------------|-------------------|-----------|
| نعم     | ١١٢       | ٣٩.٧           | ٦٧.٢١             | ٢           | ٥.٩٩              | ٠.٠٥      |
| لا      | ١٣٩       | ٤٩.٦           |                   |             |                   |           |
| احياناً | ٣١        | ١٠.٧           |                   |             |                   |           |
| المجموع | ٢٨٢       | ١٠٠            |                   |             |                   |           |

يعرض الجدول ( ٤٦ ) البيانات المتعلقة بآراء التدريسيات حول ما اذا كان هنالك علاقة بين آليات التقييم والترقية الاكاديمية لتحقيق العدالة بين التدريسيات مقارنة بالتدريسيين . وقد تبين ان نصف العينة بواقع ( ٥٠ %) تقريباً من التدريسيات أجبن بـ ( لا ) اي ان ليس هنالك تمييز في آليات التقييم والترقية الاكاديمية ما بين التدريسيات مقارنة بالتدريسيين، لكن في المقابل هنالك ما يقارب ( ٤٠ %) من العينة تقريباً أجبن بـ (نعم) اي ان هنالك تمييز بين آليات التقييم والترقية الاكاديمية ما بين التدريسيات مقارنة بالتدريسيين، واخيراً هنالك من التدريسيات من اخترن الاجابة بـ (احياناً) بواقع ( ١١ %) من العينة تقريباً، اي ان هنالك تمييز محدود بين آليات التقييم والترقية الاكاديمية ما بين التدريسيات مقارنة بالتدريسيين.

ويبدو واضحاً ان نصف العينة من التدريسيات بواقع ( ٥٠ %) من العينة تقريباً أجبن بـ ( لا ) اي ان ليس هنالك تمييز في آليات التقييم والترقية الاكاديمية لتحقيق العدالة ما بين التدريسيات مقارنة بالتدريسيين . وهذه دلالة احصائية إيجابية أظهرتها معطيات الجدول اعلاه مما يعني ان اليات التقييم والترقيات العلمية تسير بشكل جيد وإيجابي داخل الجامعة دون تمييز بين التدريسيات مقارنة بالتدريسيين . لكن في المقابل لا يمكن غض النظر عن النسبة المتبقية من التدريسيات ممن أجبن بـ (نعم) وهن شكلن ما نسبته (٤٠%)، مما يعني ان هنالك حالات من التمييز في اليات التقييم والترقية بالنسبة للتدريسيات مقارنة بالتدريسيين .

جدول ( ٤٧ ) يوضح آراء التدريسيات حول علاقة ضعف فرص التعاون البحثي داخل المؤسسة على إنتاجهن العلمي

| البدائل | التكرارات | النسبة المئوية | قيمة كاي المحسوبة | درجة الحرية | قيمة كاي الجدولية | دلالة ٥ % |
|---------|-----------|----------------|-------------------|-------------|-------------------|-----------|
| نعم     | ١٦١       | ٥٧.١           | ٧٣.٥٦             | ٢           | ٥.٩٩              | ٠.٠٥      |
| لا      | ٥١        | ١٨.١           |                   |             |                   |           |
| احياناً | ٧٠        | ٢٤.٨           |                   |             |                   |           |
| المجموع | ٢٨٢       | ١٠٠            |                   |             |                   |           |

يعرض الجدول ( ٤٧ ) البيانات المتعلقة بآراء التدريسيات حول ما اذا كان هنالك علاقة بضعف فرص التعاون البحثي داخل المؤسسة على الإنتاج العلمي للتدريسيات . وقد تبين ان اكثر من نصف العينة بواقع ( ٥٧ %) من التدريسيات أجبن بـ (نعم) اي ان هنالك ضعف واضح في فرص التعاون البحثي داخل الجامعة بين التخصصات سواء كانت انسانية او علمية على الإنتاج العلمي لهن، بينما هنالك نسبة من التدريسيات ذهبن بوجود هذه العلاقة بشكل محدود بواقع ( ٢٥ %) من العينة تقريباً، اي ان هنالك الى حد ما ضعف بفرص التعاون البحثي داخل الجامعة، بينما نسبة من التدريسيات ذهبن باتجاه الاجابة بـ (لا) بواقع ( ١٨ %) وهو ما يعني ان ليس هنالك علاقة بضعف فرص التعاون البحثي داخل الجامعة وبالتالي ذلك لا يؤثر على الإنتاج العلمي للتدريسيات .

ان البيانات المعروضة في الجدول اعلاه تؤكد بشكل واضح ان هنالك دلالة احصائية تميل لصالح التدريسيات اللواتي أجبن بـ (نعم) بمعنى ان هنالك ضعف واضح في فرص التعاون البحثي بين التدريسيات ضمن التخصصات العلمية او الانسانية وهذا مؤشر سلبي على واقع البحث العلمي فهو على ما يبدو يميل الى الطابع الفردي في الانجاز، في حين ان معظم الجامعات في العالم تميل الى النشر والتأليف المشتركين ضمن ما يعرف بـ (الفرق البحثية) وهي سمة مميزة في العصر الراهن لاختزال المعلومات وتراكم الخبرات والاستفادة منها بالشكل المتبادل، وهو ما نفهمه في سياق علم الاجتماع بـ ( رأس المال العلمي ) الذي اشار اليه عالم الاجتماع الفرنسي ( بورديو ) . اذ ذلك يؤثر على قوة المؤسسة العلمية وسرعة الانجاز وتلاقح الأفكار ومن ثم تطوير كافة القدرات البحثية للأطراف الداخلة في هذه الفرق البحثية . غير ان هذا المؤشر يبدوا ضعيفاً من خلال معطيات الجدول اعلاه في جامعة القادسية .

جدول ( ٤٨ ) يوضح آراء التدريسيات حول علاقة الروتين الاداري وتأثيره على ابطاء انجاز معاملات الترقية العلمية

| البدائل | التكرارات | النسبة المئوية | قيمة كاي المحسوبة | درجة الحرية | قيمة كاي الجدولية | دلالة ٥ % |
|---------|-----------|----------------|-------------------|-------------|-------------------|-----------|
| نعم     | ١٦٨       | ٥٩.٦           | ٨٧.٤٧             | ٢           | ٥.٩٩              | ٠.٠٥      |
| لا      | ٥٩        | ٢٠.٩           |                   |             |                   |           |
| احياناً | ٥٥        | ١٩.٥           |                   |             |                   |           |
| المجموع | ٢٨٢       | ١٠٠            |                   |             |                   |           |

يعرض الجدول ( ٤٨ ) البيانات المتعلقة بآراء التدريسيات حول ما اذا كانت هنالك علاقة بين الروتين الاداري وابطاء انجاز معاملات الترقية العلمية والالتزامات العلمية . وقد تبين ان (٦٠%) تقريباً من التدريسيات أجبن بـ (نعم) اي ان هنالك علاقة مؤثرة بين الروتين الاداري في الجامعة وانجاز بعض معاملات الترقية العلمية والالتزامات الاخرى المتعلقة باهتمامات التدريسيات، في حين ان نسبة من التدريسيات ذهبن باتجاه الاجابة بـ (لا) بواقع ( ٢١%) وهو ما يعني ان لا توجد هنالك علاقة بين الروتين الاداري وانجاز معاملات الترقية والالتزامات الاخرى للتدريسيات، واخيراً هنالك نسبة معينة من التدريسيات اجبن بـ ( احياناً ) بواقع ( ١٩ % ) اي ان ثمة علاقة محدودة بين الروتين الاداري وانجاز معاملات الترقية العلمية والالتزامات الاخرى .

يلاحظ على بيانات الجدول اعلاه اغلب افراد العينة من التدريسيات اكدن وجود روتين اداري في الجامعة يؤخر الى حدٍ ما انجاز معاملات الترقية العلمية الى جانب بعض الالتزامات المتعلقة باهتمامات التدريسيات في المجال العلمي، وهذا بطبيعة الحال يرتبط ارتباطاً واضحاً بمجمل عمل المؤسسات في البلد، ولكن في المقابل هنالك اتجاهاً يبدو بطيئاً لكنه قد يحقق اهدافه على المدى القريب او المتوسط وهو ان ثمة محاولات جادة لحوكمة ورقمنة عمل المؤسسات الاكاديمية ولاسيما ما حصل مؤخراً من تحويل انجاز معاملات الترقية عبر العمل الالكتروني . ويبقى السؤال مستمراً هو لماذا ما زالت الاجراءات الادارية الروتينية مستمرة رغم وجود بعض التوصيات للتحويل على العمل الالكتروني والرقمنة.

جدول ( ٤٩ ) يوضح آراء التدريسيات حول علاقة نقص البرامج المساندة للبحث العلمي وتطوير قدراتهن العلمية

| البدائل | التكرارات | النسبة المئوية | قيمة كاي المحسوبة | درجة الحرية | قيمة كاي الجدولية | دلالة ٥ % |
|---------|-----------|----------------|-------------------|-------------|-------------------|-----------|
| نعم     | ١٧٢       | ٦١.٠           | ٩٧.١٧             | ٢           | ٥.٩٩              | ٠.٠٥      |
| لا      | ٥٣        | ١٨.٨           |                   |             |                   |           |
| احياناً | ٥٧        | ٢٠.٢           |                   |             |                   |           |
| المجموع | ٢٨٢       | ١٠٠            |                   |             |                   |           |

يعرض الجدول ( ٤٩ ) البيانات المتعلقة بآراء التدريسيات حول ما اذا كانت علاقة نقص البرامج المساندة للبحث العلمي وانعكاسه على تطوير قدرات العلمية للتدريسيات. وقد تبين ان ( ٦١ %) من التدريسيات اجبن بـ ( نعم ) وهو ان هنالك علاقة واضحة بين نقص البرامج المساندة للبحث العلمي وتطوير القدرات العلمية، في حين هنالك من التدريسيات من اكدن وجود هذه العلاقة بشكل محدود بواقع ( ٢٠ %)، بينما ذهبت نسبة من التدريسيات الى الاجابة بـ ( لا ) بواقع ( ١٩ %) تقريباً وهو ان لا علاقة تذكر بين نقص البرامج المساندة للبحث العلمي وتطوير القدرات العلمية للتدريسيات .

ان النهوض بواقع التدريسيات من الناحية العلمية يتطلب ايجاد البرامج الداعمة والمساندة للبحث العلمي سواء فيما يتعلق بالمنح او الدورات التطويرية مع الجامعات الاخرى والوزارات او خارج البلد وذلك من شأنه اذا لم يتوافق يؤثر سلباً على تطوير القدرات العلمية للتدريسيات، فضلاً عن ذلك فأن ادامة العمل البحثي يتطلب دوماً مواكبة اخر التطورات في هذا المجال وهو ما يستدعي جهداً مؤسسياً الى جانب الجهد الفردي من اجل تطوير القدرات العلمية للتدريسيات .

جدول ( ٥٠ ) يوضح آراء التدريسيات حول معاناتهن من ضعف البيئة الجامعية المحفزة على الإنتاج المعرفي

| البدائل | التكرارات | النسبة المئوية | قيمة كاي المحسوبة | درجة الحرية | قيمة كاي الجدولية | دلالة ٥ % |
|---------|-----------|----------------|-------------------|-------------|-------------------|-----------|
| نعم     | ١٧٨       | ٦٣.٢           | ١١٢.٦٠            | ٢           | ٥.٩٩              | ٠.٠٥      |
| لا      | ٥٢        | ١٨.٤           |                   |             |                   |           |
| احياناً | ٥٢        | ١٨.٤           |                   |             |                   |           |
| المجموع | ٢٨٢       | ١٠٠            |                   |             |                   |           |

يعرض الجدول ( ٥٠ ) البيانات المتعلقة بآراء التدريسيات حول علاقة ضعف البيئة الجامعية المحفزة من الإنتاج المعرفي للتدريسيات . وقد تبين ان اغلب افراد العينة من التدريسيات بواقع ( ٦٣ %) اجبن ب (نعم) بمعنى ان ضعف البيئة الجامعية المحفزة اجمالاً يؤثر سلباً على إنتاجهن المعرفي، في حين ان نسبة من التدريسيات اجبن ب ( لا ) بواقع ( ١٨ %) من العينة اي ان البيئة الجامعية محفزة وهو ما يساعدهن على الإنتاج المعرفي، واخيراً فأن نسبة من التدريسيات اكدن وجود هذه العلاقة بشكل محدود بواقع ( ١٨ %) ايضاً بمعنى ان البيئة الجامعية المحفزة ليست موجودة دوماً وهو ما يدل على انه لا يؤثر دوماً على إنتاجهن المعرفي .

ان المعطيات التي كشفتها البيانات في الجدول اعلاه تؤثر امراً خطيراً في الجامعة وهو ان بيئة العمل لا تساعد التدريسيات على الإنتاج المعرفي سواء في النشر او التأليف والترجمة وفوق كل ذلك تقديم منجز نوعي يعتد به، وهنالك دراسات عديدة في علم الاجتماع تناولت هذه الاشكالية وهو ان بيئة العمل تؤثر تأثيراً مزدوجاً على اداء الانسان وهو ما يعرف ب ( دراسات الرضا الوظيفي ) \* والتي تقدم تفسيراً دقيقاً لفقدان

\* يُعرّف الرضا الوظيفي بأنه حالة من الشعور الإيجابي والارتياح النفسي التي تتكون لدى الفرد تجاه وظيفته والمؤسسة التي يعمل فيها، نتيجة وجود درجة من التوافق بينه وبين بيئة العمل الداخلية، فضلاً عن شعوره بإشباع حاجاته وتوقعاته المهنية. كما يعكس الرضا الوظيفي اتجاهات العاملين النفسية نحو أعمالهم، ومدى شعورهم بالاستقرار والسعادة أثناء أداء مهامهم، ولا سيما فيما يتعلق بعناصر العمل الأساسية مثل الأجور، وسياسات المؤسسة، والعلاقات مع الرؤساء والزعماء، وفرص النمو المهني والترقية، إضافة إلى إمكانية تحقيق الذات داخل بيئة العمل . للمزيد تنظر : محمد، وفاء احمد، اثر الرضا الوظيفي في تحليل وتصميم الوظائف : بحث تحليلي في مصرف الرشيد الادارة العامة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ١٩، ٢٠٠٩، ص ٢٧.

الحافز داخل المؤسسة وانعكاسه السلبي على الانجاز . وما بدى لنا بعد المعاينات وبعض المقابلات التي قامت بها الباحثة ان هنالك انطباعاً عاماً من التدريسيات انه ثمة حالة من الاحباط تنتابهن باستمرار ناتجة عن ضعف الحافز عن العمل والعطاء فضلاً عن مؤشرات اخرى داخل البيئة الجامعية تثير فيهن اللامبالاة والتلقائية في العمل وهذا على ما يبدو مرتبط ايضاً بالسياق الاجتماعي العام، اذ ثمة حالة عامة ايضاً تسود البلد اليوم وهي يمكن وصفها بحالة اللااستقرار المؤسسي لأسباب لا يسمح المجال بذكرها هنا جميعاً لكن يمكن وصفها اجمالاً بأنها اسباباً بنائية تشكل في الوقت الحاضر مهددات تعرقل بواذر الابداع والتميز ولاسيما في الجامعات التي بدى عليها مؤشرات يومية ومتكررة من الاحباط واللامبالاة وهو ما يؤثر سلباً على الإنتاج المعرفي عموماً .

جدول ( ٥١ ) يوضح آراء التدريسيات حول تعدد المهام في الجامعة الملقى على عاتقهن واثره في

#### التركيز على البحث العلمي

| البدائل | التكرارات | النسبة المئوية | قيمة كاي المحسوبة | درجة الحرية | قيمة كاي الجدولية | دلالة ٥ % |
|---------|-----------|----------------|-------------------|-------------|-------------------|-----------|
| نعم     | ١٦٧       | ٥٩.٢           | ٨٥.٠٥             | ٢           | ٥.٩٩              | ٠.٠٥      |
| لا      | ٥٧        | ٢٠.٢           |                   |             |                   |           |
| احياناً | ٥٨        | ٢٠.٦           |                   |             |                   |           |
| المجموع | ٢٨٢       | ١٠٠            |                   |             |                   |           |

يعرض الجدول (٥١) البيانات المتعلقة بآراء التدريسيات حول ما اذا كانت هنالك علاقة واضحة في تعدد المهام في الجامعة الملقاة على عاتق التدريسيات واثره في التركيز على البحث العلمي . وقد تبين ان نسبة من التدريسيات بواقع ( ٥٩ %) اجبن بـ ( نعم ) اي ان هنالك علاقة واضحة بين تعدد المهام الجامعية الملقاة على عاتقهن وفقدان التركيز على البحث العلمي، في حين ان نسبة من التدريسيات اكدن وجود العلاقة بشكل محدود بواقع ( ٢١ %) من العينة تقريباً، اي ان هنالك تأثير محدود لتعدد المهام الجامعية وفقدان التركيز على البحث العلمي، واخيراً فأن نسبة من التدريسيات بواقع ( ٢٠ %) أكدن الاجابة بـ ( لا ) اي ان ليس هنالك اي علاقة بين تعدد المهام الجامعية على عاتقهن والتركيز على البحث العلمي .

مما لاشك فيه ان ثمة تصور هام لوحظ على معطيات الجدول اعلاه وهو ان اكثر من نصف العينة من التدريسيات يتفقن حول وجود علاقة واضحة بين تعدد المهام الجامعية وكثرتها على عاتق التدريسيات مما

ينعكس سلباً على تركيزهن على البحث العلمي، وهنا يصبح خيار البحث العلمي بالنسبة للتدريسية خياراً ثانوياً بمعنى ان التركيز يتشتت بين تعدد وكثرة المهام الجامعية . وهذه هي إحدى الإشكاليات او المعوقات المؤسساتية في جامعة القادسية فضلاً عن الجامعات الاخرى وهذا قد يحيلنا الى فهم السياق العام ايضاً وهو ما زالت التعليميات ما بين المؤسسات تسير بشكلٍ رأسي دون فك الارتباط بين هذه المؤسسات عند مستوى توزيع الصلاحيات واستقلالية عمل الجامعات، اذ من الممكن ان هذا يقلل من تشتت المهام الجامعية والتركيز على البحث العلمي كأولوية رئيسية في التعليم العالي .

ان تعدد المهام الجامعية لا ينعكس فقط على فقدان التركيز وانما يمتد الى رفع وتيرة النشر في المجالات المحلية والدولية وهنا يصبح الحديث عن مخرجات وليس فقط التركيز على البحث العلمي وهنا نقصد بالمخرجات هو رفع مستوى تصنيف الجامعة بين الجامعات المحلية والدولية فضلاً عن ذلك انعكاسه السلبي على بناء القدرات البحثية للطلبة والباحثين الجدد .

**جدول ( ٥٢ ) يوضح آراء التدريسيات حول علاقة المعوقات المؤسساتية في الحد من إنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة في الجامعة تبعاً للملقب العلمي**

| العينه<br>البديل | مدرس مساعد |      | مدرس    |      | استاذ مساعد |      | استاذ   |      | المجموع | النسبة<br>المئوية | قيمة كاي<br>المحسوب<br>ة | درجة<br>الحرية | قيمة<br>كاي<br>الجدولية | الدالة<br>٥ % |
|------------------|------------|------|---------|------|-------------|------|---------|------|---------|-------------------|--------------------------|----------------|-------------------------|---------------|
|                  | التكرار    | %    | التكرار | %    | التكرار     | %    | التكرار | %    |         |                   |                          |                |                         |               |
| نعم              | ١٣         | ٣١.٨ | ٥٩      | ٨٠.٨ | ٨٢          | ٨٧.٢ | ٦٤      | ٨٦.٤ | ٢١٨     | ٧٧.٤              | ٧٣.٢                     | ٦              | ١٢.٥                    | ٠.٠٥          |
| لا               | ١٩         | ٤٦.٣ | ٦       | ٩.٩  | ٣           | ٣.٢  | ٣       | ٤.٢  | ١٤      | ٤.٩               |                          |                |                         |               |
| احياناً          | ٩          | ٢١.٩ | ٧       | ٩.٣  | ٩           | ٩.٦  | ٧       | ٩.٤  | ٥٠      | ١٧.٧              |                          |                |                         |               |
| المجموع          | ٤١         | ١٠٠  | ٧٣      | ١٠٠  | ٩٤          | ١٠٠  | ٧٤      | ١٠٠  | ٢٨٢     | ١٠٠               |                          |                |                         |               |

يعرض الجدول ( ٥٢ ) البيانات المتعلقة بآراء التدريسيات حول ما اذا كانت هنالك علاقة بين المعوقات المؤسساتية التي تم ذكر مؤشراتها في الجداول السابقة والحد من إنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة في الجامعة . وقد تبين ان ما مجموعه ( ٢١٨ ) تدريسية أجبن بـ ( نعم ) بواقع ( ٧٧ %) من العينة اي ان

هنالك علاقة واضحة جداً بين المعوقات المؤسسية والحد من إنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة في الجامعة، منهن حسب اللقب العلمي منهن مدرس مساعد اجبن ب (نعم) بواقع (٣٢٪) تقريباً، والمدرس بواقع (٨١٪) تقريباً، والاستاذ مساعد بواقع (٨٧ ٪) والاستاذ بواقع (٨٦ ٪) . في حين ان ما مجموعة (١٤) تدريسية اجبن ب (لا) بواقع (٥ ٪) من العينة تقريباً اي ان ليس هنالك علاقة واضحة بين المعوقات المؤسسية والحد من إنتاج المعرفة الأكاديمية للمرأة في الجامعة، منهن مدرس مساعد (٤٦ ٪)، والمدرس (١٠ ٪) تقريباً، والاستاذ مساعد (٣ ٪) تقريباً، والاستاذ (٤ ٪) . في حين ان ما مجموعه (٥٠) تدريسية بواقع (١٨ ٪) تقريباً اجبن ب ( احياناً ) اي ان ثمة علاقة محدودة بين المعوقات المؤسسية والحد من إنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة في الجامعة، منهن المدرس مساعد بواقع (٢٢ ٪) تقريباً، والمدرس بواقع (٩ ٪)، والاستاذ مساعد (١٠ ٪)، والاستاذ (٩ ٪) .

والملاحظ ان هنالك علاقة واضحة بين اللقب العلمي وآراء التدريسيات بخصوص اثر المعوقات المؤسسية في الحد من إنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة في الجامعة، اذ يلاحظ ان غالبية افراد العينة ولاسيما ضمن فئتي الاستاذ والاستاذ مساعد يؤكدون وجود معوقات مؤسسية تحد من إنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة في الجامعة وهو ما يقدم تبايناً في ادراك هذه المعوقات وفقاً للموقع الأكاديمي والخبرة العلمية . وهو ما يدل ايضاً ان المعوقات المؤسسية يتم ادراكها بشكل واضح من قبل التدريسيات لكونها على تماس مباشر بعمل التدريسيات في الجامعة وفي نفس الوقت ان هذه المعوقات تشكل الفضاء الأكاديمي الذي تشعر به التدريسيات باستمرار، اذ تأثير هذه المعوقات يتم التعايش معه باستمرار بل ان الباحثة من خلال بعض المقابلات التي اجرتها وتكوين بعض الانطباعات على هذا الاساس اتضح ان هنالك حالة من الاقرار بأن تلك المعوقات اصبحت طريقة ممارسة داخل الجامعة وهو ما يدل على تراكمها الى حد عدم حسنها بالحلول وايجاد البدائل، وهذا لا يمكن بطبيعة الحال فصله عن السياق المؤسسي العام المرتبك والقلق في البلد ، فالأخير يلقي بظلاله السلبي على الجامعة ومن ثم فإننا امام اشكالية تتعدد فيها خيوط المسؤولية .

كما يلاحظ من خلال معطيات الجدول اعلاه ان تأكيد الاجابة بخصوص وجود هذه المعوقات انما توقف على تراكم الخبرات ولاسيما الاجابات المرتفعة التي سجلتها التدريسيات ذوي الالقب العلمية بمستوى الاستاذ مساعد والاستاذ هي بلا شك حصيلة من سنوات الخدمة داخل الجامعة وربما يمكن اختزالها في الثلاث عقود ونيث من التغيير بعد عام ٢٠٠٣، وهي مرحلة يمكن وصفها بالانتقالية والمعوقات فيها تكون حاضرة ، لكن ما يشكل التأزم الحقيقي في هذه المعوقات هو انها استحكمت بمستوى تركها دون ايجاد الحلول ولا

ينكر ان هذا الانطباع السائد لدى التدريسيات هو ربما نفسه الانطباع السائد في المؤسسات الاخرى وهو انطباع يتوقف علاجه على مدى تحقق الاستقرار السياسي في البلد والانتقال الى مرحلة تتعلق ببناء المؤسسات، اذ ان الاصلاح المؤسسي يتوقف على البدء من فهم مشكلات تلك المؤسسات من الداخل ولاسيما الجامعات ويمكن هنا وفقاً لنتائج الجدول اعلاه إكتشاف تلك المشكلات من خلال اجابات وآراء التدريسيات فهن يدركن بشكل جيد وواضح مدى خطورة تلك المعوقات او المشكلات ومدى توافر البدائل والحلول، اذ انهن يتميزن بخبراتهم العلمية العالية وقدراتهن على وضع الاستراتيجيات والخطط التي من شأنها ان تكون بوصلة للأصلاح المؤسسي في الجامعات .

### المبحث الثالث

#### عرض البيانات المتعلقة بنتائج المقابلات

##### أولاً: عرض البيانات والخصائص الأساسية للمبحوثين :

ان عرض البيانات الأساسية للمبحوثين يساعدنا في التعرف على خصائص عينة الدراسة في ما يتعلق بالمقابلات التي أجرتها الباحثة وعليه سوف نتحدث نتائج الدراسة على ما تتضمنه هذه الخصائص :

##### ١ . المنصب الإداري :

تشكلت عينة الدراسة حسب المنصب الإداري الذي يشغله المبحوثين بواقع ( ١ ) ما بين مسؤولية الدراسات العليا في كلية الإدارة والاقتصاد و ( ١ ) مدير تسجيل كلية العلوم و ( ١ ) مسؤولية وحدة الوثائق في كلية الفنون الجميلة أما البقية من التدريسيات ليس لديهم مناصب ويمارسن مهنة التدريس فقط .

##### ٢ . مكان العمل :

مثلت عينة الدراسة حسب المقابلات الحالية التوزيع مكانياً حسب الكليات اذ جاء بواقع ( ٢ ) كلية الآداب و ( ١ ) كلية الإدارة والاقتصاد و ( ١ ) كلية طب الأسنان و ( ١ ) كلية العلوم و ( ١ ) كلية التربية و ( ١ ) كلية الفنون الجميلة و ( ١ ) كلية التربية الرياضية و ( ١ ) كلية القانون و ( ١ ) كلية الطب البيطري .

##### ٣ . المؤهل الأكاديمي :

توزعت عينك الدراسة حسب المؤهل الأكاديمي، بواقع ( ١ ) دكتوراه في علم الاجتماع و ( ١ ) ماجستير في علم الاجتماع و ( ١ ) بكالوريوس إدارة واقتصاد و ( ١ ) معيد في طب وجراحة الفم والأسنان و ( ١ ) دكتوراه في علوم حياة و ( ١ ) دكتوراه في اللغة العربية و ( ١ ) دكتوراه في القانون و ( ١ ) ماجستير في الفنون الجميلة و ( ١ ) دكتوراه في الطب البيطري ( كيميائ حيائية ) و ( ١ ) دكتوراه في التربية الرياضية.

##### ٤ . التخصص :

تشكلت عينة الدراسة حسب التخصص للمبحوثين ، بواقع ( ٢ ) علم الاجتماع و ( ١ ) علم الإحصاء و ( ١ ) طب وجراحة الفم والأسنان و ( ١ ) علوم الحياة و ( ١ ) اللغة العربية و ( ١ ) قانون مدني و ( ١ ) تاريخ اسلامي و ( ١ ) كيميائ حيائية و ( ١ ) تعليم حركي جمناستك .

## ثانياً: عرض مقابلات الدراسة :

المنصب الاداري : تدريسية

مكان المقابلة : كلية الآداب

وقت المقابلة : ٢٠٢٦/٢/١١ يوم الاربعاء الساعة ٩:٣٠ صباحاً

- برأيك، هل تعتقد ان التقاليد والاعراف في المجتمع ما زالت تؤثر في الوسط الاكاديمي ؟  
نعم ( لم تضيف تعليقا آخر ) .

- كيف تفسرين ازدواج الأدوار ما بين التزامات الاسرة من جهة والالتزامات الاكاديمية من جهة، وهل ثمة علاقة مع ذلك في تراجع واقع الإنجاز البحثي للمرأة ؟

وضحت المبحوثة انه لا توجد علاقة حسب رأيها وقد عللت ذلك أن المرأة عندما تدخل الى العمل لديها القدرة على تنظيم حياتها الاسرية وخاصة المرأة الأكاديمية لانها تتمتع بوعي كاف لإدارة التزاماتها الاسرية والاكاديمية ومن ثم اعتقد ان ليست هنالك مشكلة في ازدواج الأدوار بالنسبة للمرأة في السياق الاكاديمي.

- كيف تفسرين استمرار التصورات النمطية حول المرأة لاسيما قدراتها في القيادة الأكاديمية ؟  
توضح المبحوثة أن موضوع القيادة للمرأة يتطلب مواصفات معينة وليس كل امرأة ممكن ان تكون قائدة أكاديمية وحتى تكون قائدة يتطلب ذلك عدة امور .. أولاً تنشئتها الاجتماعية وثانياً شخصيتها او الكاريزما التي تمتلكها ومن ثم فإن هذين الشرطين لا يتوفران بالضرورة دائماً في اي امرأة، اضافة الى ذلك اشارت المبحوثة أن المرأة الاكاديمية في الجامعات الاكاديمية يجب أن تتوفر فيها الشروط اعلاه وهو ما يدل على تراجع السلطة الذكورية، اما خلاف ذلك اذا كان النظام الذكوري او المجتمع الذكوري كما أسمته حاضراً بقوة فهو هنا يحطم المرأة ويمنعها من أداء أدوارها القيادية .

- كيف تجدين الدعم المؤسسي للأبحاث العلمية ؟  
اشارت المبحوثة أنه لا يوجد دعم كافٍ للأبحاث العلمية بدليل كل مخرجات الابحاث العلمية لا تُقرأ ولا تأخذ بها الدولة وهي مركونة في المكتبة فقط، وحسب تعبيرها نحن نبحث وندرس دراسات وصفية ونتعب ولكن لا يوجد حلول .. اي أن المخرجات مهمة والدولة لا تهتم بالبحث العلمي .

**- كيف تجدين فرص الترقيات والبعثات للمرأة في الجامعة ؟**

أشارت المبحوثة أنه لا يوجد فرق وهذه ربما إيجابية في واقع المرأة في الجامعة .

**- برأيك ,هل هناك تمييز غير مباشر على اساس الجنس، ما يؤثر سلباً على واقع المرأة في الجامعة؟**

أشارت المبحوثة هنالك تمييز فقط في حيازة المناصب ربما، اي أن الذكور هم المسيطرين على المناصب العليا وذلك لعدة اعتبارات منها : المحاصصة الحزبية وهنالك أناس دائماً يتقدمون في الصف الاول في حيازة المناصب وتردق قائلة اننا في مجتمع ذكوري وحتى وأن احتلت المرأة المنصب تُحارب وتعود الى الركن التقليدي للحفاظ على سمعتها .

**- كيف تجدين التمثيل الاداري للمرأة في مراكز القرار في الجامعة ؟**

أوضحت المبحوثة أن تمثيل المرأة مقبول وهي حسب تعبيرها تتخذ قرارات جريئة وتمتلك شجاعة ولا تخاف من المسائلة .

**- كيف تجدين تأثير الاستقرار السياسي من عدمه على واقع الإنتاج البحثي للمرأة ؟**

أشارت المبحوثة أن المرأة تحمي نفسها اذا كتبت في مواضيع عادية وعلى حد تعبيرها ( مواضيع ترفة ) مثلاً عن المجتمع والفقر وما الى ذلك، اما اذا كتبت في مواضيع حساسة مثل المقدس والسياسة فهي تعتبر معرضة للمشاكل السياسية وهنا نفهمها بأنها بحاجة الى مدارة هذه الإشكالية .

**المنصب الاداري : مسؤول الدراسات العليا**

**مكان المقابلة : كلية الادلة والاقتصاد**

**وقت المقابلة : ٢٠٢٦/٢/١٧ يوم الثلاثاء الساعة ٩:٤٥ صباحاً**

**- برأيك، هل تعتقدين ان التقاليد والاعراف في المجتمع ما زالت تؤثر في الوسط الاكاديمي ؟**

أوضحت المبحوثة أن التقاليد والاعراف، حتى وإن كانت موجودة في المجتمع، إلا أنها لا تشكل عائقاً أمام وصول المرأة إلى المجال الأكاديمي، مشيرةً إلى أن طلب العلم مدعوم دينياً من النبي محمد (ص) هو الذي اوصى بالعلم، وبالتالي فإن الأعراف لا تمنع تقدم المرأة ما دامت لا تتعارض مع القيم الدينية .

- كيف تفسرين ازدواج الأدوار ما يبين التزامات الأسرة من جهة والالتزامات الأكاديمية من جهة، وهل ثمة علاقة مع ذلك في تراجع واقع الإنجاز البحثي للمرأة ؟

ترى المبحوثة أن ازدواج الأدوار لا يمثل عائقاً بالضرورة، إذ أكدت أن الأمر يعتمد على قدرة المرأة في تنظيم وقتها والتفريق بين مسؤولياتها الأسرية والمهنية، وتشير أيضاً إلى أن نجاح المرأة في كلا الجانبين يرتبط بمهاراتها الفردية في الإدارة والتنظيم، وليس بوجود تعارض بين الدورين، ما يعني أنها لا ترتبط بشكل مباشر بين ازدواج الأدوار وتراجع الإنجاز البحثي .

- كيف تفسرين استمرار التصورات النمطية حول المرأة لاسيما قدراتها في القيادة الأكاديمية ؟

أشارت المبحوثة إلى أن التصورات النمطية قد تكون موجودة إلى حد ما، وعللت ذلك إلى طبيعة القيادة الأكاديمية التي تتطلب وقتاً وجهداً أكبر، الأمر الذي قد ينعكس على نظرة المجتمع لقدرة المرأة على تولي هذه الأدوار .

- كيف تجددين الدعم المؤسسي للأبحاث العلمية ؟

بيّنت المبحوثة أن الدعم المؤسسي للأبحاث العلمية يُعد جيداً من وجهة نظرها، ما يشير إلى وجود مستوى مقبول من الإسناد داخل المؤسسة الأكاديمية .

- كيف تجددين فرص الترقيات والبعثات للمرأة في الجامعة ؟

أوضحت المبحوثة أن الترقيات تخضع لضوابط وتعليمات محددة، وأن الالتزام بهذه الشروط يتيح للمرأة فرص الترقية دون وجود تمييز جندي، ويعكس رأيها تصوراً قائماً على مبدأ الجدارة والكفاءة بوصفهما المحددين الأساسيين للتقدم الوظيفي داخل الجامعة .

- برأيك، هل هناك تمييز غير مباشر على أساس الجنس، ما يؤثر سلباً على واقع المرأة في الجامعة؟

أكدت المبحوثة عدم وجود تمييز قائم على أساس الجنس، مشيرة إلى أن التقدم يعتمد على الجهد والعمل الفردي لكلا الجنسين .

- كيف تجددين التمثيل الإداري للمرأة في مراكز القرار في الجامعة ؟

ترى المبحوثة أن المرأة تمتلك بطبيعتها قدرات قيادية، سواء داخل الأسرة أو في بيئة العمل، وأشارت إلى أن بعض النساء قد يمتلكن شخصية قيادية أقوى من الرجال، ويعكس هذا الطرح نظرة إيجابية تجاه أهلية المرأة لتولي مواقع القرار .

- كيف تجدين تأثير الاستقرار السياسي من عدمه على واقع الإنتاج البحثي للمرأة ؟  
أشارت المبحوثة إلى أن الاستقرار السياسي يؤثر بشكل واضح على واقع الإنتاج البحثي .

المنصب الاداري : تدريسية

مكان المقابلة : كلية الآداب

وقت المقابلة : ٢٠٢٦/٢/١٥ يوم الاحد الساعة العاشرة والنصف صباحاً

- برأيك، هل تعتقدين ان التقاليد والاعراف في المجتمع ما زالت تؤثر في الوسط الاكاديمي ؟  
أشارت المبحوثة إلى أن للتقاليد والأعراف تأثيراً على الوسط الأكاديمي، إلا أن هذا التأثير ليس بالقوة التي كان عليها سابقاً، موضحةً أن المرأة، رغم وصولها إلى المجال الأكاديمي، ما زالت تواجه بعض القيود المرتبطة بالعادات الاجتماعية، لكنها أقل حدة مقارنة بالماضي، ويمكن فهم ذلك بأن هناك تراجعاً نسبياً في تأثير البنية التقليدية، دون اختفائها بشكل كامل على عمل المرأة الاكاديمي .

- كيف تفسرين ازدواج الأدوار ما بين التزامات الاسرة من جهة والالتزامات الاكاديمية من جهة، وهل ثمة علاقة مع ذلك في تراجع واقع الإنجاز البحثي للمرأة ؟

أكدت المبحوثة وجود علاقة واضحة بين ازدواج الأدوار وتراجع الإنجاز البحثي، مشيرةً إلى أن المرأة تتحمل أعباءً أسرية كبيرة إلى جانب مسؤولياتها الأكاديمية، الأمر الذي يشكل ضغطاً مضاعفاً عليها، كما أوضحت أن هذه المعاناة لا تقتصر على المتزوجات فقط، بل تشمل غير المتزوجات أيضاً نتيجة تعدد الأدوار، ما ينعكس سلباً على إنتاجها العلمي .

- كيف تفسرين استمرار التصورات النمطية حول المرأة لاسيما قدراتها في القيادة الأكاديمية ؟  
ترى المبحوثة أن المجتمع يضع توقعات عالية تجاه المرأة في مواقع القيادة الأكاديمية، بحيث يُنتظر منها أن تكون بمستوى متميز دائماً، وأي تقصير منها يُنظر إليه بشكل سلبي ومبالغ فيه، ويعكس هذا الطرح وجود معايير مزدوجة تضغط على المرأة أكثر مقارنة بالرجل في نفس الموقع .

- كيف تجدين الدعم المؤسسي للأبحاث العلمية ؟  
أوضحت المبحوثة عدم وجود دعم مؤسسي كافٍ للأبحاث العلمية، خاصة في مجال علم الاجتماع، مبيّنة أن الجهود البحثية، رغم كثرتها، غالباً ما تبقى دون استثمار فعلي، إذ تُحفظ في المكتبات دون الاستفادة

منها على أرض الواقع، وهذا يشير إلى ضعف في ربط البحث العلمي بحاجات المجتمع أو صناع القرار .

#### - كيف تجددين فرص الترقّيات والبعثات للمرأة في الجامعة ؟

أشارت المبحوثة إلى أن فرص الترقّيات والبعثات متاحة من حيث المبدأ، لكنها محدودة وتخضع لعدة محددات تعيق وصول المرأة إليها، ويمكن تفسير ذلك بوجود عوائق تنظيمية أو غير مباشرة تحد من استفادة المرأة من هذه الفرص بشكل كامل .

- برأيك، هل هناك تمييز غير مباشر على اساس الجنس، ما يؤثر سلباً على واقع المرأة في الجامعة؟ ترى المبحوثة أن التمييز الجندي داخل الوسط الأكاديمي ليس بارزاً بشكل كبير، سواء في الدراسات الأولية أو العليا، إلا أنه موجود بشكل عام في المجتمع، ما قد ينعكس بصورة غير مباشرة على واقع المرأة الأكاديمية .

#### - كيف تجددين التمثيل الاداري للمرأة في مراكز القرار في الجامعة ؟

أوضحت المبحوثة أن المرأة استطاعت الوصول إلى مواقع إدارية وأكاديمية، بل وحتى إلى مستويات عليا مثل الوزارات، ما يدل على وجود تمثيل نسوي، وإن كان لا يخلو من التحديات .

#### - كيف تجددين تأثير الاستقرار السياسي من عدمه على واقع الإنتاج البحثي للمرأة ؟

أكدت المبحوثة أن عدم الاستقرار السياسي يمثل عائقاً كبيراً أمام تطور الإنتاج البحثي، ووصفت هذا الوضع بأنه مشكلة أساسية تعيق التقدم، مشيرةً إلى أن غياب القرار السياسي الواضح ينعكس سلباً على البيئة الأكاديمية بشكل عام .

المنصب الاداري : لا يوجد

مكان المقابلة : كلية طب الاسنان

وقت المقابلة : ٢٠٢٦/٣/٤ يوم الاربعاء الساعة ١٠:٥٦ صباحاً

#### - برأيك، هل تعتقدين ان التقاليد والاعراف في المجتمع ما زالت تؤثر في الوسط الاكاديمي ؟

أوضحت المبحوثة أن تأثير التقاليد والأعراف يختلف باختلاف البيئة الاجتماعية، مشيرةً إلى أنها شخصياً لم تتأثر بذلك نتيجة نشأتها في عائلة داعمة ساهمت في وصولها إلى المجال الأكاديمي، إلا أنها، ومن خلال موقعها كأكاديمية، ترى أن هناك ضعفاً في دعم العائلات لتعليم الفتيات مقارنة بالذكور، خاصة فيما

يتعلق بالاستقلال المادي، إذ أن الرجل يمتلك فرصاً أكبر للعمل وتوفير متطلبات الدراسة، على عكس الكثير من الطالبات، ويعكس ذلك وجود تفاوت غير مباشر في الفرص يرتبط بالبنية الاجتماعية .

- كيف تفسرين ازدواج الأدوار ما بين التزامات الأسرة من جهة والالتزامات الأكاديمية من جهة، وهل ثمة علاقة مع ذلك في تراجع واقع الإنجاز البحثي للمرأة ؟

ترى الباحثة أن مسألة ازدواج الأدوار تعتمد بشكل أساسي على قدرة المرأة الفردية، حيث يمكن للمرأة أن تنجح في التوفيق بين مسؤولياتها الأسرية والأكاديمية إذا امتلكت مهارات التنظيم والإدارة، وتشير إجاباتها إلى أنها لا ترى هذا الازدواج عائقاً حتمياً أمام الإنجاز، بل تحدياً يمكن تجاوزه .

- كيف تفسرين استمرار التصورات النمطية حول المرأة لاسيما قدراتها في القيادة الأكاديمية ؟  
أشارت الباحثة إلى وجود تناقض بين الواقع والتصورات النمطية، فبالرغم من وجود نساء في مواقع قيادية داخل الكلية، إلا أن النظرة المجتمعية ما زالت تميل إلى التشكيك في قدرة المرأة على القيادة، وربط ذلك بطبيعتها العاطفية، ويعكس هذا استمرار بعض الصور الذهنية التقليدية رغم التغيرات الواقعية .

- كيف تجددين الدعم المؤسسي للأبحاث العلمية ؟  
بيّنت الباحثة أن هناك دعماً مؤسسياً موجوداً للأبحاث العلمية، دون التطرق إلى تفاصيل إضافية، ما يشير إلى تقييم عام إيجابي لهذا الجانب .

- كيف تجددين فرص الترقيات والبعثات للمرأة في الجامعة ؟  
أوضحت الباحثة أن فرص الترقيات والبعثات متاحة وفق معايير محددة، مؤكدةً عدم وجود تمييز جندي في هذا المجال، واستدلت على ذلك بتجربتها الشخصية من خلال قبولها في بعثة دراسية، إضافة إلى وجود عدد من النساء والرجال ضمن نفس المسار التنافسي، ويعكس هذا اعتماد مبدأ الكفاءة والشروط الرسمية في منح الفرص .

- برأيك، هل هناك تمييز غير مباشر على أساس الجنس، ما يؤثر سلباً على واقع المرأة في الجامعة؟  
ترى الباحثة أن التمييز قد يكون موجوداً بشكل غير مباشر، خاصة في الجوانب الإدارية وصعود المناصب القيادية، حيث تميل هذه المناصب إلى أن تكون بيد الرجال أكثر، رغم اعترافها بأن المرأة قادرة على أداء نفس المهام، بل وقد تتفوق فيها، وهذا يشير إلى فجوة بين الكفاءة الفعلية وفرص الوصول إلى المواقع القيادية .

### – كيف تجدين التمثيل الإداري للمرأة في مراكز القرار في الجامعة ؟

وصفت المبحوثة تمثيل المرأة في مراكز القرار بأنه متواضع، مشيرةً إلى قلة النماذج النسوية في المناصب العليا مثل العمادات، رغم وجود بعض الحالات الناجحة التي أثبتت كفاءة المرأة في القيادة، ويعكس ذلك محدودية حضور المرأة في مراكز صنع القرار .

### – كيف تجدين تأثير الاستقرار السياسي من عدمه على واقع الإنتاج البحثي للمرأة ؟

أوضحت المبحوثة أن الوضع السياسي يؤثر على الإنتاج البحثي، إلا أنها أشارت إلى أن بعض القوانين الصادرة من الجهات الرسمية، حتى وإن كانت صارمة، قد تسهم أحياناً في تعزيز الإنتاج المعرفي، ويمكن فهم ذلك بأن التأثير ليس سلبياً بشكل مطلق، بل قد يحمل أبعاداً إيجابية في بعض الحالات .

**المنصب الإداري : مدير تسجيل كلية العلوم**

**مكان المقابلة : كلية العلوم**

**وقت المقابلة : ٢٠٢٦/٣/٤ يوم الاربعاء الساعة ١٢:١٠ صباحاً**

### – برأيك، هل تعتقدين ان التقاليد والاعراف في المجتمع ما زالت تؤثر في الوسط الأكاديمي ؟

أشارت المبحوثة إلى أن التقاليد والأعراف ما زالت تؤثر في الوسط الأكاديمي، إلا أن هذا التأثير أصبح محدوداً في الوقت الحالي، نتيجة التغيرات الاجتماعية وتراجع حدة القيود التقليدية، ويفهم من ذلك أن البيئة المجتمعية أصبحت أكثر انفتاحاً مقارنة بالسابق، مما أتاح مساحة أوسع لحضور المرأة في المجال الأكاديمي.

### – كيف تفسرين ازدواج الأدوار ما بين التزامات الأسرة من جهة والالتزامات الأكاديمية من جهة، وهل

**ثمة علاقة مع ذلك في تراجع واقع الإنجاز البحثي للمرأة ؟**

قدّمت المبحوثة طرْحاً مغايراً بالنسبة لآراء المبحوثات اعلاه، إذ ترى أن ازدواج الأدوار لا يؤدي بالضرورة إلى تراجع الإنجاز، بل قد يكون دافعاً للنجاح، خاصة لدى المرأة المتزوجة، التي تسعى لتكون قدوة لأطفالها، كما أشارت إلى أن المرأة غير المتزوجة تحظى غالباً بدعم أسري، في حين أن المرأة المتزوجة تواجه مسؤوليات أكبر، لكنها في المقابل تكون أكثر إصراراً على تحقيق النجاح، وبيّنت أن التوازن بين الحياة اليومية والإنجاز البحثي قد يتوزع بشكل متقارب بين الجانبين .

- كيف تفسرين استمرار التصورات النمطية حول المرأة لاسيما قدراتها في القيادة الأكاديمية ؟  
أوضحت المبحوثة أن النظرة تجاه القيادة النسوية شهدت تحسناً ملحوظاً، إلا أن بعض التصورات التقليدية ما زالت قائمة، من حيث التركيز على كونها "امرأة"، لكنها أكدت أن القوانين والأنظمة هي التي تحكم العمل الأكاديمي، وليس النوع الاجتماعي، كما أشارت إلى أن المرأة تمتلك قدراً عالياً من الحكمة في اتخاذ القرارات، ونفت بشكل كبير ارتباط القيادة النسوية بالعاطفة .

- كيف تجددين الدعم المؤسسي للأبحاث العلمية ؟  
بيّنت المبحوثة أن الدعم المؤسسي ضعيف، خاصة من الناحية المادية، رغم توفر بعض الأجهزة اللازمة للبحث العلمي، ويعكس ذلك وجود فجوة بين الإمكانيات العلمية والدعم المالي المطلوب لتفعيل البحث العلمي بشكل أفضل .

- كيف تجددين فرص الترقّيات والبعثات للمرأة في الجامعة ؟  
أوضحت المبحوثة أن فرص الترقّيات والبعثات متاحة، لكنها تعتمد بشكل أساسي على السيرة الذاتية والمؤهلات العلمية، ما يدل على أن معيار الكفاءة هو المحدد الرئيسي في هذا الجانب .  
- برأيك، هل هناك تمييز غير مباشر على أساس الجنس، ما يؤثر سلباً على واقع المرأة في الجامعة؟  
تري المبحوثة أن الفوارق الجندرية داخل المؤسسة الأكاديمية محدودة، ولا يوجد تمييز واضح بين الرجال والنساء، إذ يعتمد العمل على الخبرة والكفاءة لدى كلا الجنسين .

- كيف تجددين التمثيل الإداري للمرأة في مراكز القرار في الجامعة ؟  
أكدت المبحوثة أن المرأة حاضرة بشكل واضح في مراكز القرار، وتشغل مواقع مهمة، وبنسبة ملحوظة مقارنة بالرجال، ما يعكس تحسناً في مستوى التمثيل الإداري للمرأة داخل الجامعة .

- كيف تجددين تأثير الاستقرار السياسي من عدمه على واقع الإنتاج البحثي للمرأة ؟  
أشارت المبحوثة إلى عدم وجود تأثير مباشر للاستقرار السياسي على الإنتاج البحثي، ما يعكس رؤية تركز على العوامل الداخلية للمؤسسة الأكاديمية أكثر من العوامل السياسية الخارجية .

**المنصب الاداري : تدريسية**

**مكان المقابلة : كلية التربية / قسم اللغة العربية**

**وقت المقابلة : ٢٠٢٦/٣/٨ يوم الاحد الساعة العاشرة والنصف صباحاً**

- برأيك، هل تعتقد ان التقاليد والاعراف في المجتمع ما زالت تؤثر في الوسط الاكاديمي ؟  
أشارت المبحوثة إلى أن تأثير التقاليد والأعراف أصبح محدوداً في الوقت الحالي، نتيجة التحولات الاجتماعية التي شهدتها المجتمع، موضحةً أنها عاصرت مرحلتين مختلفتين، قبل التغيير وبعده (قبل سقوط النظام وبعده)، وترى أن الفارق بينهما كبير، حيث تراجع تأثير القيود التقليدية من قبل المجتمع بشكل واضح داخل الوسط الجامعي، ويعكس ذلك إدراكاً لتطور البيئة الاجتماعية باتجاه قدر أكبر من الانفتاح .  
- كيف تفسرين ازدواج الأدوار ما بين التزامات الاسرة من جهة والالتزامات الاكاديمية من جهة، وهل ثمة علاقة مع ذلك في تراجع واقع الإنجاز البحثي للمرأة ؟

قدّمت المبحوثة تصوراً واقعياً لطبيعة أدوار المرأة، مؤكدةً أن المرأة تتحمل أعباءً متعددة تفوق الرجل، إذ لا تقتصر أدوارها على جانبين فقط، بل تمتد لتشمل خمسة ادوار (الام، ربة البيت، المعلمة لأطفالها، الزوجة، التدريسية) ورغم ذلك، ترى أن المرأة قادرة على التوفيق بين هذه الادوار، إلا أن هذا التوفيق قد يكون على حساب صحتها وجهدها الشخصي، ويشير ذلك إلى أن ازدواج الأدوار لا يمنع الإنجاز، لكنه يفرض كلفة وععب على المرأة .

- كيف تفسرين استمرار التصورات النمطية حول المرأة لاسيما قدراتها في القيادة الأكاديمية ؟  
أوضحت المبحوثة أن التصورات النمطية ما زالت موجودة، إلا أنها ترتبط بدرجة كبيرة بشخصية المرأة نفسها وقدرتها على إثبات كفاءتها في القيادة الأكاديمية، ويعكس رأيها هذا تداخلاً بين العوامل المجتمعية والعوامل الفردية في تشكيل هذه النظرة .

- كيف تجددين الدعم المؤسسي للأبحاث العلمية ؟  
بيّنت المبحوثة أن الدعم المؤسسي يكاد يكون معدوماً، موضحةً أن التدريسي يتحمل أعباء النشر العلمي بشكل كامل من ناحية النشر وصرف المخصصات للمقومين، بما في ذلك التكاليف المالية المرتبطة بالترقية، ويعكس ذلك ضعفاً واضحاً في دعم البحث العلمي داخل المؤسسة الأكاديمية .

### - كيف تجدين فرص الترقّيات والبعثات للمرأة في الجامعة ؟

أشارت المبحوثة إلى أن فرص الترقّيات والبعثات متاحة ومتساوية بين الرجال والنساء، واستدلت على ذلك بوجود عدد من التدريسيات اللواتي حصلن على بعثات دراسية اسوة بزملائهن خارج البلاد وعُدن بشهادات عليا، ما يعكس تكافؤ الفرص في هذا الجانب .

- برأيك، هل هناك تمييز غير مباشر على اساس الجنس، ما يؤثر سلباً على واقع المرأة في الجامعة؟ أكدت المبحوثة وجود تمييز غير مباشر، خاصة في مجالات الإشراف وتوزيع المناصب، ما يدل على أن بعض أشكال التفاوت الجندي ما زالت حاضرة داخل المؤسسة الأكاديمية .

### - كيف تجدين التمثيل الاداري للمرأة في مراكز القرار في الجامعة ؟

أوضحت المبحوثة أن المرأة موجودة في مراكز القرار، ما يشير إلى حضورها في الجانب الإداري، رغم ان المبحوثة لم تتطرق الى هذا الجانب بشكل مفصل الا انها اكدت بكلمة (موجودة) .

### - كيف تجدين تأثير الاستقرار السياسي من عدمه على واقع الإنتاج البحثي للمرأة ؟

أكدت المبحوثة أن الاستقرار السياسي يؤثر على المرأة، إذ أن الاستقرار يشجعها على العمل والإنجاز، في حين أن عدم الاستقرار يؤدي إلى تراجع مستوى الإنتاج بشكل عام والإنتاج البحثي بشكل خاص، ويعكس ذلك ارتباط البيئة الأكاديمية بالظروف السياسية المحيطة .

المنصب الاداري : تدريسية

مكان المقابلة : كلية القانون

وقت المقابلة : ٢٠٢٦/٣/٨ يوم الاحد الساعة ٩:٤٠ صباحاً

### - برأيك، هل تعتقدين ان التقاليد والاعراف في المجتمع ما زالت تؤثر في الوسط الاكاديمي ؟

أكدت المبحوثة أن التقاليد والأعراف تُعد من أبرز المعوقات أمام عمل المرأة الأكاديمي، مشيرةً إلى أن تأثيرها أصبح أكثر وضوحاً في الفترة الأخيرة، خاصة مع تدخل بعض الأسر والعوائل العراقية في تحديد مسار تعليم الفتيات، حيث يُعطى الذكور أولوية أكبر في التعليم، ويعكس ذلك حضوراً قوياً للبنية الاجتماعية التقليدية وتأثيرها المباشر على فرص المرأة في المجال الأكاديمي .

### - كيف تفسرين ازدواج الأدوار ما بين التزامات الاسرة من جهة والالتزامات الاكاديمية من جهة، وهل

ثمة علاقة مع ذلك في تراجع واقع الإنجاز البحثي للمرأة ؟

ترى المبحوثة أن ازدواج الأدوار مسألة نسبية لا نستطيع أن نبت بها بشكل كامل وتختلف من حالة إلى أخرى، إذ يمكن أن يشكل عبئاً إضافياً على المرأة، خاصة إذا كانت أمّاً، لكنه في الوقت ذاته قد يكون دافعاً لها لتحقيق النجاح والتميز، وتشير اجابتها إلى أن تأثير ازدواج الأدوار ليس ثابتاً، بل يتباين بحسب الظروف الفردية والاجتماعية .

#### - كيف تفسرين استمرار التصورات النمطية حول المرأة لاسيما قدراتها في القيادة الأكاديمية ؟

أوضحت المبحوثة أن التصورات النمطية أيضاً تعتبر مسألة نسبية وتختلف باختلاف المؤسسات، حيث لا تزال بعض الجهات تفضل الرجال في المناصب الإدارية بسبب التزامات المرأة الأسرية، في حين أن مؤسسات أخرى بدأت تفتح المجال أمام المرأة لتولي مواقع قيادية، ويعكس ذلك وجود تباين مؤسسي في النظرة إلى القيادة النسوية، وعدم ثبات التصورات النمطية شكل مطلق .

#### - كيف تجددين الدعم المؤسسي للأبحاث العلمية ؟

بيّنت المبحوثة أن الدعم المؤسسي يرتبط بشكل أساسي بقرارات وتوجيهات وتعليمات وزارة التعليم العالي، ويتأثر بدوره بالوضع السياسي العام، مؤكدة الحاجة إلى تعزيز هذا الدعم، خاصة من الناحية المادية، بما يسهم في تطوير البحث العلمي .

#### - كيف تجددين فرص الترقيات والبعثات للمرأة في الجامعة ؟

أشارت المبحوثة إلى عدم وجود تمييز جندي في الترقيات داخل الجامعة، حيث تتم وفق معايير مهنية واضحة، بينما ترتبط فرص البعثات بعوامل خارجية، من بينها الاستقرار السياسي وقرارات الجهات العليا، ويعكس ذلك تمايزاً بين آليات الترقيات الداخلية والعوامل المؤثرة في الفرص الخارجية .

- برأيك، هل هناك تمييز غير مباشر على أساس الجنس، ما يؤثر سلباً على واقع المرأة في الجامعة؟  
أكدت المبحوثة وجود تمييز غير مباشر في مختلف المؤسسات، مرجعة ذلك إلى تأثير العادات والتقاليد التي تفضل الذكر على الأنثى، لكنها في الوقت نفسه أشارت إلى قدرة المرأة على تجاوز هذه العوائق من خلال إثبات كفاءتها العلمية والتدريسية .

#### - كيف تجددين التمثيل الإداري للمرأة في مراكز القرار في الجامعة؟

ترى المبحوثة أن المرأة لا تواجه عوائق رسمية في الوصول إلى المناصب الإدارية، إلا أن المنافسة تشد في حالة المناصب الإدارية (رئيس قسم أو رئيس وحدة الموارد البشرية في الكلية مثلاً) وغالباً ما تميل لصالح الرجال، نتيجة الاعتقاد بأنهم أكثر تفرغاً وأقل التزاماً بالأعباء الأسرية، ويعكس ذلك وجود تمييز غير مباشر يؤثر على فرص المرأة في مواقع القرار .

### - كيف تجدين تأثير الاستقرار السياسي من عدمه على واقع الإنتاج البحثي للمرأة ؟

أكدت المبحوثة أن الاستقرار السياسي يؤثر بشكل كبير على مختلف مؤسسات الدولة، بما فيها المؤسسة الأكاديمية، إذ ينعكس الاستقرار السياسي على الاستقرار الأمني والاجتماعي بالدرجة الأولى، مما يؤثر بدوره على قدرة المرأة على الإنتاج البحثي، خاصة في ظل انشغالها بإدارة الأزمات في بيئتها الاجتماعية.

المنصب الاداري : تدريسية

مكان المقابلة : كلية التربية الرياضية

وقت المقابلة : ٢٠٢٦/٣/١٠ يوم الثلاثاء الساعة ١٠:٢٠ صباحاً

### - برأيك، هل تعتقدين ان التقاليد والاعراف في المجتمع ما زالت تؤثر في الوسط الاكاديمي ؟

أوضحت المبحوثة أن التقاليد والأعراف تمارس تأثيراً واضحاً في الوسط الأكاديمي، خاصة في المجتمعات ذات الطابع العشائري، مشيرةً إلى أن هذه الأعراف قد تحد من مشاركة المرأة، وخصوصاً في بعض التخصصات مثل التربية الرياضية، حيث قد تفرض القيود الاجتماعية على طبيعة الممارسة الأكاديمية، اذ نرى الفتيات ذوات اللباس المحتشم جداً يعيق ممارسة واجباتهن الدراسية، ويعكس ذلك تأثيراً مباشراً للبنية الثقافية على حرية أداء المرأة لدورها الأكاديمي .

### - كيف تفسرين ازدواج الأدوار ما بين التزامات الاسرة من جهة والالتزامات الاكاديمية من جهة، وهل

ثمة علاقة مع ذلك في تراجع واقع الإنجاز البحثي للمرأة ؟

ترى المبحوثة أن تعدد الالتزامات قد يشكل عائقاً أمام الإنتاج البحثي، إلا أن ذلك يبقى مرتبطاً بقدرة المرأة نفسها على إدارة هذه المسؤوليات، ويعكس هذا الطرح مزيجاً بين تأثير العوامل الخارجية ودور الكفاءة الفردية للمرأة في تحديد مستوى الإنجاز البحثي .

### - كيف تفسرين استمرار التصورات النمطية حول المرأة لاسيما قدراتها في القيادة الأكاديمية ؟

أشارت المبحوثة إلى أن التصورات النمطية لم تعد تشكل عائقاً كبيراً، مستدلةً على ذلك بوجود نساء في مواقع قيادية داخل المؤسسة الأكاديمية، مثل رئاسات الأقسام والعمادات، ما يدل على تحسن نظرة المجتمع لدور المرأة القيادي .

- كيف تجدين الدعم المؤسسي للأبحاث العلمية ؟
- بيّنت المبحوثة أن الدعم المادي للأبحاث العلمية غير متوفر، رغم استمرار الأكاديميين في العمل البحثي، ما يشير إلى وجود فجوة بين الجهود العلمية والدعم المؤسسي اللازم .
- كيف تجدين فرص الترقيات والبعثات للمرأة في الجامعة ؟
- أوضحت المبحوثة أن فرص الترقيات والبعثات محدودة، خاصة بالنسبة للنساء .
- برأيك، هل هناك تمييز غير مباشر على أساس الجنس، ما يؤثر سلباً على واقع المرأة في الجامعة؟
- أكدت المبحوثة وجود تمييز غير مباشر على أساس الجنس، ما يدل على استمرار بعض أشكال التفاوت الجندي داخل البيئة الجامعية .
- كيف تجدين التمثيل الإداري للمرأة في مراكز القرار في الجامعة؟
- أشارت المبحوثة إلى أن المرأة موجودة في مراكز القرار، ما يعكس حضوراً نسوياً في الجانب الإداري، وإن لم يتم توضيح مستوى هذا الحضور من قبل د. بسمة بشكل مفصل .
- كيف تجدين تأثير الاستقرار السياسي من عدمه على واقع الإنتاج البحثي للمرأة ؟
- ترى المبحوثة أن الاستقرار السياسي لا يؤثر بشكل مباشر على الإنتاج البحثي، ما يعكس توجهاً يركز على العوامل الداخلية أكثر من العوامل السياسية العامة .

المنصب الإداري : تدريسية

مكان المقابلة : كلية الطب البيطري

وقت المقابلة : ٢٠٢٦/٣/١٠ يوم الثلاثاء الساعة ٩:٣٩ صباحاً

- برأيك، هل تعتقدين ان التقاليد والاعراف في المجتمع ما زالت تؤثر في الوسط الأكاديمي ؟
- اجابت المبحوثة بأجابة (نعم) ولم تضيف تعليقا آخر .
- كيف تفسرين ازدواج الأدوار ما بين التزامات الاسرة من جهة والالتزامات الأكاديمية من جهة، وهل ثمة علاقة مع ذلك في تراجع واقع الإنجاز البحثي للمرأة ؟
- أوضحت المبحوثة أن ازدواج الأدوار قد يؤثر في بعض الأحيان على أداء المرأة، نتيجة ارتباطها المباشر بالمسؤوليات المنزلية، مشيرة إلى أن هذه الالتزامات قد تحد من قدرتها على التفرغ للأدوار الإدارية أو

الأكاديمية كما ربطت ذلك بتأثير السؤال الاول (العادات والتقاليد)، حيث يُنظر إلى أي تقصير من قبل المرأة بشكل أكثر حساسية، ما يزيد من حجم الضغط الواقع عليها .

**- كيف تفسرين استمرار التصورات النمطية حول المرأة لاسيما قدراتها في القيادة الأكاديمية ؟**

ترى الباحثة أن التصورات النمطية تعود بالدرجة الأساس إلى تأثير الأعراف والتقاليد، مشيرةً إلى وجود اختلاف في نظرة المجتمع إلى أسلوب القيادة بين الرجل والمرأة، حيث تُوصف نظرة الرجل بالشمولية، في حين تُفسر نظرة المرأة بأنها أكثر دقة أو حدة في بعض الجوانب، ويعكس ذلك استمرار بعض التفسيرات التقليدية لدور المرأة القيادي .

**- كيف تجددين الدعم المؤسسي للأبحاث العلمية ؟**

بيّنت الباحثة أن الدعم المؤسسي ضعيف جداً، سواء من الناحية المادية أو من حيث تهيئة المختبرات، خاصة في التخصصات العلمية، مؤكدة الحاجة إلى كوادِر وإمكانات أفضل لدعم البحث العلمي، وهذا ما يوضح وجود تحديات بنيوية في بيئة البحث الأكاديمي .

**- كيف تجددين فرص الترقيات والبعثات للمرأة في الجامعة ؟**

أشارت الباحثة إلى أن فرص الترقيات والبعثات متاحة ومتساوية بين الجنسين، ما يدل على وجود عدالة نسبية في هذا الجانب من الناحية الرسمية .

- برأيك، هل هناك تمييز غير مباشر على اساس الجنس، ما يؤثر سلباً على واقع المرأة في الجامعة؟  
أكدت الباحثة وجود تمييز غير مباشر، خاصة في تولي المناصب الإدارية، حيث يُفضل الرجل على المرأة بسبب التصورات المرتبطة بطبيعة المرأة العاطفية والتزاماتها الأسرية، ويعكس ذلك استمرار بعض الصور النمطية التي تؤثر على فرص المرأة في التقدم الإداري .

**- كيف تجددين التمثيل الاداري للمرأة في مراكز القرار في الجامعة؟**

أوضحت الباحثة أن تمثيل المرأة موجود، لكنه محدود، كما أشارت إلى أن هذا التمثيل قد يتأثر بعوامل سياسية، ما يدل على تداخل البعدين السياسي والاجتماعي في تحديد مواقع القرار .

**- كيف تجددين تأثير الاستقرار السياسي من عدمه على واقع الإنتاج البحثي للمرأة ؟**

ترى الباحثة أن الاستقرار السياسي يؤثر على كلا الجنسين، إلا أن تأثيره يكون أشد على المرأة، نظراً لارتباطها بظروف اجتماعية وأسرية تجعلها أكثر تأثراً بالتقلبات السياسية .

المنصب الاداري : مسؤولة وحدة الوثائق

مكان المقابلة : كلية الفنون الجميلة

وقت المقابلة : ٢٠٢٦/٣/١٠ يوم الثلاثاء الساعة ١٠:٥٣ صباحاً

- برأيك، هل تعتقد ان التقاليد والاعراف في المجتمع ما زالت تؤثر في الوسط الاكاديمي ؟  
أكدت المبحوثة أن التقاليد والأعراف تمارس تأثيراً قوياً، ليس فقط في الوسط الأكاديمي بل في مختلف مجالات الحياة، وهذا ما يدل على عمق حضور البنية الاجتماعية التقليدية وتأثيرها المباشر على واقع المرأة .

- كيف تفسرين ازدواج الأدوار ما بين التزامات الاسرة من جهة والالتزامات الاكاديمية من جهة، وهل ثمة علاقة مع ذلك في تراجع واقع الإنجاز البحثي للمرأة ؟  
أوضحت المبحوثة أن ازدواج الأدوار يمثل عبئاً كبيراً على المرأة، إذ يتوزع جهدها بين الجانب الأكاديمي من تدريس وتفاعل مع الطلبة، والجانب الإداري (كونها ذات منصب اداري)، فضلاً عن مسؤولياتها الأسرية، ما يشكل ضغطاً متراكماً قد يؤثر على مستوى إنجازها البحثي .

- كيف تفسرين استمرار التصورات النمطية حول المرأة لاسيما قدراتها في القيادة الأكاديمية ؟  
ترى المبحوثة أن النظرة المجتمعية ما زالت سلبية تجاه المرأة، خاصة في ما يتعلق بالقيادة، إلا أنها تؤكد في الوقت نفسه على ضرورة تجاوز هذه التصورات من خلال امتلاك المرأة شخصية قوية وقدرة على اتخاذ القرار، ويعكس ذلك إدراكاً للتحدي مع التأكيد على إمكانية مقاومته .

- كيف تجددين الدعم المؤسسي للأبحاث العلمية ؟  
بيّنت المبحوثة عدم وجود دعم مؤسسي للأبحاث العلمية، ما يشير إلى ضعف البيئة الداعمة للإنتاج المعرفي داخل المؤسسة الأكاديمية .

- كيف تجددين فرص الترقيات والبعثات للمرأة في الجامعة ؟  
أشارت المبحوثة إلى أن الترقيات أصبحت أكثر صعوبة في الوقت الحالي، نتيجة الشروط المفروضة، ما يعكس وجود معوقات تنظيمية قد تعيق تقدم المرأة أكاديمياً .

- برأيك، هل هناك تمييز غير مباشر على اساس الجنس، ما يؤثر سلباً على واقع المرأة في الجامعة؟ ترى المبحوثة عدم وجود تمييز قائم على أساس الجنس، اذ تشير اجابتها على تركيزها على العوامل الفردية أو التنظيمية أكثر من العوامل الجندرية .

- كيف تجدين التمثيل الاداري للمرأة في مراكز القرار في الجامعة؟ أوضحت المبحوثة أن وصول المرأة إلى مراكز القرار يعتمد على شخصيتها وقدرتها القيادية، مشيرةً إلى أن المرأة القوية يمكنها أن تتولى القيادة في مختلف المواقع .

- كيف تجدين تأثير الاستقرار السياسي من عدمه على واقع الإنتاج البحثي للمرأة ؟ ترى المبحوثة أن الاستقرار السياسي لا يؤثر بشكل مباشر على الإنتاج البحثي، مؤكدةً أن الإرادة الفردية للمرأة هي العامل الأهم في تحقيق الإنجاز، بغض النظر عن الظروف المحيطة .

## **الفصل السابع**

**نتائج واستنتاجات الدراسة، مناقشة الفرضيات**

**مع التوصيات والمقترحات**

### التمهيد :

تروم الباحثة في هذا الفصل بيان نتائج الدراسة الميدانية واستنتاجاتها، وتقديم مناقشة مفصلة للفرضيات المعتمدة في الدراسة الحالية، اذ نقوم بمناقشة كل فرضية بمفردها، والتحقق من صدق اختبارها او عدمها، وقد شملت تلك الفرضيات مؤشرات العنوان الرئيس للدراسة الراهنة والمتمثلة بالمعوقات إنتاج المعرفة الأكاديمية للمرأة في جامعة القادسية، اذ تضمنت تلك المعوقات، معوقات اجتماعية واقتصادية وسياسية ومؤسسية، وهذا ما يساعد على تقديم جملة توصيات ومقترحات في نهاية الدراسة الحالية .

## المبحث الاول

### مناقشة نتائج واستنتاجات الدراسة الميدانية

يتضمن هذا المبحث محاور عدة حسب المتغيرات والمؤشرات المقترحة للدراسة الحالية، لذا نعرض لها بشيءٍ من التفصيل :

١. المحور الاول : مناقشة نتائج واستنتاجات البيانات العامة في الدراسة
٢. المحور الثاني : مناقشة نتائج واستنتاجات المتعلقة بالمعوقات الاجتماعية لإنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة
٣. المحور الثالث : مناقشة نتائج واستنتاجات المتعلقة بالمعوقات الاقتصادية لإنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة
٤. المحور الرابع : مناقشة نتائج واستنتاجات المتعلقة بالمعوقات السياسية لإنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة
٥. المحور الخامس: مناقشة نتائج واستنتاجات المتعلقة بالمعوقات المؤسسية لإنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة

### اولاً: مناقشة نتائج واستنتاجات البيانات العامة في الدراسة :

١. اظهرت معطيات الدراسة الميدانية، ان النسبة من الفئة العمرية الاكثر حضوراً في الدراسة الراهنة للتدريسيات هي لصالح الفئة العمرية الواقعة ما بين ( ٣٠-٣٩ )، لذا فإن هذه الفئة العمرية هي فئة راشدة ونشطة بيولوجياً وتمتلك خبرات ومعارف تؤهلها لفهم المعوقات الاجتماعية العامة في الدراسة فضلاً عن الفئات العمرية الاخرى التي لا تقل اهمية .
٢. بينت نتائج الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات في جامعة القادسية كنّ من المتزوجات وبواقع (٦٢٪) تقريباً. وتوضح هذه النتيجة ان المسؤوليات الاسرية والزواجية تشكل جزءاً مهماً من الواقع الاجتماعي للتدريسيات، وهو ما قد ينعكس على حجم الضغوط اليومية الملقاة على عاتق المرأة الاكاديمية، ولاسيما في ما يتعلق بالتوفيق بين الادوار الاسرية ومتطلبات العمل البحثي والاكاديمي.
٣. اظهرت بيانات الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات في جامعة القادسية يحملن شهادة الدكتوراه وبواقع (٦٨٪). وتعكس هذه النتيجة ارتفاع المستوى العلمي للتدريسيات داخل الجامعة، فضلاً

عن وجود توجه واضح نحو استكمال الدراسات العليا والحصول على الشهادات المتقدمة، لما توفره من مكانة علمية وفرص اوسع في الترقى العلمي والمشاركة في النشاطات الاكاديمية والبحثية، الامر الذي يسهم بصورة مباشرة في تعزيز إنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة .

٤. كشفت نتائج الدراسة الميدانية، ان لقب (استاذ مساعد) جاء بالمرتبة الاولى بين الالقاب العلمية للتدريسيات في جامعة القادسية وبواقع (٣٣٪). وتدل هذه النتيجة على وجود تدرج علمي واضح لدى التدريسيات، فضلاً عن استمرارهن في تحقيق الترقيات العلمية داخل المؤسسة الجامعية، وهو ما يعكس سعي المرأة الاكاديمية الى تعزيز مكانتها العلمية والبحثية وتحقيق حضور اوسع داخل الحقل الاكاديمي .

٥. اوضحت معطيات الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات في جامعة القادسية ينتمين الى التخصصات العلمية وبواقع (٦٧٪) تقريباً. ويمكن تفسير هذه النتيجة بارتفاع الاقبال على التخصصات العلمية لما توفره من فرص عمل اوسع ومجالات مهنية متعددة، فضلاً عن ارتباطها بالمكانة الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع العراقي. كما تشير هذه النتيجة الى تنامي حضور المرأة في المجالات العلمية والاكاديمية، الامر الذي يعزز مشاركتها في عملية إنتاج المعرفة داخل الجامعة .

٦. اظهرت معطيات الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات في جامعة القادسية يسكن في مركز المدينة وبواقع (٣٢٪). وتشير هذه النتيجة الى ان البيئة الحضرية تمثل المجال الاكثر حضوراً للتدريسيات، وهو ما يرتبط بطبيعة تمركز المؤسسات الجامعية والخدمات التعليمية داخل المدن، فضلاً عن ان السكن في مركز المدينة قد يسهم في تسهيل الوصول الى الجامعة والانشطة العلمية والبحثية .

٧. بينت نتائج الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات لديهن سنوات خدمة فعلية تتراوح ما بين (١٢-١٧) سنة وبواقع (٣٢٪) تقريباً. وتعكس هذه النتيجة امتلاك شريحة واسعة من التدريسيات خبرات مهنية واكاديمية متراكمة، الامر الذي يساعدن على تكوين معرفة اوسع بطبيعة المعوقات التي تواجه المرأة في المجال الاكاديمي، فضلاً عن تعزيز خبرتهن في مجالات التدريس والبحث العلمي .

٨. اظهرت نتائج الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات لديهن عدد ابناء يتراوح ما بين (٣-٥) ابناء وبواقع (٥٣٪) تقريباً. وتشير هذه النتيجة الى استمرار تأثير القيم الاجتماعية والثقافية المرتبطة ببنية الاسرة العراقية، فضلاً عن ان زيادة عدد الابناء قد ترتبط بارتفاع حجم المسؤوليات الاسرية الواقعة على عاتق المرأة الاكاديمية، الامر الذي قد ينعكس على وقتها وجهدها المخصص للبحث العلمي .

٩. كشفت نتائج الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اللواتي يشغلن مناصب ادارية كن من مسؤولات الوحدات الادارية وبواقع (٤٢٪). وتدل هذه النتيجة على الحضور الواضح للمرأة داخل البنية

الادارية للجامعة، فضلاً عن تنامي دورها في تحمل المسؤوليات التنظيمية والعلمية، وهو ما يعكس سعي التدريسيات الى تعزيز مكانتهن داخل المؤسسة الاكاديمية رغم المعوقات الموجودة .

١٠. اوضحت معطيات الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات يمتلكن كمية نشر علمي تتراوح ما بين (١٢-١٧) منشوراً علمياً وبواقع (٣٣٪) تقريباً. وتشير هذه النتيجة الى وجود نشاط بحثي واضح لدى التدريسيات، يرتبط بطبيعة متطلبات الترقيات العلمية والاستمرار في العمل الاكاديمي، فضلاً عن ان الخبرة المهنية وعدد سنوات الخدمة يسهمان في زيادة الإنتاج العلمي للتدريسيات .

**ثانياً: مناقشة النتائج والاستنتاجات المتعلقة بالمعوقات الاجتماعية لإنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة :**

١. اظهرت نتائج الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين المسؤوليات الاسرية وقدرة المرأة الاكاديمية على التفرغ للبحث العلمي وبواقع (٤٩٪). وتعكس هذه النتيجة حجم التأثير الذي تمارسه المسؤوليات المرتبطة بالزواج والاطفال وشؤون المنزل على قدرة المرأة في الاستمرار بالعمل البحثي، الامر الذي يجعل المرأة الاكاديمية تواجه ضغوطاً متعددة بين متطلبات الاسرة ومتطلبات العمل العلمي .

٢. بينت معطيات الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين النظرة الاجتماعية التقليدية لدور المرأة والحد من مشاركتها في الانشطة الاكاديمية والبحثية وبواقع (٤٣٪). وتشير هذه النتيجة الى استمرار تأثير التصورات الاجتماعية التقليدية في تحديد ادوار المرأة داخل المجتمع، الامر الذي قد ينعكس سلباً على مشاركتها العلمية وحضورها البحثي داخل الحقل الاكاديمي .

٣. اظهرت نتائج الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين الضغوط الاجتماعية وتقليل فرص الاستمرار في النشر والتأليف الاكاديمي للمرأة مقارنة بالرجل وبواقع (٤٩٪). وتعكس هذه النتيجة حجم الضغوط الاجتماعية والاسرية التي تواجه المرأة الاكاديمية، والتي قد تؤثر على قدرتها في الاستمرار بالإنتاج العلمي والتفرغ للبحث والتأليف .

٤. كشفت معطيات الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين الاعراف والتقاليد الاجتماعية السائدة واختيار المرأة لمسارها البحثي وبواقع (٤٥٪). وتشير هذه النتيجة الى ان البيئة الاجتماعية ما زالت تؤثر بدرجات متفاوتة على طبيعة الموضوعات والتخصصات التي تتجه المرأة نحو دراستها، ولاسيما في المجالات المرتبطة بالقضايا الاجتماعية والانسانية الحساسة .

٥. اوضحت نتائج الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين عدم تفهم الاسرة والمحيط الاجتماعي لطبيعة عمل المرأة الاكاديمي وتقليل إنتاجها العلمي وبواقع (٤٧٪). وتنعكس هذه النتيجة تأثير الدعم الاجتماعي والاسري في تعزيز او اضعاف قدرة المرأة على الاستمرار في العمل البحثي، اذ ان ضعف التفهم لطبيعة العمل الاكاديمي قد يؤدي الى تراجع الاهتمام بالبحث العلمي والإنتاج المعرفي .

٦. اظهرت نتائج الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين تعدد الادوار الاجتماعية للمرأة والحد من قدرتها على تخصيص وقت كافٍ للبحث العلمي وبواقع (٤٤٪) تقريباً . وتشير هذه النتيجة الى ان المرأة الاكاديمية تواجه ادواراً اجتماعية واسرية متعددة قد تؤثر على قدرتها في التفرغ للبحث العلمي، الامر الذي ينعكس على مستوى نشاطها وإنتاجها المعرفي داخل الجامعة .

٧. بينت معطيات الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين الالتزامات العائلية الطارئة وتأثيرها على انتظام عمل المرأة البحثي وبواقع (٤٠٪). وتنعكس هذه النتيجة ان الظروف العائلية المفاجئة، كالمشكلات الاسرية او الحالات الصحية وغيرها، قد تؤثر بصورة مباشرة على استمرارية العمل البحثي للمرأة الاكاديمية وقدرتها على الانتظام في الانشطة العلمية .

٨. اظهرت نتائج الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين ضعف المعايير الضابطة للسلوك الاجتماعي في المجتمع وخلق الاحباط وضعف المبادأة لدى المرأة في المجال الاكاديمي وبواقع (٦٨٪) تقريباً. وتشير هذه النتيجة الى ان البيئة الاجتماعية غير المستقرة قد تؤثر سلباً على ثقة المرأة بنفسها ودافعيتها نحو البحث والإنتاج العلمي، مما ينعكس على مستوى مشاركتها الاكاديمية .

٩. كشفت معطيات الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين مظاهر التحزب والتمييز الطائفي في المجتمع والتأثير السلبي على حرية المرأة في كتابة البحوث العلمية وبواقع (٦٦٪). وتنعكس هذه النتيجة تأثير الاجواء الاجتماعية والسياسية على استقلالية العمل الاكاديمي، ولاسيما في الموضوعات البحثية المرتبطة بالقضايا الاجتماعية والانسانية .

١٠. اوضحت نتائج الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن ان المعوقات الاجتماعية تحد من إنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة في الجامعة وبواقع (٥٥٪) تقريباً. وتشير هذه النتيجة الى ان المشكلات الاجتماعية والاسرية تمثل عائقاً واضحاً امام المرأة الاكاديمية، الامر الذي قد يحد من قدرتها على الاستمرار في البحث العلمي والمشاركة الفاعلة في الإنتاج المعرفي .

### ثالثاً: مناقشة النتائج والاستنتاجات المتعلقة بالمعوقات الاقتصادية لإنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة :

١ . بينت معطيات الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين مستويات الدخل المادي للمرأة الأكاديمية وقدرتها على الاستمرار في البحث العلمي والكتابة وبواقع (٦٥%) تقريباً. وتعكس هذه النتيجة اهمية الاستقرار الاقتصادي في دعم النشاط البحثي، اذ ان انخفاض الدخل المادي قد يحد من قدرة التدريسيات على تمويل متطلبات البحث العلمي والانخراط في النشاطات الأكاديمية .

٢ . اظهرت نتائج الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين محدودية الدعم المادي المخصص للبحث العلمي وانخفاض الإنتاج البحثي للمرأة وبواقع (٦٣%). وتشير هذه النتيجة الى ان ضعف التمويل والدعم المؤسسي يمثلان من المعوقات الاساسية التي تحد من قدرة المرأة الأكاديمية على تطوير إنتاجها العلمي والاستمرار في البحث .

٣ . كشفت معطيات الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن وجود صعوبة في تغطية تكاليف النشر في المجلات العالمية وبواقع (٦٧%). وتعكس هذه النتيجة ارتفاع الابعاء المالية المرتبطة بالنشر العلمي، ولاسيما في المجلات الرصينة، الامر الذي قد يؤثر على فرص التدريسيات في النشر الدولي وتعزيز حضورهن الأكاديمي .

٤ . اوضحت نتائج الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين ارتفاع تكاليف المشاركة في المؤتمرات الخارجية والحد من مستوى مشاركتهن فيها وبواقع (٦٣%). وتشير هذه النتيجة الى ان التكاليف المالية المرتفعة للمؤتمرات تشكل عائقاً امام مشاركة المرأة الأكاديمية في النشاطات العلمية الخارجية، مما قد يقلل من فرص تبادل الخبرات والانفتاح العلمي .

٥ . اظهرت نتائج الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين ضعف الحوافز المالية المقدمة للتدريسيات وتراجع الدافعية نحو الإنتاج العلمي وبواقع (٦٨%) تقريباً. وتشير هذه النتيجة الى اهمية الحوافز المادية والمعنوية في تشجيع المرأة الأكاديمية على الاستمرار في البحث العلمي، اذ ان ضعف هذه الحوافز قد ينعكس سلباً على مستوى العطاء العلمي والبحثي داخل الجامعة .

٦ . بينت معطيات الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين ارتفاع متطلبات الحياة المعيشية وتقليل الانفاق على البحث العلمي وبواقع (٧٠%). وتعكس هذه النتيجة حجم الضغوط الاقتصادية التي تواجه المرأة الأكاديمية، والتي تدفعها في كثير من الاحيان الى تقديم الاحتياجات المعيشية والاسرية على متطلبات البحث العلمي والتطوير المعرفي .

٧. اظهرت نتائج الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين ضعف التخصيصات المالية للبحوث العلمية ومحدودية فرص تطوير القدرات البحثية وبواقع (٦٩٪). وتشير هذه النتيجة الى ان قلة الدعم المالي المخصص للبحث العلمي تمثل عائقاً واضحاً امام تطوير المهارات والامكانيات البحثية للتدريسيات .

٨. كشفت معطيات الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين ارتفاع تكاليف المصادر العلمية والحد من الاستفادة منها في البحث العلمي وبواقع (٦٣٪). وتعكس هذه النتيجة ان الكلفة المالية للمراجع والدوريات العلمية الحديثة قد تحد من قدرة المرأة الاكاديمية على متابعة التطورات العلمية والمعرفية بصورة مستمرة .

٩. اوضحت نتائج الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين الظروف الاقتصادية العامة في المجتمع والتأثير على مستوى الإنتاج الاكاديمي للمرأة وبواقع (٦٤٪). وتشير هذه النتيجة الى ان الازواج الاقتصادية غير المستقرة تنعكس بصورة مباشرة على البيئة الاكاديمية، مما قد يؤثر على قدرة التدريسيات في الاستمرار بالبحث العلمي والإنتاج المعرفي .

١٠. بينت معطيات الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن ان المعوقات الاقتصادية تحد من إنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة في الجامعة وبواقع (٦٤٪). وتعكس هذه النتيجة ان المعوقات الاقتصادية تمثل احد العوامل الاساسية المؤثرة في ضعف الإنتاج العلمي للمرأة الاكاديمية، نتيجة ارتفاع تكاليف البحث العلمي وضعف الدعم المخصص له .

رابعاً: مناقشة النتائج والاستنتاجات المتعلقة بالمعوقات السياسية لإنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة:

١. أظهرت نتائج الدراسة الميدانية، ان النسبة الأكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين المعوقات السياسية والتأثير على إنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة وبواقع (٦٥٪). وتشير هذه النتيجة الى ان حالة عدم الاستقرار السياسي تنعكس سلباً على البيئة الجامعية، الامر الذي قد يحد من فاعلية المرأة الأكاديمية في مجال البحث والإنتاج العلمي .

٢. كشفت معطيات الدراسة الميدانية، ان النسبة الأكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين ضعف الاستقرار السياسي وتقليل فرص التطور العلمي والبحثي للمرأة الأكاديمية وبواقع (٦٥٪) تقريباً. وتعكس هذه النتيجة تأثير الظروف السياسية العامة على استقرار المؤسسات التعليمية وقدرتها على دعم النشاط الأكاديمي والبحثي .

٣. اوضحت نتائج الدراسة الميدانية، ان النسبة الأكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين التدخلات السياسية داخل المؤسسات الأكاديمية والتأثير على حرية البحث العلمي وبواقع (٦٧٪). وتشير هذه النتيجة الى ان التدخلات السياسية قد تفرض قيوداً مباشرة او غير مباشرة على طبيعة الموضوعات البحثية وحرية التعبير العلمي داخل الجامعة .

٤. بينت معطيات الدراسة الميدانية، ان النسبة الأكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين المحاصصة والتحزبات السياسية والتأثير على البيئة الأكاديمية للمرأة وبواقع (٦٨٪) تقريباً. وتعكس هذه النتيجة ان الانقسامات والتحزبات السياسية قد تؤثر على العدالة والموضوعية داخل المؤسسات الجامعية، الامر الذي ينعكس على فرص المرأة الأكاديمية في العمل والإنتاج العلمي .

٥. أظهرت نتائج الدراسة الميدانية، ان النسبة الأكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين ضعف السياسات التعليمية والتأثير على دعم المرأة في المجال الأكاديمي وبواقع (٦٦٪). وتشير هذه النتيجة الى اهمية وجود سياسات تعليمية واضحة ومستقرة تسهم في تعزيز دور المرأة الأكاديمية وتطوير قدراتها البحثية والعلمية .

٦. كشفت معطيات الدراسة الميدانية، ان النسبة الأكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين ضعف الاستقرار الامني والسياسي والتأثير على استمرارية النشاط العلمي للمرأة وبواقع (٦٣٪). وتعكس هذه النتيجة ان الاضطرابات السياسية والامنية قد تؤدي الى خلق بيئة غير مستقرة تؤثر على العمل البحثي والاكاديمي داخل الجامعة .

٧. اوضحت نتائج الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين الضغوط السياسية والخوف من طرح بعض الموضوعات البحثية وبواقع (٦٠٪) تقريباً. وتشير هذه النتيجة الى ان بعض التدريسيات قد يتجنبن الخوض في موضوعات معينة نتيجة التخوف من التبعات الاجتماعية او السياسية المرتبطة بها .

٨. بينت معطيات الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين ضعف استقلالية المؤسسات الاكاديمية والتأثير على حرية المرأة في الإنتاج المعرفي وبواقع (٦٥٪) تقريباً. وتعكس هذه النتيجة ان استقلالية المؤسسة الجامعية تمثل عاملاً مهماً في تعزيز حرية البحث العلمي وتشجيع المرأة الاكاديمية على الابداع والإنتاج .

٩. اظهرت نتائج الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين المعوقات السياسية والحد من فرص المشاركة العلمية والبحثية للمرأة وبواقع (٦٦٪) تقريباً. وتشير هذه النتيجة الى ان الظروف السياسية غير المستقرة قد تقلل من فرص المرأة الاكاديمية في المشاركة بالمؤتمرات والانشطة العلمية المختلفة، مما ينعكس على مستوى حضورها العلمي والمعرفي داخل الجامعة .

١٠. اظهرت نتائج الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين المعوقات المؤسسية والتأثير على إنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة وبواقع (٦١٪) تقريباً. وتشير هذه النتيجة الى ان البيئة التنظيمية والادارية داخل الجامعة تمثل عاملاً مهماً في دعم او اضعاف النشاط البحثي للمرأة الاكاديمية .

خامساً: مناقشة نتائج واستنتاجات المتعلقة بالمعوقات المؤسسية لإنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة :

١. بينت معطيات الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين الروتين الاداري وضعف الانجاز البحثي للمرأة الاكاديمية وبواقع (٦٣٪). وتعكس هذه النتيجة ان التعقيدات والاجراءات الادارية قد تؤدي الى استنزاف الوقت والجهد على حساب النشاط العلمي والبحثي .

٢. اظهرت نتائج الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين ضعف الدعم المؤسسي وتقليل فرص التطور العلمي للمرأة وبواقع (٦٠٪) تقريباً. وتشير هذه النتيجة الى اهمية الدعم الذي تقدمه المؤسسة الجامعية في تعزيز قدرات التدريسيات وتمكينهن من الاستمرار في الإنتاج العلمي .

٣. كشفت معطيات الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين قلة الدورات والورش التدريبية وضعف تطوير المهارات البحثية للمرأة الاكاديمية وبواقع (٥٨٪) تقريباً. وتعكس هذه النتيجة اهمية التدريب والتأهيل المستمر في تطوير الكفاءة العلمية والبحثية للتدريسيات داخل الجامعة .

٤. اوضحت نتائج الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن عدم وجود عدالة كافية في توزيع الفرص العلمية والبحثية داخل المؤسسة الجامعية وبواقع (٥٠٪) تقريباً. وتشير هذه النتيجة الى وجود شعور لدى بعض التدريسيات بعدم المساواة في الحصول على الفرص الاكاديمية، الامر الذي قد يؤثر على مستوى الرضا والدافعية نحو العمل البحثي .

٥. بينت معطيات الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين ضعف التعاون العلمي داخل المؤسسة الجامعية وتقليل فرص الإنتاج المعرفي للمرأة وبواقع (٥٧٪). وتعكس هذه النتيجة اهمية العلاقات العلمية والتعاون الاكاديمي في تعزيز مستوى البحث العلمي وتبادل الخبرات بين التدريسيات .

٦. اظهرت نتائج الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين ضعف البنية التحتية الاكاديمية والتأثير على جودة البحث العلمي وبواقع (٦٠٪) تقريباً. وتشير هذه النتيجة الى ان توفر المختبرات والمكتبات والتقنيات الحديثة يعد من المتطلبات الاساسية لتطوير العمل البحثي داخل الجامعة .

٧. كشفت معطيات الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين كثرة الابعاء الادارية وتقليل الوقت المخصص للبحث العلمي وبواقع (٦١٪). وتعكس هذه النتيجة ان الاعمال الادارية الاضافية قد تحد من قدرة المرأة الاكاديمية على التفرغ للكتابة والبحث العلمي .

٨. اوضحت نتائج الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين ضعف التشجيع المؤسسي وتراجع الدافعية نحو الإنتاج المعرفي وبواقع (٦٣٪). وتشير هذه النتيجة الى اهمية التشجيع والدعم المعنوي في تعزيز ثقة المرأة الاكاديمية بنفسها وتحفيزها على الاستمرار في النشاط البحثي.

٩. بينت معطيات الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن وجود علاقة بين المعوقات المؤسسية والحد من مشاركة المرأة في النشاطات العلمية المختلفة وبواقع (٥٩٪). وتعكس هذه النتيجة ان بعض المشكلات الادارية والتنظيمية قد تؤثر على مستوى مشاركة التدريسيات في المؤتمرات والندوات والانشطة الاكاديمية.

١٠. اظهرت نتائج الدراسة الميدانية، ان النسبة الاكبر من التدريسيات اكدن ان المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمؤسسية مجتمعة تؤثر على إنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة في جامعة القادسية وبواقع (٧٧٪). وتشير هذه النتيجة الى ان المرأة الاكاديمية تواجه مجموعة متداخلة من المعوقات التي تنعكس بصورة مباشرة على قدرتها في الاستمرار بالبحث العلمي والإنتاج المعرفي، الامر الذي يتطلب توفير بيئة اكاديمية واجتماعية اكثر دعماً لاستثمار طاقات المرأة العلمية والمعرفية .

## المبحث الثاني

### مناقشة فرضيات الدراسة

تبين بعد عرض نتائج الدراسة واستنتاجاتها في المحاور الخمسة السابقة، ان هنالك علاقة واضحة بين مجمل المعوقات التي اشرفنا اليها وإنتاج المعرفة الأكاديمية للمرأة في جامعة القادسية . اما في هذا المحور فإننا ننقل الى مرحلة اخرى وهي مناقشة واختبار تساؤلات وفرضيات الدراسة، وذلك من خلال وسائل احصائية ساعدتنا في تكميل البيانات عبر مقارنة النسب المئوية للإجابات، وهذا ما يُعرف في كتب الاحصاء بـ ( الاحصاء الوصفي )، ان بعد ذلك تطبيق المقاييس الاحصائية المعروفة لاختبار الفروق المعنوية جاء في مقدمتها (مربع كاي) من خلال قبول او رفض الفرضية، وكما موضح في ادناه:

**الفرضية الصفرية الاولى:** لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المعوقات الاجتماعية وإنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة .

**فرضية البحث الاولى :** توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المعوقات الاجتماعية وإنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة .

اكملت نتائج الجدول (٥٣) ان ما نسبته ( ٥٥%) من التدريسيات تقريباً اجبن ان المعوقات الاجتماعية تحد من الإنتاج الأكاديمي للمرأة في الجامعة. وتشير نتائج التحليل الاحصائي الى رفض الفرضية الصفرية وقبول فرضية البحث، وهو ما يمكننا من تعميم هذه النتيجة على مجتمع الدراسة . اذا ان نتائج تطبيق اختبار ( كاي ) وكما موضح في الجدول (٥٣) تشير الى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية لصالح المبحوثات حسب الحالة الزوجية المذكورة في الجدول التالي أجبن أن المعوقات الاجتماعية التي تم ذكر مؤشراتها في سياق التحليل الميداني تحد من الإنتاج الأكاديمي للمرأة في الجامعة .

**جدول ( ٥٣ ) توجد فروق احصائية بين المعوقات الاجتماعية وإنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة**

#### حسب الحالة الزوجية

| العينة  | متزوجة   |      | غير متزوجة |      | مطلقة    |      | منفصلة   |     | ارملة    |      | المجموع | النسبة المئوية | قيمة كاي المحسوب | درجة الحرية | قيمة كاي الجدولية | الدلالة % |
|---------|----------|------|------------|------|----------|------|----------|-----|----------|------|---------|----------------|------------------|-------------|-------------------|-----------|
|         | ال تكرار | %    | ال تكرار   | %    | ال تكرار | %    | ال تكرار | %   | ال تكرار | %    |         |                |                  |             |                   |           |
| نعم     | ٩٩       | ٥٦.٨ | ١٨         | ٣٦.٦ | ٢٨       | ٥٩.١ | ٣        | ١٠٠ | ٧        | ٧٧.٨ | ١٥٥     | ٥٤.٩           | ١٩.٢             | ٨           | ١٥.٥١             | ٠.٠٥      |
| لا      | ٣٢       | ١٨.٨ | ٢١         | ٤٢.٨ | ٨        | ١٧.٧ | —        | —   | ١        | ١١.١ | ٦٢      | ٢١.٩           |                  |             |                   |           |
| احياناً | ٤٣       | ٢٤.٤ | ١٠         | ٢٠.٦ | ١١       | ٢٣.٢ | —        | —   | ١        | ١١.١ | ٦٥      | ٢٣.٢           |                  |             |                   |           |
| المجموع | ١٧٤      | ١٠٠  | ٤٩         | ١٠٠  | ٤٧       | ١٠٠  | ٣        | ١٠٠ | ٩        | ١٠٠  | ٢٨٢     | ١٠٠            |                  |             |                   |           |

يتضح من بيانات الجدول اعلاه، اننا نرفض الفرضية الصفرية التي تقول : ( لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المعوقات الاجتماعية وإنتاج المعرفة الاكاديمية للمرأة ) ونقبل فرضية البحث التي تقول : ( توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المعوقات الاجتماعية وإنتاج المعرفة الاكاديمية للمرأة ) .

الفرضية الصفرية الثانية :لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المعوقات الاقتصادية وإنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة .

فرضية البحث الثانية : توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المعوقات الاقتصادية وإنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة ) .

اكنت نتائج الجدول (٥٤) ان ما نسبته ( ٦٤٪) من التدريسيات أجبن ان المعوقات الاقتصادية تحد من الإنتاج الاكاديمي للمرأة في الجامعة. وتشير نتائج التحليل الاحصائي الى رفض الفرضية الصفرية وقبول فرضية البحث، اذ يمكننا تعميم هذه النتيجة على مجتمع الدراسة، اذ ان نتائج تطبيق اختبار ( كاي ) وكما موضح في جدول (٥٤) تشير الى وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية لصالح المبحوثات ضمن التخصصات العلمية والانسانية المذكورة في الجدول التالي اجبن ان المعوقات الاقتصادية والتي تم ذكر مؤشراتها في سياق التحليل الميداني تحد من الإنتاج الاكاديمي للمرأة في الجامعة .

جدول ( ٥٤ ) توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المعوقات الاقتصادية وإنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة حسب التخصصات العلمية والانسانية

| العينة<br>البديل | علمي    |      | انساني  |      | المجموع<br>ع | النسبة<br>المنوية | قيمة كاي<br>المحوسبة | درجة<br>الحرية | قيمة كاي<br>الجدولية | الدلالة ٥٪ |
|------------------|---------|------|---------|------|--------------|-------------------|----------------------|----------------|----------------------|------------|
|                  | التكرار | %    | التكرار | %    |              |                   |                      |                |                      |            |
| نعم              | ١٢٣     | ٦٤.٨ | ٥٩      | ٦٢.٧ | ١٨٢          | ٦٤.٣              | ١٣٠.١٧               | ٢              | ٥.٩٩                 | ٠.٠٥       |
| لا               | ٤٦      | ٢٤.١ | ٢٦      | ٢٧.٦ | ٧٢           | ٢٥.٣              |                      |                |                      |            |
| احياناً          | ٢١      | ١١.١ | ٩       | ٩.٧  | ٣٠           | ١٠.٦              |                      |                |                      |            |
| المجموع          | ١٨٨     | ١٠٠  | ٩٤      | ١٠٠  | ٢٨٢          | ١٠٠               |                      |                |                      |            |

يتضح من بيانات الجدول اعلاه، اننا نرفض الفرضية الصفرية التي تقول : ( لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المعوقات الاقتصادية وإنتاج المعرفة الاكاديمية للمرأة ) ونقبل فرضية البحث التي تقول : ( توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المعوقات الاقتصادية وإنتاج المعرفة الاكاديمية للمرأة ) .

الفرضية الصفرية الثالثة : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المعوقات السياسية وإنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة .

فرضية البحث الثالثة : توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المعوقات السياسية والإنتاج الاكاديمي للمرأة .

أكدت نتائج الجدول ( ٥٥ ) ان ما نسبته ( ٦١ ٪ ) من التدريسيات تقريباً أجبن ان المعوقات السياسية تحد من الإنتاج الاكاديمي للمرأة في جامعة القادسية . وتشير نتائج التحليل الاحصائي الى رفض الفرضية الصفرية وقبول فرضية البحث، اذ يمكننا من تعميم هذه النتيجة على مجتمع الدراسة، اذ ان نتائج تطبيق اختبار ( كاي ) وكما موضح في جدول ( ٥٥ ) تشير الى وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية لصالح المبحوثات حسب التحصيل العلمي ( ماجستير / دكتوراه ) المذكورة في الجدول التالي اجبن ان المعوقات السياسية التي تم ذكر مؤشراتها في سياق التحليل الميداني تحد من الإنتاج الاكاديمي للمرأة في الجامعة .

جدول ( ٥٥ ) توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المعوقات السياسية وإنتاج المعرفة الاكاديمية لدى

المرأة حسب التحصيل العلمي ( ماجستير / دكتوراه )

| العينة  | ماجستير |      | دكتوراه |      | المجموع | النسبة المئوية | قيمة كاي المحسوبة | درجة الحرية | قيمة كاي الجدولية | الدلالة ٥ ٪ |
|---------|---------|------|---------|------|---------|----------------|-------------------|-------------|-------------------|-------------|
|         | التكرار | ٪    | التكرار | ٪    |         |                |                   |             |                   |             |
| البديل  | ٣٩      | ٤٣.٨ | ١٣٣     | ٦٨.٩ | ١٧٢     | ٦٠.٩           | ١٨.٩٦             | ٢           | ٥.٩٩              | ٠.٠٥        |
|         |         |      |         |      |         |                |                   |             |                   |             |
|         | ١٩      | ٢١.٤ | ٣١      | ١٦.١ | ٥٠      | ٢١.٧           |                   |             |                   |             |
|         | ٣١      | ٣٤.٨ | ٢٩      | ١٥.٠ | ٦٠      | ١٧.٤           |                   |             |                   |             |
| المجموع | ٨٩      | ١٠٠  | ١٩٣     | ١٠٠  | ٢٨٢     | ١٠٠            |                   |             |                   |             |

يتضح من بيانات الجدول اعلاه، اننا نرفض الفرضية الصفرية التي تقول : ( لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المعوقات السياسية وإنتاج المعرفة الاكاديمية للمرأة ) ونقبل فرضية البحث التي تقول : ( توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المعوقات السياسية وإنتاج المعرفة الاكاديمية للمرأة ) .

الفرضية الصفرية الرابعة :لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المعوقات المؤسساتية وإنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة .

فرضية البحث الرابعة : توجد فروق احصائية بين المعوقات المؤسساتية والإنتاج الاكاديمي للمرأة .

اكدت نتائج الجدول ( ٥٦ ) ان ما نسبته ( ٧٧٪ ) من التدريسيات أجبن ان المعوقات المؤسساتية تحد من الإنتاج الاكاديمي للمرأة في الجامعة . وتشير نتائج التحليل الاحصائي الى رفض الفرضية الصفرية وقبول فرضية البحث، اذ يمكننا تعميم هذه النتيجة على مجتمع الدراسة . اذ ان نتائج تطبيق اختبار (كاي ) وكما موضح في جدول (٥٦) تشير الى وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية لصالح المبحوثات حسب اللقب العلمي ( مدرس مساعد، مدرس، استاذ مساعد، استاذ ) المذكورة في الجدول التالي اجبن ان المعوقات المؤسساتية التي تم ذكر مؤشراتها في سياق التحليل الميداني تحد من الإنتاج الاكاديمي للمرأة في الجامعة .

جدول ( ٥٦ ) توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المعوقات المؤسساتية وإنتاج المعرفة الاكاديمية لدى المرأة حسب اللقب العلمي ( مدرس مساعد، مدرس، استاذ مساعد، استاذ )

| العينة<br>البديل | مدرس مساعد |      | مدرس     |      | استاذ مساعد |      | استاذ    |      | المجموع | النسبة<br>النوعية | قيمة كاي<br>المحوسبة | درجة<br>الحرية | قيمة<br>كاي<br>الجدولية | الدلالة<br>٪٥ |
|------------------|------------|------|----------|------|-------------|------|----------|------|---------|-------------------|----------------------|----------------|-------------------------|---------------|
|                  | التركرار   | ٪    | التركرار | ٪    | التركرار    | ٪    | التركرار | ٪    |         |                   |                      |                |                         |               |
| نعم              | ١٣         | ٣١.٨ | ٥٩       | ٨٠.٨ | ٨٢          | ٨٧.٢ | ٦٤       | ٨٦.٤ | ٢١٨     | ٧٧.٤              | ٧٣.٢٠                | ٦              | ١٢.٥                    | ٠.٠٥          |
| لا               | ١٩         | ٤٦.٣ | ٦        | ٩.٩  | ٣           | ٣.٢  | ٣        | ٤.٢  | ١٤      | ٤.٩               |                      |                |                         |               |
| احياناً          | ٩          | ٢١.٩ | ٧        | ٩.٣  | ٩           | ٩.٦  | ٧        | ٩.٤  | ٥٠      | ١٧.٧              |                      |                |                         |               |
| المجموع          | ٤١         | ١٠٠  | ٧٣       | ١٠٠  | ٩٤          | ١٠٠  | ٧٤       | ١٠٠  | ٢٨٢     | ١٠٠               |                      |                |                         |               |

يتضح من بيانات الجدول اعلاه، اننا نرفض الفرضية الصفرية التي تقول : ( لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المعوقات المؤسساتية وإنتاج المعرفة الاكاديمية للمرأة ) ونقبل فرضية البحث التي تقول : ( توجد فروق ذات دلالة احصائية بين المعوقات المؤسساتية وإنتاج المعرفة الاكاديمية للمرأة ) .

## المبحث الثالث

### التوصيات والمقترحات

تضع الباحثة توصياتها ومقترحاتها امام المعنيين في الجامعات ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي كونهما الجهات المستهدفة من الدراسة الحالية وهي كما يأتي في ادناه :

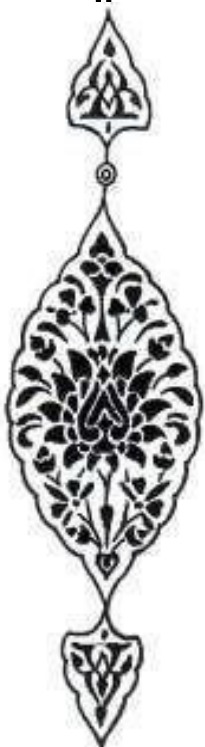
#### اولاً . التوصيات :

١. توصي الباحثة بضرورة توفير بيئة أكاديمية داعمة تسهم في رفع مستوى النشر العلمي للمرأة الأكاديمية، من خلال تقديم التسهيلات البحثية وتقليل العوائق التي تحد من نشاطها العلمي .
٢. توصي الباحثة بضرورة العمل على تعزيز مشاركة المرأة الأكاديمية في المؤتمرات والندوات العلمية عبر توفير الدعم المؤسسي والمالي اللازم الذي يساعدها على الحضور والتفاعل العلمي المستمر .
٣. توصي الباحثة بأهمية اعتماد معايير مهنية عادلة وشفافة في الترقية والتقدم الوظيفي بما يضمن تكافؤ الفرص بين التدريسيين والتدريسيات داخل المؤسسات الجامعية .
٤. توصي الباحثة بضرورة الاهتمام بالجوانب النفسية والمهنية للمرأة الأكاديمية بما يسهم في تقليل الضغوط التي قد تؤثر على دافعيها في البحث والإنتاج العلمي.
٥. توصي الباحثة بتشجيع الباحثات على الاستمرار في إنجاز البحوث طويلة الأمد من خلال توفير برامج دعم أكاديمي ومؤسسي تساعد على استدامة العمل البحثي .
٦. توصي الباحثة بالعمل على تحسين جودة الإنتاج العلمي للمرأة الأكاديمية عبر توفير فرص التدريب والتطوير العلمي والاطلاع على المستجدات البحثية الحديثة .
٧. توصي الباحثة بتعزيز اندماج المرأة الأكاديمية في الشبكات البحثية والتعاون العلمي المشترك بما يسهم في توسيع فرص التبادل المعرفي والخبرات الأكاديمية .
٨. توصي الباحثة بدعم حضور المرأة الأكاديمية في مواقع التأثير العلمي وصنع القرار الجامعي من خلال إشراكها في اللجان العلمية والمناصب الأكاديمية المختلفة .
٩. توصي الباحثة بضرورة توفير توازن أفضل بين المتطلبات الأسرية والعمل الأكاديمي عبر اعتماد سياسات جامعية مرنة تساعد المرأة على الاستمرار في عطائها البحثي .
١٠. توصي الباحثة بالاهتمام ببناء مسار بحثي مستدام للمرأة الأكاديمية من خلال معالجة المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمؤسسية التي تحد من تطورها العلمي والمعرفي .

## ثانياً: المقترحات :

- ١- تقترح الباحثة إجراء دراسات ميدانية موسعة تتناول واقع إنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة في الجامعات العراقية، مع الأخذ بنظر الاعتبار الفروق المرتبطة بالتخصص العلمي، واللقب الأكاديمي، وعدد البحوث المنشورة، والمشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية، فضلاً عن طبيعة المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمؤسسية التي تواجه المرأة الأكاديمية .
- ٢- تقترح الباحثة إنشاء وحدات أو مراكز جامعية تُعنى بدعم المرأة الأكاديمية والبحث العلمي النسوي، تتولى توفير بيئة أكاديمية داعمة للباحثات، وتشجيعهن على الانخراط في المشاريع البحثية والتعاون العلمي والمشاركة في النشاطات الأكاديمية محلياً ودولياً .
- ٣- ترى الباحثة ضرورة تطوير المهارات البحثية والتقنية للمرأة الأكاديمية من خلال إقامة دورات وورش تدريبية متخصصة في مجالات النشر العلمي، والبرامج الإحصائية، وأساليب البحث العلمي الحديثة، بما يسهم في رفع جودة الإنتاج العلمي وتعزيز القدرة التنافسية للباحثات .
- ٤- تقترح الباحثة تشكيل لجان علمية داخل الجامعات تُعنى بمتابعة المعوقات التي تواجه التدريسيات والباحثات، والعمل على تقديم الحلول والمعالجات المناسبة التي تساعد على تحقيق التوازن بين المتطلبات الأكاديمية والمسؤوليات الاجتماعية والأسرية .
- ٥- تقترح الباحثة إجراء دراسات تفصيلية حول أثر الاستقرار السياسي، والتمويل العلمي، والسياسات الجامعية، وطبيعة البيئة المؤسسية، في إنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة العراقية، مع دراسة انعكاس هذه المتغيرات على فرص النشر العلمي، والتقدم الأكاديمي، وبناء المسار البحثي المستدام للمرأة الأكاديمية.

# المصادر والمراجع



## المصادر

### القرآن الكريم

#### أولاً: الموسوعات والمعاجم والقواميس

١. عبد العزيز بن عبد الرحمن، البحث العلمي : حقيقته ومصادره ومادته ومناهجه وكتابته وطباعته ومناقشته، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة السادسة، الجزء الاول، الرياض، ٢٠١٢.
٢. عودة، وملكاوي وآخرون، أساسيات البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية، إربد، مكتبة الكتّاني، ١٩٩٢، ط٢.

#### ثانياً: الكتب العلمية

١. ابراهيم ابراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق، الطبعة الاولى، عمان الاردن، ٢٠٠٩ .
٢. أنتوني غدنز، علم الاجتماع، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الرابعة، بيروت لبنان، ٢٠٠٥ .
٣. ايمان احمد علي، اثر التمثيل المحلي للمرأة على المشاركة في صنع القرار، بحث منشور في مؤتمر المرأة ومسيرة التطور التنويري بين الواقع والمأمول بكلية الدراسات، القاهرة مصر، ٢٠١٦ .
٤. إيمي إس وارتون، علم اجتماع النوع ( ترجمة هاني خميس احمد )، المركز القومي للترجمة، مصر القاهرة، الطبعة الاولى، ٢٠١٤ .
٥. بيار بورديو، الهيمنة الذكورية، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الاولى، بيروت لبنان، ٢٠٠٩.
٦. جابر جابر، اتجاهات وتجارب معاصرة في تقويم أداء الطالب والمدرس، دار الفكر العربية، مصر، ٢٠٠٢ .
٧. الجهاز المركزي للأحصاء، وزارة التخطيط ، المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية ، ٢٠١١.
٨. دومينيك فينك، علم اجتماع العلوم، الطبعة الاولى، المشروع القومي للترجمة، القاهرة مصر، ٢٠٠٠.
٩. ذوقان عبيدات وكايد عبد الحق وآخرون، البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر، الطبعة السابعة عشر، عمان الاردن، ٢٠١٥.
١٠. رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية، دار الفكر المعاصر، الطبعة الاولى، بيروت لبنان، ٢٠٠٠ .

١١. رشا بسام، مدخل إلى التربية، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٥ .
١٢. سعد سلمان المشهداني، منهجية البحث العلمي، دار اسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان الاردن، ٢٠١٩.
١٣. عادل لطفي، تأثير قضايا النوع الاجتماعي على تنمية قدرات ومهارات المرأة العربية، منظمة العمل العربية، القاهرة، ٢٠١٥.
١٤. عبد الرحمن سيد سليمان، مناهج البحث، دار الكتب، الطبعة الاولى، جامعة عين الشمس، مصر، ٢٠١٤ .
١٥. عبد السلام مصطفى، تدريس العلوم ومتطلبات العصر، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٦.
١٦. عبد العزيز المعاينة ومحمد عبدالله الجيمان، مشكلات تربوية معاصرة، الطبعة الاولى، دار الثقافة، عمان، ٢٠٠٩.
١٧. علي ابراهيم، جودة البحث العلمي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الاولى، الإسكندرية، ٢٠١٤ .
١٨. علي معمر عبد المؤمن، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، دار الكتب الوطنية، الطبعة الاولى، ليبيا، ٢٠٠٨ .
١٩. محمد بكر نوفل، فريال محمد، التفكير والبحث العلمي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، ٢٠٠٩.
٢٠. محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، دار الكتب، الطبعة الثالثة، صنعاء اليمن، ٢٠١٩.
٢١. محمد عبد العال النعيمي، طرق ومناهج البحث العلمي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان الاردن، ٢٠١٤.
٢٢. معن خليل العمر، علم اجتماع الجندر، دار الشروق، عمان، الطبعة الاولى، ٢٠١٥.
٢٣. نادية سعيد، عبد الرحمن برقوق، منهجية البحث العلمي في البحوث الاجتماعية، مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الجزائر، ٢٠١٧.
٢٤. نوال السعداوي، المرأة والجنس، الطبعة الرابعة، دار ومطابع المستقبل بالفجالة والإسكندرية، مصر، ١٩٩٠.

٢٥. وجيه محجوب، اصول البحث العلمي ومناهجه، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بغداد ٢٠٠٢.

### ثالثاً: الرسائل والاطاريح

١. اسراء حسين ناصر، الاستثمار الخاص في التعليم العالي : العراق حالة دراسية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٦.

### رابعاً: المجلات العلمية

١. ابتسام حاتم علوان، دينا محمد جبر، المرأة العراقية بين مواجهة المعوقات وتوظيف آليات التمكين، مجلة كلية الامام الجامعة / العلوم الإنسانية، مجلد ٢، عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي السنوي الثاني، ٢٠٢٥.

٢. احمد داوود، مبدأ عدم التمييز في التشغيل ضد المرأة في قانون العمل، مجلة قانون العمل والتشغيل، مجلد ٤، عدد ١، ٢٠١٩.

٣. احمد سويس، واقع عمل المرأة بين الادوار المهنية والمسؤولية الاجتماعية الاسرية في الجزائر : قراءة سسيو مهنية، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، مجلد ٢، عدد ١٥، الجزائر، ٢٠٢٢.

٤. بوجحفة رشيدة وقيداري حليلة، تمكين المرأة العربية في ظل التنمية المستدامة، مجلة الحقوق والحريات العامة، مجلد ٧، عدد ٢، ٢٠٢٢.

٥. تغريد بنت عبدالله بن هبدان، دور التخطيط الاستراتيجي في تطوير أداء القيادات الاكاديمية بالجامعات السعودية، المجلة العلمية لكلية التربية، مجلد ٣٧، عدد ١٢، ٢٠٢١.

٦. تغريد شرارة، مكانة المرأة وعلاقتها بالخصوبة وتنظيم الاسرة، المجلة الاجتماعية القومية، العدد ٢، مصر، ١٩٧٥.

٧. حاتم راشد علي، التراتب الهرمي ورأس المال العلمي في الحقل الاكاديمي العراقي، دراسة تطبيقية تحليلية في اقسام علم الاجتماع، مجلة اوروك للعلوم الانسانية جامعة المثنى، كلية التربية للعلوم الانسانية، مجلد ١٦، عدد ٣، ٢٠٢٣.

٨. حسين احمد دخيل، اثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة جامعة اهل البيت، عدد ١٨، العراق كربلاء، ٢٠٢٤.

٩. حسين عليوي ناصر، واقع البحث العلمي في الجامعات العراقية وسبل الارتقاء به، مجلة كلية الكوت الجامعة، العدد الاول، العراق واسط، ٢٠١٧.
١٠. ربيع قاسم ثجيل، عدنان فرحان الجوارين، معوقات البحث العلمي في مراكز الدراسات والبحوث في جامعة البصرة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٢٤، العراق، ٢٠٢٤ .
١١. رنا احسان صالح، عوائق تمكين المرأة في القيادة الأكاديمية بالتعليم العالي في العراق تحليل للعوامل البنوية والمؤسسية والثقافية، مجلة الجامعة العراقية، مجلد ٧٤، عدد ٤، ٢٠٢٥.
١٢. ريام عبد الستار عبد الجبار، المعوقات القانونية امام تمكين المرأة اقتصادياً، مجلة النهرين للعلوم القانونية، المجلد ٢٧، العدد الاول، ٢٠٢٥.
١٣. شهباء حكمت ايلياس، معوقات التمكين السياسي للمرأة العراقية بعد ٢٠٠٥ : معوقات وحلول، مجلة تكريت للعلوم السياسية، عدد ٢٦، العراق، ٢٠٢١.
١٤. طارق بن صالح الزهراني، مجد بنت عبدالله المالكي وآخرون، واقع التمكين الاداري للقيادات النسائية في المشاركة في صنع القرار : دراسة استكشافية على الهيئات الحكومية، المجلة العربية للإدارة، مجلد ٤٥، عدد ٤، السعودية، ٢٠٢٥ .
١٥. عاطف عدلي العبد، وضع المرأة العربية التقليدي وعوامل تدعيمه، مجلة المستقبل العربي، العدد ٥٢، بيروت لبنان، ١٩٨٣.
١٦. عائشة صالح محمد، تولى المرأة للمناصب القيادية في المؤسسات التعليمية : معوقات وحلول، مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، المجلد العاشر، العدد الاول، ليبيا، ٢٠٢٥ .
١٧. عبد الرحمن عبد الكريم يحيى، دور المرأة في تطوير التعليم العالي في العراق : تحديات الحاضر وأفاق المستقبل، مجلة العنقاء، عدد ١٨، العراق، ٢٠٢٤.
١٨. عبد الرحيم العطار، الصديق الصادقي العماري وآخرون، أثر تطور المعرفة العلمية في التقدم التكنولوجي عبر العصور، مجلة دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد ٥٠، عدد ٥، ٢٠٢٣.
١٩. عبد الصمد سعدون، خضير عباس، واقع ومعضلات التعليم العالي في العراق رؤية تحليلية في اقتصادات المعرفة، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، مجلد ١٧، عدد ٦٢، ٢٠١١ .
٢٠. عبد الكريم جابر شنجار وشذى سالم دلي، تمكين المرأة في العراق ودورها في النهوض بالاقتصاد العراقي، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد ١٧، عدد ٢، ٢٠١٥ .

٢١. عبد الوهاب محمد جواد، انغام فاضل عباس، مشاكل وتحديات الواقع الريعي للاقتصاد العراقي في ظل التحول، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد ٧٣، العراق، ٢٠٢٤.
٢٢. عبير مرتضى حميد، تمكين المرأة اقتصادياً في العراق : تحليل المعوقات والسياسات الحكومية، مجلة ابن خلدون للدراسات والابحاث، مجلد ٤، عدد ٣، ٢٠٢٤ .
٢٣. عصام واصل، محمد المحفلي، الصور النمطية للمرأة في كتاب وحكايات أساطير يمنية، مجلة انساق، مجلد ٥، العدد الاول، ٢٠٢١ .
٢٤. عواطف نصيف، رنا زهير، تمكين المرأة العراقية في قطاعي الحماية الاجتماعية والتعليم العالي للوصول الى عالم مستدام، مجلة قضايا سياسية، عدد ٧٠، ٢٠٢٢.
٢٥. عياصرة وثائر مطلق، التحضر المفرط: دراسة على المستوى العالمي، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد ٤٣، ملحق، الاردن، ٢٠١٦.
٢٦. فادية حطيط، الاستاذات الجامعيات وممارسة النفوذ في الجامعة اللبنانية، مجلة عمران، مجلد ١٣، عدد ٥٢، ٢٠٢٥.
٢٧. فاطمة حسن كبيش، انور محسن صكب، واقع وتطور التعليم الجامعي في العراق وعلاقته في التنمية الاقتصادية للمدة ٢٠١٨-٢٠١٤، مجلة كلية الادارة واقتصاد / جامعة واسط، عدد ١٤، العراق واسط، ٢٠٢٢.
٢٨. فرات عبد الحسين، الصعوبات التي تواجه طلبة واساتذة الدراسات العليا في الجامعات العراقية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، مجلد ٢٢، عدد ٣، ٢٠٠٨.
٢٩. قاسم علوان سعيد، جايم عبد الوهاب خميس، التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية ومعوقاته، مجلة دراسات اقتصادية، العدد ٤٩، ٢٠٢٥.
٣٠. كفاح جواد عبد الكاظم، الحوكمة الادارية لدى عمداء جامعات بغداد من وجهة نظر رؤساء الاقسام العلمية، مجلة الاستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد ٦٢، عدد ٢، العراق، ٢٠٢٣.
٣١. كمال عويسي، خصائص وادوار الاستاذ الجامعي في ظل معايير الجودة، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد السادس، العدد الاول، ٢٠٢١ .
٣٢. لصفر محمد، العلوم الانسانية والاجتماعية دراسة مقارنة، مجلة قيس للدراسات الاجتماعية والانسانية، مجلد ٣، عدد ١، الجزائر، ٢٠١٩.

٣٣. ليلي الضو سليمان، الصور النمطية للمرأة العربية في مواقع التواصل الاجتماعي : دراسة وصفية تحليلية في التطبيق على الفيسبوك، مجلة ابتكارات للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مجلد ٣، العدد الاول، السودان، ٢٠٢٥.
٣٤. محمد، وفاء احمد، اثر الرضا الوظيفي في تحليل وتصميم الوظائف : بحث تحليلي في مصرف الرشيد الادارة العامة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، عدد ١٩، ٢٠٠٩ .
٣٥. محمد بوجحلة، أطروحة وحدة المنهج بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية عند كارل بوبر، مجلة الحوار الثقافي، مجلد ٣، عدد ٢، ٢٠١٤.
٣٦. محمد عرفان الخطيب، مبدأ عدم التمييز في تشريع العمل المقارن، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٢٥، عدد ٢، ٢٠٠٩ .
٣٧. مناف مرزة نعمه، علاء عباس داخل، استراتيجيات تمويل التعليم وامكانيات التحول نحو الجامعة المنتجة وتحقيق التكامل في سوق العمل : تجارب مختارة مع اشارة خاصة للعراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، عدد ٦١، العراق، ٢٠١٩.
٣٨. منصور محمد ونيس عبدالله، حوكمة الجامعات ودورها في تعزيز الجودة الشاملة في التعليم العالي : النقاشات النظرية والنماذج الدولية الرائدة، مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، العدد الثلاثون، ليبيا، ٢٠٢٣.
٣٩. موفق سهام، هيشر سميرة، المرأة العاملة والمناصب القيادية : دراسة لظاهرة السقف الزجاجي، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، عدد ١٧، الجزائر، ٢٠١٥.
٤٠. ندى عبد المجيد، ندى احسان، المرأة في التعليم العالي في العراق ( ٢٠٠٨-٢٠١٢ )، مجلة العلوم السياسية، عدد ٤٧، ٢٠١٣.
٤١. نوح عز الدين، المعوقات التي تواجه البحث العلمي في العراق، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، ٢٠٢٤ .
٤٢. هدى خالد شعبان ومريم خير الله خلف، تمكين المرأة في المجتمع واهم المعوقات، مجلة جامعة دهوك، المجلد ٢٦، العدد الاول، العراق، ٢٠٢٣.
٤٣. هناء حسن سدخان، المعوقات الاجتماعية لدور المرأة في التنمية الاجتماعية : دراسة اجتماعية، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد السادس عشر، العدد ٢، العراق، ٢٠١٣.

٤٤. يوسف حليم، مروة عبد الكريم، المنظمة الذكية ودورها في نشر المعرفة الأكاديمية دراسة استطلاعية لآراء عينة من التدريسيين في جامعة الكوفة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، ٢٠٢١.

٤٥. عالية حمود سلطان الروقي ومجود سعود الحربي، معوقات النشر العلمي التي تواجه باحثات الدراسات العليا بمرحلتَي الماجستير والدكتوراه، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، مجلد ٥، عدد ٣، ٢٠٢٢.

#### خامساً: المواقع الإلكترونية

١. مصدر إنترنت وحسب الرابط [https://eng.qu.edu.iq/?page\\_id=14835](https://eng.qu.edu.iq/?page_id=14835) وقت الزيارة ٢٢/٤/٢٠٢٦ الساعة ٩:٥٦ مساءً

٢. [https://www.partnersglobal.org/wp-content/uploads/2022/09/Gender\\_Equality\\_in\\_Labor\\_Law\\_and\\_Labor\\_Policy\\_Arabic.pdf](https://www.partnersglobal.org/wp-content/uploads/2022/09/Gender_Equality_in_Labor_Law_and_Labor_Policy_Arabic.pdf)، مصدر إنترنت، وقت الزيارة (٢٧/١/٢٠٢٦، ٦:٥٠pm)

٣. وزارة التخطيط، التعداد السكاني العام في العراق وحسب الرابط <https://mop.gov.iq/archives/35531> وقت الزيارة ٢٠٢٦/٤/٧ الساعة ١١:٣٥ م

سادساً: المصادر الأجنبية

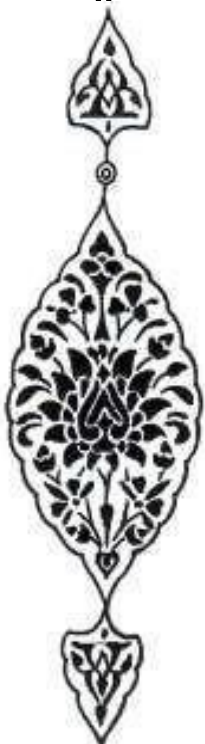
1. Adu-Gyamfi, Stephen and Osei-Egyir, John. "Female Education in Asante, Africa: A Historical Context.
2. Al-Jubouri, Abeer, et al. "Female Educational Leadership in the Arab World: A Systematic Review." International Journal of Research in Education and Psychology, 2023.
3. Bourdieu, pierre. Homo Academicus. Stanford, CA: Stanford University press, 1988.
4. Brun J: Ecole cherche manger ; Edition INSEP, Paris, 1987.
5. De la Croix, David, and Mara Vitale. (2022). Women in European Academia before 1800 - Religion, Marriage, and Human Capital. UCLouvain, LIDAM Discussion Paper IRES 2022.
6. De Ridder-Symoens, H. (Ed.). (1996). A history of the university in Europe: Vol. II. Universities in early modern Europe (1500–1800). Cambridge University Press.
7. El Ouahi, J., & Larivière, V. (2023). On the lack of women researchers in the Middle East and North Africa. Scientometrics, 120(3).
8. Findlow, Sally. "Women, Higher Education and Social Transformation in the Arab Gulf." In Aspects of Education in the Middle East and North Africa, 2013.
9. Hamdy, Ahmed, et al. "Towards Women Participation in Scientific Research in Africa." African Union Scientific, Technical and Research Commission, 2017.
10. Harding ,Sandra. Science Question in Feminism. Ithaca, NY: Cornell University press, 1986.

- 11.Heleta, Savo & Logan Cochrane, The Neglect of Higher Education in Conflict Settings: Analysis of a Decade of Foreign Aid Flows, Globalisation, Societies and Education, Taylor & Francis, London, 2025.
- 12.Herrera, Linda. “Higher Education in the Arab World.” International Handbook of Higher Education (Edited by James J.F. Forest and Philip G. Altbach), Springer, 2006.
- 13.Hiroi, Tazuko. The History of Women's Education and the Gender Characteristics Theory. Educational Studies in Japan: International Yearbook No. 18, 2024.
- 14.Jonathan R. Cole & Harriet Zuckerman, “The Productivity Puzzle: Persistence and Change in Patterns of Publication of Men and Women Scientists,” in M. W. Steinkamp & M. L. Maehr (eds.), Advances in Motivation and Achievement, Vol. 2: Women in Science, JAI Press Inc., Greenwich, Connecticut, 1984.
- 15.Jung, Jisun, editor. Women in STEM in Asia. Springer, 2019.
- 16.Karl Popper, Objective Knowledge: An Evolutionary Approach, Oxford University Press, 2012.
- 17.Li, Yuxin. “Gender Equity in Education for Women in Southeast Asian Developing Countries: A Systematic Analysis and Strategies for Inclusive Development.” Proceedings of the 3rd International Conference on Global Politics and Socio-Humanities, 2025.
- 18.M. Carey Thomas, Education of Women (Monographs on Education in the United States prepared for the United States Commission to the Paris Exposition of 1900),2005.
- 19.Makdisi, Jean Said, Noha Bayoumi & Rafif Rida Sidawi (Eds.), Arab Feminisms: Gender and Equality in the Middle East, 1st ed., I.B. Tauris/Bloomsbury, London/New York, 2014.

- 20.Makki, Ilham. "Higher Education in Iraq After 2003: Ongoing Challenges." LSE Middle East Centre Paper Series 75, 2023.
- 21.Manjrekar, Nandini, and Poushali Basak. "Public Education in Bombay's Mill District in the Early Twentieth Century." *Perspectivia*, 2010.
- 22.Manjrekar, Nandini. "Ideal Child in the Ideal Nation: Gender, Class and Work in a School Lesson." *Education Journal*, 2007.
- 23.Margaret A. Nash (Ed.), *Women's Higher Education in the United States: New Historical Perspectives*, 2018.
- 24.Margaret A. Nash, *Women's Education in the United States, 1780-1840*, 2018.
- 25.Meza-Mejia, Mónica del Carmen, Mónica Adriana Villarreal-García, and Claudia Fabiola Ortega-Barba. "Women and Leadership in Higher Education: A Systematic Review." *Social Sciences*, vol. 12, 2023, article 555.
- 26.Nancy Weiss Malkiel, "Keep the Damned Women Out": The Struggle for Coeducation in the Ivy League, the Seven Sisters, Oxford, and Cambridge, 2016.
- 27.Sandra G. Harding, *Whose Science? Whose Knowledge? : Thinking from Women's Lives*, Cornell University Press, 1991 (reissue 2016).
- 28.Sugino, Chie. What Characterizes Education in Women's Universities in Japan? An Analysis of Diploma Policies. *Educ. Sci.*, 2023.
- 29.Tan, Tongyu. *Impact and Response: Debate on the Necessity of Female Education in the Late Qing Dynasty and the Early Republic Period*. South China Normal University.
- 30.Jonathan R. Cole & Harriet Zuckerman ,*The Outer Circle: Women in the Scientific Community*, Review published in *Canadian Woman Studies*.
- 31.Ty, Rey, Manal Alkarzon, and Awni Alkarzon. "Arab Women, Education, Policy, and Empowerment: The Role of Gender, Culture, Religion, Traditionalism, and Class." *Journal of Modern Education Review*, vol. 5, no. 1, 2015.

32. West, J. D., Jacquet, J., King, M. M., Correll, S. J., & Bergstrom, C. T. (2013).  
The role of gender in scholarly authorship. PLoS ONE, 8(7)
33. Zhou, Hong. "Development of Women's Higher Education in China."  
Sociology Study, vol. 14, no. 1, 2024.

# الملاحق



ملحق رقم (١)  
بسم الله الرحمن الرحيم



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية / كلية الآداب

قسم علم الاجتماع / الدراسات العليا ( الماجستير )

م/ استمارة مقابلة للتدريسيات

هذه رسالة الماجستير ( المرأة ومعوقات إنتاج المعرفة الأكاديمية في العراق : دراسة اجتماعية ميدانية في جامعة القادسية ) تهدف الباحثة من خلالها اجراء مقابلات دقيقة وعلمية .

علماً أنّ جميع إجاباتك ستكون سرّية وتستخدم لأغراض نوعية وعلمية فقط .

الاسم ..... المنصب الاداري ( ان وجد ) .....

مكان العمل ..... المؤهل الاكاديمي .....

التخصص ..... مدة الخدمة .....

وقت المقابلة ..... مكان المقابلة .....

س١ / برأيك، هل تعتقد أن التقاليد والاعراف في المجتمع ما زالت تؤثر حتى في الوسط الأكاديمي ؟

س٢ / كيف تفسرين ازدواج الأدوار ما بين التزامات الاسرة من جهة والالتزامات الأكاديمية من جهة، وهل ثمة علاقة مع ذلك في تراجع واقع الإنجاز البحثي للمرأة ؟

س٣ / كيف تفسرين استمرار التصورات النمطية حول المرأة لاسيما قدراتها في القيادة الأكاديمية ؟

س٤ / كيف تجددين الدعم المؤسسي للأبحاث العلمية ؟

س٥ / كيف تجددين فرص الترقّيات والبعثات للمرأة في الجامعة ؟

س٦ / برأيك، هل هناك تمييز غير مباشر على اساس الجنس، ما يؤثر سلباً على واقع المرأة في الجامعة ؟

س٧ / كيف تجددين التمثيل الاداري للمرأة في مراكز القرار في الجامعة ؟

س٨ / كيف تجددين تأثير الاستقرار السياسي من عدمه على واقع الإنتاج البحثي للمرأة ؟

المشرف

الباحثة

أ . د حاتم راشد علي

أنوار ضياء طالب

ملحق رقم (٢)  
بسم الله الرحمن الرحيم



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة القادسية / كلية الآداب  
قسم علم الاجتماع / الدراسات العليا ( الماجستير )

م/ استمارة استبيان للتدريسيات

السيدات أعضاء الهيئة التدريسية المحترمات ...

أضع بين أيديكم هذه الاستمارة التي أُعدّت لأغراض البحث العلمي، ضمن دراسة ميدانية تُنجز استكمالاً لمتطلبات رسالة الماجستير الموسومة: «المرأة ومعوقات إنتاج المعرفة الأكاديمية في العراق : دراسة اجتماعية ميدانية في جامعة القادسية».

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تواجه المرأة الأكاديمية في مجال إنتاج المعرفة الأكاديمية، ولا سيما المعوقات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والمؤسسية، والكشف عن آثارها في مستوى البحث العلمي والنشر الأكاديمي والمشاركة العلمية داخل الجامعة.

وتسعى الدراسة، من خلال البيانات التي سيتم جمعها، إلى تحليل واقع الإنتاج المعرفي للتدريسيات الأستاذات في جامعة القادسية، وتسلط الضوء على طبيعة التحديات التي تحدّ من فاعليتهن المعرفية، بما يسهم في تقديم صورة علمية موضوعية يمكن الاستفادة منها في تطوير السياسات الجامعية الداعمة للبحث العلمي لدى هذه الشريحة.

ونؤكد لكن أن المعلومات التي سيتم الحصول عليها ستُستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وستُعامل بسرية تامة، ولن تُستخدم إلا في إطار التحليل العلمي للبحث.

راجين منكم التفضل بالإجابة على فقرات الاستبانة بكل موضوعية ودقة، عبر وضع إشارة (/) ازاء كل سؤال او فقرة , لما لذلك من أهمية كبيرة في إنجاح هذه الدراسة وتحقيق أهدافها العلمية.

وتفضلن بقبول فائق الشكر والتقدير.

المشرف

الباحثة

أ.د. حاتم راشد علي

أنوار ضياء طالب

## البيانات الاولى : الخصائص الاساسية للعينة

١. العمر: ٢٠ - ٢٩ ☐ ٣٠ - ٣٩ ☐ ٤٠ - ٤٦ ☐ ٥٠ فأكثر ☐
٢. الحالة الاجتماعية : متزوجة ☐ غير متزوجة ☐ مطلقة ☐ منفصلة ☐ أرملة ☐
٣. التحصيل العلمي : ماجستير ☐ دكتوراه ☐
٤. اللقب العلمي : مدرس مساعد ☐ مدرس ☐ استاذ مساعد ☐ أستاذ ☐
٥. التخصص : علمي ☐ انساني ☐
٦. محل الإقامة : مركز المدينة ☐ قضاء ☐ ناحية ☐
٧. سنوات الخدمة :
٨. عدد أفراد العائلة : (١-٢) ☐ (٣-٥) ☐ (٦ فأكثر) ☐
٩. المنصب ( إن وجد )
١٠. كمية النشر العلمي في اختصاصك : ( ١-٥ ) ☐ (٦-١١) ☐ (١٢-١٧) ☐
- ( ١٨ فما فوق ) ☐

### المحور الاول : المعوقات الاجتماعية لإنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة

المعوقات الاجتماعية : توضح الباحثة ان المعوقات الاجتماعية هي مجموعة الضغوط والتوقعات الثقافية والأسرية التي تؤثر في قدرة المرأة الأكاديمية على التفرغ للبحث العلمي، مثل ازدواجية الأدوار الاجتماعية، والصور النمطية المرتبطة بدور المرأة، وضعف الدعم المجتمعي لمشاركتها العلمية داخل المؤسسة الأكاديمية .

| السؤال                                                                                                                   | نعم | لا | أحياناً |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----|----|---------|
| ١. هل تؤثر المسؤوليات الأسرية ( الزواج , الاطفال , شؤون المنزل ) على قدرة المرأة الأكاديمية على التفرغ للبحث العلمي ؟    |     |    |         |
| ٢. هل تسهم النظرة الاجتماعية التقليدية لدور المرأة في الحد من مشاركتها في الأنشطة الأكاديمية والبحثية ؟                  |     |    |         |
| ٣. هل تواجهين ضغوطاً اجتماعية تقلل من فرص استمرارك في البحث العلمي مقارنة بالرجال ؟                                      |     |    |         |
| ٤. هل تؤثر الاعراف والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع في اختياري لمشارك الأكاديمي والبحثي ؟                         |     |    |         |
| ٥. هل يقلل عدم تفهم الأسرة او المحيط الاجتماعي لطبيعة العمل الأكاديمي من إنتاجك العلمي ؟                                 |     |    |         |
| ٦. هل يحدّ تعدد الأدوار الاجتماعية من قدرتك على تخصيص وقت كافٍ للبحث العلمي ؟                                            |     |    |         |
| ٧. هل تؤثر الالتزامات العائلية الطارئة على انتظام عملك البحثي ؟                                                          |     |    |         |
| ٨. هل يؤدي ضعف المعايير الضابطة للسلوك الاجتماعي في الخارج الى الاحباط وضعف المبادأة للمرأة في المجال الأكاديمي ؟        |     |    |         |
| ٩. هل ينعكس المزاج السائد في المجتمع من مظاهر التحزب والتمييز الطائفي على عمل المرأة الأكاديمي في البحث العلمي ؟         |     |    |         |
| ١٠. إلى أي مدى تتفقين مع العبارة الآتية: أن المعوقات الاجتماعية تحدّ من إنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة في الجامعة ؟ |     |    |         |

### المحور الثاني : المعوقات الاقتصادية لإنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة

المعوقات الاقتصادية : تعتبر المعوقات الاقتصادية من التحديات المالية التي تحد من قدرة المرأة الأكاديمية على الإنتاج المعرفي، كضعف التمويل البحثي، وارتفاع تكاليف النشر العلمي، وقلة الحوافز المادية الداعمة للنشاط البحثي وما إلى ذلك من المعوقات التي تقلل من تفاعل المرأة العلمي.

| السؤال                                                                                                                        | نعم | لا | أحياناً |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----|----|---------|
| ١. هل يؤثر مستوى الدخل المادي على قدرتك في الاستمرار بالبحث العلمي ؟                                                          |     |    |         |
| ٢. هل تسهم محدودية الدعم المالي المخصص للبحث العلمي في تقليل إنتاجك البحثي ؟                                                  |     |    |         |
| ٣. هل تواجهين صعوبة في تغطية تكاليف النشر في المجلات العلمية العالمية مثل (سكوباس وكلاريفيت) ؟                                |     |    |         |
| ٤. هل يؤثر ارتفاع تكاليف المشاركة في المؤتمرات الخارجية على مستوى مشاركتك العلمية ؟                                           |     |    |         |
| ٥. هل تقلل الأعباء الاقتصادية الأسرية من تفرغك للعمل البحثي ؟                                                                 |     |    |         |
| ٦. هل تواجهين قلة في فرص الحصول على منح بحثية؟                                                                                |     |    |         |
| ٧. هل يحدّ ضعف التخصيصات المالية من إمكانية تنفيذ الدراسات الميدانية والمختبرية ؟                                             |     |    |         |
| ٨. هل يؤدي غياب الدعم المالي المستمر إلى تأجيل بعض مشاريعك البحثية ؟                                                          |     |    |         |
| ٩. هل تعتقدين أن التضخم في الأسعار والضغط الاقتصادي في المجتمع تؤثر على قدراتك الأكاديمية والبحثية ؟                          |     |    |         |
| ١٠. إلى أي مدى تتفقين مع العبارة الآتية: تسهم المعوقات الاقتصادية في الحد من إنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة في الجامعة ؟ |     |    |         |

### المحور الثالث : المعوقات السياسية لإنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة

المعوقات السياسية : يُعنى بها تأثير السياق السياسي العام والسياسات التعليمية في فرص المرأة الأكاديمية، مثل ضعف الاستقرار المؤسسي، وقلة المبادرات الداعمة للبحث العلمي، ومحدودية تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار الأكاديمي .

| السؤال                                                                                                                      | نعم | لا | أحياناً |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----|----|---------|
| ١. هل يؤثر عدم الاستقرار السياسي في البلد على واقع البحث العلمي في الجامعات ؟                                               |     |    |         |
| ٢. هل يؤثر ضعف السياسات الداعمة للمرأة الأكاديمية على إنتاجك المعرفي ؟                                                      |     |    |         |
| ٣. هل يؤثر تسييس بعض القضايا الأكاديمية على حرية اختيار موضوع البحث ؟                                                       |     |    |         |
| ٤. هل تسهم المشكلات السياسية المستمرة في إضعاف الاستقرار الأكاديمي وعلاقته بتردي البحث العلمي ؟                             |     |    |         |
| ٥. هل يؤثر ضعف تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار الأكاديمي على فرصها البحثية ؟                                               |     |    |         |
| ٦. هل يحدّ ضعف الاهتمام المؤسسي بالبحث العلمي من تمكين المرأة أكاديمياً ؟                                                   |     |    |         |
| ٧. هل تؤثر الإجراءات الإدارية العامة على مرونة العمل البحثي ؟                                                               |     |    |         |
| ٨. هل يؤثر غياب المبادرات الداعمة للباحثات على مستوى مشاركتهن العلمية ؟                                                     |     |    |         |
| ٩. هل يسهم ضعف التخطيط الاستراتيجي في تقليل فرص التميز الأكاديمي للمرأة ؟                                                   |     |    |         |
| ١٠. الى أي مدى تتفقين مع العبارة الآتية: تسهم المعوقات السياسية في الحد من إنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة في الجامعة ؟ |     |    |         |

### المحور الرابع : المعوقات المؤسسية لإنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة

المعوقات المؤسسية : تشمل المعوقات المؤسسية المرتبطة بالبيئة الجامعية نفسها، مثل ضعف الدعم الإداري، وقلة فرص التدريب والتطوير البحثي، وتقييد الإجراءات، ومحدودية الموارد العلمية المتاحة للباحثات وايضا طبيعة الحوكمة الجامعية , واليات توزيع الفرص البحثية .

| السؤال                                                                                                                        | نعم | لا | احياناً |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----|----|---------|
| ١. هل تؤثر السياسات الجامعية غير الواضحة في دعم البحث العلمي على إنتاجك المعرفي ؟                                             |     |    |         |
| ٢. هل تسهم محدودية الفرص المتكافئة داخل الجامعة في تقليل مشاركتك البحثية ؟                                                    |     |    |         |
| ٣. هل تواجهين نقصاً في برامج التدريب والتطوير البحثي داخل الجامعة ؟                                                           |     |    |         |
| ٤. هل تؤثر آليات التقييم والترقية الأكاديمية في تحقيق العدالة بين التدريسيين ؟                                                |     |    |         |
| ٥. هل يؤثر ضعف فرص التعاون البحثي داخل المؤسسة على إنتاجك العلمي ؟                                                            |     |    |         |
| ٦. هل يؤدي الروتين الإداري إلى إبطاء إنجاز معاملات الترقية العلمية ؟                                                          |     |    |         |
| ٧. هل يحدّ نقص البرامج المساندة للبحث من تطوير قدراتك العلمية ؟                                                               |     |    |         |
| ٨. هل تعانيين من ضعف البيئة الجامعية المحفزة على الإنتاج المعرفي ؟                                                            |     |    |         |
| ٩. هل تؤثر طبيعة الحوكمة الجامعية وآليات توزيع الفرص البحثية على مشاركة المرأة ؟                                              |     |    |         |
| ١٠. إلى أي مدى تتفقين مع العبارة الآتية: تسهم المعوقات المؤسسية داخل الجامعة في الحد من إنتاج المعرفة الأكاديمية لدى المرأة ؟ |     |    |         |

## ملحق رقم (٣)

Republic of Iraq  
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION  
& SCIENTIFIC RESEARCH  
UNIVERSITY OF AL-QADISIYA  
College of Arts

بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة القادسية  
كلية الآداب

مكتب معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

العدد : ٥٠٦٢  
التاريخ: ١٥ / ١٢ / ٢٠٢٠

استثمار الطاقة النظيفة طريقنا نحو التنمية المستدامة

إلى / رئاسة الجامعة / قسم الاحصاء

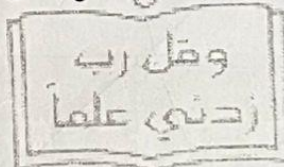


م / تسهيل مهمة

تحية طيبة ...

أيماناً منا بموقفكم العلمي الكريم يرجى تسهيل مهمة طالبة الماجستير (أنوار ضياء طالب) / قسم علم الاجتماع في كليتنا وذلك بتزويدها بأعداد الهيئات التدريسية في جامعتنا من النساء فقط لحاجتها الماسة للأعداد لإكمال رسالتها الموسومة (المرأة ومعوقات إنتاج المعرفة الأكاديمية في العراق : دراسة اجتماعية ميدانية في جامعة القادسية).

شاكرين تعاونكم ... مع التقدير



أ.د. رافد موسى عبد  
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا  
٢٠٢٥/١٢/١٥

البيان

لديكم

٢٠٢٥/١٢/١٥

نسخة منه إلى

- مكتب السيد العميد ... للفضل بالاطلاع مع التقدير .
- وحدة الدراسات العليا .
- الادارية / الصادرة .

كاظم ١٢/١٥

| الكلية                                 | احصائية باعداد التدريسيين موزعين حسب الاثاث |
|----------------------------------------|---------------------------------------------|
| رئاسة الجامعة                          | اعداد الاثاث                                |
| كلية الاثاث                            | 56                                          |
| كلية الاداب                            | 16                                          |
| كلية الادارة والاقتصاد                 | 80                                          |
| كلية التربية                           | 67                                          |
| كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة     | 201                                         |
| كلية التربية للبنات                    | 25                                          |
| كلية التقانات الاحيائية                | 44                                          |
| كلية التمريض                           | 32                                          |
| كلية الزراعة                           | 26                                          |
| كلية الصيدلة                           | 29                                          |
| كلية الطب                              | 33                                          |
| كلية الطب البيطري                      | 77                                          |
| كلية العلوم                            | 61                                          |
| كلية الفنون الجميلة                    | 118                                         |
| كلية القانون                           | 13                                          |
| كلية الهندسة                           | 26                                          |
| كلية طب الاسنان                        | 68                                          |
| كلية علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات | 36                                          |
| المجموع                                | 47                                          |
|                                        | 1055                                        |

رئاسة جامعة القادسية  
شعبة التخطيط  
قسم الدراسات والتخطيط

## Abstract

The current study aimed to analyze and interpret the general obstacles that limit women's academic production at Al-Qadisiyah University. The study aims to identify the relationship between social obstacles in limiting women's academic production, the relationship between economic obstacles in limiting women's academic production, the relationship between political obstacles in limiting women's academic production, and the relationship between institutional obstacles in limiting women's academic production. These obstacles were analyzed and interpreted according to a set of indicators for each One of the types of obstacles mentioned, and in general they constitute the general context of these obstacles, which are problems within the university.

The current study adopted the descriptive analytical approach by analyzing a number of previous studies and reports, in addition to adopting field statistical indicators that helped us greatly in understanding the nature of these obstacles from the teaching point of view.

In addition to the descriptive analytical approach analysis, we adopted the use of questionnaire and interview tools. The questionnaire tool included a set of questions amounting to about (50) questions, all of which included the aforementioned obstacles that limit women's academic production. As for the interview tool, we decided through it to formulate open-ended questions in which we gave freedom to female teachers to discuss the problems from their point of view.

The current study reached a set of results, the most prominent of which are:

1. The data of the field study showed that the percentage of the age group most present in the current study of female teachers is in favor of the age group between (39-30), so this age group is an adult and biologically active group and possesses experiences and knowledge that qualify it to understand the general social obstacles in the study in addition to other age groups that are no less important.

2. The results of the field study showed that the largest percentage of female teachers at Al-Qadisiyah University were married, approximately (62%). This finding demonstrates that family and marital responsibilities constitute an important part of the social reality of female teachers, which may be reflected in the extent of the daily pressures placed on academic women, particularly with regard to reconciling family roles with the requirements of research and academic work.
3. The results of the field study showed that the largest percentage of female teachers confirmed the existence of a relationship between social pressures and reduced opportunities for women to continue publishing and academic writing compared to men (49%). This result reflects the extent of social and family pressures facing female academics, which may affect their ability to continue scientific production and devote themselves to research and writing.
4. Field study data revealed that the largest percentage of female teachers confirmed the existence of a relationship between prevailing social norms and traditions and women's choice of their research path (45%). This result indicates that the social environment still influences, to varying degrees, the nature of the subjects and specializations that women are directed towards studying, especially in fields related to sensitive social and humanitarian issues.
5. The results of the field study showed that the largest percentage of female teachers confirmed the existence of a relationship between weak financial incentives provided to female teachers and a decline in motivation towards scientific production, amounting to approximately (68%). This result indicates the importance of material and moral incentives in encouraging academic women to continue scientific research, as the weakness of these incentives may be negatively reflected in the level of scientific and research giving within the university.
6. Field study data showed that the largest percentage of female teachers confirmed the existence of a relationship between the high requirements of living

and the reduction in spending on scientific research (70%). This result reflects the extent of the economic pressures facing women academics, which often push them to prioritize living and family needs over the requirements of scientific research and knowledge development.

7. The results of the field study showed that the largest percentage of female teachers confirmed the existence of a relationship between political pressures and fear of raising some research topics, approximately (60%). This result indicates that some female teachers may avoid delving into certain topics due to fear of the social or political consequences associated with them.

8. Field study data showed that the largest percentage of female teachers confirmed the existence of a relationship between the weak independence of academic institutions and the impact on women's freedom of knowledge production, amounting to approximately (65%). This result reflects that the independence of the university institution represents an important factor in enhancing freedom of scientific research and encouraging academic women to be creative and productive.

9. Field study data showed that the largest percentage of female teachers confirmed the existence of a relationship between institutional obstacles and limiting women's participation in various scientific activities (59%). This result reflects that some administrative and organizational problems may affect the level of female teachers' participation in conferences, seminars and academic activities.

10. The results of the field study showed that the largest percentage of female teachers confirmed that the combined social, economic, political and institutional obstacles affect the production of academic knowledge among women at Al-Qadisiyah University, amounting to (77%). This result indicates that academic women face an overlapping set of obstacles that directly affect their ability to continue scientific research and knowledge production, which requires providing a more supportive academic and social environment to invest women's scientific and cognitive energies.

The results led us to present a set of recommendations, the most prominent of which we present as follows:

1. The researcher recommends the necessity of providing a supportive academic environment that contributes to raising the level of scientific publishing for academic women, by providing research facilities and reducing obstacles that limit their scientific activity.
2. The researcher recommends the need to work to enhance women's academic participation in scientific conferences and seminars by providing the necessary institutional and financial support that helps them attend and interact continuously scientifically.
3. The researcher recommends the importance of adopting fair and transparent professional standards for promotion and career advancement in a way that ensures equal opportunities between male and female teachers within university institutions.
4. The researcher recommends the need to pay attention to the psychological and professional aspects of academic women in a way that contributes to reducing the pressures that may affect their motivation in research and scientific production.
5. The researcher recommends encouraging female researchers to continue completing long-term research by providing academic and institutional support programs that help sustain research work.

Republic of Iraq  
Ministry of Higher Education and Scientific Research  
Al-Qadisiyah University / College of Arts  
Department of Sociology  
Postgraduate studies



**Women and obstacles to academic knowledge  
production in Iraq**  
**A field social study at Al-Qadisiyah University**

A thesis submitted by the student

**Anwar Dhiaa Talib**

To the Council of the College of Arts / Al-Qadisiyah University,  
which is part of the requirements for obtaining a master's degree in  
sociology

Supervisor

**Professor. Dr. Hatem Rashid Ali**

**2026A.D**

**1447A.H**